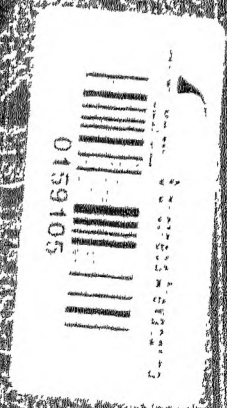


کتابخانه
مکتبہ اسلامیہ

مکتبہ اسلامیہ، لاہور، پاکستان
مکتبہ اسلامیہ، لاہور، پاکستان

کتبہ اسلامیہ
مکتبہ اسلامیہ، لاہور، پاکستان

دارالکتب



كتاب الحج

على أهل المدينة

رَتَّبَ أَصُولَهُ وَعَلَّفَ عَلَيْهِ

الْعَلَّامَةُ السَّيِّدُ مُحَمَّدِي هَمِّينَ الْكَلِيلُ فِي الْقَادِرِي

الْجُزْءُ الثَّانِي

عالم الكتب

الطبعة الثالثة
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب المناسك

باب القران بين الحج والعمرة

اخبرنا محمد بن الحسن^١ قال قال ابو حنيفة: القران بين الحج والعمرة
أفضل من إفراد الحج وإفراد العمرة، فان قرن [بينهما]^٢ طاف لهما طوافين
وسعى لهما سعيين وما^٣ عجل من الاحرام فهو أفضل اذا قوى عليه قبل أن
يبلغ وقته^٤ ولا يجاوز وقته إلى مكة إلا^٥ محرما .

(١) هذا يرشدك أن جامع كتاب الحجة غير الامام رحمه الله وتليذه . قلت: مثل
هذه التصرفات والزيادات من رواة الكتب في وثقات المتقدمين كثيرة
وتصرفاتهم لا تدل على أنهم جمعوها، طالع صحيح البخاري وصحيح مسلم تجد فيهما
كثيرا نحو من هذا - ف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زيد حسب اقتضاء العبارة .

(٣) كلمة « ما » بمعنى: ما دام .

(٤) الشرط ملحوظ في افضلية التعجيل وإذ ليس فليس .

(٥) وقته ، أى: ميقاته .

(٦) حرف « إلا » سقط من الأصول ولا بد منه كما لا يخفى .

و قال اهل المدينة: لإفراد الحج افضل من القران ومن غيره، فان قرن طاف لهما طوافا واحدا وسعى لهما سعيًا واحدًا، ولا ينبغي أن يعجل الاحرام قبل الميقات، وان عجل لزمه، والميقات افضل. وقال محمد: كيف يكون الافراد بالحج افضل من القران وهو يرجع بعمرة وحجة؟

قالوا: لأن من قرن وجب عليه هدى، وإنما يجب 'عليه الهدى' لما يدخل الحج من النقصان. قيل لهم: أليس 'هذا الهدى للمتعة؟ ولو كان للنقصان لكان المكي اذا جاء من العراق فدخل مكة بالعمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه وجب عليه الهدى لأنه صنع ما صنع الكوفي والكوفي عليه الهدى إذا فعل ذلك، والمكي لا هدى عليه لأنه من أهل حاضرى المسجد الحرام، ولو كان الهدى للنقصان لما كان لهم أيضا في ذلك حجة. لأن الهدى صار مكان النقصان وصار ذلك الهدى وفاء بالنقصان فتم الحج بالهدى وصارت عمرة فاضلة، فرجع القارن بالعمرة في قولنا

(١) كذا في الأصل، وكان في الهندية «رجع» مكان «يرجع» والمعنى واحد.

(٢-٢) سقط لفظ «عليه الهدى» من الأصل، وفي الهندية «هدى» بدون لام التعريف، والأرجح اصولا التعريف.

(٣) وكان في الأصول بدون همزة الاستفهام، والمقام مقام الاستفهام، ولذا أظهرته - تبصر.

(٤) وكان في الأصول «ما كان» بدون اللام، وحرف «لو» تقتضيها.

(٥) وكان في الأصول «له» بالافراد، والسياق يقتضى الجنع والضمير يرجع إلى اهل المدينة لا إلى المكي - كما لا يخفى على صاحب البصيرة.

(٦) وفي الأصول بالقاء، والأولى «و صار» بالوار.

(٧) وكان في الأصول «القادر» من القدرة وهو عندى تضعيف، والحواب =

وقولكم جميعا ورجع بحجة تمامها الهدى ، فصار ' حجة مفردة لا هدى ' فيها و عمرة زائدة معها . وقد جاء في ذلك آثار كثيرة :
 أخبرنا محمد^٢ عن أبي حنيفة قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم

== « القارن » من القران .

(١) في جميع النسخ « فصار » بالتأنيث ، و عندى بالتذكير ، و الضمير يرجع إلى « القارن » أو « المكى » فافهم .

(٢) لان الهدى حوسب في نقصان الحج .

(٣) أخرجه الامام محمد و الامام أبو يوسف في آثارهما بهذا الاسناد و المتن ، و في كتاب الآثار « أخبرنا أبو حنيفة » مكان « عن أبي حنيفة » ، و الأثر بهذا الاسناد نقله الحافظ الزيلعي في التخريج ج ٣ ص ١١١ و قال : و أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي : أخبرنا رجل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال في القارن : يطوف طوافين . قال الشافعي : و هذا معناه انه يطوف حين تقدم بالبيت و بالصفة و المروة ، ثم يطوف بالبيت الزيارة . قال البيهقي : و أصح ما روى عن علي في ذلك من حديث مالك بن الحارث عن أبي نصر عن علي في حديث ذكره ثم يحرم لهما جميعا و يطوف لهما طوافين - هكذا رواه سفيان بن عيينة عن منصور عن مالك بن الحارث ، و كذلك رواه الثوري و شعبة ، و بعضهم قال : عن منصور عن مالك بن الحارث . و يشبه أن يكون المعنى فيه ما قال الشافعي ، و رواه عبد الرحمن ابن أبي نصر بن عمرو عن أبيه قال : القارن يطوف طوافين . قال البخاري : لا يصح ، و قال ابن المنذر : لا يثبت عن علي خلاف قول ابن عمر ، أما رواه مالك بن الحارث عن أبي نصر عن علي ، و أبو نصر رجل مجهول مع أنه لو كان ثابتا كانت قول رسول الله صلى الله عليه و سلم أولى من أحرم بالحج و العمرة أجزاء عنهما ==

= طواف واحد وسعى واحد - انتهى .

قلت : وقد أخرجه البيهقي أيضا في ج ٥ ص ١٠٨ من السنن الكبرى . قال :
نحو ما نقل الزيلعي رحمه الله تعالى إلا أنه قال : وروى الشافعي في القديم عن رجل
أظنه إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد - الخ . قال في الجوهر النقي : الرجل الذي
روى ذلك عن جعفر مجهول . وإن كان كما ظنه البيهقي فأمر إبراهيم في السقوط
أشد من الجهالة ورواية محمد عن علي منقطعة - كذا قال البيهقي في باب الاختراز من
الهدى . وذكره أيضا في باب سهم ذوى القربى ؛ ولوسلم تأويل الشافعي الطواف
في حق القارن بما ذكر فكيف يفعل برواية « ويسعى سبعين » ؟ ولو كان كما تأول لم يذكر
فيه خصوصية بالقارن فإن المفرد أيضا يفعل كذلك ويطوف هذين الطوافين ، وقد
ذكر جماعة من العلماء أن مذهب علي وابن مسعود أن القارن يطوف طوافين
ويسعى سبعين بخلاف المفرد ، ولو سلم رواية جعفر من العلتين المذكورتين و كان
قوله « ويسعى سبعيا » محفوظا « فسعيا » بمصدر مؤكد وهو يحتمل القلة والكثرة
فيحمل على السبعين المفسرين في بقية الروايات ، فلا نسلم للشافعي قوله ، وجعفر يروى
عن علي قولنا . ثم قال البيهقي أصبح ما روى في الطوافين عن علي ما أنا أبو بكر - فذكر
سندا في آخره : عن أبي نصر لقيت عليا - إلى آخره ؛ ثم قال : أبو نصر مجهول ؛ وقد
روى بأسانيد ضعاف عن علي موقوفا ، ومدار ذلك على الحسن بن عماره و جفص
ابن أبي داود وعيسى بن عبد الله و حماد بن عبد الرحمن وكلهم ضعيف لا يحتاج
بشيء مما روه من ذلك .

قلت : قد روى ذلك بأسانيد جيدة ليس فيها أحد من هؤلاء ، قال أبو بكر بن أبي شيبة :
وسعيد بن منصور ثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك أن
عليا و ابن مسعود قالا : القارن يطوف طوافين - ورجال هذا السند ثقات ؛ و زياد
ابن مالك ذكره ابن جبان في الثقات ، و ذكر أبو عمر في التمهيد حديث أبي نصر =

عن أبي نصر^١ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: إذا اهلك بالعمرة والحج جميعا فطف لهما طوافين واسع لهما سبعين بين الصفا والمروة.

== عن علي ثم قال: وروى الأعمش هذا الحديث عن إبراهيم ومالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن اذينة قال سألت عليا - فذكره، وهذا أيضا اسناد جيد. وفي المحلى: رويته عن طريق منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة ومن طريق ابن سميان عن ابن شبرمة كلاهما عن علي. وفي المحلى أيضا: رويته عن طريق منصور بن زاذان عن زياد بن مالك، ومن طريق سفيان عن أبي اسحاق السبيعي كلاهما عن ابن مسعود قال: علي القارن طوافان وسبعين، ومن طريق الحجاج بن ارطاة عن الحكم عن عمرو بن الأسود عن الحسن بن علي قال: إذا قرنت بين الحج والعمرة فطف طوافين واسع سبعين. فظهر بهذا افساد جعل البيهقي ذلك الاسناد اصح ما روى في الطوافين عن علي - انتهى. وأثر علي وابن مسعود وأثر الحسن ابن علي كلاهما نقلهما الحافظ الزيلعي في ج ٣ ص ١١٢ من نصب الراية عن مصنف ابن أبي شيبة: حدثنا هشيم عن منصور - به مثله، وثنا حفص بن عياث عن الحجاج عن الحكم به، وسيأتي غير ما ذكر أيضا.

(١) هكذا في كتاب الآثار وآثار أبي يوسف والطحاوي والبيهقي والمحلى والجواهر النقي ونصب الراية واللسان والتعجيل وهو الصواب، وقد وقع في الأصول عن أبي نصر وهو خطأ فاحش. في التعجيل: أبو نصر السلمي عن علي وعنه إبراهيم النخعي. قلت: سمي ابن خلفون في الثقات أباه عمرا وذكر في شيوخه ابن عمر وفي الرواة عنه ابنه - انتهى. وراجع ج ٦ ص ٤٤٥ من اللسان وج ٣ ص ٤٤٠ منها في ترجمة ابنه عبد الرحمن وأنت تعلم ان التلم يد الغير.

قلت: وفي كتاب الكنى للبخاري: أبو نصر بن عمرو سمع عليا روى عنه مالك بن الحارث اه ص ٧٦. وكذلك ذكره ابن أبي حاتم في المرح والتعديل ج ٤ ق ٢ =

قال منصور: فأنيت^١ مجاهدا وهو يفتى بطواف واحد لمن قرن، فحدثه بهذا الحديث فقال: لو كنت سمعته لم أفت إلا بطوافين، فأما بعد اليوم فلا أفت إلا بهما^٢.

= ص ٤٤٨ ولم يذكر فيه جرحا، وزاد ابن أبي ساتم بعد مالك بن الحارث وابنه: سمعت أبي يقول ذلك. وقال ابن حجر في الإثارة: ذكره أبو أحمد الحاكم في من لا يعرف اسمه قتال: سمع عليا وروى عن ابن عمر روى عنه ابنه، ومالك بن الحارث مستور اهـ - ف.

(١) هكذا في الكتب المذكورة، وكان في الأصول من كتاب الحجّة «ولقيت» بالواو، والأرجح هو الأول.

(٢) قال في المحلى ج ٧ ص ١٧٥: وهو قول مجاهد وجابر بن زيد وشريح القاضي والشعبي ومحمد بن علي بن الحسين وأبراهيم النخعي ومحمد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة - وروى عن الأسود بن يزيد - وهو قول أبي حنيفة وسفيان والحسن بن حي، وأشار نحوه الأوزاعي - انتهى. ونقله في ج ٥ ص ١٠٩ من الجوهر النقي على سنن البيهقي وزاد، وذكره صاحب الاستذكار عن جماعة منهم الأوزاعي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح - انتهى. قلت: هو مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما، وبه قال الحسن بن علي والحسين بن علي ومحمد بن الحنفية والصبي بن معبد وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم بقوله: هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم. وإذا علم الفاروق أنه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل يظن من له عقل وفهم وبصيرة أنه رضي الله عنه يخالف سنته صلى الله عليه وسلم إلا من كان مثل ابن حزم فإنه ينكر ويجاهر على الصحابة والتابعين وأئمة الهدى بسب وشتم وألفاظ قبيحة لا تليق بشأن أهل العلم فهو يعلم حديث «سباب المسلم فسوق» و«بشت لأتئم مكارم الأخلاق» ولم يكن فاحشا، ولا متفاحشا، وابن حزم لا يحوم حوله قط.

وقال أهل المدينة ^١ : نرى على القارن طوافا واحدا وسعيًا واحدًا .

== قلت : و قال الطحاوى فى ج ١ ص ٤٠٦ من شرح الآثار : حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن منصور عن ابراهيم و مالك بن الحارث عن أبى نصر قال : اهلكت بالحج فأدركت عليا فقلت له : انى اهلكت بالحج أفاستطيع أن أضيف اليه عمرة ؟ قال : لا ، لو كنت اهلكت بالعمرة ثم اردت ان تضم إليها الحج ضمته ، قال قلت : كيف اصنع اذا اردت ذلك ؟ قال : تصب عليك اداوة من ماء ثم تحرم بهما جميعا ، و تطوف لكل واحد منهما طوافا . حدثنا ابوبكرة قال ثنا ابوداود قال ثنا شعبة قال اخبرنى منصور عن مالك بن الحارث عن أبى نصر السلى عن على رضى الله عنه مثله . قال ابوداود قال قيس قال منصور فذكرت لمجاهد فقال : ما كنا نفى الناس الا بطواف واحد فأما الآن فلا . حدثنا محمد بن الحجاج قال ثنا الخصيب قال ثنا يزيد بن عطاء عن الأعمش عن ابراهيم و مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن اذينة قال : سألت عليا رضى الله عنه . فذكر مثله . حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن سليمان - فذكر باسناده مثله . حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا أبو عوانة عن منصور عن ابراهيم عن مالك عن أبى نصر - مثله . قال منصور فذكر ذلك لمجاهد فقال : ما كنت اقبى الناس الا بطواف واحد فأما الآن فلا . حدثنا ابن أبى عمران قال ثنا شجاع بن مخلد ح و حدثنا صالح بن عبد الرحمن . قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك عن على و عبد الله رضى الله عنهما قالوا : القارن يطوف طوافين و يسعى سعيين . فهذا على و عبد الله رضى الله عنهما قد ذهبا فى طواف القارن إلى خلاف ما ذهب اليه ابن عمر - و هو قول أبى حنيفة و أبى يوسف و محمد رحمهم الله - انتهى .

(١) قد وقع فى الكتاب التغير فى الأقوال و الروايات بالتقديم و التأخير و هو فى جميع نسخه كما لا يخفى على صاحب الذوق السليم ، و انى تركتها على حالها و ما غيرت ==

اخبرنا^١ أبو حنيفة قال حدثنا عمرو بن مرة^٢ عن عبد الله بن سلمة^٣ عن علي

== لنيه عن التمتع قال اخبرني عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال : ان الآتم للعمرة ان تفردوها من أشهر الحج ، الحج أشهر معلومات : شوال و ذو القعدة و ذو الحجة فاخلصوا فيهن الحج و اعتمروا فيما سواهن من الشهور . و اراد عمر بذلك تمام العمرة لقول الله عز وجل « و آتموا الحج و العمرة لله » و ذلك ان العمرة ان يتمتع فيها المرأ بالحج و لا تتم الا ان يهدي صاحبها هديا او يصوم ان لم يجد هديا ثلاثة ايام في الحج و سبعة اذا رجع إلى اهلها ، و ان العمرة في غير اشهر الحج تتم بغير هدي و لا صيام . فأراد عمر بالذي امر به من ترك التمتع بالعمرة الى الحج تمام العمرة التي امر الله عز وجل بها ؛ و أراد عمر ايضا ان يزار البيت في كل عام مرتين ؛ و كره ان يتمتع الناس بالعمرة الى الحج فيلزم ذلك الناس فلا يأتوا البيت الا مرة واحدة في السنة . انتهى سنن البيهقي . و فيها روايات اخرى .

(١-١) قوله « قال ابو حنيفة حدثنا » سقط من الأصل فزدته من كتاب الآثار و آثار أبي يوسف ، و قد وقع الخطب في الاسناد في جميع نسخ الحجّة قفها « اخبرنا عمر بن مرة عن عبد الله بن أبي سلمة - الخ » و كلها خطأ ، و الصواب من السند ما كتبه .
(٢) و في نسخ الحجّة « فرة » و هو خطأ . و هو عمرو بن مرة الجبلي المرادى ابو عبد الله الكوفي الاعشى من رجال الستة - راجع ج ٨ ص ١٠٢ من التهذيب و فيه : عبد الله بن سلمة من شيوخه .

(٣-٣) في نسخ الحجّة « عبد الله بن أبي سلمة » و هو خطأ ، و الصواب ما في الآثار و الطحاوي و التهذيب و غيرها « عبد الله بن سلمة » و هو المرادى الكوفي من رجال الأربعة ، كوفي تابعي ثقة من فقهاء الكوفة بعد الصحابة ؛ و قد وقع الخطأ في تعيينه من رجال الحديث - راجع ج ٥ ص ٢٤٢ من التهذيب . قال الطحاوي : و قد روى عن علي رضي الله عنه في قول الله عز وجل « و آتموا الحج و العمرة لله » قال : ==

ابن أبي طالب رضى الله عنه قال . 'تمام الحج' والعمرة ان تحرم بهما من جوف^١
 = اتماهما ان تحرم من ديرة اهلك . حدثنا بذلك ابن مرزوق قال ثنا وهب عن
 شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلية عن علي رضى الله عنه . انتهى . قال
 الامام محمد بعد الرواية في كتاب الآثار : و به نأخذ ، ما عجلت من الاحرام فهو
 افضل ان . اكتب نفسك ، وهو قول ابى حنيفة - اه
 (١ - ١) هكذا في كتاب الآثار لمحمد ؛ وفي آثار ابى يوسف ' ان من تمام
 الحج ، .

(٢) هكذا في كتاب الآثار ؛ وفي آثار ابى يوسف ' من ديرة اهلك ' ، وهو
 فى الطحاوى ايضا . و الاثر اخرجه البيهقى فى ج ٥ ص ٣٠ من سننه باسناد الطحاوى
 وابن حزم فى ج ٧ ص ٦٥ و روى مرفوعا من طريق محمد بن عمرو عن ابى سلية
 عن ابى هريرة فى قوله عز وجل ' و اتموا الحج والعمرة لله ' قال : من تمام الحج
 ان تحرم من ديرة اهلك - اخرجه البيهقى و قال : فيه نظر - اه . وفيه حديث
 آخر رواه أبو داود فى سننه : حدثنا احمد بن صالح ثنا ابن ابى فديك عن عبد الله
 ابن عبد الرحمن بن يحنس عن يحيى بن ابى سفيان الاخضى عن جدته حكيمه عن
 ام سلية زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
 من اهل بحجة او عمرة من المسجد الاقصى الى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من
 ذنبه و ما تأخر - او : وجبت له الجنة - شك عبد الله ايها قال . قال أبو داود :
 يرحم الله وكيفا احرم من بيت المقدس يعنى إلى مكة - انتهى . و تعالى ابن حزم
 فى المحلى فقال : اما هذان الأثران (وهو حديث مرفوع) فلا يشتغل بهما من
 له ادنى علم بالحديث لأن يحيى بن ابى سفيان الاخضى وجدته حكيمه و أم حكيم بنت
 امية لا يدرى من هم من الناس ولا يجوز مخالفة ما صح يقين بمثل هذه المجهولات
 التى لم تصح قط - انتهى . ويحيى بن ابى سفيان الاخضى من رجال أبى داود =

= و ابن ماجه ، ترجمته في ج ١١ ص ٢٢٤ من التهذيب ، روى عن جدته حكيمة و عن معاوية و ابى هريرة ، و عنه إسحاق بن رافع المدنى و عبد الله بن عبد الرحمن و محمد بن إسحاق . قال ابو حاتم : شيخ من شيوخ المدينة ، ليس بالمشهور ، و ذكره ابن حبان في الثقات . اهـ . و لم يقل احد منهم انه مجهول ، و بين كونه مجهولا و بين كونه غير مشهور فرق كما بين السماء و الأرض و هو يروى عن ثلاثة من الرجال و يروى عنه ثلاثة من الرجال فكيف يكون مجهولا ؟ و لم يذكر أحد منهم فيه بجرح . و حكيمة ايضا من رجال ابى داود و ابن ماجه كما في ج ١٢ ص ٤١١ من التهذيب ، و هى ابنة أمية بن الاخنس بن عبيد ، و هى أم حكيم لا غير كما فهم ابن حزم ، روت عن أم سلمة ، و عنهما يحيى بن ابى سفيان و سليمان بن صميم ذكرهما ابن حبان في الثقات ، و لم يذكر احد فيها جرحا و لم يقل أنها مجهولة علا ان الجهالة في خير القرون لا تضر لاسيما اذا اورد الحديث في الفضائل و الترغيبات . كما هو مروي عن أحمد و ابن معين و علي بن المدينى على ما في كفاية الخطيب و مستدرك الحاكم : اذا جاء في الفضائل تساهلنا و اذا جاء في الحلال و الحرام شددنا فيه . و قوله : و لا يجوز مخالفة ما صح يتيقن - الخ . و هذا لا يعارضه ، فهل قال صلى الله عليه وسلم : لا تحرموا قبل الميقات ؟ او قال : لا يجوز الاحرام قبل المواقيت ؟ ان كان فهاهنا اياه ! بل قال : لا تجاوزوا المواقيت بغير احرام . و اين هذا من ذلك ؟ و توقيت المواقيت لا يستلزم عدم جواز الاحرام قبلها ، و القليلة اضافية لم تتحدد بدليل قطعى ؛ الا ترى ان من توسأ قبل دخول وقت الصلاة بساعات يجوز ! و لم يقل احد منهم انه ليس بمشروع ؛ و من دخل المسجد قبل دخول وقت الصلاة و جلس فيه يذكر الله تعالى لم يقل احد انه لا يجوز ؛ لأن الشرع عين اوقات الصلوات فالوضوء و النسل و الدخول في المسجد كلها لا يجوز قبلها ! و هذا كما ترى . و ابن حزم لم يفهم معنى الاحاديث التى وردت في الباب و شغب مكابرة لائمة الهدى و الصحابة و التابعين رضى الله عنهم =

= وهم اساطير الاسلام و الايمان و مدار نقل الدين و الاحاديث و القرآن ،
 و هو لا يعتبر الا اذا كان : فلان عن فلان . و رواية الصحابة و علمهم و عمل
 التابعين عنده ليس بشيء ، و إنما يصوغ الروايات على ما في ذهنه من المواجه .
 (١) روى ابن حزم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن ابن سيرين قال :
 احرم عبد الله بن عامر من حيرب ، تقديم على عثمان فلامه فقال له : غررت و هان
 عليك نسك - اه . و عثمان لا يعيب عملا صالحا عنده و لا مباحا ، و إنما يعيب
 ما لا يجوز عنده ، لاسيما وقد بين هوان النسك و الهوان بالشك لا يحل و قد امر الله تعالى
 بتعظيم شعائر الحج - اه : وجه الملازمة ليس منحصرا في عدم الجواز و الا عبد الله
 ابن عامر لم يف بنبذ و هو ايضا صحابي فاتح خراسان و كerman و لم يقل عثمان :
 احرامك هذا لا يجوز فاستقبل الامر و اعد نذرك الذي نذرت بالفتح . بل قال :
 سافرت من بعد بعيد و احرمت منه و لم يحتلج في قلبك انك قد تركت محظورات
 الاحرام و تقع في جناياته بعد المسافة و امتداد الاحرام . فنيه و ملازمته إنما
 كان من اجل مخافة الجنائيات في الاحرام بعد المسافة فان بين مكة و خراسان
 اكثر من مسافة اشهر الحج - كما في الفتح ، و لم يلبه لعدم جوازه كما ظن ابن حزم .
 اخرج الحافظ طلحة في مسنده من طريق اسد بن عمرو عن ابي حنيفة و الحافظ
 ابن خسرو في مسنده عن طريق الحسن بن زياد عنه - كما في ج ١ ص ٥٢٧ من
 جامع المسانيد . و في المحلى ج ٧ ص ٧٥ : روينا من طريق عبد الرحمن بن اذينة بن سلبة
 العبدى عن ابيه قال : قلت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : انى ركبت السفن و الخيل
 و الابل فن اين احرم ؟ فقال : اثنت عليا فاسأله ، فسأل عليا ، فقال له : من حيث
 ابتدأت ان تنشأها من بلادك ؛ فرجع الى عمر فأخبره ، فقال له عمر : هو كما قال لك
 على . و من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلبة ان رجلا سأل =

= علي بن ابي طالب عن قول الله تعالى « وآتوا الحج والعمرة لله » فقال : ان تحرم من ديرة اهلك . و به الى عبد الله بن سلمة عن عائشة مثله . و من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن هشيم عن ابي بشر عن سلام بن عمرو عن عثمان بن عفان : العمرة تامة من اهلك . و من طريق الحناني عن هشيم عن بعض اصحابه عن ابراهيم عن ابن مسعود : من تمام الحج ان يحرم من ديرة اهلك . و من طريق ابن ابي شيبة عن وكيع عن عيينة بن عبد الرحمن عن ابيه انه رأى عثمان بن ابي العاص احرم من المنجشاية بقرب البصرة . و عن الحسن : ان عمران بن الحصين احرم من البصرة . و صحح عن ابن عمر انه احرم من بيت المقدس . و عن رجل لم يسم ان ابا مسعود احرم من النيلحين . و عن رجل ان ابن عباس احرم من الشام في برد شديد . و عن طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن محمد بن سيرين انه خرج مع انس بن مالك الى مكة فأحرم من العقيق . و عن معاذ انه احرم من الشام . و رويانه من طريق الحذافي عن عبد الرزاق نا ابن جريج انا يوسف بن ماهك انه سمع عبد الله بن ابي عمار انه كان مع معاذ بن جبل و كتب الخير فأحرما من بيت المقدس بعمرة و احرم معها . و به إلى عبد الرزاق نا ممر عن الزهري عن سالم ان ابن عمر احرم بعمرة من بيت المقدس . و عن ابراهيم : كانوا يستحبون اول ما يهيج الرجل او يتمر ان يحرم من ارضه التي يخرج منها . و عن سعيد بن جبير انه احرم من الكوفة . و عن مسلم بن يسار انه احرم من ضربة . و عن الأسود و أصحاب ابن مسعود انهم احرموا من الكوفة . و عن علاوس و عطاء نحو هذا - انتهى . فهذا عمر و عثمان و علي و ابن مسعود و عائشة و معاذ بن جبل من وجوه الصحابة و من فقهاءهم ، و ابن عمر و ابن عباس و انس بن مالك و عمران ابن الحصين و ابو مسعود و عثمان بن ابي العاص من المكثرين من رواية الاخبار و متبني عباداته و عاداته صلى الله عليه وسلم ، فهل يظن ظان فاطر العقل انهم لم يفهموا =

== ما قال صلى الله عليه وسلم في باب المواقيت او يخالفونه عيانا وجهارا ، و أكثرهم من رواية احاديث المواقيت ، حاشاكم عن ذلك ١ و الأسود بن يزيد و طاوس و عطاء و محمد بن سيرين و سالم و حفصة بنت سيرين و كعب الخير و سعيد بن جبير و إبراهيم النخعي و أصحاب ابن مسعود رضی الله عنهم كلهم جبال الأحاديث و أثبات رواياتها ، و عليهم يدور دائرة الحديث لم يفهموا معاني احاديث المواقيت ؟ او غالفوها قصدا و جهارا ؟ أين عدالتهم و اعتبار رواياتهم ؟ نعوذ بالله من هذا الظن الفاسد المروج حق الاعوجاج ا ثم تكلم ابن حزم فيها بما لا طائل تحته ، هل قال على للسائل : لا يجوز الاحرام قبل الميقات ؟ في رواية يحيى بن الجزار عن ابن اذينة رواها من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم عنه إلا قوله من حيث ابدأت يعني من ميقات ارضه . هذا التفسير لمن ؟ عبد الله عن علي بن ابي طالب رضی الله عنه او ابن اذينة او عن يحيى و السائل انى عمر رضی الله عنه بمكة و يقول : انى ركب الخيل والابل حتى أتيتك فمن اين اعتمر ؟ او هو من اى بلد جاء مكة ١ و اين ميقات ارضه حتى يحرم منه بعد الايتان بمكة ؟ فوده حجة له في زعمه لا في اصله ، و احرم عمران من البصرة فعاب عليه عمر و قال : اردت ان يقول الناس احرم رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من مصر من الانصار - رواه عن يحيى القطان عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عمران رضی الله عنه - اه . قال ابن حزم : عمر لا يعيب مستحبا فيه اجر و قرية الى الله تعالى ، نعم ١ ولا مباحا . و انما يعيب ما لا يجوز عنده ، هذا بما لا يجوز ان يظن به غير هذا اصلا - اه . نسي ابن حزم هنا ان الحسن لم يسمع من عمران و من عمر رضی الله عنهما ، فالأثر منقطع فلا يجوز الاحتجاج به عنده و المرسل عنده ليس بحجة لاسيما مراسيل الحسن ، و لم يقل عمر انه لا يجوز او ليس بمباح او مستحب ، بل حذره من الشهرة و دخول شائبة الرياء و السمعة فيه و الشفقة عليه اذ المحرم قد يعرض له آفة اذا بعدت المسافة يفسد بها احرامه او السامة ==

اخبرنا محمد قال اخبرنا ١٠٠٠ مجاهد: كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

= والملاّلة، ورأى أن في قصر المسافة السلامة من كل آفة، ولا تعلق له بعدم الجواز مطلقا كما ظنه ابن حزم ١ و هكذا في جميع ما قال هذا .

(١) تركت بعد اخبرنا، يافض لأن الامام محمد لم يلق مجاهدا بل لم يولد إلا بعد موت مجاهد بسنين كثيرة، فقد سقط بعض الاسماء من الاسناد إلى مجاهد، ولعله عمر ابن ذر وهو يروى عن مجاهد وعمر شيخ الامام محمد كما مضى غير مرة وسيأتي في هذا الباب ايضا، ولا ادرى من اخرج الأثر المذكور ولم اجد في كتب عدى إلا ما قال ابن حزم في ج ٧ ص ١٢٤ من المحلى وقد روينا من طريق سعيد بن منصور عن عتاب بن أبي بشر عن خفيف عن مجاهد عن ابن عمر: احرم عاما من المسجد حين اهل هلال ذى الحجة، ثم عاما آخر كذلك، فلبا كان العام الثالث لم يحرم حتى كان يوم التروية. قال مجاهد: فسألته عن ذلك، فقال: انى كنت امرا من اهل المدينة فأحييت أن اهل باهلاهم، ثم ذهبت انظر فاذا انا ادخل على اهل وانا محرم وأخرج وأما محرم فاذا ذلك لا يصلح لأن المحرم اذا احرم خرج لوجهه. قال مجاهد: قتل لابن عمر: فأى ذلك ترى؟ قال: يوم التروية - انتهى. فظهر بهذا ان بين محمد ومجاهد سقوطا من السند، وكذا شيء من المتن ترك. وايضا وقع التقديم والتأخير فيه والاختصار حتى اشكل فهم المراد منه كما لا يخفى، ولم يذكر فيه ان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ماذا كان يصنع؟ وقد روى من وجه آخر ايضا كما في المحلى ايضا، وقد روينا عن سعيد بن منصور نا هشيم ثنا ابن ابي ليلى عن عطاء بن ابي رباح قال: رأيت ابن عمر في المسجد الحرام وقد اهل بالحج اذا رأى هلال ذى الحجة عاما ثم عاما آخر، فلما كان في العام الثالث قيل له: قد روى هلال ذى الحجة ا فقال: ما انا إلا كرجل من أصحابي وما ارانى افعل إلا كما فعلوا، فأمسك الى يوم التروية =

و عبد الله بن عباس رضى الله عنهما يقدمان علينا متممين؛ قال: فجعل
عبد الله بن عمر الالهلال مرة بالحج في هلال ذى الحجة و آخر مرتين
يوم التروية .

= ثم احرّم من البطحاء حين استوت به راحلته بالحج - انتهى .

قلت: الظن الغالب ان الساقط هاهنا «سفيان عن ابي حصين عن» لأن ابن ابي
شينة اخبره في مصنفه عن وكيع عن سفيان عن مجاهد، و الامام محمد ايضا يروى
عن سفيان؛ قال ابن ابي شينة: ثنا وكيع عن سفيان عن ابي حصين عن مجاهد
ان هلال ابن عمر رضى الله عنهما كان آخرهما يوم التروية . و اخرج عن علي
ابن هاشم عن ابن ابي ليلى عن عطاء قال: قلت لابن عمر: قد روى الهلال، فأهل
مكانه هلال ذى الحجة، فلما كان في العام المقبل قيل له: قد روى الهلال و هو في
البيت فزع ثوبا كان عليه ثم اهل، فلما كان العام الثالث قيل له: قد روى الهلال
بقال: ما انا الا رجل من اصحابي اصنع كما يصنعون، فأقام حللا حتى كان يوم
التروية . و اخرج عن ابن فضيل عن يزيد بن ابي زياد عن عطاء قال: قدم ابن عمر
فطاف ثم سعى ثم أحل فبكث أربعة أو خمسة، ثم أهل بالحج في العشر، ثم جاء مرة
اخرى فأقام حللا حتى اذا كان يوم التروية أهل بالحج حين انبعث به بعيره مطلقا
إلى منى . قال عطاء هو أحب إلينا - اهـ (في الرجل المقيم بمكة متى يهل - ق ٣٦٦
سعيدية) . قلت: فاقض معني الحديث ايضا من رواية عطاء و لم يبق فيه شيء من
الاشكال، فله الحمد - ف .

(١) اي اذا أهل الهلال احرّم، و فعل ذلك في عامين و في الثالث احرّم يوم التروية .

(٢) هو خلاف ما في المحلى كما عرفت .

(٣) كذا في الأصول، والصواب «إلى يوم التروية» فسقط لفظ «إلى» من النسخ -
و الله أعلم - ف .

أخبرنا^١ محمد قال أخبرنا عمر^٢ بن ذر الهمداني عن مجاهد : أن

(١) الحديث أخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره مطولاً من طريق أبي حنيفة : قال حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : خرج زيد بن صوحان العبدي وسلمان بن ربيعة الباهلي والصبي بن معبد التغلبي يريدون الحج في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأهل زيد وسلمان بالحج وحده ، وأهل الصبي بالعمرة والحج فقالا له : ويحك ! أتمتع وقد نهى عمر رضي الله عنه عن المتعة ؟ والله ! أنت أضل من بعيرك . فقال الصبي : تقدم على عمر و تقدمون ؟ فلما قدم الصبي بمكة طاف بالبيت لعمركه وبين الصفا والمروة ثم عاد وهو حرام لم يحل منه شيء فطاف بالبيت وسمى بين الصفا والمروة لحجته ثم أقام حراماً لم يحل منه شيء حتى أتى عرفات ففرغ من حجته ، فلما كان يوم النحر أهرق دماً لتمتعه ، فلما صدروا مروا بعمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال زيد بن صوحان : يا أمير المؤمنين ! أنك قد نبيت عن المتعة وإن الصبي قد تمتع ! فقال : اصنعت يا صبي ماذا ؟ قال : أهلت يا أمير المؤمنين بالعمرة والحج . فلما قدمت مكة طفت بالبيت والصفا والمروة لعمركي ، ثم عدت فطفت بالبيت والصفا والمروة لحجتي ، ثم قمت حراماً حتى كان يوم النحر فأه قن دماً لمتعتي ، ثم أحللت . قال : فضرب عمر رضي الله عنه على ظهره قال : هديت لسنة نيك . انتهى . وأخرجه البخاري في مسنده من طريق زفر بن الهذيل والحسن بن زياد ومن طريقه أخرجه ابن خيسرو في مسنده مطولاً وهو في ج ١ ص ٥٠٥ من جامع المسانيد . وأخرجه الطحاوي أيضاً من طرق عن صبي بن معبد . طولاً ومختصراً . واليهي في سننه الكبرى ج ٥ ص ١٦٠ . وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه في سننهم وابن حبان في صحيحه وأحمد وإسحاق بن راهويه وأبو داود الطيالسي وابن أبي شيبة في مسانيدهم - كما في ج ٣ ص ١٠٩ من نصب الراية . وقال قال الدارقطني في كتاب العلل : وحديث الصبي بن معبد هذا حديث صحيح . وأصححه إسناداً حديث . منصور عن الأعمش عن أبي وأثل عن الصبي عن عمر - انتهى . وبهذا الطريق أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار .

(٢) وكان في الأصول : محمد ، خطأ ، والصواب : عمر ، صحف بمحمد ، وهكذا =

الصبي بن معبد اهل بعمرة وحجة بالعذيب^٢ فر به زيد بن صوحان^٣ وسلمان ابن ربيعة^٤ فلما سمعا الذي اهل به قالا : لهذا اضل من جمل اهله - او اقل عقلا من جمل اهله - فاحتفظ^٥ من قولها ومضى^٦ حتى قدم على عمر

= يصحف كثيرا محمد بن عمر، و عمر بن محمد، و عمر بن عثمان . و عمر بن ذر شيخ المؤلف المعروف .

(١) هو بالصاد المهملة مصغرا، وفي الأصل والمحلى وغيرهما وقع بالضاد المعجمة وهو خطأ وهو من بني تغلب - كما في كتب الرجال والطحاوي و سنن البيهقي وغيرهما . وفي نصب الراية وقع « الثعلبي » بالثاء المثناة والعين المهملة وهو خطأ .
(٢) هكذا في نسخ الحججة ، وفي الطحاوي من طريق الأعمش عن شقيق عن الصبي قال : فررت بالعذيب بسلمان بن ربيعة و زيد بن صوحان فسمعاني و أنا اهل بهما جميعا - الخ .

(٣) ترجمته في تعجيل المنفعة مفصلا وهو صحابي .

(٤) ترجمته في التهذيب .

(٥) و كان في الأصل بالواو والأرجح بحرف « او » للتريد .

(٦) احفظه فاحتفظ : انتضبه فغضب . كذا في الأصل ، وفي الهندية « فاحتفظ » ، والصواب ما في الأصل « فاحتفظ » ؛ والحفيظة : الغضب . يعني وجدت من قولها ، واغتاظني يوضحه . قوله في رواية الطحاوي قال : فانطلقت كأن بعيري على عنق . وعند البيهقي : فكأنا حمل على بكلامهما جبل - اه .

(٧) اى فرغ من افعال الحج والعمرة وتوجه الى المدينة حتى قدم على عمر رضى الله عنه ، لما في آثار أبي يوسف انه كان المرور بعد الفراغ ، فلما صدروا مروا بعمر بن الخطاب . وفي الطحاوي : قال : فانطلقت و كأن بعيري على عنق فقدمت المدينة فلتيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقصصت عليه فقال : انهما لم يقولوا شيئا .

ابن الخطّاب رضى الله عنه فأخبره بالذى صنع وبقولهما^١، فقال له عمر رضى الله عنه: هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم - مرتين^٢.
أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن إبان^٣ قال حدثنا محمد بن راشد السلى^٤ عن عبد الرحمن بن أبي نصر بن عمرو السلى عن أبيه^٥ قال:

= هديت لسنة نبيك . وفي رواية أخرى له: فلما قدمت عمر ذكرت ذلك له - الخ .
و أثر كتاب الحجّة مختصر .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنديّة « يقولهما » بالياء - وهو خطأ . و كان في الأصل « صنع بقولهما » سقط منه الواو . وفي الهنديّة « و يقولهما » وهو الصواب إلا أن الياء تصحيف .

(٢) أى قال عمر ذلك القول له مرتين .

(٣) هو ابن صالح القرشى .

(٤) في ج ١ ص ٨٠ من تاريخ البخارى المطبوع بميدراآباد قال في رقم ٢١٠ : محمد بن راشد السلى الكوفى ، و كنية راشد أبو اسمعيل و هو اخو اسمعيل بن راشد ، سمع سعيد بن جبير ، روى عنه الثورى ، قال يحيى : مات سنة اثنتين و اربعين ومائة ، قال أبو عبد الله : هؤلاء اربعة ولدوا في بطن واحد عامتهم محدثون : محمد بن راشد و هو يعرف بمحمد بن أبي اسمعيل بن راشد ، و الثانى عمر بن راشد ، و الثالث اسمعيل بن راشد ، ثلاثة منهم محدثون و الرابع لا يحضرنى ، أظنه كان محدثا - انتهى .

(٥) قال ابن حزم متجاهلا : أبو نصر بن عمرو السلى لا يدري احد من خلق الله من هو - اه . أو لم يدركه روى عن على و ابن عمر و روى عنه ابنه و مالك بن الحارث و ذكره ابن خلقون في الثقات كما في التعجيل ، فأين الجهالة و أين عدم دراية ابن حزم ؟ و هو كل شئ يبينه على علمه و يبنى ما وراءه و ينكره رأسا ثم يشغب على الأئمة بكلمات لا تخرج عن افواه يوت العلم إلا بمن كان عاريا عن =

خرجت حاجا وانا اريد على بن ابي طالب رضى الله عنه ، فأحرمت قبل أن ادخل المدينة ، قال : فدخلت المدينة حتى خرج على رضى الله عنه فأدركته بنى الحليفة وقد اهل بعمرة وحجة ، فقلت : ما خرجت إلا اليك فأدخلني فى احرامك ، قال : وكيف ادخلك فى احرامى وقد احرمت بحجة و احرمت بحجة و عمرة ؟ ولكن اقم على احرامك و اقيم على احرامى . قال : فقمنا على احرامنا نلبي حتى دخلنا مكة ، فطاف طوافين بالبيت وبين الصفا والمروة طوافا لعمرة ، وطوافا لحجته ، ثم أقمنا احرامين حتى كان يوم النحر .

.....^٢ اخبرنا محمد بن ابان عن موسى بن ابي كثير [و] موسى الجهني .

= مكارم الاخلاق و اخلاق النبوة .

- (١) وكان فى الأصول « طاف » بدون الفاء ولا بد منها . قلت : ولله كان فى الأصل « حتى لما دخلنا مكة طاف » فسقط لفظ « لما » من الأصل ، والله اعلم - ف .
- (٢) اى محرمين ؛ والمصدر قد يكون بمعنى الصفة اسم الفاعل و اسم المفعول . ولله كان فى الأصل « محرمين » او « على احرامنا » لحرف - والله اعلم .
- (٣) و لعل « اخبرنا محمد بن الحسن قال » سقط من النسخ .
- (٤) ابن صالح القرشي .

(٥-٥) كذا فى الأصل إلا ان الواو ساقط منه من سهو الناسخ ، و فى الهنكية « عن موسى بن ابي كثير بن موسى الجهني » وهو خطأ . وموسى بن ابي كثير هو الأنصارى مولاهم ، و يقال : الهمدانى ابو الصباح الكوفى ، و يقال : الواسطى المعروف بموسى الكبير ، و اسم ابي كثير : الصباح ، روى عن سعيد بن المسيب و زيد بن وهب و مجاهد و سالم بن عبد الله بن عمر و خشرم بن جميل ، و عنه الثوري و مسعر و شعبة و عبد الرحمن بن ثابت و شريك و هشيم و جماعة ثقة فى الحديث من =

عن مجاهد^١ عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه اعتمر قبل ان يبعث ثلاث عمر في ذى القعدة ثم حج و قرن .

= رجال النسائي - كما في ج ١٠ ص ٣٦٧ من التهذيب و ج ٤ ص ٢٩٣ من تاريخ الكبير للبخارى . و «الجهين» مصحف من «الجهني» . و موسى الجهني هو موسى بن عبدالله الجهني ابو عبد الله الكوفي . سمع زيد بن وهب و مجاهدا و مصعب بن سعد - كما في ج ٤ ص ٢٨٨ من تاريخ البخارى و ج ١٠ ص ٣٥٤ من التهذيب ، فكلاهما سمعا مجاهدا و روى عنه ، و لذا غيرته فنهى « محمد بن ابان عنهما عن مجاهد » و سقطت الواو من البين او سقطت « و عن موسى الجهني » بزيادة الواو و حرف الجر « عن » و هي تصحفت و صارت « بن » ؛ و لم اجدا الاثر المذكور من هذا الطريق ، و روى من غيرها كما هو بهذه .

(١) كذا في الاصول مرسل و لعل « عن أبي هريرة » سقط من السند . و في ج ٤ ص ٢٤٥ من سنن اليهقي من طريق يونس بن بكير : ثنا عمر بن ذر عن مجاهد عن ابي هريرة قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر كلها في ذى القعدة - انتهى . فلم منه ان ما رواه مجاهد ليس بمرسل بل هو مرفوع متصل الاسناد . و قال الطحاوى في ج ١ ص ٢٧٧ من شرح الآثار : حدثنا فهد قل ثنا الثعلبي قال ثنا زهير بن معاوية قال ثنا أبو اسحاق عن مجاهد قال : سئل ابن عمر : كم اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : مرتين ؛ فقالت عائشة : لقد علم ابن عمر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعتمر ثلاثا سوى عمرته التي قرن بها بحجته . و قال ايضا : حدثنا علي بن شية قال ثنا يحيى بن يحيى قال ثنا داود بن عبد الرحمن عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنه قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع عمر : عمرة الجحفة ، و عمرته من العام المقبل ، و عمرته من الجمرات ، و عمرته مع حجته ؛ و حج حجة واحدة - انتهى . اى بعد الهجرة ، و قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة و قبل النبوة =

اخبرنا محمد قال اخبرنا^١ ابو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن الصبي^٢ بن معبد قال: كنت^٣ حديث عهد بالجاهلية والنصرانية فأسلمت

= حجات عديدة - كما في عمدة القارى وفتح البارى، وقد انكره من في قلبه زيغ و غيظ بالأحاديث كوسى بن جزار الله - عامله الله بما يليق به . و روى الشيخان عن انس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عمر ، كلهن في ذى القعدة الا التى مع حجة : عمرة من الحديبية او زمن الحديبية في ذى القعدة ، و عمرة من العام المقبل في ذى القعدة ، و عمرة من الجمرانة حيث قسم غنائم حنين في ذى القعدة ، و عمرته مع حجة - انتهى . و رواه البيهقى في مواضع من سننه . و هذه الاخبار دالة على انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا و حديث كتاب الحجّة اصرح في ذلك . (١) بهذا الاسناد اخرجه البيهقى والطحاوى و ابو داود و ابن ماجه نحوه .

(٢) ضبطه الشيخ السندى في حاشيته على ابن ماجه : بفتح صاد مهملة و فتح باء موحدة و تشديد ياء مثناة من تحت - ج ٢ ص ٢٢٧ من طبع المطبع النازية بمصر ، و الفاضل ابو الوفاء ضبطه بالتصغير في تعليقه على آثار الامام ابن يوسف وهو كذلك في المغرب ج ١ ص ٢٩٧ ، و بتصغيره مرئخا سمي صبي بن معبد التغلبى ، اسلم و لقي زيد بن صوحان - اهـ ، و هو الصواب .

(٣) في سنن ابن داود و ابن ماجه « كنت رجلا نصرانيا فأسلمت » ، و عند البيهقى في رواية « كنت رجلا اعرانيا نصرانيا فأسلمت » و هو عند ابن داود ، و في رواية عند الطحاوى و البيهقى « كنت حديث عهد بجاهلية و نصرانية فأسلمت فاجتهدت » زاد ابو داود و البيهقى في رواية « فأتيت رجلا من عشيرتى يقال له نديم بن ثرملة فقلت له : يا هناه انى حريص على الجهاد و انى وجدت الحج و العمرة مكنتوين على فكيف لى بأن اجمعهما ؟ فقال : اجمعهما و اذبح ما استيسر من الهدى ، فأهللت بهما جميعا » - الحديث .

و قرنت الحج والعمرة فأهلكت بهما^١ فررت على زيد بن صوحان و سليمان ابن ربيعة بالعذيب^٢ و انا اهل بهما^٣ فقال احدهما لصاحبه : لهذا اضل من بعيراهله ؛ و قال الآخر أيهل^٤ بهما جميعا قال : نخرحت كأني احملاها على عنقي حتى دخلت^٥ على عمر رضى الله عنه فذكرت له ما قالوا ، قال : انهما لا يقولان^٦ شيئا ، هديت لسنة نبيك [صلى الله عليه وآله وسلم]^٧ .

(١) عند ابي داود « فأهلكت بهما معا » وعند الطحاوى « جميعا » والمعنى فى الوجهين صحيح .

(٢) العذيب مصغر من العذب ، اسم ماء بنى تميم على مرحلة من الكوفة .

(٣) أى جميعا . كما فى الطحاوى و البيهقى و ابي داود و ابن ماجه و غيرهما .

(٤) فى نسخ الكتاب بدون لام الابتداء و هى فى غيره من البيهقى و ابن ماجه و الطحاوى و غيرهما ، و عند ابي داود « ما هذا بأفقه من بعيره » .

(٥) فى نسخ الكتاب بدون همزة الاستفهام و زدتها لما فى الطحاوى و البيهقى « أيهل بهما جميعا » بالاستفهام .

(٦) أى مقولتيهما ، و عند البيهقى فى رواية « كأنما احملاها على ظهري » و فى اخرى له « فكأنما القى على جبل » و هو عنه ابي داود ايضا ، و عند ابن ماجه « فكأنما حلا على جلا » بكلمتيهما ، و عند الطحاوى « و كأن بيدي على عنقي » .

(٧) زاد ابو داود و البيهقى : فقلت له : يا امير المؤمنين انا كنت رجلا اعرايا نصرانيا و انا اسلمت و انا حريص على الجهاد و انا وجدت الحج والعمرة مكتوبين على فأيت رجلا من قوى قتال لى : اجزههما و اذبح ما استيسر من الهدى ، و انا أهلكت بهما معا . زاد ابن ماجه : فأقبل عليهما فلامهما - ثم أقبل على الحديث .

(٨) هكذا عند البيهقى ، و عند الطحاوى « فقال : انهما لم يقولوا شيئا » بالجزم والسكون .

(٩) زدت لما فى ابي داود و ابن ماجه و الطحاوى و البيهقى و غيرهم . و قول عمر =

== رضى الله عنه : هديت - الحج يدل على ان منعه كان لمصلحة و إلا فقد كان يعتقد الجمع سنة - قاله السندى على ابن ماجه . قلت : و سبق من سنن البيهقى ان عمر رضى الله عنه يريد بذلك ان لا يهجر البيت و يقول : افردوا الحج واستقبلوا السفر للمرة ، و لا ينهى عن التمتع و القران ، كيف و قد روى الطحاوى بسنده عن طاوس عن ابن عباس قال يقولون : ان عمر نهى عن التمتع قال : لو اعتمدت فى عام مرتين ثم حججت لجمعتهما مع حجتي . و عن نافع عن ابن عمر ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : افصلوا بين حجكم و عمرتكم فانه اتم الحج احكم ، و اتم لعمرته ان يمتد فى غير اشهر الحج . و عن ابن شهاب قال قلت : لسالم : لِم نهى عمر رضى الله عنه عن التمتع و تد فعلها رسول الله صلى الله عليه و سلم و فعلها الناس معه ؟ فقال : اخبرني عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان عمر رضى الله عنه قال : ان اتم العمرة ان تفردوها من اشهر الحج و الحج اشهر معلومات فاخلصوا فيهن الحج و اعتمروا فيما سواهن من الشهور . فأراد عمر رضى الله عنه بذلك تمام العمرة لقول الله عز وجل : « و اتموا الحج و العمرة لله » . قال الطحاوى : فأراد بذلك عمر ان يزار البيت فى كل عام مرتين و كره ان يتمتع الناس بالعمرة الى الحج فيلزم الناس ذلك فلا يأتون البيت إلا مرة واحدة فى السنة لالكراهة التمتع لانه ليس من السنة . و الظاهر ان القران و التمتع اداء للنسكين فى سفر واحد سواء وقع التحلل فيما بينه اولاً ، و ذلك يوجب ان لا يأتى الناس الى البيت إلا مرة واحدة فى السنة بخلاف الافراد فانه يلزمهم العود اليه ثانياً للعمرة فأحب ان يزار البيت مرة بعد اخرى ، و به صرح الامام محمد فى الموطأ حيث قال : أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : افصلوا بين حجكم و عمرتكم فانه اتم الحج احكم ، و اتم لعمرته ان يمتد فى غير اشهر الحج . قال محمد : يمتد الرجل و يرجع الى اهله ثم يحج و يرجع الى اهله فيكون ذلك ==

اخبرنا محمد قال اخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت منصور بن المعتمر يذكر عن ابراهيم عن^١ مالك بن الحارث عن ابي نصر السلي قال: لقيت علي بن ابي طالب رضى الله عنه وقد اهل بالعمرة والحج فقلت [له]^٢: انى اهلكت بالحج أ فأستطيع ان اضم اليه^٣. عمرة؟ فقال: لا^٤ إنك لو كنت

= في سفرين افضل من القرآن، ولكن القرآن افضل من الحج مفردا والعمرة من مكة ومن التمتع والحج من مكة لأنه اذا قرن كانت عمرته وحجته من بلده، واذا تمتع كانت حجته مكية، واذا افرد بالحج كانت عمرته مكية، فالقرآن افضل. وهو قول ابي حنيفة والامة من قهاتنا - انتهى .

(١) بهذا الاسناد أخرجه الطحاوى في ج ١ ص ٤٠٦ من شرح معاني الآثار قال: ثنا يونس قال ثنا سفيان به، وهو ابن عيينة .

(٢) هذا هو الصحيح عندى فان ابراهيم النخعي يروى عن مالك بن الحارث السلي الرقي الكوفي. راجع ترجمته في ج ١٠ ص ١٣ من التهذيب . وهو ثقة وقد روى عنه منصور ايضا كما فيه . وقد وقع في الطحاوى «عن ابراهيم او عن مالك بن الحارث، بالشك، ويمكن ان يكون هكذا: منصور عن ابراهيم عن مالك ومنصور عن مالك؛ يعنى منصورا يروى عن مالك، بواسطة وبدونها - والعل عند الله . وقد رواه الطحاوى ايضا من طريق شعبة عن منصور عن مالك بن الحارث به بدون واسطة، ومن طريق ابي عوانة عن منصور عن ابراهيم عن مالك عن ابي نصر مثله بواسطة النخعي، فلم ان كلا الطريقين صحيح، وحرف «او» بمعنى الواو او زيادة من الراوى .

(٣) لفظ «له» ساقط من الأصول، وزدته من شرح معاني الآثار .

(٤) في الأصول «استطيع» بدون الهمزة والفاء، ولا بد منهما وهى في معاني الآثار.

(٥) في الأصول «اليها» وهو خطأ فان المرجع ليس في الأصول .

(٦) كلمة «لا» سقطت من النسخ وهى في معاني الآثار للطحاوى .

بدأت بالعمرة فأردت ان تضيف اليها حجة^١ . فقلت : كيف اصنع اذا اردت ذلك؟ قال : تفيض^٢ عليك اداة^٣ ثم تهل^٤ بهما جميعا ، فاذا قدمت^٥ طفت^٦ لكل واحد منهما طوافا ،^٧ ثم لا يحل منك شيء^٨ حتى يوم النحر . فعال^٩ منصور : فذكرت ذلك لمجاهد فقال : قد كنا^{١٠} نفقي بطواف واحد ، فأما^{١١}

(١) كذا في الأصول ، و زاد في معاني الآثار « اصفتها » .

(٢) وفي رواية الطحاوى « تصب » .

(٣) زاد الطحاوى « من ماء » .

(٤) في رواية الطحاوى « ثم تحرم » .

(٥) كذا في الأصل - يعني : قدمت مكة - ف .

(٦) زاد للطحاوى بعد قوله « جميعا » « و تطوف لكل واحد منهما طوافا » .

(٧-٧) في جميع نسخ الكتاب « ثم لا يحل منك شيئا ، وهو خطأ » .

(٨) في آثار ابى يوسف « قال منصور : فلقيت مجاهدا و هو يقى الناس بطواف واحدا اذا قرن ، فلما حدثته الحديث عن على قال : لو كنت سمعت بهذا الحديث لم أفت الا بطوافين ، فأما بعد اليوم فاني لا اقي إلا بهما - اهـ » .

(٩) في رواية الطحاوى « ما كنت قى الناس الا بطواف واحد ، فأما الآن فلا - اهـ » .

(١٠) هو صحيح على ما في الطحاوى وغيره : وفي بعض النسخ « و اما » بالواو وهو ايضا صحيح . ثبت بأسانيد قوية عن على و ابن مسعود بل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ايضا ان القارن طوف طوافين ويسعى سبعين ، و تعرف عليا من هو :

هذا الذى تعرف البطحاء وطأته و البيت يعرفه و الحل و الحرم .

و هو العمدة و فيه الأسوة في هذا الباب فانه احرم باحرام النبي صلى الله عليه و سلم و جاء من ابن محرما ، و صاحبه و رافقه في حجه ، فلا يمكن ان يترك ما فعله =

= صلى الله عليه وسلم او يفعل ما لم يفعله صلى الله عليه وسلم وهو باب مدينة العلم ثم لما كان من قنواه ما علمت ومن مذهبه ما عرفت علم به انه لا بد ان يكون عنده اسوة من رسول الله صلى الله عليه وسلم او عهد به فانه تعلم منه ما تعلم، وطاف على طوافه، والحافظ ابن حجر ايضا اقر في باب القرآن من فتح الباري بكون اسانيدھا لا بأس بها وصالحة للاحتجاج. كيف لا وقد اخرج النسائي في سننه الكبرى كما في ج ٣ ص ١١٠ من نصب الراية: عن حماد بن عبد الرحمن الانصاري عن ابراهيم بن محمد بن الحنفية قال: طفت مع ابن وقد جمع بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى لهما سبعين؛ وحدثني ان عليا فعل ذلك، وقد حدثني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك - انتهى. قال صاحب التتقيق: وحماد هذا ضعفه الأزدي وذكره ابن حبان في الثقات، قال بعض الحفاظ: هو مجهول والحديث من اجله لا يصح - انتهى. قلت ذكره الحافظ في ج ٣ ص ١٨ من التهذيب ولم يذكر فيه انه مجهول، وانما قال «ضعفه الأزدي» وهو وتضعفه في اى مرتبة من الاعتبار؟ راجع له مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر تميز لك القشر من اللباب - انظر ص ٣٩٨ منها في ترجمة خيثم، وشذ الأزدي فقال: منكر الحديث. وغفل ابو محمد بن حزم فاتبع الأزدي وافرد فقال: لا يجوز الرواية عنه. وما درى ان الأزدي ضعيف فكيف يقبل منه تضعيف الثقات. وفي ص ٣٨٩ منها والأزدي لا يرجع على قوله - اه. - وفي ص ٣٨٣ منها: وقال ابو الفتح الأزدي منكر الحديث غير مرضي، ولا عبرة بقول الأزدي لانه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تصنيف الثقات - اه. - وفي ص ٣٩١ من ترجمة بهز بن اسد «وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء وقال: لانه كان يتحامل على علي». قلت: اعتمدته الأئمة ولا يعتمد على الأزدي - اه. - وامثاله في المقدمة كثير، ولو سلم فقد ذكره ابن حبان في الثقات فهو مختلف فيه لحديثه لا ينزل عن الحسن مع ان تضعفه =

== مبهم غير مفسر، ولو سلم فالآثار وشواهد تضعده فيكون صالحا للاحتجاج؛ ولما قال الذهبي في الميزان . « ضعفه الأزدي » قال الحافظ في اللسان : قلت : ذكره ابن حبان في الثقات . وليس في الميزان واللسان والتهديب انه مجهول . وقد روى عن ابراهيم بن محمد و محمد بن عبد الله الشيعي ، وعنه اسرائيل و مندل بن علي ، وهذا يكفي لرفع الجهالة منه ، ويضعده حديث آخر أخرجه الدارقطني في سننه : ثنا ابو محمد بن صاعد ثنا محمد بن يحيى الأزدي ثنا عبد الله بن دارد عن شعبة عن حميد ابن هلال عن مطرف عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف طوافين و سعى سبعين . ثم قال الدارقطني « يقال ان محمد بن يحيى حدث بهذا الحديث من حفظه فوم في مثله ، والصواب بهذا الاسناد ان النبي صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمرة ، وليس فيه ذكر للطواف ولا للسعي ؛ وقد حدث به محمد بن يحيى مرارا على الصواب ؛ ويقال أنه رجع عن ذكر الطواف والسعي . قال في الجواهر البق ج ٥ ص ١٠٩ : قلت قوله « حدث به من حفظه فوم » لم ينسبه الى احد من يعتمد عليه ، وكذا قوله « ويقال أنه رجع عنه » والظاهر ان المراد أنه سكت عنه ، و اذا ذكر هذه الزيادة مرة وسكت عنها مرة لعذر لا تترك الزيادة ، ولو كان في الحديث علة اخرى غير هذا لذكرها الدارقطني ظاهرا - انتهى . والحديث نقله في ج ٣ ص ١١١ من نصب الراية ثم نقل اثر ابراهيم النخعي عن الصبي بن معبد في الجواهر التقى من المحل الذي مضى من قبل في هذا الكتاب من طرق ، ثم قال « والنخعي وان لم يدرك عمر ولا الصبي فقد قال ابو عمر في اوائل التمهيد : وكل من عرف بأنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليس و ترسيله مقبول ، فراسيل سعيد بن المسيب و محمد بن سيرين و ابراهيم النخعي عندهم صحاح . » ثم ذكر ابو عمر بسنده عن الأعمش « قلت لابراهيم : اذا حدثتني حديثا فاسنده ، قال : اذا قلت عن عبد الله - يعني ابن مسعود - فاعلم انه عن غير واحد ، و اذا سميت لك احدا فهو الذي سميت . » =

== قال ابو عمر الى هذا نزع من اصحابنا من زعم ان مرسل الامام اولى من مسنده لأن في هذا الخبر ما يدل على ان مراسيل النخعي اولى من مسانيد ، وهو لعمرى كذلك . وقال الیهقي في باب ترك الوضوء من القهقهة : قال ابن معين : مراسلات النخعي صحيحة إلا حديث تاجر البجليين وحديث الضحك في الصلاة . انتهى . واما قوله « ان ابراهيم لم يدرك الصبي بن معبد » فلي فيه قلق بل عندي لا يصح ولم يقل في علي غير ابن حزم في المحلى اذا مر على هذا الأثر ، وذكر الحافظ في ترجمة الصبي بن معبد من التهذيب فيمن رواه عنه ابراهيم النخعي ولم يقل انه لم يدركه ولا في ترجمة ابراهيم قال « انه لم يدرك الصبي بن معبد » ونقل فيه اقوال الأئمة فيمن لم يدركه ولم يذكر فيهم الصبي بن معبد ، ولو كان لذكره البتة ، فابراهيم عن الصبي متصل موصول ، فقل المحدث ابن الترمذاني تبع في ذلك ابن حزم في المحلى علا ان الثبوت ليس بموقوف على طريق : حماد بن سلمة عن حماد ابن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي ان الصبي بن معبد قرن بين العمرة والحج فطاف لهما طوافين وسعى سعين ولم يحل بينهما ، واهدى . واخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال : هديت لسنة نبينا صلى الله عليه وسلم - اهـ ؛ بل فيه مرفوعات . وآثار عمر بأسانيد لا بأس بها ، و الى الآن لم يتعين معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك » وقوله او قول عائشة وغيرها : واما الذين كانوا جموا بين الحج والعمرة فأنما طافوا طوافا واحدا - الحديث . وكذا معنى « دخلت العمرة في الحج » بعد في حيز الخفاء ، فدارت الأنظار في امثال ذلك في حجة الوداع ، وكل مشاهدا على ما في ذهنه وبنى على مذهبه وقد تركوا عمل الصحابة بأسره بل لم ينظروا اليه هذا .

استخبار واستطلاع : كم من طواف طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت في

حجة الوداع اذا دخل مكة ؟ ولا يذهب عنك انه صلى الله عليه وسلم كان ==

= قارنا، عليه الجمهور بل كاد ان يجمعوا عليه ، ولا يشتغل به الآن ، قالت عائشة رضى الله عنها على ما فى البخارى ص ٢١٩ : ان اول شيء بدأ به حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم انه توضأ ثم طاف - الحديث . وعن عبد الله بن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف الاول يحب ثلاثة اطراف وبمشى اربعة ، وانه كان يسعى بطن المسيل اذا طاف بين الصفا والمروة - اه . وهذا الطواف متفق عليه ؛ واختلفوا فى كونه طوافا واحدا وطوافين ، والثاني طواف الإفاضة والركن وهو المسمى بالزيارة ؛ فمن ابن عمر بكى فى مسلم : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افاض يوم النحر ثم رجع فصل الظهر بمى . قال نافع وكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثم يرجع فيصل الظهر بمى ، ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله . ولهذا الحديث . قال البخارى فى باب الزيارة : ورفعه عبد الرزاق قال : حدثنا عبيد الله - اه . ومثله عن جابر وعائشة وابن عباس وغيرهم - رضى الله عنهم . والثالث طواف الوداع ، عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ليالى الحج - وذكرت الحديث ؛ وقالت : قضى الله العمرة - وفرغنا من طوافنا من جوف الليل فأتيناه بالمحصب فقال : فرغتم ؟ قلنا : نعم ! فأذن فى الناس بالرحيل فرباليت فطاف به ثم ارتحل متوجها الى المدينة - أخرجه البخارى ومسلم . وفيه احاديث آخر قولية وفعلية عن غير عائشة فى كتب الحديث . فهذه الأطوفة الثلاثة متفق عليها بين الأئمة وهذه غير ما طاف بالبيت فى ليالى منى من النفل ، فمن ابن عباس : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت كل ليلة ما دام بمى - اه . وكمن طواف يطوف ليالى منى ؟ العلم عند الله تعالى . فما معنى قول عائشة « واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا » - البخارى ؟ وقد جمع صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة وساق الهدى وطاف ثلاث أطوفة فى حجة الوداع غير ما كان =

= في ليالى منى من أطوبة النفل ١ وكان في الصحابة المفردون والمتمتعون والقارئون كما في حديث جابر وعائشة و أنس و ابن عمر - رضى الله عنهم - وغيرهم .
والمفرد طاف طواف القدوم ثم طواف الزيارة ثم طواف الوداع ، وكذا المتمتع طاف حين قدم طواف العمرة ثم حل ثم أحرم بالحج ثم طاف طواف الإفاضة ثم طواف الوداع ، وكذا القارن فعل ذلك كله ، فافرق في أفعال الأفراد والتمتع والقرآن إلا بالأحرام والجمع وعدم الحل فيما بين العمرة والحج ١ وعندنا للقارن عند القدوم طوافان وسعيان فانه أحرم بإحرامين فيطوف للحجه ويسعى له ثم يطوف لعمرة ويسعى لها ، إلا ان المتمتع يتحل بعد الفراغ عن أفعال العمرة ، والقارن يبقى محرما الى يوم النحر لأجل إحرام الحج وان كان قد فرغ عن أفعال العمرة ، ولا فرق بعد ذلك عندنا بين المفرد والقارن فيطوف للإفاضة طوافا واحدا وللصدر طوافا واحدا ويحلق حلقا واحدا ويخرج من إحرامه جميعا : فان كان الحديث على ظاهره وهو يخالف من يخالفنا في ذلك ايضا ، فقالوا : معناه طواف واحد للحج والعمرة ١ ، قلنا : بل كان طوافا واحدا للحل منها لأن إحرامهما لما كان واحدا وجب ان يكون الإحلال عنهما ايضا واحدا وهو بطواف الزيارة ، فالقارن اذا طاف طواف الزيارة حل من إحراميه معا . ويؤيده ما روته عائشة كما في البخارى ومسلم . فعطاف الذين اهلوا بالعمرة بالبيت بالصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر بعد ان رجعوا من منى لحجهم ، واما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا ، - اه -
وهذا ظاهر في ان مقصود عائشة بيان الفرق بين القارنين وغيرهم في حق الحل لاغير ، يعنى ان المتمتعين حلوا من عمرتهم بطوافها ثم حلوا من إحرام الحج بطوافه ، واحتاجوا الى طوافين : طواف للحل من عمرتهم ، وطواف آخر للحل عن حجهم ١ ، واما الجامعون بينهما فلم يحلوا إلا بطواف واحد ولم يحتاجوا للحل الى طوافين . =

الآن فلن افتي ' إلا بطوافين .

قال محمد : و بقول ' على بن ابي طالب رضى الله عنه تأخذ ، يضاف الحج

= وعند مسلم قوله عليه الصلاة والسلام « من كان معه هدى فليل بالهيج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منها » جميعا صريح في ذلك . و في البخارى اصرح من ذلك من باب ركوب البدن « ثم لم يحل من شئ » حرم منه حتى قضى حجه ، و فيه « فطاف لها طوافا واحدا فلم يحل حتى حل منها جميعا » فهذا ينادى بأعلى نداء على ان مقصود عائشة الاصلى بيان الحل من الاحرام دون وحدة الطواف و تعدده في ابتداء الحالة حين دخل القارن مكة ، فانها ساكتة عن بيان ذلك كما فهمه غيرنا ا و الكلام في طواف القدوم و طواف العمرة للقارن بعد باق ، و الحديث على ما ذكرنا لم يتعرض لها ، و الاول عندنا سنة و الثانى واجب ، ان ترك الاول لادم له عليه عندنا ، و يدخل ايضا عندنا في طواف العمرة كما انه يسقط من المعتمر اذا طاف و سعى للعمرة . و سياتى مزيد في ذلك .

و بالجملة طاف صلى الله عليه وسلم ثلاث اطوفة في حجة الوداع غير النفل ، فلا يصح قول عائشة « ما طافوا الا طوافا واحدا » الا ان يؤل فيه - و لكل نظر وجهة هو موليا ، فاستبقوا الخيرات .

(١) كذا في الأصل ؛ و في الهندية « نفى » بصيغة جمع المتكلم - ف .

(٢) انظر قول الامام محمد و هو يقول « بقول على بن ابي طالب تأخذ يضاف الحج الى العمرة و لا يضاف العمرة الى الحج » و شغب ابن حزم في المحلى بأن ابا حنيفة لم يجعل ما رواه ابن اذينة عن على من انه لا يجوز لمن بدأ بالاهلال بالحج ان يضيف اليه عمرة حجة ، فما هذا التلاعب ؟ الى آخر ما تفوه به فتوات قيحة ، ألا يستحي هو من الاقراء و البهتان على الائمة في الدين ؟ و لو انه استحي من الناس من قبل ان يبلغ الى الحياء من الملائكة ، ثم من الذى اليه معاده عز وجل لردعه عن =

== هذه المجاهرة القبيحة، المكذوبة على الأئمة - أعاذنا الله منها ! و هل عندك نص من قرآن او سنة صحيحة على أنه لو ان رجلا أضاف العمرة الى الحج قبل ان يعمل للحج لم يلزمه ذلك و يكون باطلا و غير جائز عنه ؟ ان كان فهاث به ان كنت ممن اتقى الله تعالى و إلا فاسكت و كف اللسان عن السباب ، و هل يقدر مثل ابن حزم على ان يثبت من على رضى الله عنه ان من اضافها الى الحج فما حكمه ؟ أهو باطل او أنه مسيء في ذلك ؟ ان كان الاول فما الدليل عليه ؟ و القياس و ترتب المقدمات بديهة البطلان الممومة لا يعبأ بها و ان كان الثانى فيها و نعمت ؛ و هو القول و هو بمرأى منا و مسمع ! و ابن حزم لا يستحي من الكذب البحت فى اقواله جهارا ولا من حضره من الناس و الملائكة و من الله تعالى بحيث يقول قيل هذا « و أما الرواية عن على فأبو نصر بن عمرو و عبد الرحمن بن اذينة و زياد ابن مالك و رجل من بنى عذرة و رجل من بنى سليم لا يدري احد من خلق الله من هم » - انتهى ! الا ترى ان النخعي و مالك بن الحارث و عبد الرحمن روى كل منهم عن ابى نصر بن عمرو و ذكره ابن خلقون فى الثقات - كما فى التعجيل و اللسان والميزان ؛ و من شيوخه على و ابن عمر رضى الله عنهم ، و قد سبقت الروايات عنه عن على و هو فى طبقات ابن سعد ص ١٦٦ - كما قال شيخ الحديث : نقله عنه بعض افاضل عصرنا . و عبد الرحمن بن اذينة هو ابن سلة العبدى الكوفى قاضى البصرة ، و ذكره البخارى فى باب قول الله عز و جل « من بعد وصية يوصى بها او دين » من الصحيح ، و روى عن ابيه و أبى هريرة و على بن أبى طالب رضى الله عنهم ، و عنه أبو إسحاق السبيعي و قتادة و يحيى الحضرمي و سلمة التيمي و الشعبي و جماعة . قال ابو داود : ثقة . و ذكره ابن حبان فى الثقات - كما فى ج ٦ ص ١٣٥ من التهذيب ؛ بل ذكره بعضهم فى الصحابة و ليس بصواب . انظر تجاهل ابن حزم و تجاهره يقول « لا يدري احد من خلق الله تعالى من هو » فن عديم الحياء هو ==

الى العمرة ولا يضاف العمرة الى الحج ، فان ' اضاف العمرة الى الحج قبل

= أو آتمه الهدى ؟ لاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم . وزياد بن مالك في ج ١ ص ٣٥٨ من الميزان و ج ٢ ص ٤٩٦ من اللسان ، قال الحافظ فيها : ذكره ابو حاتم ولم يجره ، وذكره ابن حبان في الثقات - انتهى . والبخارى ذكره في التاريخ ولم يقل فيه شيئا الا : لا يعرف له سماع من عبد الله ولا سماع الحكم منه . فأين قول ابن حزم ' لا يدري احد من خلق الله من هو ' ، ولم يقل احد بأنه مجهول او لا يدري من هو ا و مثل هذا الافراط في الرواة من ابن حزم كثير في كتابه ' المحلى ' ، فخرط في تضعيف الرواة ثم يطيل اللسان على الأئمة ويقول : يقول في حقهم وشأنهم . ورجل من بني عذرة ورجل من بني سليم ، هو حريث ابن سليم العذري ذكره ابن قانع في معجم الصحابة وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وأخرج حديثه في صحيحه ؛ وروى عن ابي هريرة حديث الخط امام المصلى كما في ج ٢ ص ٢٣٦ من التهذيب . و ابن حزم يقول ' لا يدري من هو من خلق الله تعالى ' ، وهو رجل من جيش اسامة قدمه يكشف له طريقه - قاله الواقدي كما في ج ١ ص ١٣٦ من تجريد اسماء الصحابة للذهبي .

(١) قال في ج ٤ ص ١٨٠ من مبسوط السرخسي : والعمرة لا تضاف الى الحج والحج يضاف الى العمرة قبل ان يعمل منها شيئا و بعد ان يعمل - هكذا نقل عن ابن عباس رضى الله عنه ؛ وهذا لان الله تعالى جعل العمرة بداية والحج نهاية بقوله تعالى ' فمن تمتع بالعمرة الى الحج ' ، فمن اضاف الحجة الى العمرة كان فعله موافقا لما في القرآن ، ومن اضاف العمرة الى الحج كان فعله مخالفا لما في القرآن (من بداية ذكرها) فكان مسيئا من هذا الوجه (بأنه ترك بداية القرآن) ولكن مع هذا هو قارن فان القارن هو جامع بين العمرة والحج وهو جامع بينهما على كل حال إلا انه اذا اضاف الحج الى العمرة بأن اهل بالعمرة أولا ثم =

ان يعمل للحج لزمه ذلك وقد اساء .

= بالحج فهو جامع مصيب للسنة فيكون محسنا ، و من اهل بالحج ثم بالعمرة فهو جامع مخالف للسنة فكان مسيئا لهذا (فان الترتيب لم يثبت فرضيته ولم يعم برهان بعد على ان من فعل فعلا يكون مخالفا لما في القرآن او السنة من الاستجاب يكون فعله هذا باطلا غير جائز ، و من ادعى فعله اليان ١ وقد شغب هنا ابن حزم ولم يتأمل في النصوص لانه ظاهري الأنظار) ويلزمه في الوجهين جميعا ما اوجب الله تعالى على المتمتع المترقب باداء النسكين في سفر واحد كما قال الله تعالى « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى » وهو شاة في قول علي وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم ، وفي قول ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم بدنة ، واخذنا بالاول لحديث جابر رضي الله عنه قال « تمتعنا بالعمرة الى الحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتركتنا في البدنة عن سبعة » فان لم يجد الهدى ف عليه صوم ثلاثة ايام في الحج والافضل ان يصوم قبل يوم التروية يوم ، ويوم التروية ويوم عرفة لأن صوم اليوم بدل عن لهدى فالاولى ان يؤخره الى آخر الوقت الذي يغوته بمضيه رجاء ان يجد الهدى - انتهى . وراجع المبسوط من ج ٤ ص ١٨٠ الى ص ١٨٧ من مسائل هذا الباب ، و ج ٢ ص ٢٢٧ من آخرباب الجنائيات من ردالمخار وفيه تفصيل كاف شاف واف ، و ج ٢ ص ١٦٧ من البدائع .

(١) و صار قارنا لأن الجمع بينهما مشروع في حق الآفاقي لكنه اخطأ السنة فيصير مسيئا هداية و عليه دم شكر لقلة اساءته ولعدم نذب رفض عمرته . قال في الفتح : وان ادخل احرام العمرة على احرام الحج فان كان قبل ان يطوف شيئا من طواف القدوم فهو قارن مسيء و عليه دم شكر ، وان كان بعدما شرع فيه ولو قليلا فهو أكثر اساءة و عليه دم - اهـ . فهذا نص صريح في وجوب الدم =

اخبرنا محمد^١ قال اخبرنا سفيان بن عيينة عن صدقة بن يسار عن ابن عمر رضی الله عنهما قال : عمرة في الحج احب^٢ الى من عمرة في = في صورتين ، وان الأول دم شكر - اى اتقا ، والثاني دم جبر او شكر على الخلاف الآتي - رد المحتار .

(١) بهذا الاسناد أخرجه الطحاوى في ج ١ ص ٣٧٠ من شرح الآثار قال : حدثنا يونس قال ثنا سفيان قال ثنا صدقة بن يسار سمع ابن عمر يقول « عمرة في العشر الأول من ذى الحجة احب الى من ان اعتمر في العشر البواقي ، نحدثت به نافعاً قال : نعم اعمرة فيها هدى او صيام احب اليه من عمرة ليس فيها هدى ولا صيام » انتهى . و أخرجه من طريق أخرى عن صدقة ايضا قال : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال ثنا شعبة قال ثنا صدقة بن يسار و ابو يعفور سمعا ابن عمر رضی الله عنه يقول : لأن اعتمر في العشر الأول من ذى الحجة احب الى من ان اعتمر في العشر البواقي - انتهى . و روى الامام في « باب الرجل يستمر في اشهر الحج ثم يرجع الى اهله من غير ان يحج » من المؤطأ نحوه عن ابن عمر : اخبرنا مالك حدثنا صدقة بن يسار المكي عن عبد الله بن عمر انه قال : لأن اعتمر قبل الحج و اهدى احب الى من ان اعتمر في ذى الحجة بعد الحج . قال محمد : كل هذا حسن واسع ، ان شاء فعل و ان شاء قرن و اهدى فهو ، افضل من ذلك - انتهى .

(٢) لأن فيه اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع و اجلالاً لقول المشركين و مخالفة تامة لهم حيث كانوا يمنعون عنه . و في الصحيحين عن ابن عباس قال : كانوا - اى اهل الجاهلية - يرون العمرة في اشهر الحج من افجر النجور في الأرض ؛ و هذا من مبتدعاتهم الباطلة التي لا اصل لها - كما في شرح الزرقاني .

العشرين البواقي .

(١) كذا في نسخ كتاب الحجّة الموجودة عندي « في العشرين البواقي » ، وعند الطحاوي كما عرفت « في العشر البواقي » . قال الطحاوي : حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان قال : حججنا وفيما رجل اعجمي فلي بالعمرة والحج فبعينا ذلك عليه فسلنا ابن عمر رضي الله عنهما قتلنا : ان رجلا من ابي بالعمرة والحج فما كفارته ؟ قال : رجع بأجرين و ترجعون بأجر واحد . حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب ان مالكا حدثه عن صدقة بن يسار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : والله ! لئن اعتمر قبل الحج و اهدى احب الى من ان اعتمر بعد الحج في ذي الحجّة - انتهى . وقد رواه محمد عن مالك في الموطأ كما سبق . ثم قال الطحاوي : فهذا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ايضا قد فضل العمرة التي في اشهر الحج على العمرة في غير اشهر الحج فدل ذلك على صحة ما روى ابن عباس عن عمر رضي الله عنهما لأن ابن عمر رضي الله عنهما لو كان يسمع ذلك من عمر رضي الله عنه كما في حديث عقيل عن الزهري اذا ما قال بخلاف ذلك لانه قد سمع اياه ، قاله بحضرة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يترك عليه منكر ولا يدفعه عنه دافع و هو ايضا فلا يدفعه عنه ولا يقول له : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان فعل هذا ! ولكن المحكى في ذلك عن عمر رضي الله عنه هو ارادة عمر رضي الله عنه ان يزار البيت ، وباقي كلام بعد ذلك فكلام سالم خطه الزهري بروايته فلم يتميز - انتهى . قال الامام محمد في الموطأ من باب القران : اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان عبد الله بن عمر خرج في الفتنة معتمرا وقال « ان صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال : فخرج فأهل بالعمرة و سار حتى اذا ظهر على ظهر اليباء التفت الى اصحابه و قال « ما امرهما إلا واحد ، اشهدكم اني قد اوجبت الحج مع العمرة » فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به و طاف بين الصفا والمروة سبعا سبعا لم يزد =

== عليه و رأى ذلك مجرياً عنه و اهدى . اخبرنا مالك حدثنا صدقة بن يسار المكي قال سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنهما و دخلنا عليه قبل يوم التروية يومين او ثلاثة و دخل عليه الناس يسألونه فدخل عليه رجل من اهل اليمن فقال : يا ابا عبد الرحمن انى ضفرت رأسى و احرمت بعمره مفردة فماذا ترى ؟ قال ابن عمر رضى الله عنهما : لو كنت معك حين احرمت لأمرتك ان تهمل بهما جميعا ، فاذا قدمت طفت بالبيت و بالصفا و المروة و كنت على احرمك لا تحل من شئ حتى تحل منهما جميعا يوم النحر ، و تحر هديك . و قال له ابن عمر : خذ ما تطاير من شعرك و اهد . فقالت له امرأة فى البيت : و ما هديه يا ابا عبد الرحمن ؟ قال : هديه ثلاثا كل ذلك يقول هديه . قال : ثم سكنت ابن عمر رضى الله عنهما حتى اذا اردنا الخروج قال : اما والله ! لو لم اجد إلا شاة لكان ارى ان اذبحها احب الى من ان اصوم . قال محمد : و بهذا نأخذ ، القرآن افضل كما قال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، فاذا كانت العمرة و قد حضر الحج فطاف لها و سعى فليقتصر ثم ليحرم بالحج ، فاذا كان يوم النحر حلق ، و شاة تجزيه كما قال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما . و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقهاءنا . اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب ان محمد بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب حدثنا انه سمع سعد بن ابى وقاص و الضحاک بن قيس عام حج معاوية بن ابى سفيان و هما يذكران التمتع بالعمرة الى الحج فقال الضحاک بن قيس : لا يصنع ذلك إلا من جهل امر الله تعالى . فقال سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه : بئس ما قلت ! قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم و صنعناها معه . قال محمد : القرآن عندنا افضل من الافراد بالحج و افراد العمرة فاذا قرن طاف بالبيت لعمرته و سعى بين الصفا و المروة و طاف بالبيت لحجته و سعى بين الصفا و المروة طوافان و سعيان احب اليانا من طواف واحد و سعى واحد ، ثبت ذلك بما جاء عن على بن ابى طالب انه امر القارن بطوافين ==

اخبرنا محمد . قال اخبرنا سفيان الثوري^١ عن^٢ بكير بن عطاء^٣ عن
حريث بن سليم^٤ أنه سمع علي بن ابي طالب رضى الله عنه يلي بالعمرة
والحج جميعا^٥ .

= وسعينا^٦ ، وبه تأخذ وهو قول ابي حنيفة رحمه الله والعامه من فقهاءنا -
اتهى . وسيجيء مزيد لهذا ان شاء الله تعالى .

(١) اخرجه الطحاوى فى ج ١ ص ٢٧٦ من شرح معاني الآثار بهذا الاسناد فقال :
حدثنا علي بن شية قال ثنا خلاد بن يحيى قال ثنا سفيان الثوري عن بكير بن عطاء
قال حدثني حريث بن سليم العذري عن علي رضى الله عنه انه لبي بهما جميعا ، فهما
عثمان رضى الله عنه فقال علي رضى الله عنه : اما انك قد رأيت ا - اتهى . وقد
اخرجه من طرق عن علي رضى الله عنه ابن حزم فى المحلى ج ٧ ص ١٧٧ ثم تكلم
فيه فى ج ٧ ص ١٧٨ منها ، والعجب من المعلق كيف سكت هنا وكان حقا
عليه غير السكوت .

(٢-٢) فى نسخ كتاب الحجّة « بكير عن عطاء » وهو غلط ، وما كتبه فهو فى
آثار الطحاوى والمحلى وهو فى ج ١ ص ٤٩٤ من التهذيب . هو الليث الكوفي ، ثقة
شيخ صالح لا بأس به ، من رجال الأربعة .

(٣) هو العذري كما علمت من الطحاوى ، وهو فى ج ١ ص ٤٩٤ و ج ٢ ص ١٣٥
من التهذيب و ص ١٣٦ من تجريد الاسماء للذهبي ، وهو رجل من بني عذرة و رجل
من بني سليم ، وهو الذى لم يعرفه ابن حزم فى المحلى وانكر وجوده فى العالم
وقال ما قال من غير تحقيق لكون الأثر مخالفا لمواه ، وهذا دأبه فى جميع الكتاب .
(٤) فى الآثار الطحاوى : أنه لبي بهما جميعا فهما عثمان فقال علي « اما انك قد رأيت ا ،
اي رسول الله صلى الله عليه وسلم انه فعله . و لعل نهي عثمان رضى الله عنه
عن القرآن لم يكن على التحريم بل على مصالحة رأها كالفاروق بأنه لا يصير البيت =

== مهجورا بسبب السفر في السنة مرة واحدة ، ولذا لم ينه عثمان رضي الله عنه عليا ولا اصحابه عن القرآن ، بل بين وجه المنع . وقد نقل ابن القيم حديثا في اعلام الموقعين يدل عليه : قال محمد بن اسحاق ثني يحيى بن عباد عن عبد الله بن الزبير قال : انا والله ا مع عثمان بن عفان بالجحفة اذ قال عثمان رضي الله عنه - وذكر له التمتع بالعمرة الى الحج : اتوا الحج و اخلصوه في أشهر الحج ، فلو اخرتم هذه العمرة حتى تزوروا هذا البيت زورتين كان افضل فان الله قد اوسع في الخير . فقال له علي رضي الله عنه : عمدت الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم و رخصة رخص الله بها في كتابه تضيق عليهم فيها و تنهى عنها ا و كانت لذى الحاجة و الثاني الدار - اه . ثم اهل على بعمرة و حج معا فأقبل عثمان بن عفان على الناس فقال : أنهيت عنها ؟ اني لم انه عنها ، انما كان رأيا اشرت به . فن شاء اخذه و من شاء تركه ، انتهى . ومن هذا تبين ان نهى عثمان رضي الله عنه لم يكن على التحريم بل كان على ما كان من امر عمر رضي الله عنه كما سبق بل تبعه فيه . وقد صرح الحافظ العسقلاني في ج ٣ ص ٣٤٤ من الفتح بأن عمر هو اول من نهى عنها و كان من بعده كان تابعا له في ذلك ، ففي مسلم ايضا : ان بن الزبير كان ينهى عنها ، و ابن عباس يأمر بها فسالوا جابرا وأشار الى ان اول من نهى عنها عمر - اه من باب التمتع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . و قال في باب التمتع و القرآن و الافراد ص ٣٣٧ : و جواز الاستنباط من النص لأن عثمان لم يخف عليه ان التمتع و القرآن جائز و انما نهى عنها ليعمل بالأفضل كما وقع لعمر ، لكن خشى على ان يحمل غيره النهى على التحريم فأشاع جواز ذلك ، و كل منهما مجتهد مأجور - انتهى . فعنى قوله في جواب علي رضي الله عنه كما هو عند مسلم : قال : اجل ا و لكننا كنا خائفين - اى من ان يهجر البيت . و قال القرطبي : اى من ان يكون اجر من افرد اعظم من اجر من تمتع .

أخبرنا محمد^١ قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد^٢ عن طاوس قال :
لو حججت الف حجة لم ادع القرآن^٣ ؛ حتى لقد كنا ندعوه^٤ الحج الأكبر
والحج الأصغر ، ونرى ان حج من لم يقرن لم يكمل^٥ .

(١) أخرجه الامام محمد في كتاب الآثار ايضا بهذا الاسناد والتمن . و أخرجه
الامام أبو يوسف ايضا في آثاره من رقم ٤٧٩ ص ٩٩ قال : حدثنا يوسف عن
أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن طاوس انه قال : لو حججت الف حجة لم اكن
لادع القرآن ؛ حتى ان كنا ندعوه : الحج الأكبر والحج الأصغر . ونرى
ان حج من لم يقرن ليس بكامل - انتهى . قال الامام محمد في الآثار بعد روايته :
قال محمد : وبه نأخذ ، القرآن عندنا أفضل من غيره . وكل جميل حسن ، وهو
قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى .

(٢) وهو ابن أبي سليمان الفقيه المشهور الكوفي .

(٣) لكونه جامعاً بين النسكين : الحج والعمرة ، و اتباعاً للقرآن الكريم وفعله
صلى الله عليه وسلم ، ومخالفة للشركين حيث ظنوا ان العمرة في اشهر الحج من
أجر الفجر - والله اعلم .

(٤) وقع في الهندية ندعوه ، بالناء الوقائية وهو خطأ ، وفي آثار أبي يوسف حتى
ان كنا ندعوه ، كما عرفت .

(٥٠٥) وفي الهندية « وترى ان من حج من لم يقرن » وهو خطأ . وفي آثار أبي يوسف
« ليس بكامل » مكان « لم يكمل » وهو من الكمال . وقد بسط ابن القيم في زاد
المعاد و أطلال و أشبع و أثبت يضة وعشرين حديثاً انه صلى الله عليه وسلم كان
قارنًا ، واجاب عن قال بخلافه ، و فصل الكلام في هذا البحث في فصول عديدة -
راجع من ج ١ ص ٢٤٩ الى ص ٢٧٥ من زاد المعاد من طبع مطبعة محمد علي
صبيح ميدان الأزهر بمصر ، وهو ملوه بالأغلاط والتصحيحات لم يمتن اصحاب =

المطبوعة بتصحیحہ حق الاعتناء، وفيه سقطات ايضا غلطة بالمقصود. وإن كان لنا خلاف معه في بعض الفصول لكنه قد اشبع الكلام على احسن النظام في حجه صلى الله عليه وسلم هذا. وقد اطلال فيه الكلام الامام الطحاوى ايضا في البابين من شرح معاني الآثار - فمليك به ثم بالجمهور النقي وفتح القدير للمحقق ابن الهمام ونصب الراية وعمدة القارى وفتح البارى من الأبواب المختلفة من الصحيح حتى اسفر الصبح من الليل وتميز الذهب من اللجين .

اعلم انى قد اشرت من قبل انه صلى الله عليه وسلم قد طاف ثلاث اطوفة في الحج سوى الاطوفة التى كانت لىالى منى وطواف الزيارة الذى هو ركن الحج، وطواف الصدر الذى هو طواف الوداع لاخلاف فيهما بين طوائف العلم والدين، واختلفاً فى انه صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة محرماً بالقرآن طاف طوافاً واحداً وسعى سعيًا واحداً او طاف طوافين وسعى سعيين؟ قلنا بالثانى وهو مروى عن عمر بن الخطاب وعلى بن ابى طالب وابن مسعود وعمران بن حصين والحسن بن على والحسين بن على رضى الله عنهم، فى اسانيد بعضهم كلام ينتفر عنه باعتضاد البعض بالبعض. واحاديث طواف واحد مع كثرتها فى بادى الانظار وصحتها ليست نصاً محكماً لا يَحتمل التأويل الغلطى الذى يعتبر به عند ذوى العلم، فما معنى طاف طوافاً واحداً لهما؟ يعنى للحل منهما، وهو طواف الزيارة والسعى بين الصفا والمروة ان لم يكن سعى من قبل فى القدوم وإلا الطواف بالبيت يكفيه؛ ففى البخارى فى باب قول الله عز وجل «ذلك لمن لم يكن اهله حاضرى المسجد الحرام» عن ابن عباس قال: ثم امرنا عشية التروية ان نهل بالحج، فاذا فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة فقد تم حجنا - اهـ - وفيه مرد على ما فى ج ١ ص ٣٢١ من زائد المعاد ان السعى لم يكن بعد الافاضة؛ وهذا الحديث دليل صريح فى تعدد السعى للتمتعين. وهو قول الجمهور. وما عند ابى داود =

= « قلنا كان يوم النحر قدموا فطافوا بالبيت ولم يطوفوا بين الصفا والمروة » وهو عند الصحابي أيضا ؛ وعند مسلم أيضا مختصرا ، وفيه : لم حلف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه إلا طوافا واحدا بين الصفا والمروة - اهـ . و الامام النووي حمله على القارين وليس بصحيح ، فان في الحديث تصريحاً بكونهم متمتعين قلنا كان يوم التروية اهلوا بالحج ؛ فالجواب : إما الترجيح لحديث البخاري او يكون مراد الراوي في حديث أبي داود نفي السعي جماعة ، اى لم يسعوا بينهما مجتمعين بل بالارسال و التفرق في اوقات مختلفة فأدى كل واحد منهم مناسكه على ما يسر له . او يكون المراد به طواف الصدر بعد طواف الزيارة و لا سعي في طواف الصدر ؛ وعند ابن القيم طواف الصدر و طواف الافاضة و الزيارة واجد - راجع زاد المعاد ، و هو وهم و خطأ . او يقال : انهم طافوا متتقلين بعد احرام الحج و سعوا بعده . واذن لا يجب عليهم السعي ثانيا بعد طواف الافاضة - يدك الخيار في الاختيار منهما . و الحديث « و أما الذين جمعوا بين الحج و العمرة فانما طافوا طوافا واحدا ، يخالف الأئمة كلهم فانه لا نزاع في انه صلى الله عليه وسلم طاف ثلاثة اطوفة في الحج حين القدوم و يوم النحر و يوم الوداع و الصدر ، فكيف يصح « طافوا طوافا واحدا » ؟ ولذا قلنا « طافوا طوافا واحدا للحل منهما » و قلنا : ان طوافه الأول كان للعمرة لا للقدوم و تركه لا يوجب جنابة عندنا و هو سنة ليس بواجب عندنا ، تركه صلى الله عليه وسلم و طاف للعمرة ثلاثا يزيد عدد طوافه على اطوفة سائر الناس الحاجين معه المفردين و المتمتعين و القارين كما يعلم من مجموع الأحاديث في الحج ، و ليس لهم إلا ثلاثة أطوفة ، فلماذا صلى الله عليه وسلم رابعا لاختل عليهم مناسكهم و اختلج في قلوبهم اشياء مثل ما صدر منهم حين امر بفسخ احرام الحج الى العمرة حتى ظهر الغضب في وجهه صلى الله عليه وسلم و قال ما قال . فاستحب صلى الله عليه وسلم ان تبقى شاكلته على شاكله سائر الناس . =

== ولذا لطف للنفل الابليل - كما سبق - وراجع لذلك شرح معاني الآثار للطحاوي فانه قال : انه صلى الله عليه وسلم لم يطف للقدم عاتدا ، او يقال : « انهم طافوا طوافا واحدا » معناه ان طوافهم هذا حل محل طوافين ، اعني ان المحل كان للطوافين للحج والعمرة لكنهم طافوا في المحل الذي اقتضى طوافين طوافا واحدا فقط لأن الطواف بهذه الصفة بأن يقع الواحد عن الحج والعمرة معا لا يكون إلا واحدا ، ويجوز التداخل بين طواف القدم و طواف العمرة عندنا . « فانما طافوا طوافا واحدا » اي تداخل طواف قدمهم في طواف عمرتهم ، فصار معناه انه صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم طافوا للقدم والعمرة طوافا واحدا دون طواف الزيارة - كما في قول ابن عمر في حديث آخر من باب طواف القارن من الصحيح : و رأى ان قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الاول - اه . فانه صريح في أنه جعل طواف القدم طوافه للحج والعمرة ، و التداخل عندنا يجوز اذا كان الفعلان من جنس واحد ، كما ثبت في محله ، وهذا كله لعدم علم نية صلى الله عليه وسلم ، ولا يمكن الاطلاع عليها الا من جهته ، وإذا ثبت من جهة الشارع يكون حجة و الا لا ، فلو سلم انه ترك طواف القدم والسعي وطاف بالبيت طوافا واحدا نقول : ان الطواف الواحد حل محل الطوافين ، او يكون شأنه وشأن الناس في المناسك سواء ، او تداخل في طواف العمرة ، او كان للتحلل . فهما طواف واحد لا غير - وقد سبق . لحديث ابن عمر وعائشة محتمل لهذه المعاني فان الرواة اختلفوا في تعيين مصداق لفظ ابن عمر لجعله بعضهم طواف القدم - كما سبق ، وجعل بعضهم طواف الزيارة ، ولا حجة لهم فيه ما لم يترجح احدهما من الخارج ، ونحن نقول ان النبي صلى الله عليه وسلم وإن طاف لهما طوافين الا انهما لم يكونا متميزين أيهما للحج وأيها للعمرة ؟ لعدم تحلل الحل بينهما . فعبر عنه الراوى هكذا « كأنه طاف لهما طوافا واحدا » ==

أخبرنا محمد^١ قال أخبرنا الهيثم^٢ عن عبد الرحمن بن أذينة^٣ [عن أبيه]^٤

= أى لكل واحد منهما طوافا طوافا ، ولكنه جعل الواحد عن الاثنين في العبارة لعدم تمييزهما عنده في الحس ، يعنى أن طوافه الواحد كان عن الحج والعمرة لعدم التمييز لعدم التعدد ، فإن شئت اعتبرته عن الحج إعتبرت ، وإن شئت أن يجعله عن العمرة فاجعله . فالخلاص أنه طاف لهما ضربة واحدة طوافا ، فإن الذين أهلوا بالعمرة ثم بالحج وأحلوا في الوسط كان طوافهم متميذا عن طوافهم للحج لتخلخل الحل في اليمين فصح أن نقول « هذا للعمرة وهذا للحج » ولا يصح فهم أن نقول « طافوا طوافا واحدا » كيف وقد طافوا طوافين حسبا بخلاف التمارين فانهم أهلوا بالحج والعمرة معا ، ثم دخلوا في الأفعال ولم يحلوا حتى طافوا طواف الزيارة . فلم يميز طوافهم للحج عن طوافهم للعمرة ، وإذا لم يميز أحدهما عن الآخر في الحس عبر عنه الراوى بالطواف الواحد ، فهم فهموا أنه طاف لهما طوافا واحدا حقيقة ، ونحن فهمنا أنه طاف لكل منهما طوافا ، إلا أنه عبر الراوى عنه كذلك لعدم التمييز حسبا ، و الواحد في مقابلة الثاني - يعنى « طاف للحج طوافا واحدا ولم يطف ثانيا » وكذلك للعمرة « طاف لهما واحدا ولم يطف لهما ثانيا » والله اعلم - وهذا من رشحات علوم امام العصر الشيخ محمد انور - نور الله مرقده .

(١) ذكره ابن حزم في المحلى من طريق عبد الرحمن بن أذينة عن أبيه قال : قلت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه - الحديث الطويل .

(٢) كذا في الأصل « الهيثم » بتقديم التختانية على الثاء المثلثة ، و « هشيم » بالشين هو ابن بشير بن القاسم بن دينار السلى ابو معاوية الواسطى من شيوخ الامام محمد كما عرفت من قبل ، وهو من رجال الستة ، ترجمته في ثلاثة اوراق من التهذيب ، ثقة ، ثبت ، كثير الحديث ، احفظ من الثورى وابى عروة وغيرهما - وراجع كتب الحديث . هل روى هشيم عن عبد الرحمن المذكور وسمع منه ام لا ؟ وقد =

= روى هشيم عن كان في طبقة عبد الرحمن بن اذينة كما يظهر من ترجمته في التهذيب . و الهيثم كثيرون ولا ادري من هو منهم - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا . قلت : « و الهيثم » عندى أليق بجلي من « هشيم » ولعله ابو الهيثم الواسطي - وراجع كتب الرجال مع نسخة صحيحة من كتاب الحجّة .

(٣) هو ابن سلة العبدى الكوفى قاضى البصرة ، روى عن ابيه و ابى هريرة ، و عنه ابواسحاق السيمى و قتادة و يحيى بن ابى اسحاق الحضرمى و سليمان التيمى و الشعبي و جماعة . قال ابوداود : ثقة . و ذكره ابن حبان فى الثقات . ذكره البخارى فى موضع من صحيحه - كما فى ج ٦ ص ١٣٥ من التهذيب . و هو الذى قال ابن حزم فى حقه « لا يدري اخذ من خلق الله تعالى من هو » - كما فى ج ٧ ص ١٧٦ من المحلى ؛ و من عجائب الدنيا انه مع قوله هذا فيه يستدل بحديثه على ما فى ذهنه من الزعم فى ج ٧ ص ٧٧ من المحلى بقوله : فأما خبر ابن اذينة فأتانا رويناه من طريق وكيع : قال ثنا شعبة عن الحكم هو ابن عتيبة عن يحيى بن الجزار عن ابن اذينة قال : أتيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه بمكة فقلت له : انى ركبنا الابل و الخيل حتى أتيتك فمن اين اعتمر ؟ قال : إئت على بن ابى طالب فاسأله ، فأتيته فسأله فقال لى على : من حيث ابدأنا - يعنى من ميقات أرضه - قال : فأتيته عمر فذكرت له ذلك فقال : ما اجد لك إلا ما قال ابن ابى طالب ؛ ثم قال : هكذا فى الحديث نفسه - يعنى من ميقات أرضه - فعاد حجة لنا عليهم لو صح من أصله - انتهى . انظر هذا ووازن قوله بميزان العلم و العقل اين هما ؟ و قد تقدم نذ من ذلك ذيل قول على رضى الله عنه « من دويرة اهلك » فراجع وراجع ايضا باب الاحرام قبل اشهر الحسيح من أحكام القرآن لأبى بكر الجصاص من ج ١ ص ٣٠٠ الى ص ٣٠٩ فان فيه شفاء لما فى قلوب المخالفين ، لاسيما ابن حزم من الشكوك و الاوهام .

(٤) ما بين المربعين ليس بموجود فى نسخ كتاب الحجّة ، و إنما زدت من المحلى فى =

قال : قلت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : من اين اعتمر ؟ قال : ائت عليا -

= ص ٧٥ : هكذا رويانا من طريق عبد الرحمن بن اذينة بن سلة العبدى عن ابيه قال : قلت لعمر بن الخطاب : انى ركبت السفن و الخيل و الابل فن اين احرم ؟ فقال : ائت عليا فاسأله ، فسأل عليا فقال له : من حيث ابدأت ان تنشئها من بلادك فرجع الى عمر فأخبره فقال له عمر : هو كما قال لك على . و من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلة ان رجلا سأل علي بن ابي طالب عن قول الله تعالى « و أتموا الحج و العمرة لله » . فقال : ان تحرم من ديرة اهلك . و به الى عبد الله ابن سلة عن عائشة مثله - انتهى . و وقع في جميع نسخ الكتاب « اذينة » بالذال و هو خطأ ، الصحيح بالهمزة و الذال المعجمة بعدها ياء مضفرا و بعد الياء نون ؛ و في بعض الكتب بفتح الهمزة و كسر الذال « اذينة » مكبرا . قال في الاستيعاب : « اذينة العبدى » والد عبد الرحمن بن اذينة اختلف فيه قليل : اذينة بن مسلم العبدى من بني عبد القيس من ربيعة ، و قيل اذينة بن الحارث بن يعمر بن عوف بن كعب ابن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة كنانة ، و الاول اصح ، روى عنه ابنه عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم في كفارة اليمين ، حديثه عند ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن اذينة عن ابيه ؛ يقولون انه لم يروه هكذا عن ابي اسحاق غير ابي الأحوص سلام بن سليم - انتهى ج ١ ص ٥٣ رقم ١٣٧ . و في تجريد الذهبي « اذينة بن الحارث السكتاني اللبي أبو عبد الرحمن ، و قيل : اذينة بن مسلم العبدى ، قال ابو اسحاق السبيعي . عن عبد الرحمن بن اذينة عن ابيه - رفعه : من حلف على يمين . و قال ابو احمد العسكري : هو من عبد القيس . و قال البخارى : اذينة العبدى عن عمر ، و روى عنه ابنه ، و روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل . و قال ابو نعيم الفضل بن دكين : هو تابعى كوفى (ب.دع) ، انتهى ج ١ ص ١١ . و هو في ج ١ ص ٦١ من القسم الثانى من تاريخ البخارى طبع دائرة المعارف بجيدر آباد =

رضي الله عنه ؛ فأثبت عليا رضي الله عنه فسأله فقال : من حيث بدأت ؛
فأثبت عمر فأخبرته فقال : احسن^١ .

(١) هذه مسألة تقديم الاحرام على الميقات المكاني ، وهي مختلف فيها بين الأئمة وأهل العلم ، وابن حزم من المخالفين لمن قال بجواز التقديم ، وتفسير الراوي من عند نفسه لا يعتبر عند ذوى التحقيق . وأثر على من طريق عمرو بن مرة رواه الامام ابو يوسف في آثاره رقم ٤٨٤ ص ١٠١ : حدثني يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن عمرو بن مرة به مثل لفظ ابن حزم عن شعبة . قال ابن حزم « لا يحل لأحد ان يحرم بالحج ولا بالعمرة قبلها » - الى آخر ما اطلال بدعوى الكاذب ، وليس عنده ولا عند امامه داود الاحاديث المواقيت التي هي مسألة عند الأئمة الأربعة ومن هذا حظهم معمول بها عندهم ، وليس فيها « ان من احرم قبل هذه الأشهر لا يجوز احرامه » او « يطل حجه وعمرته » . وقول بعض الصحابة على دأبه يخالف قول الآخرين منهم ، وكذا أقوال بعض التابعين ، مع هذا لم يقل أحد منهم يطلان الاحرام او الحج او العمرة سواهما ومن تبهما من الظاهرية ، وان كان نص من القرآن والاحاديث فهاثوا به . قال الامام محمد في باب المواقيت من الموطأ ص ١٩٤ بعد رواية احاديث ابن عمر من طريق مالك في المواقيت واحرامه من القرع واحرامه من ايلياء : وبهذا نأخذ ، هذه مواقيت وقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا ينبغي لأحد ان يجاوزها اذا اراد حجاً او عمرة إلا محرماً ؛ فأما احرام عبد الله بن عمر من القرع وهو دون ذى الحليفة الى مكة فان أمامها وقت آخر وهو الجحفة وقد رخص لأهل المدينة ان يحرموا من الجحفة لأنها وقت من المواقيت ؛ بلنّا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من احب منكم ان يستمتع بثيابه الى الجحفة فليفعل » اخبرنا بذلك ابو يوسف عن اصحاق =

اخبرنا محمد^١ قال اخبرنا خالد بن عبد الله^٢ عن اسماعيل بن

= ابن راشد عن محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . وابن عمر رضي الله عنهما راوى احاديث المواقيت احرم من بيت المقدس ، فدل على انه فهم ان المراد منع مجاوزتها حلالا لا منع الاحرام قبلها ، واما الكراهة فهي لعل اخرى هي خوف ان يعرض للحرم اذا بدت مساقته ما يفسد احرامه ؛ ومن انكر من الصحابة رضي الله عنهم كعمر بن الخطاب رضي الله عنهما احرامه من البصرة و عثمان بن عامر رضي الله عنهما احرامه من خراسان قبل اشهر الحج وقبل المواقيت . قال ابن عبد البر : وهذا من هؤلاء كراهة ان يضيق المرأ على نفسه ما وسع الله عليه وان يتعرض لما لا يؤمن ان يحدث في احرامه ، وكلهم الزمه الاحرام اذا فعل لأنه زاد ولم ينقص وان كان الافضل الاحرام من الميقات اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم - كذا قال ابن عبد البر نقله الزرقاني في ج ٢ ص ١٦٠ من شرح الموطأ . وسبب الكراهة عندي مذكور في كلا الاثرين فلا حاجة ان يذكر من خارج كما قدمته من قبل ، وبالجملة ليس عند ابن حزم دليل على منع التقديم إلا قياسه واجتهاده ؛ وقد احرم السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم قبل المواقيت بل قبل اشهر الحج كعبد الله بن عامر رضي الله عنه وانه كان نذر منه ، فلو كان معصية لم يفعل قط . وقوله تعالى « يسألونك عن الالهة قل هي مواقيت للناس والحج » وقوله تعالى « الحج اشهر معلومات » كلاهما يدل على جواز التقديم ، وتقرير الآيتين في احكام القرآن للجصاص - فراجع .

(١) لم اجد له بالاسناد إلا ما ذكره ابن حزم في المحلى وابن الترمكزي في الجوهر النقي من ذكره فيمن قال للقارن بالطوافين والسعيين من غير سند ، ولا يقول ابن حزم إلا اذا ثبت عنده لفلان عن فلان هذا .

(٢) هو ابن عبد الرحمن بن يزيد الطحان ابو الهيثم ، ويقال : ابو محمد المزني . ولام =

أبي خالد^١ عن الشعبي قال: القنارن يطوف طوافين و يسمى سبعين .
اخبرنا مالك بن انس^٢ قال :- ثنا نافع ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما^٣

== الواسطي ، من رجال الستة ، ثقة حافظ ، صالح في دينه صحيح الحديث : مائة سنة
١٧٩ او سنة ١٨٢ - كما في ج ٣ ص ١٠١ من التهذيب ، وقد مر غير مرة وقد أكثر
عنه في هذا الكتاب الإمام محمد .

(١) هو الاحمسي مولاهم ، من رجال الستة ، وهو أعلم الناس بالشعبي واثبتهم
فيه . كوفي تابعي ثقة حجة ثبت ، أدرك اثني عشر إقبيل من الصحابة منهم من
سمع منه ومنهم من لم يره . برؤية ، من كان لا وى الا عن ثقة . مات سنة ١٤٦ -
كما في ج ١ ص ٢٩١ من التهذيب . و هذا يدرى من الشعبي رجل أدرك خمسمائة
من الصحابة وسمع من ثمانية و أربعين منهم بالإختلاف . وقد مر ابن عمر رضى الله عنهما
على الشعبي : هو يحدث بالمغازي فقال : لقد شهدت القوم فلو حفظ لما و انتم
بها ، كان معه زمانه و لا يكاد يرسل الا صحيحا ، و كان واحدا زمابه في فنون
العلم ، ولد سنة ١٩ او سنة ٢٠ ، و مات سنة ٣ او ٤ او ٥ او ٦ او ٧ او ٩ ، او
سنة ١١٠ ، و روى عنه الإمام ابو حنيفة . كما في كتاب الآثار للإمام محمد رضى الله
و هو يقول : القنارن يطوف طوافين و يسمى سبعين - تدبر .

(٢) الحديث أخرجه الإمام محمد في الموطأ أيضا بهذا الاسناد و المتن في باب القران
بين الحج و العمرة . و مالك في باب ما جاء فمن اجهر يمدو من الموطأ
و هو في ج ٢ ص ٢٠١ من شرح الزرقاني . و أخرجه البخاري في مواضع من
صحيحه . و مسلم و الاربعة و الطحاوى . و البيهقي . و غيرهم من المحدثين : فهو
متفق على صحته .

(٣) في موطأ مالك : قال حين خرج الى مكة معتمرا في الفتنة . قال الزرقاني : ==

خرج في الفتنة معتمراً وقال بنون صدقت عن أليت صنعنا^١

= أى أراد أن يخرج - اه .

(٢) قال الزرقاني في شرح الموطأ : حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير - كما في التجميعين من وجه آخر . و ذكر اصحاب الأخبار أنه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية ولم يستخلف بقى الناس بلا خليفة شهرين وأياماً فلجميع اهل الحل - العقد من اهل مكة فبايعوا عبد الله بن الزبير ولهم له ملك الحجاز والعراق وخراسان وأعمال المشرق ، وبايع اهل الشام ومصر مروان بن الحكم ، فلم يزل الأمر كذلك حتى مات مروان ونزل ابنه عبد الملك ففتح الناس الحج خوفاً من أن يبايعوا ابن الزبير ، ثم بنت جيشاً امر عليه الحجاج قاتل اهل مكة وحاصروهم حتى غالبهم فو قتل ابن الزبير وصلبه ، وذلك سنة ثلاث وسبعين - انتهى . ومات حجاج سنة ٩١ بواسط ، وهو الذى بناها ولم يش بعد قتل سعيد بن جبير لإيسيرا ، وله ذكر عند البخارى ومسلم وابن داود بل يقال عندهم رواية في كتاب الحج ؛ قال الحافظ العسقلاني : لم يقصد الشيطان وغيرهما الرواية عن الحجاج - اه . وهو كما هو ظاهر عندهم .

(٢) كذا في الأصل ؛ وفي المندبة « صدقنا » بصيغة الجمع - تحريف ، وما في الأصل موافق لما في الموطأ - ف .

(٣) قوله « صنعنا » المراد أنا ومن معي ، يدل عليه قوله « التفت الى اصحابه » وفي باب من اشترى الهدى من الطريق عند البخارى ومسلم من طريق أليت عن نافع عنه أنه ازاد الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير فقبل له : ان الناس كأنهم بينهم قتال وانا مخاف ان يصدوك ، فقال : لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة ، اذا اصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم - اه . وفي الكتاب قول جواب ابن عمر رضى الله عنهما عن قول ولديه عبيد الله وسالم وهما صاحب القيل =

كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^٢، قال: فخرج فأهل بعمرة^٣ و سار حتى اذا ظهر على ظهر اليباء التفت الى اصحابه وقال: ما امرهما^٤

= عنه البخارى و مسلم .

(١) و كان فى الاصول « ما » مكان « كما » و اخترنا لفظ « كما » لانه مكذبا فى

موطأ الامامين : محمد و مالك ، و كذا هو عند الشيخين - ف .

(٢) اى عام الحديبية من تحلل العمرة حيث منعه من دخول مكة كما هو المعروف .

(٣) كذا فى الاصل و كذا فى البخارى و مسلم و الطحاوى و موطأ مالك و غيرهما بالتكثير ؛ و فى موطأ محمد « بالعمرة » بالتعريف . و قوله « و سار » زده من موطأ

محمد . و فى موطأ مالك « نفذ » بالذال المعجمة اى مضى و لم يصد عنها . زاد فى

رواية جويرية « من ذى الحليفة » و فى رواية ايوب عن نافع « فأهل بالعمرة من

الدار » اى المنزل الذى نزل به بنى الحليفة ، او المراد داره بالمدينة فيسكون اهل

بالعمرة من داخل بيته ثم اظهرها بعد ان استقر ببنى الحليفة - كذا فى شرح

الزرقانى . و على الاخير يكون إحرام العمرة قبل الميقات المكافى فيكون فيه ردا

على من خالف ذلك كابن حزم و ابن القيم و من تبعهما - تدبر .

(٤) فى موطأ مالك « ثم ان عبد الله نظر فى امره فقال : ما امرهما إلا واحد ، ثم

التفت الى اصحابه فقال : ما امرهما - الخ » و فى رواية الليث عن نافع « حتى اذا

كان بظهر اليباء قال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد » . قال الزرقانى : اى

فى حكم الحصر ، فاذا جاز التحلل فى العمرة مع انها غير محدودة بوقت فهو فى

الحج اجوز - اهـ . و نحوه فى الفتح البارى و الارشاد السارى ، فاذا كان شأن الحج

والعمرة واحدا فى التحلل فكذلك عندنا معنى « طاف طوافا واحدا » ايضا ، يعنى لاجل

الحل منهما ، و له شواهد فى باب ركوب البدن من البخارى « ثم لم يحل من

شيء حرم منه حتى قضى حجه » و فيه « طاف لما طوافا واحدا فلم يحل حتى =

إلا واحد^١، اشهدكم^٢ أني قد أوجبت الحج مع العمرة، قال: نفرج حتى إذا^٣ أتى البيت طاف به* وطاف بين الصفا والمروة سبعة

= يحل منهما جميعا. وكذا ما عند مسلم «قال النبي صلى الله عليه وسلم: من كان معه هدى فليهل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا» - اهـ. وهذا كله دليل على أن المقصود الأصل يان الحل دون وحدة الطواف أو التعدد - تأمل فيه. ومعنى قول ابن عمر عندنا في حق المانع، أي ما يمنع عن العمرة فهو يمنع عن الحج أيضا، يؤيده سياق طرق الحديث فإن شأنها واحد - تدبر.

(١) كذا في الأصل بالرفع، وفي الهندية «واحدا» بالنصب وهو مطابق لما عند الطحاوي والبخاري ومسلم وغيرهم. وفي موطأ محمد ومالك «واحدا» بالرفع كما هو في الأصل، وقد صرح بذلك الزرقاني، والمعنى على كلا التقديرين صحيح وكذا تركيبه - كما لا يخفى.

(٢) وفي الأصل «انشدكم»؛ وفي الهندية «اشهدوا»، وفي الموطأ «اشهدكم» وهو الصواب، فائتناه هنا في الأصل - ف.

(٣) في موطأ محمد «حتى إذا جاء البيت» وفي موطأ مالك «ثم نفذ حتى إذا جاء البيت فطاف طوافا واحدا» أي لقرانه بعد الوقوف برفة - قاله الزرقاني. قلت: فلا تعلق له بطواف القدوم والعمرة، فعنى «طاف لهما طوافا واحدا» يعني طواف للقدوم والعمرة طوافا واحدا؛ والتداخل كان بين طوافه للعمرة والقدوم دون طواف الزيارة، يدل عليه قوله «ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول» فانه صريح في أنه جعل طواف القدوم طوافه للحج والعمرة جميعا - هذا والعلم عند الله.

(٤) كذا في الأصل وفي الهندية «إذا جاء البيت» وهو موافق لما في الموطأ والمعنى واحد.

(٥) هكذا في الموطأ وكتب الحديث، وفي نسخ الكتاب «طاف له» وهو خطأ.

سبعاً لم يزد عليه و رأى ذلك مجزياً عنه و اهدى قال محمد : فقد قرن

(١) كذا فى الموطأ «سبعاً سبعاً» مكرراً ؛ وكان فى الأصول «سبعاً» من غير تكرار - ف .

(٢) بضم الميم و سكون الجيم و كسر الزاي بلا همز : كافياً - قاله الزرقانى . وسقط لفظ «عنه» من النسخ و انما زدت من الموطأ ؛ وكذا كان فيها «مجزئاً» فصحته من الزرقانى . وعند البخارى فى باب الزيارة عن ابن عمر رضى الله عنهما انه طاف طوافاً واحداً ثم يقبل ثم يأتى منى - يعنى يوم النحر . ورفع عبد الرزاق قال : ثنا عبيد الله - انتهى . وصله ابن خزيمة و الاسمعىلى من طريق عبد الرزاق بلفظ ابى نعيم و زاد فى آخره «و يذكر اى ابن عمر رضى الله عنهما ان النبى صلى الله عليه وسلم فعله» اه - قاله الحافظ فى الفتح . فظاهر فى ان هذا الطواف من ابن عمر كان من الحل منها . وعند البخارى فى باب اذا احصر المعتمر عن ابن عمر فى حديث خروجه من المدينة زمن وقعة الحجاج : بأهل بالعمرة من ذى الحليفة ثم سار ساعة ثم قال «انما شأنهما واحد ، أشهدكم انى قد اوجبت حجة مع عمرى» فلم يحل منهما حتى حل يوم النحر و اهدى ؛ وكان يقول «لا يحج حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة» . وهذا ظاهر فى انه طواف يوم النحر و هو طواف الافاضة و الزيارة و الركن . قال الحافظ فى باب القرآن من الفتح البارى ذيل حديث ابن عمر : و رأى ان قد قضى طواف الحج و العمرة بطوافه الاول - اى الذى طافه يوم النحر للافاضة ؛ و توهم بعضهم انه اراد طواف القدوم فحمله على السعى - اه . و عبر ذلك فى باب اذا احصر المعتمر بتعبير آخر يفهم منه انه سكت عن بيان ذلك ، و ليس كذلك ، و تبصيرات الرواة و العلماء توقع الناس فى الحيرة المركبة من الجهل فيظنون بها ما يظنون ، فعند المخالفين هذا الطواف لها و عندنا للحل منها ؛ و ان امنعت النظر فى طرق حديث =

عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بين الحج والعمرة بغير سياق^١ وإتمّ تهنون .
 = ابن عمر ايقنت على ان لا تعلق له بابتداء دخوله بمكة ماذا صنع ، فان قوله
 « طاف طوافا واحدا » او قوله « بطوافه الاول » محمول على طوافه للافاضة ،
 لحديثه لا يفيد المخالفين بل يفيد الأحناف في تعداد الاطوفة . وفي رواية القطان
 عند مسلم « ثم طاف لهما طوافا واحدا بالبيت - وبين الصفا والمروة - ثم لم يحل
 منهما حتى حل منهما بحجة يوم النحر » وفي رواية أخرى : وكان يقول « من
 جمع بين الحج والعمرة كفاه طواف واحد » ولم يحل حتى يحل منهما جميعا -
 اهـ . فهذا وقوله « ما شأن الحج والعمرة إلا واحد » فكذا أحرامها وإحلالها
 لا غيرهما يكون واحدا ، وقد وقع من الرواة الاختصار في حديث ابن عمر
 وكذا تعذر فهم المراد منه حتى على الاجلاء ، وقد اطلأوا في حديث عائشة وابن
 عمر ولم يصابوا الى ما يثلج الفؤاد وينبج منه جبين التحقيق والتدقيق ، ولقد
 صدق عز وجل « وما كان ربك نسيا » . ولم يرد في حديث قط أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نفي الطواف الثاني أو السعي بين الصفا والمروة ، إن كان فيها
 ونعمت على الرأس .

(٣) أي حين يخرج من المدينة وأحرم بالعمرة ثم معا ولم يكن يسبق الهدى ثم
 اشتراه في الطريق ، وعليه بوب البخاري وفيه رد على ابن القيم حيث أنكر السعي -
 راجع زاد المعاد ، وكذا على ابن حزم في المحلى أيضا حيث أنكر الهدى في القرآن
 وخالف هذا الحديث لأنه يرد عليه . والتمتع يجوز بكلا الطريقتين : بسوق الهدى
 وبدونه - كما في كتب الحديث ، وادناه شاة ، روى ذلك عن علي وابن عمر
 وابن مسعود - رضي الله عنهم - والله تعالى اعلم .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « لغير سياق » ؛ والمعنى صحيح على كلا
 الوجهين - ف .

عن ذلك إلا بسياق ١ فتروون الحديث ثم تدعونه عيانا الى غير حديث مثله ١ .

اخبرنا محمد قال اخبرنا مالك بن انس عن ٢ محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ٣ عن ٤ سليمان بن يسار ٥ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ٦
(١) هكذا أخرجه الامام محمد في باب القران من الموطأ ، وهو في موطأ مالك .
والحديث حديث عائشة أخرجه الأئمة الستة والطحاوي والدارقطني والبيهقي ، وهو في المحلى لابن حزم وفيه اختلاف الرواة في التعبيرات وهي لا تؤثر عند الفقهاء وتؤثر عند المحدثين . وسقط « ابن انس » من الهندية .

(٢) كذا في الأصول وكذا عند يحيى بن موطأ محمد « اخبرنا محمد بن عبد الرحمن الأسدي » .
(٣) وكنية محمد ابو الأسود ، يقيم عروة - كما في الزرقاني - المدة ثقة علامة بالمغازي ، مات سنة بضع و ثلاثين ومائة .
(٤) كذا في الأصول وكذا في موطأ مالك رواية يحيى ، وفي موطأ محمد « ان سليمان بن يسار اخبره » .

(٥) أحد الفقهاء . تابعي زرقاني ، قال النسائي : كان أحد الأئمة . وقال أبو زرعة : ثقة مأمون فاضل ، مات سنة سبع ومائة - كذا في اسعاف المبطل برجال الموطأ .
(٦) هكذا رواه مالك عن الأسدي عن ابن يسار مرسلا ، ومن طريقه رواه الامام محمد في الموطأ وكتاب الحجّة مرسلا . وقد وصله ابو الأسود الأسدي عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث . رواه الامام مالك عنه في الموطأ ايضا . والحديث رواه البخاري وأبو داود عن القعني ، والبخاري ايضا عن اسماعيل وعبد الله بن يوسف ، ومسلم عن يحيى ، وأبو داود من طريق ابن وهب خستهم عن مالك به - كما في ج ٢ ص ١٦٨ من شرح الموطأ للزرقاني . ولذا قلت : الحديث حديث عائشة ، رواه الأئمة الستة والطحاوي =

عام حجة^١ الوداع^٢ كان من اصحابه من اهل بحجة^٣، ومنهم من اهل

= والدارقطنى والبيهقى وغيرهم من أئمة الحديث .

(١) سنة عشرة من الهجرة، سميت بذلك لأنه صلى الله عليه وسلم ودع الناس فيها ولم يمحج بعد الهجرة غيرها - قاله الزرقانى ج ٢ ص ١٢٨ . و اختلف هل حج صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة ام لا ؟ فروى الترمذى عن جابر بن عبد الله قال : حج النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث حج : حجتين قبل ان يهاجر ، وحجة بعد ما هاجر ، معها عمرة ؛ قال الترمذى : هذا حديث غريب من حديث سفيان ، وسألت محمدا عن هذا فلم يعرفه من حديث الثورى ، و فى رواية لم يعد هذا الحديث محفوظا - اه . و قد حج حجات عديدة قبل البعثة صرح بذلك الحافظ العينى فى عمدة القارى والحافظ ابن حجر فى فتح البارى ذيل حديث جبير بن مطعم : اضلكت بهيرا أو حمارا لى فوجدته بعرفات فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفة قبل ان ينزل عليه الوحى - الحديث . و قد انكره بعض ابناء المصر ممن لاخبرة له بالروايات كموسى بن جابر الله القزازى الزائغ فى دينه - عامله الله بما يلقى به . و اختلفوا فى السنة التى فرض فيها الحج على اقوال قليل : سنة خمس - حكاها الواقدى ، و قيل : سنة ست ، و قيل : سنة ثمان ، و قيل : سنة تسع ؛ ولكل منهم مسكة تمسكوا بها - راجع ج ١ ص ٢٤٦ من زاد المعاد والمحلى وغيرهما من الكتب .

(٢) و اختلفوا فى وجوب الحج هل هو على الفور او على التراخى ؟ وكيف ما كان التسارع اليه و التسجيل له مطلوب فى فطر الشرع ؟ و حيثئذ يشكل تأخير النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج مع فرضيته فى الأعوام الماضية على اختلاف فيها ؛ ولذا مال ابن حزم و ابن القيم الى انه فرض فى العاشرة ، فأجاب عنه غير واحد من العلماء بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يترقب بأن يعود الايام =

= على هيئتها الأولى وقد كانت العرب خلطتها بمكان النسبة عندهم . فلم تكن أشهر الحج في محلها ، فإذا عادت ذوالحجة في محلها عزم على الحج و نادى بين الناس بأن يحجوا هذا العام . وفي شرح المصاييح للتوربشقي قال : واما وجه استثناءه بالحج الى السنة العاشرة - والله اعلم - إنه لم ير ان يحضر الموسم و اهل الشرك حضور هناك ، لأنه لو تركهم على ما يتدينون به من هديهم المخالف لدين الحق لكان ذلك وهنا في الدين ، و لو منعهم لأفضى ذلك الى التشاغل الى ما ارادوه من النسك بالقتال ثم الى استغلال حرمة الحرم و كان قد اخبر يوم الفتح ان حرمتها عادت الى ما كانت عليه و انه لم يحل له إلا ساعة من النهار ، فرأى أن يبعث الناس الى الحج و ينادى في اهل الموسم ان لا يحج بعد العام مشرك ليكون حجه خاليا عن العوارض التي ذكرناها ، و قد ذكرنا لذلك وجوها غيرها في كتاب المناسك - اه . نقله بعض اهل العلم .

(٣) صريح في ان بعض اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم كانوا مفردين بالحج ، و انكره ابن تيمية كما يظهر من فتاواه . قال الرزقاني : من اهل بجم مفردوم اكثرهم - اه . وفي رواية عروة بن الزبير عند الشيخين عن عائشة : فنا من اهل بعرة ، و منا من اهل بحجة و عمرة ، و منا من اهل بالحج - اه . - وارجع بصرك الى طرق حديث عائشة و حديث جابر الطويل و حديث أنس - رضي الله عنهم - تجد ما قلت ولا يذهب عنك ان الافراد على نوعين : الأول ما هو المشهور ، و الثاني ما ذكره الامام محمد في الموطأ و هو افراد كل واحد من الحج و العمرة في السفرين ، و قد تقدم نقله و هو محمل ما روى عن عثمان و عمر رضي الله عنهما من النهي - كما سبق مفصلا - يعني : اتمام العمرة ان تقردوها من أشهر الحج و الحج أشهر معلومات فاخلصوا فيهن الحج و اتمروا فيها سواهن من الشهور - اه ؛ كما هو عند الطحاوي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

بعمره^١،^٢ و منهم من جمع بين الحج والعمرة^٣ . قال : فخل من كان
اهل بعمره^٢، واما من كان اهل بالحج او جمع بين الحج والعمرة

(١) هذا حال المتمتعين فقط ، و عائشة رضى الله عنها كانت معتمرة فأمرها النبي
صلى الله عليه وسلم حين حاضت ان تخرج من عمرتها و تفعل ما يفعله الحلال ،
فأمرها بالامتناع و تقض الاحرام ، ولذا امر النبي صلى الله عليه وسلم ايها
بعد الفراغ عن الحج ان تعتمر عمرة اخرى مكان المنقوضة ، لحمل قوله صلى الله
عليه وسلم « انقض رأسك و امتشطى و اهل بالحج و دعى العمرة » على غير ذلك
المعنى تكلف بارد و تحكم من غير دليل صحيح يعتبر به .

(٢-٢) قوله « و منهم من جمع بين الحج والعمرة » ساقط من الأصول ، و إنما
زدناه من الموطأ . و هم القارنون قول عائشة رضى الله عنها عند الشيخين
« خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى إلا الحج » معناه : ما كنا
نريد الدنيا و زينتها إنما كنا نريد الحج خالصا لله تعالى . و ليس مرادها بذلك نفي
العمرة او التمتع او القران ، و يشهد له حديث جابر عند ابى داود فى باب افراد
الحج « فأهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج خالصا لا يخالطه شئ » .
كيف و قد قالت فى رواية اخرى عند الشيخين « فأهلنا بعمرة - الخ » : فأتضح فانها
كانت تريد الحج بعد العمرة ، او قولها المذكور يسان لحلم الى ذى الحليفة ،
فاذا بلغوها افترقوا على احوال شتى ، و الحصر بالنسبة الى الافعال الآخر
لأن النسبة الى التمتع و القران كما فهموا . قال الزرقانى فى ج ٢ ص ١٦٨ من شرح
الموطأ : و لا يخالف هذا رواية عمرة الآتية عنها ، و الأسود فى الصحيحين عنها
« خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى إلا الحج » . و للبخارى من وجه
آخر عن ابى الأسود عن عروة عنها « مهلين بالحج » و لمسلم عن القاسم عنها
« لا نذكر إلا الحج » . و له ايضا « ملين بالحج » فظاهره ان عائشة مع غيرها =

= من الصحابة كانوا يحرمين بالحجّ أولاً لأنه يحمل على أنها ذكرت ما كانوا يهودونه من ترك الاعتبار في أشهر الحجّ فخرجوا لا يعرفون إلا الحجّ ، ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الاحرام و جواز لهم الاعتبار في أشهر الحجّ ؛ واما عائشة نفسها ففي الصحيح من رواية هشام و ابن شهاب عن عروة عنها في هذا الحديث قالت « و كنت بمن اهل بعمرة » فادعى اسماعيل القاضي و غيره ان هذا غلط من عروة و ان الصواب رواية الأسود و القاسم : و عمرة عنها انها املت بالحج مفردا . و تعقب بأن قول عروة عنها « انها املت بعمرة » صريح و قول الأسود و غيره عنها « لا ترى إلا الحج » ليس صريحا في اهلها بالحج مفردا ، فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليب عروة وهو أعلم الناس بحديثها و قد واقع جابر الصحابي . كما في مسلم ؛ و كذا رواه طاوس و مجاهد عن عائشة و جمع ايضا باحتمال انها املت بالحج مفردا كما صنع غيرها من الصحابة ، و على هذا ينزل حديث الأسود من واقع « ثم امره صلى الله عليه وسلم ان « تفسخوا الحج الى العمرة » ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة ، و على هذا ينزل حديث عروة « ثم لما دخلت مكة و هي حائضة و لم تقدر على الطواف لأجل الحيض امرها ان تحرم بالحج » على ما في ذلك من اختلاف - انتهى . قلت و ما انزلت عليه حديثها لا يقتضي هذه الاطالة - تدبر .

(٣) بالطواف بالبيت و السعى بين الصفا و المروة و بالهلق أو القصر . كذا في نسخ الكتاب « اهل بعمرة » و هو بالتعريف في الموطأ ؛ و في موطأ مالك « بعمرة » بالتكثير . و طواف العمرة كان متميزا من طواف الحج في المتمتعين ، حكوه بالطوافين بسبب تخلل الحل بينهما ، بخلاف طواف الفارين فانه لما يكن متميزا من ثاني الطواف عبوه بطواف واحد فقالوا « طافوا طوافا واحدا » اي ضربة واحدة - فانهم .

فلم يحلوا^١ .

أخبرنا مالك بن أنس^٢ عن^٣ صدقة بن يسار^٤ قال سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ودخلنا عليه قبل يوم^٥ التروية يومين أو ثلاثة ودخل عليه الناس يسألونه^٦ فدخل عليه رجل^٧ من أهل اليمن^٨ ثائر الرأس [وقد ضفر رأسه]^٩ فقال: يا أبا عبد الرحمن إني ضفرت رأسي وأحرمت

(١) أى حتى كان يوم البحر حلوا^{١٠} منهما جميعا بعد الرمي والهدى والحق وطواف الزيارة والسمي إن لم يكونوا طافوا بينهما في طواف القدوم حين قدموا مكة والالاسمي عليهم - تأمل وليس على لمفرد بالحج هدى الشكر لعدم كونه جامعا بين العبادتين. قال الامام محمد في الموطأ بعد هذا الحديث: وهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والامة .

(٢) الحديث أخرجه الامام محمد من هذا الطريق في باب القران من الموطأ وقد سبق نقله ، ورواه مالك في باب جامع الهدى من الموطأ .

(٣) قوله « عن » هكذا في الأصول وهو مطابق لموطأ مالك ، وفي موطأ محمد « حدثنا » .

(٤) زاد في الموطأ « المسكي » وهو الجزري نزيل مكة . مات سنة اثنتين و ثلاثين

ومائة . و يسار بفتح التحتية والمهمله الخفيفة - كذا في شرح الموطأ للزرقاني .

(٥) لفظ « يوم » ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من موطأ الامام محمد - ف .

(٦) من قوله « ودخلنا » الى قوله « يسألونه » لم يذكر في موطأ مالك ، وهو في موطأ محمد .

(٧-٧) وكان في الأصول « من اصحاب اليمن » ، وفي الموطأين « من أهل اليمن »

وهو الصواب . وعبارة موطأ الامام مالك رواية يحيى : « عن صدقة بن يسار

المسكي أن رجلا من أهل اليمن جاء الى عبد الله بن عمر وقد ضفر رأسه » .

(٨) ما بين المربعين زيادة من موطأ مالك ، وهو بفتح الضاد المعجمة والفاء الخفيفة =

بعمرة مفردة^١ فما ترى؟ قال^٢ ابن عمر: لو كنت معك حين أحرمت لأمرتك أن تهل بهما جميعا، فإذا قدمت طفت بالبيت وبالصفى والمروة وكنت على إحرامك لا يحل منك شيء حتى تهل منهما جميعا يوم النحر وتنحرديك^٣، وقال له ابن عمر^٤: «خذ ما تطاير من شعرك» واحد.

= والراء المهمة .

(١-١) كذا في الموطأ: وفي موطأ الإمام مالك برواية يحيى «بعمرة مفردة»؛ وكان في الأصول «بالعمرة مفردة» - ف .

(٢) وفي موطأ الإمام محمد «فإذا ترى» .

(٣) كذا في الأصول وكذا في موطأ الإمام محمد؛ وفي موطأ الإمام مالك «قال ابن عمر: لو كنت معك أو سألتني لأمرتك أن تفرن» . ومن قوله «ان تهل بهما» إلى قوله «وتنحرديك» لم يذكر فيه - ف .

(٤-٤) في موطأ محمد «لا تهل من شيء» وليس هذا اللفظ في موطأ مالك .

(٥) أي للقرآن، وادناه شاة كما سبق. عن ابن عمر أيضا، وسيأتي قريبا في هذا الأثر أيضا، يعني: لأنك جمعت بين النسكين في سفر واحد فوجب عليك شكرا له . وفيه رد على من إنكره . زاد في موطأ الإمام مالك رواية يحيى بعد ذلك «قال اليماني قد كان ذلك» . قال الزرقاني: الذي أخبرتك من التمتع، قال أبو عبد الملك: مغناه: قد فاتني الذي تقول لأنني طفت وسعيت للعمرة فاذلة على الخلاق أو التقصير؟ - هـ . قلت: يرد الثاني ظاهر قوله «قد كان ذلك» - تدبر .

(٦-٦) في موطأ مالك «قال عبد الله بن عمر» .

(٧-٧) في موطأ مالك «خذ ما تطاير من رأسك» .

فقال له امرأة في البيت: وما هديه يا أبا عبد الرحمن؟ قال: هديه ثلاثاً، كل ذلك يقول هديه ثم سكبت ابن عمر رضى الله عنهما حتى إذا أردنا الخروج قال: أما والله لو لم أجد إلا شاة لكان أرى أن أذبحها أحب إلى من أن أصوم.

(١ - ١) في موطأ مالك «فقال امرأة من أهل العراق ما هديه»، يعني كانت السائلة في البيت امرأة من أهل العراق.

(٢) قوله «يا أبا عبد الرحمن» ساقط من الأصول، وإنما زدناه من الموطئين.
(٣) ليس في موطأ مالك لفظ «ثلاثاً» بل فيه «فقال له ما هديه فقال هديه».
(٤) أى ما يطلق عليه الهدى من إبل أو بقرة أو شاة إجماع الهدى أولاً وثانياً (بل وثالثاً) رجاء أن يأخذ بالافضل. فلما اضطر إلى الكلام صرح به - كذا في الزرقاني.

(٥) ليس هذا في موطأ مالك.

(٦) في موطأ مالك «فقال عبد الله بن عمر».

(٧) كذا في الأصول وكذا في موطأ الإمام محمد، ولم يذكر القيسم في موطأ مالك.

(٨) في موطأ مالك «لو لم أجد إلا أن أذبح شاة».

(٩) لفظ «أرى» ساقط من الأصل، وإنما زدته من موطأ محمد، وهو بضم الهمزة.

(١٠) في موطأ مالك «لكان أحب إلى من أن أصوم». قال الزرقاني: وهذا لا يخالف قوله أولاً ما استيسر من الهدى بدنة أو بقرة، إما لأنه رجع عنه أولاً لأنه قيد بعدم الوجود، فن وجد البقرة أو البدنة فهو أفضل له. قال أبو عمر: هذا أصح من رواية من روى عن ابن عمر «الصيام أحب إلى من الشاة» لأنه معروف =

قال محمد بن الحسن : فهذا ابن عمر رضى الله عنهما قال « لو كنت معك لأمرتك ان تهمل بهما جميعاً ، ولم يقل أن تفرد بالحج ، فكيف رأيتم إفراد الحج دون القرآن وقد قال ابن عمر رضى الله عنهما هذا القول وأتم الذى تروونه ثم تدعونه ١

أخبرنا محمد بن الحسن ٢ قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا نافع ٣ أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما خرج فى الفتنة معتمراً وقال ٤ : إن صدقنا عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . نخرج فأهل بالعمرة حتى إذا ظهرنا ٥ على ظهر اليداء التفت إلى أصحابه وقال : ما أمرهما إلا واحد اشهدوا ٦ أنى قد ادخلت ٧ الحج مع العمرة .

= من مذهب ابن عمر تفضيل أراقة الدماء فى الحج على سائر الأعمال - انتهى .
(١) كذا فى الأصول ، ولعل العبارة الآتية « الى غير حديث مثله » بعد قوله « تدعونه » سقطت منها وهى موجودة فيما سبق - والله اعلم ؛ راجع ص ٥٦ من هذا الكتاب - ف .

(٢) سبق هذا الحديث فى هذا الباب قبل الحديثين من الباب أطول من هذا راجع ص ٩ .

(٣) فى الموطأ « أخبرنا نافع » .

(٤) هكذا فى الموطأ ، وفى الأصول « قال » بدون الواو . وقوله « ان صدقنا » بالجمع هنا ، وقد سبق « ان صدقت » بالوحدة ، وكلاهما صحيح .

(٥) كذا فى الأصول « اذا ظهرنا » وقد سبق فى الكتاب « اذا ظهر » وكذا هو

فى الموطأ ، وفى أكثر كتب الحديث بالوحدة ، والمعنى على الوجهين صحيح .

(٦) هكذا فى الكتاب ، وفى الموطأ وغيره « اشهدكم » - وقد تقدم .

(٧) كذا فى الأصول « ادخلت » ولعل الصواب « اوجبت » - كما تقدم ، فهو =

= بمعنى « اوجبت » . ولما كان الحديث ذا قنون فاما معنى قوله صلى الله عليه وسلم : دخلت العمرة في الحج - الحديث ؟ قال المحقق ابو بكر الجصاص في ج ٢ ص ٢٦٥ من أحكام القرآن : معناه انه ناب عنها لأن افعال العمرة موجودة في افعال الحج وزيادة ، ولا يجوز ان يكون المراد ان وجوبها كوجوب الحج لأنه حينئذ لا تكون العمرة بأولى ان تدخل في الحج من الحج بأن يدخل في العمرة اذ هما جميعا واجبان ، كما لا يقال « دخلت الصلاة في الحج » لأنها واجبة كوجوب الحج - انتهى . وراجع اليها فانه اطال فيها واجاد ، ونقله العلامة ابن التريكي في ج ٤ ص ٣٥٢ من الجوهر النقي و زاد ، وقال الخطابي : معناه فرضها ساقط بالحج ، وهو معنى دخولها فيه ، فهو دليل على عدم الوجوب - انتهى . فسقط ما قال ابن حزم في ج ٧ ص ٤٢ من المحل من صحة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ، فصح انها واجبة بوجوب الحج وان فرضها دخل في فرض الحج - اهـ . كيف ولم يتعين بعد معنى الحديث فانه محتمل لمعاني وقد عرفت معنيين ، والثالث ما قال البيهقي في باب العمرة في اشهر الحج من السنن : دخلت في وقت الحج وشهوره تقضا لما كانت عليه قريش من ترك العمرة في اشهر الحج - اهـ . ونقله العلامة في ج ٥ ص ١٠٨ من باب المفرد والقارن : يكفيهما طواف واحد - من الجوهر النقي . وقال البيهقي في ذلك الباب : وقبل معناه دخلت في افعال الحج فاتحدتا في العمل - انتهى . وله معنى آخر ايضا ذكره في الجوهر النقي ، وان دخولها انما هو في زمان الحج لا في افعاله فيأتي بها منفردا وبالحج منفردا . والقاعدة المسئلة عند الجميع ان العبادتين من غير الجنس لا تتداخلان قط . فان العمرة اربعة افعال : الاحرام والاحلال والطواف والسعي ، فاحرام القارن واحلاله واحد ، فتداخل اثنان منها ، والطواف والسعي لم يتداخلا لانهما عبادتان مقصودتان ، وما كان من العبادة على هذه الحالة لم يتداخل في الثاني ولا يبطل مقصوديته ، =

نخرج حتى إذا جاء البيت طاف و طفنا .

== ولذا قلنا « على القارن طوافان وسعيان » كما ثبت من علي وابن مسعود وغيرهما - رضى الله عنهم . وقد تقدم وسيأتى ان شاء الله ان العمرة واجبة او سنة وكلاهما روايتان عندنا ، الثانية مشهورة والاولى مخمولة .

(١) اى معه . والآثر مختصر وتمامه مر من قبل في هذا الباب . وانظر اى طواف هذا : طواف القدوم او طواف العمرة ؟ او كلاهما ؟ او ادخل طواف القدوم في طواف العمرة لكون الاول سنة والثانى واجبا ؟ والقوى يتحمل الضعيف .

وابن عمر رضى الله عنهما كان يطوف يوم النحر ايضا ويوم الوداع ايضا فلا بد أن يحمل على طواف القدوم والعمرة لكونه قارنا ، ويكفيه طواف واحد عنده للحل منهما - كما سبق . وترك الراوى « السعى » وهو لا بد منه ، وكان فعل ابن عمر

مختلفا في الطواف بين الصفا والمروة - انظر موطأ مالك مع شرح الزرقانى ج ٢ ص ١٧٤ من باب اهللال اهل مكة ومن بها من غيرهم . قال مالك : وقد فعل

ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اهلوا بالحج فأخروا الطواف بالبيت والسعى بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى ، وفعل ذلك عبد الله

ابن عمر فكان يهل لهلال ذى الحجة بالحج من مكة ويؤخر الطواف بالبيت والسعى بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى - انتهى . واذا جاء من المدينة

محرم لم يؤخر الطواف والسعى كما هو هنا ، حتى إذا جاء البيت طاف و طفنا وطاف بين الصفا والمروة سبعا سبعا - كما سبق . قيل : الحديثان في خروجه

في زمن الفتنة ، وعند مسلم في رواية القطان : « ثم طاف لهما طوافا واحدا بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم لم يحل منهما حتى احل منهما بحجة يوم النحر » [معناه

حتى احل منهما يوم النحر بعمل حجة مفردة - من شرح النووي ص ٤٠٤] وفي رواية اخرى « وكان يقول : من جمع بين الحج والعمرة كفاه طواف ==

أخبرنا محمد^١ قال أخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة

== واحد؛ ولم يحل حتى يحل منها جميعا - اهـ . وعند البخاري عن ابن عمر انه طاف طوافا واحدا ثم يقبل ثم يأتي منى - يعنى يوم النحر - اهـ . ويذكر انه صلى الله عليه وسلم فعله - كما في الفتح عن ابن خزيمة والاسمعيلى . وقد تقدم هذا كله ، وإنما المقصود منه هنا بيان ثبوت تعدد الطواف وتعدد السعى عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وحديث جابر « لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا طوافه الاول ، اى لم يسبح كلهم مجتمعين بل سعوا متفرقين ، لأن المسعى لا يسعهم كلهم مرة واحدة وهم الوف ، اى سعى كل واحد على شأنه وحياله كيف ما أمكن له ثلثة من الاولين و ثلثة من الآخرين ، ذرافات و وحدا ، ومن حمله طوافه الاول على السعى ولم يفرق فيما بين القارن و المتمتع و المفرد فكأنه اراد كون السعى لنفسك واحد واحدا ، يعنى لا يتكرر لنفسك واحد فان تكراره لنفسك واحد غير مشروع ، فاذا كان نسكان لزم سعيان كالتمتع ، وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع طاف راكبا وسعى راكبا - و راجع لذلك ص ٤٠٣ و ص ٤٠٤ من باب القارن من شرح معاني الآثار للطحاوى و ج ٣ ص ٣٣ و ص ٣٧٧ من فتح البارى . و العجب من ابن ابى شيبة في جزئه للرد على ابى حنيفة لم يذكر مسألة « القارن عليه طوافان و سعيان » ا فاعلم من صنيعة ان عنده مسلك ابى حنيفة في ذلك صحيح مطابق للاحاديث ، و الا لذكره في الخلافات الاخر البتة - تأمل .

(١) ليس عندي كتب كافية لذهيرة الحديث حتى اعزو تخريج الحديث اليها .

و في ج ٣ ص ٢٣ من افعال كنز العمال عن سعيد بن المسيب قال : اجتمع على عثمان بعسفان وكان عثمان ينهى عن المتعة و على يأمر بها و قال « ما تريد إلى امر ففعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه » فقال عثمان « دعنا منك » ==

عن سعيد بن المسيب^١ قال : سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يلي
 = قال « أنى لا استطيع أن ادعك منى ، فلما رأى على ذلك أهل بهما جميعا
 (ط حم ع ق) - انتهى . والحديث أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديث
 شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال : اختلف على و عثمان و هما
 بنسفان في المتعة فقال على « ما تريد الى أن تنهى عن امر فعله رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ؟ » فقال عثمان « دعنى جنك » قال : فلما رأى ذلك على أهل بهما
 جميعا - انتهى ج ١ ص ٢١٣ من باب التمتع و الاقراء و الافراد من البخارى ،
 و هو فى ج ٥ ص ٢٢ من سنن البيهقي ، و أخرجه البخارى أيضا من حديث
 غندر عن شعبة عن الحكم عن على بن حسين عن مروان بن الحكم قال : شهدت
 عثمان و عليا ، و عثمان ينهى عن المتعة و ان يجمع بينهما فلما رأى على أهل بهما
 « ليك بعمرة و حجة » قال : ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول
 احد - انتهى ج ١ ص ٢١٢ و راجع ج ٤ ص ٥٦ ، ٧ من عمدة القارى
 و ج ٣ ص ٢٣٤ من فتح البارى و ج ١ ص ٢٧٦ و ص ٣٨٧ من شرح الآثار
 للطحاوى . و حديث على روى من طرق مختلفة : و روى ابن ابى شيبة فى مصنفه -
 كما فى ج ٤ ص ٥٢٩ من عمدة القارى من حديث على بن زيد عن سعيد بن
 المسيب قال : سمعت اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يهلون بحجة و عمرة معا - انتهى .
 و روى حديث على من طرق مختلفة و من غير وجه ، كما فى كتب الحديث ،
 و هو عند النسائى و الطحاوى و البيهقي أيضا .

(١) قال قتادة : ما رأيت احدا قط اعلم بالحلال و الحرام من ابن المسيب .
 و قال مكحول : طفت الارض كلها فى طلب العلم فا لقيت احدا اعلم منه . و قال
 يحيى بن سعيد : كان ابن المسيب يسمى راوية عمر ، كان يحفظ الناس لأحكامه
 و اقضيته . و عن ابن المسيب : ما بقى احد اعلم بكل قضاء قضاء رسول الله صلى الله

بهما جميعاً .

اخبرنا محمد^٢ قال اخبرنا مسعر بن كدام عن بكير بن عطاء الليثي^٣ ان رجلا من بني عذرة^٤ قال انه سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو = عليه وسلم وكل قضاء قضاء أبو بكر وكل قضاء قضاء عمر وكل قضاء قضاء عثمان منى . وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يرسل اليه يسأله عن بعض شأن عمر وأمره . وكان الحسن إذا أشكل عليه شيء كتب الى ابن المسيب . مات سنة ٩٣ او ٩٤ او ١٠٠ - كذا في التهذيب .

(١) اى يقول «ليك بعمرة وحجة» معا . وهذا هو القرآن والتمتع يطلق على القرآن . وفي بعض طرق الحديث ان عثمان ينهى عن التمتع والقرآن كليهما . والقارن يتمتع بجمعهما في سفر واحد ، فيهل بهما جميعا في أشهر الحج او غيرها ، وهو من اقسام التمتع فدخل تحت قوله تعالى «فن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى» .

(٢) الأثر قد سبق من طريق سفيان عن بكير بن عطاء عن حريث بن سليم به ، ومن هذا الطريق اخرجه الطحاوى كما سبق ايضا ، واما من طريق مسعر بهذا السند والمتن فقد ذكره ابن حزم - في ج ٧ ص ١٧٥ من المحلى قال : « من طريق وكيع عن مسعر عن بكير بن عطاء الليثي ان رجلا من بني عذرة - به نحوه . (٣) وكان في الاصل «الكناى» وفي الهندية «الكتابى» كلاهما خطأ وتصحيف ، والصواب «الليثى» ؛ وهو بكير بن عطاء الليثي الكوفي ، ثقة شيخ صالح لا بأس به ، من رجال الأربعة - كذا في التهذيب ؛ وقد تقدم .

(٤) وهو حريث بن سليم العذري - كما سبق من طريق سفيان ، وهو رجل من بني سليم ، وهو في الجزء الأول والثانى من التهذيب وفي تجريد اسماء الصحابة للذهبي . وقد جهله ابن حزم في المحلى على ديدنه وشغبه على دأبه ، والاسناد =

يلبى بحجة و عمرة معا ، أهل بهما ؛ قلت : أطاف^١ لهما طوافين و سعى لهما سعين ؟ قال : نعم .

^٢ أخبرنا محمد قال ^١ أخبرنا خالد بن عبد الله^٢ عن يحيى بن أبي إسحاق^٣

حسن لا غبار فيه ، قوله « و رجل من بنى عذرة و رجل من بنى سليم لا يدري احد من خلق الله تعالى من هم » غلط فاحش و افراط و تفريط كما لا يخفى على الخريت . و قد جبن ابن حزم في تحقيق ذلك عن قول الحق . و قرآن على ابن ابى طالب رضى الله عنه و الطوافان و السعيان ثبت بحيث لا ممكنة لاحد برده . و القول بكونه ضعيفا ، و لا يقدر أحد أن ينكر قرآنه صلى الله عليه و سلم في حجة الوداع و تعدد الأطوفة حين قدم مكة . و حين افاض من عرفات و حين ودع البيت سوى ما زار البيت ليالى منى ، و لو سلم حين القدوم طواف واحد و سعى واحد فطواف القدوم عندنا سنة . يتداخل في طواف العمرة و سعيها ، و ان ترك ايضا فلا دم عندنا على الترك ، و إلا فطاف صلى الله عليه و سلم طوافين و سعى سعين قبل الافاضة ، لكن لما لم يتعلل فيما بينهما و لم يتميز أحدهما من الآخر عبره الراوى بكونه واحدا .

(١) كذا في الهندية ، و في الاصل « أفطاف » ، و الأصح ما في الهندية .

(٢-٢) « أخبرنا محمد قال » ساقط من الأصول ، و زيد على دأب الكتاب ، و لأن راوى الحديث يرويه عن شيخه بهذا اللفظ - ف .

(٣) هو ابو الهيثم الواسطى ، قد مر غير مرة .

(٤) هو المضرمي مولا هم البصرى ، من رجال الستة ، روى عن انس و غيره ، و عنه محمد بن سيرين و يحيى بن ابى كثير و الثورى و شعبة و غيرهم ، مات سنة ست و ثلاثين و مائة و قيل : سنة اثنتين و ثلاثين - كذا في التهذيب . و الحديث من طريقه =

عن أنس بن مالك رضى الله عنه ^١ أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 = أخرجه مسلم في صحيحه في باب جواز التمتع في الحج والقران : حدثنا يحيى بن يحيى
 أخبرنا هشيم عن يحيى بن أبي اسحاق و عبد العزيز بن صهيب و حميد أنهم سمعوا أنسا
 قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بهما جميعا ، ليك عمرة و حجا
 ليك عمرة و حجا ، و حدثني علي بن حجر أخبرنا اسماعيل بن إبراهيم عن يحيى بن
 أبي اسحاق و حميد الطويل قال يحيى سمعت أنسا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول : ليك عمرة و حجا . و قال حميد قال أنس سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول : ليك بعمرة و حج - انتهى . و هو ادل دليل على كونه صلى الله عليه وسلم
 قارنا بالحج والعمرة . و أخرجه الطحاوى في ج ١ ص ٣٧٨ من شرح الآثار :
 حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عاصم عن سفيان عن يحيى بن أبي اسحاق به مثله .

(١) حديث أنس رضى الله عنه رواه عنه ابو قلابة و حميد الطويل و حميد بن هلال
 و ابو قرة و ثابت البناني و يحيى بن أبي اسحاق و قتادة و ابو اسماء و بكر بن عبد الله ،
 أخرج الطحاوى عنهم بأسانيد في ج ١ ص ٣٧٨ .

قال ابن القيم في ج ١ ص ٢٥٢ من زاد المعاد الثاني والعشرون ما أخرجه
 في الصحيحين : عن أبي قلابة عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : صلى بنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم - ونحن معه بالمدينة - الظهر اربعاً و العصر
 بذى الحليفة ركعتين فبات بها حتى أصبح ، ثم ركب حتى استوت به راحلته على
 البيداء حمد الله و سبح ، ثم اهل بحج و عمرة و اهل الناس بهما ، فلما أتمنا امر
 الناس لحوا ، حتى إذا كان يوم التروية اهلوا بالحج . و في الصحيحين أيضاً عن بكر
 ابن عبد الله المزنى عن أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج
 و العمرة جميعاً ؛ قال بكر لحدثت بذلك ابن عمر فقال « لبي بالحج وحده » فلقيت
 أنسا لحدثته بقول ابن عمر فقال أنس : ما يعدوننا إلا صياناً سمعت رسول الله =

= صلى الله عليه وسلم يقول « ليك عمرة و حجا » ؛ و بين انس و ابن عمر في السن سنة او سنة و شيء . و في صحيح مسلم : عن يحيى بن ابي اسحاق و عبد العزيز بن صهيب و حميد انهم سمعوا انسا قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بهما « ليك عمرة و حجا » . و روى ابو يوسف القاضي عن يحيى بن سعيد الانصارى عن انس قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « ليك بحج و عمرة » معا . و روى النسائي من حديث ابي اسماء عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم : يلبى بهما جميعا . و روى أيضا من حديث الحسن البصرى عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل بالحج و العمرة حين صلى الظهر (اى العصر) . و روى البزار من حديث زيد بن اسلم مولى عمر بن الخطاب عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل بحج و عمرة ، و من حديث سليمان التيمي عن انس كذلك ، و عن ابي قدامة عن انس - مثله ، و ذكر الحثني : حدثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن ابي قرعة عن انس - مثله ، و ذكر وكيع : حدثنا مصعب ابن سليم قال : سمعت أنسا - مثله . و في صحيح البخارى عن قتادة عن انس : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع عمر - قد كرما و قال : و عمرة مع حجته - و قد تقدم . و ذكر عبد الرزاق : حدثنا معمر عن ايوب عن ابي قلابة و حميد بن هلال عن انس - مثله . فهو لاء ستة عشر نفسا من الثقات كلهم متفقون عن انس ان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم كان « اهلا لا بحج و عمرة » معا ، و هم : الحسن البصرى ، و ابو قلابة ، و حميد بن هلال ، و حميد بن عبد الرحمن الطويل ، و قتادة ، و يحيى بن سعيد الانصارى ، و ثابت البناني ، و بكر بن عبد الله المزني ، و عبد العزيز بن صهيب ، و سليمان التيمي ، و يحيى بن ابي اسحاق ، و زيد بن اسلم ، و مصعب بن سليم ، و ابو اسماء ، و ابو قدامة عاصم بن حسين ، و ابو قرعة - و هو سويد بن حجر الباهلي . فهذه أخبار انس عن لفظ اهلا له =

= الذى سمعه منه ، وهذا على والبراء يخبران عن اخباره عن نفسه بالقران ، وهذا على ايضا يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ، وهذا عمر ابن الخطاب يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ربه امره بأن يفعله . و عليه اللفظ الذى يقوله عند الاحرام ، وهذا على ايضا يخبر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بهما جميعا ؛ وهؤلاء بقية من ذكرنا يخبرون بأنه فعله . وهذا هو صلى الله عليه وسلم يأمر به آله وأمر به من ساق الهدى وهؤلاء الذين رووا القران بغاية اليان : عائشة أم المؤمنين ، و عبد الله بن عمر ، و جابر بن عبد الله ، و عبد الله بن عباس ، و عمر بن الخطاب ، و على بن ابى طالب ، و عثمان بن عفان - باقراره لعل و تقرير على رضى الله عنهما له ، و عمران بن حصين ، و البراء بن عازب ، و حفصة أم المؤمنين ، و أبو قتادة . و ابن أبى اوفى ، و أبو طلحة ، و الهرماس بن زياد ، و أم سلمة ، و انس بن مالك ، و سعد بن ابى وقاص . فهؤلاء هم سبعة عشر صحابيا رضى الله عنهم : منهم من روى لفظ احرامه ، و منهم من روى خبره عن نفسه ، و منهم من روى امره به - انتهى .

و قد ذكر قبله ابن القيم أحاديث هؤلاء مفصلا ، و ذكر بعده ما اعترض عليه بادخال ابن عمر و غيره فى رواة القران ، ثم اجاب عنه مفصلا - فراجع و راجع من ج ١ ص ٣٧١ الى ص ٣٨٢ من شرح الآثار للطحاوى فانه تكلم فيها رواية و دراية و نقضا و ابراما بأنهم وجه و سرد فيها على دأبه احاديث الأفراد و التمتع و القران و جمع بينهما على ما أمكن ، و راجع فتح القدير فان المحقق حقق المسألة كما هو حقه فى امثال ذلك . بعد ذلك لاجابة الى الغير ، و انى قلت من زاد المعاد قصدا للحجة على المخالف فى ذلك .

و الاختلاف ليس فى الجواز و عدمه ، و اما الخلاف فى الأفضل من الأقسام الثلاثة من الحج ؛ قال الحافظ العيني فى ج ٤ ص ٥٣٦ من عمدة القارى فى باب التحميد =

= والتيسيع والتكبير قبل الإهلال ذيل حديث أبي قلابة عن أنس رضى الله عنه - الحديث، ثم أهل بحج و عمرة و أهل الناس بهما - اه . وفيه التصريح بأنه صلى الله عليه وسلم كان قارنا لقوله « ثم أهل بحج و عمرة » وهذا هو عين القران، والمنكر هنا معاند، وقد ثبت بأحاديث آخر صحيحة انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا على ما نذكره ان شاء الله تعالى - اه، ثم ذكر قول ابن عمر منكرا على أنس وجوابه تفصيلا وتوضيحا بالمراد منه بالنقول المعبرة، ثم استدل بأحاديث عليه قضا. و ارباما وسؤالا وجوابا بأصول حديثة معتبرة عند النقاد الى ج ٤ ص ٥٣٩ من شرحه، ثم قال: وقال القاضى غياض: قد اكثرت الناس الكلام على هذه الأحاديث من علمائنا وغيرهم: فمن يجيد منصف، ومن مقصر متكلف، ومن معطل مكثر، ومن مقتصد مختصر، وأوسعهم نقيا في ذلك أبو جعفر الطحاوى الحنفى المصرى فإنه تكلم في ذلك على أزيد من ألف ورقة، وتكلم في ذلك معه أبو جعفر الطبرى و بعدهم أبو عبد الله بن أبى صفرة و أخوه المهلب و القاضى أبو عبد الله بن المراتب و القاضى أبو الحسن بن القصار البغدادى و الحافظ أبو عمر ابن عبد البر وغيرهم . و اولى ما يقال في هذا على ما لحصناه من كلامهم و اختراناه من اختياراتهم ما هو اجمع للروايات و اشبه بمساق الأحاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم أباح للناس فعل هذه الثلاثة الأشياء لتدل على جواز جميعها، اذ لو أمر بواحد لكان غيره لا يجوز، و اذا كان لم يحج سوى هذه الحجّة فأضيف الكل اليه، و أخبر كل واحد بما أمر به و أباحه له و نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم اما لأمره بذلك او لتأويله عليه - انتهى .

قلت: لا نزاع في جواز هذه الثلاثة، و لهذا قال الخطابى: جواز القران بين الحج والعمرة اجماع من الأئمة، و لا يجوز ان يتفقوا على جواز شيء نهى عنه، ولكن =

انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ليك عمرة وحجاً^١ .

^٢ أخبرنا محمد قال^١ أخبرنا خالد بن عبد الله عن حميد الطويل^٢ عن أنس

== النزاع ان اى هذه الأشياء افضل و النبي صلى الله عليه وسلم على اى واحد من هذه حج ؟ فقد دلت الأحاديث الصحيحة على أن القرآن افضل و انه صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، و لأن القارن يجمع بين النسكين في سفرة واحدة ؛ و لا شك ان العبادتين افضل من عبادة واحدة ؛ و قد عمل به الاصحاب بعده صلى الله عليه وآله وسلم . و روى ابن ابى شيبة في مصنفه من حديث علي بن زيد عن سعيد بن المسيب قال : سمعت اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يهلون بحجة و عمرة معا - انتهى .
(١) قلت : و رواه ابن ابى شيبة في مصنفه (ق ٣٤٩) عن ابى الأحوص عن ابى اسماء عن انس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بهما جميعاً « ليك بحجة و عمرة » معا . و روى عن ابن علية عن يحيى بن ابى اسحاق عن انس انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ليك بعمرة و حجة ؛ اه - ف .

(٢-٢) « أخبرنا محمد قال » ساقط من الأصول ، و زيد على دأب الكتاب ، و لأن راوى الحديث يرويه عن شيخه بهذا اللفظ - ف .

(٣) و هو الصواب ، و قد روى مسلم و الطحاوى من حديثه كما عرفت ، و هو حميد بن عبد الرحمن الطويل ، من رجال السنة . و هنا حميد بن هلال ايضا قد رواه عن انس رضى الله عنه - كما هو عند عبد الرزاق و الطحاوى و غيرهما ؛ فكلهما يرويان عن انس رضى الله عنه هذا الحديث - كما في التهذيب ؛ و روايتهما عنه في الأصول و في آثار ابى يوسف من رقم ٤٨٣ ص ١٠١ : قال حدثني يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن الحسن بن سعد مولى بنى هاشم عن ابيه انه سمع علياً رضى الله عنه يلبي بعمرة و حجة و انه طاف لهما طوافين و سعى لهما سبعين ؛ و من رقم ٤٨٦ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد ==

ابن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل بهما جميعا .
أخبرنا محمد^١ قال أخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن أبي زياد^٢

= عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عمر و حج نحجة واحدة قرن معها احدى عمره الأربع ؛ و ٤٨٧ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال في القارن : يطواف طوافين ويسعى بين الصفا والمروة سبعين ، يبدأ بطواف العمرة في ذلك ، وقال : أرأيت لو أهل بكل واحدة منهما على وجهها ألم يكن يطوف لهما طوافين ويسعى سبعين ؟ فما شأنه اذا جمعها اتى طوافا وسعيًا ؛ و ٤٨١ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا حججت فلا تدعن القران بين العمرة والحج فانك اذا افردت العمرة كانت عمرتك كوفية وعناك ونفقتك لها وحجتك مكية ، واذا أهللت لهما جميعا كانت عمرتك كوفية وحجتك كوفية وكانت تلبيتك لهما جميعا ، فطف لهما باليت طوافين واسع لهما بين الصفا والمروة سبعين - انتهى . واخرجه الحسن بن زياد في مسنده عن الامام ابي حنيفة ؛ و راجع ج ١ ص ٩٩ الى ص ١٠١ من عقود الجواهر المنيقة و ج ١ ص ٥١٦ الى ص ٥١٨ من جامع المسانيد .

(١) قال الجصاص في ج ١ ص ٢٨٥ من احكام القران : حدثنا جعفر بن محمد حدثنا جعفر بن محمد اليان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن طاوس عن ابن عباس قال سمعت عمر يقول : لو اعتمرت ثم اعتمرت ثم اعتمرت ثم حججت لتمتعت - انتهى . فلعل ابن عباس اخذ من هذا . و في الأصل اثر من مسند عمر رضى الله عنه ولا ادرى من اخرجه غير محمد إلا ابو عبيد القاسم - كما عرفت من احكام القران .

(٢) هو القرشي الهاشمي ابو عبد الله ، مولاهم الكوفي ، رأى أنسا ، من رجال السنة =

عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما ^١ قال : لو اعتمرت ثم رجعت إلى أهلي ثم اعتمرت ورجعت إلى أهلي ثم اعتمرت ثم رجعت إلى أهلي ثم حججت حجة لجلعت معها عمرة .

أخبرنا محمد ^٢ قال أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي ^٣ عن الميّم قال : ما قدم طاوس مكة إلا قارنا موافيا - يعنى بذلك تأخير القدوم .

= إلاً البخارى - راجع ترجمته من ج ١١ ص ٣٢٩ الى ص ٣٣١ من التهذيب ، وفيه كلام ينتفر عنه .

(١) به ثبت ان ابن عباس قاتل بالقران ، وما روى عنه بخلافه فلا بد من تأويله - والله اعلم .

(٢) اطلب من مظان الخارج من اخرجه غيره .

(٣) الكوفى ، من رجال مسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه ، شيخ ضالح ، يكتب حديثه ، ثقة ، مات سنة ست وستين ومائة - كما فى ج ١٢ ص ٤٤ من التهذيب .

(٤) هو ابن حبيب الصيرفى - تقدم .

(٥) معنى قوله « موافيا اى : مقاربا ، مكلا . لعله يريد ان طاوسا لم يؤخر طواف القدوم ولم يتركه ، بل ادى حج القران مكلا بائنان الطوافين والسعيين للقران - والعلم عند الله تعالى . قال الحافظ فى ص ٢٠٤ من الدراية : وفى الباب عن على انه جمع بين الحج والعمرة فطاف طوافين وسعى سعيين وحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك - اخرجه النسائى (اى فى مسنده الكبرى) فى مسند على ورواه موقوفون . وروى ابن ابى شيبه عن هشيم عن منصور عن الحكم عن زياد بن مالك قال : ان عليا وابن مسعود قالوا فى =

القارن: يطوف طوافين . يسمى سعيين . و من طرق اخرى عن الحكم عن عمرو
عن الحسن بن علي قال: اذا قرنت بين الحج والعمرة فطف طوافين واسع
سعيين . انتهى . و قال في ج ٣ ص ٣٩٥ من فتح الباري في باب طواف القارن:
قلت: لكن روى الطحاوي وغيره مرفوعا (الصواب موقوفا) عن علي
و ابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها اذا اجتمعت - اهـ . و ان امنعت النظر
في الأحاديث الواردة في حجة الوداع تحصل لك تعدد الأطوفة و تعدد السعي
منه صلى الله عليه وسلم و ان انكره بعض من صاغ الأحاديث على مذهبه:
أما علمت ان ابن عباس رضى الله عنهما قال: طاف النبي صلى الله عليه وسلم في
حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن؟ اخرجته الشيخان؛ و عن جابر قال:
طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم
الحجر بمحجنه لأن يراه الناس و ليشرق و ليسأله - اخرجته . مسلم في باب جواز
الطواف على بعير وغيره . فأى طواف هذا؟ و في رواية اخرى له عن جابر: طاف
النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت و بالصفاء و المروة ليراه
الناس و ليشرق و ليسأله فان الناس قد غشوه - اهـ . فأى طواف و أى سعى هذا؟
حدث جابر الطويل الذى اخرجته مسلم في حجة الوداع: حتى اذا اتى البيت
استلم الركن فرمل ثلاثا و مشى اربعا ثم تقدم الى مقام ابراهيم فقرأ و اتخذوا
من مقام ابراهيم مصلى . إلى ان فصلى ركعتين ثم خرج الى الصفا - ثم ذكر
كلما ثم قال: فبدأ بالصفا و رقى عليه حتى رأى البيت ثم نزل الى المروة
حتى انصبقت قدماء في طعن الوادى سعى حتى اذا صعدنا مشى حتى الى المروة
ففعل على المروة كما فعل على الصفا حتى اذا كان آخر الطواف على المروة -
فقال - الحديث . فهذا الطواف بالبيت و السعى بين الصفا و المروة كانا بالاقدام
و المشى و هو في حجة الوداع . فأى طواف هذا و أى سعى هذا؟ و من هذه =

== الروايات الصحيحة ثبت طوافان وسعيان في حجة الوداع : طواف وسعى بالركوب على الراحة ، وطواف وسعى بالمشي ، فأين الذين قالوا الذين جمعوا الحج والعمرة ما طافوا الا طوافا واحدا ، وقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم طوافين وسعى سعيين ؟ فتعين قطعا ان معنى قول جابر وابن عمر وعائشة وغيرهم « ما طافوا الا طوافا واحدا » اي بعد الافاضة من عرفات ما طافوا الا طوافا واحدا للحل منهما جميعا ، و الا لا يصح هذه الاحاديث التي في الصحيحين ، وفيها احاديث آخر « استلم الركن وقبل يده » كما هو عن عمر وابن عمر وغيرهما ، وهو لا يمكن على الراحة ، « ولم يزل عنها الا لصلاة الطواف » ثم نزل وصلى ركعتين - الحديث . ولذا قلت اولا : ان الراوى عبره بطواف واحد وسعى واحد لعدم تخلل الحل بينهما ، وقد كان هناك طوافان وسعيان ، وراجع ج ٢ ص ١٤٨ من كتاب الام ، باب الطواف راكبا . و باب الركوب من العلة في الطواف ، و باب الاضطباع و الرمل . وفي الاحاديث : المشي والخبث و انصباب القدمين في بطن الوادي ، وهذه الاحاديث لما كانت مخالفة لموى ابن حزم ضاق صدره حتى كاد ينشق فاولها بتأويلات فاسدة يضحك عنها الصبيان فضلا عن الرجال ، فضلا عن اهل العلم ! وهو يدعى في كل موضع انه لا يسمع دون قول الله عز وجل و قول رسوله صلى الله عليه وسلم ثم ينبع هواء ويرد الاحاديث ويخالقها عيانا و جهارا - انا لله وانا اليه راجعون ! ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

وقد أشار إلى هذه الأجوبة إمام العصر و شيوخ حديثه في دروس الترمذى و البخارى ، و قد جمعها بمض تلاميذه في « العرف الشدى » و هو مملوء بالغلط ، و بعض أذكيا . تلاميذه في « فيض البارى » . و قد أشبع الكلام في هذا المقام الشيخ العتيقنى في « فتح الملهم » ، بالقاط من « فتح القدير » ، و حاشية السندى ==

باب متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة

أخبرنا محمد بن أبي خنيفة قال: يقطع المهل بالعمرة التلبية حين يستلم الركن للطواف بالبيت لعمرة^١، و يقطع التلبية في الحج في أول حصاة يرمى بها جرة العقبة يوم النحر.

وقال أهل المدينة: من اعتمر من التنعيم فإنه يقطع التلبية حين يرى البيت، ومن اعتمر من بعض المواقيت وهو^٢ من أهل المدينة أو غيرهم فإنه يقطع

== على البخاري وشرح الشيخ عابد السدي للسند والعرف الشاذي وفتح الباري والجواهر النقي والنووي وورد المسند وذيها من الكتب، فأطال وأحسن وأجاد - نملك به ويزل المجهود شرح أبي داود. وهذا ليس موضع التفصيل

(١) لما رواه الترمذي ص ١١١ من باب متى يقطع التلبية في عمرة عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسك عن العمرة إذا استلم الحجر - انتهى. قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث صحيح والعمل عليه عند أكثر أهل العلم، قالوا: لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الحجر؛ وقال بعضهم: إذا انتهى إلى يوت مكة قطع التلبية؛ والعمل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم وبه يقول سفيان والثاقبي وأحمد وإسحاق - انتهى. قلت: وبه يقول أبو خنيفة وأصحابه كما هو هنا. وفي ابن أبي ليلى مقال مشهور. ورواه أبو داود ولفظه: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يلي المعتمر حتى يستلم الحجر - اه. قال أبو داود: رواه عبد الملك بن أبي سليمان وهمام عن عطاء عن ابن عباس موقوفا - اه. وفيها حديثان من فعله ومن قوله صلى الله عليه وسلم.

(٢) وكان في الأصول «وهي» والصواب «وهو» كما هو في الإمام مالك.

(٣) كذا في الأصول، الأصوب «غيرها» ومعنى الحرفين كليهما صحيح.

التلبية إذا انتهى إلى الحرم، ويقطع الحاج التلبية إذا انتهى إلى الحرم حين يروح إلى الموقف عشية عرفة .

ويقال محمد بن الحسن: وكيف اختلف المبال من التميم والمهل من الوقت؟ ما حالها إلا واحد! أرايتم لو أهل 'تلى مسيرة ليلة' من الحرم متى يقطع التلبية؟ أو أهل من 'يديد' أو من 'عسقان' أو من 'طن مر' أو [من] خلف التميم بأمال متى يقطع التلبية؟ إنه يقطع التلبية حين يسلم الركن - في آثار غير واحدة كثيرة .

(١-١) كذا في الأصل، وفي المندبة: «على وجلة ليلة»، وهو وهل من ناسخها فصحف «المسيرة»، ويحذفها «وجلة» - ف .

(٢) القديد - بضم اوله مصغر: موضع معروف بين مكة والمدنية، ومنه اشترى ابن عمر لهدى القرانه .

(٣) بضم اوله، موضع معروف بقرب مكة، وفيه اختلف على و عثمان رضى الله عنهما في النهى عن المتعة والقران، ثم اهل بها جميعا على رضى الله عنه على مرحلتين من مكة؛ هناك لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال من بني كعب (من الجديبية قالوا الحديث) لخرجه الامام أبو يوسف في كتاب الخراج .

(٤) و كان في الأصل «مرة» وفي المندبة «مرا» تصحيف، والصواب «مر» وهو موضع من مكة على مرحلة - كذا في ج ٢ ص ١٨١ من المغرب .

(٥) حرف «من» عاقل من الأصول، والصواب «من خلف التميم» والتميم موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة رضى الله عنها - كما في ج ٢ ص ٢١٨

من المغرب، ومنه اعمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اخيها عبد الرحمن ابن أبي بكر رضى الله عنهم مكان حجرتهما التي رفضتها - كما في ركب الحديث .

(٦) لعل بعضي العبارة سقطت من البين فانه على خلاف دأب الكتاب، ومع

كتاب الحج (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج - ٢

أخبرنا محمد^١ قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : يقطع الحرام بالعمرة التلبية إذا استلم الحجر^٢ ، و يقطع التلبية في الحج في أول حصاة يرى بها جرة العقبة^٣ .

أخبرنا محمد^٤ قال أخبرنا عمر بن ذر الهمداني قال سألت مجاهدًا : متى

= هذا فالمعنى صحيح .

(١) هكذا أخرجه الامام محمد في ذلك الباب من كتاب الآثار ، ثم قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة . وأخرجه الامام أبو يوسف في آثاره من نمرة ٤٧٦ ص ٩٨ : ثنا يوسف عن ابيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه قال : لا يقطع تلبية العمرة حتى يكبر لاستلام الحجر الأسود لأول طوافه بالبيت ، و يقطع التلبية في الحج عند اول حصاة يرى بها جرة العقبة يوم النحر - اهـ .

(٢) أى الحجر الأسود والاستلام به ، سنة ان امكن يده وإلا فبمحمجته والاشارة يده .

(٣) كذا في الأصل ، هو الصواب ، وفي الهنذية « مرة العقبة » وهو خطأ .
(٤) وفي المحلى ج ٧ ص ١٣٨ : روينا عن وكيع عن عمر بن ذر عن مجاهد قال قال ابن عباس : لا يقطع المتمتع التلبية حتى يستلم الركن ؛ و كان ابن عمر يقطعها اذا رأى بيوت مكة . قال وكيع : وحدثنا سفيان - هو الثوري - عن عبد الله ابن دينار قال قال ابن عمر : يقطع التلبية اذا دخل الحرم - انتهى . ورواه البيهقي في ج ٥ ص ١٠٤ من سننه من حديث أبي معاوية عن عمر بن ذر عن مجاهد قال : كان ابن عباس رضي الله عنهما يلبي في العمرة حتى يستلم ثم يقطع ؛ قال : و كان ابن عمر رضي الله عنهما يلبي في العمرة حتى اذا رأى بيوت مكة ترك التلبية واقبل على التكبير والذكر حتى يستلم الحجر . ورواه من طريق =

كتاب الحج (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج - ٢

= يعل بن عبيد : ثنا عبد الملك - هو ابن ابي سليمان - قال سئل عطاء : متى يقطع المتمتع التلبية ؟ فقال : قال ابن عمر : اذا دخل الحرم ، وقال ابن عباس حتى يسمح الحجر ، قلت : يا ابا محمد ايهما احب اليك ؟ قال : قول ابن عباس - انتهى .

و قال الامام الشافعي في ج ٢ ص ١٧٤ من الام : و يلبي المتمتع حتى يفتح الطواف مستلبا او غير مستلم . اخبرنا مسلم و سعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : يلبي المتمتع حتى يفتح الطواف مستلبا او غير مستلم - انتهى .

و رواه البيهقي في سننه ج ٥ ص ١٠٤ من طريق الشافعي به مثله ، ثم قال : وكذلك رواه ابن جريج و همام عن عطاء عن ابن عباس موقوفا . و رواه محمد بن عبد الرحمن ابن ابي ليلى عن عطاء فرفعه به ، ثم رواه من طريق شاذان : ثنا زهير و الحسن ابن صالح عن ابن ابي ليلى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يلبي في العمرة حتى يستلم الحجر ، و في الحج حتى يرمى البجرة - انتهى .

و نقل عن الشافعي : و لكننا هنا روايته لانا وجدنا الحفاظ المكيين يقفونه على ابن عباس . قال البيهقي : رفعه خطأ . و كان ابن ابي ليلى هذا كثير الوهم ، و خاصة اذا روى عن عطاء فيخطئ كثيرا ، ضعفه اهل النقل منع كبر محله في الفقه . و قد روى المثنى بن الصباح عن عطاء مرفوعا و اسناده اضعف بما ذكرنا ، ثم اخرج من طريق ابي بكر بن ابي شيبة : ثنا حفص - هو ابن غياث - عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال : اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عمرات كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر . و قد قيل عن الحجاج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا ، و الحجاج بن ارطاة لا يحتاج به . و روى عن ابي بصرة مرفوعا انه خرج معه في بعض عمره فاقطع التلبية حتى استلم الحجر - اه . ثم اخرجه باسناده من طريق عمرو بن مالك - هو الراسي - ثنا عبد الرحمن بن عثمان - هو ابو بحر البكر اوى - ثنا بحر بن مرار =

كتاب الحجية (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج ٢٠

فقطع المتمتع التلبية؟ قال: كان ابن عباس رضي الله عنهما^١ يلبي حتى يستلم الركن، وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما إذا قدم معبرا يقطع التلبية إذا رأى بيوت مكة. قال حميد: ويقول ابن عباس رضي الله عنهما أحب إلينا^٢.

== - يفتح. ويشهد به ابن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن جده عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - مثله - وعمر بن مالك و عبد الرحمن ابن عثمان و بجر بن مبرار من رجال التهذيب، و عبد الرحمن عند احمد صالح لا بأس به، و كان يحيى بن سعيد حسن الرأي فيه و وثقه العجلي، و بجر قال ابن معين: ثقة، و عبد الناصر: لا بأس به، و قال ابن عدي: لا اعرف له حديثا منكرا ولم اجد احدا من المتقدمين ضعفه إلا يحيى بن سعيد في قوله: خولط - اه - و بجر بن مالك ذكره ابن حبان في الثقات فهم مختلف فيهم، ولا اقل ان يكون الحديث حسنا، و لذا اعتضد بحديث ابن عباس للرفع و بحديث عمرو ابن شبيب عن أبيه عن جده حصل لكل واحد منهما قوة بالآخر فتصلح ان ينتهض حجة، و قوى ذلك قوة اخرى اذا اعتضد بآثار عن الصحابة و بالجملة و ان كان الكلام في الاحاديث الثلاثة فردا فردا لكن المجموع من حيث المجموع صالح للحجة، و لذا قال عطاء: قول ابن عباس احب إلينا، ولم يرد في حديث ولا اثر صاحب نفي لذلك او عدم جواز، و إن كان فإيه أنها الخالف في ذلك و قد علم بذلك ان الحديث اصلا يعتمد عليه و يخرج به.

(١) ذكره الحافظ في التلخيص ايضا، و قد روى ابن جرير عن ابن عمر أيضا نحو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهم - كما في باب الأفعال من كنز العمال -
(٢) لكونه مطابقا لما في الأحاديث الثلاثة المذكورة، و لذا وجهه عطاء بن أبي رباح أيضا حين سئل عنه فقال: قول ابن عباس احب إلينا - كما عرفت -

== قال ابن حزم ص ١٣٨ من المحلى : و الذى يقول به فهو قول ابن مسعود الذى ذكرنا آنفا انه لا يقطعها حتى يتم جميع عمل العمرة - اهـ . قلت : هذا تلبيس ، ولم يذكر حديث ابن مسعود الا فى رمى الجمره ، ولم يرو عن ابن مسعود فى المعتمر شئ ، ولم يرو عنه لا من طريق صحيحة و لا من ضعيفة ، فقول ابن حزم فى غاية الفساد لا مستند له على ما زعمه ، و دأبه خلط المبحث و الطعن على الأئمة ، ذكر اول حديث جاز من طريق ابى داود الى آخره ، وفى آخره « و لزم رسول الله صلى الله عليه و سلم تليته » ثم قال « و رويانا من طريق سفيان الثورى عن منصور بن المعتمر عن ابى وائل عن مسروق انه رأى عبد الله بن مسعود طاف بالبيت سبعا ثم خرج الى الصفا ، قال فقلت له : يا ابا عبد الرحمن ان ناسا يهون عن الاهلال فى هذا المكان فقال : لكننى آمرك به - و ذكر باقى الخبر . » انظر هل فى هذا ان مسروقا او ابن مسعود رضى الله عنه كان معتمرا ولم يترك التلبية ا بل حديثه هذا فى الحج يشير اليه قوله « و ذكر باقى الخبر » و اجله هو التلبيس ، و قرينة عليه اخرى حيث قال بعد « فان ذكروا ما رويانا من طريق ابن ابى شيبه نا صفوان بن عيسى عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابى ذباب عن مجاهد عن عبد الله بن مخبرة عن عبد الله بن مسعود قال : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم فما ترك التلبية حتى اتى جمره العقبة الا ان يخطها بتكبير او تهليل ، ثم تكلم فى الحارث ، فانظر حديث ابن مسعود ليس الا فى حجة النبى صلى الله عليه و سلم و هو كان قارنا على رغم ابن حزم و لم يتحل فيما بين العمرة و الحج لكونه ساق هديا و لبد رأسه و احرم بالقران ، فكيف يمشى هذا فى من اعتمر فقط ؟ لحكمه ما قال ابن عباس و اعطاء ، و روى عنه فيه حديثنا مرفوعا و هو وان كان تكلم فيه ابن حزم لكنه حسن ، و احسن من رأى ابن حزم على قول الامام أبى حنيفة و احمد بن حنبل و غيرهما من فقهاء المحدثين ==

كتاب الحججة (متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نعيم^١ عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : يلبي المعتمر حتى يستلم الركن .
أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الخنفي عن خصيف^٢ عن مجاهد قال قال ابن عباس رضي الله عنهما : يقطع التلبية المعتمر إذا استلم الحجر .

== هل عند ابن حزم في حق المعتمر متى يقطع التلبية دليل من ابن مسعود أو حديث مرفوع منه صلى الله عليه وسلم ؟ لا قطعاً و يقيناً و ليس عنده إلا فهمه الفاسد اقترى به علي ابن مسعود رضي الله عنه و هو لا يعرفه من هو ، نحن نعلم انه كنيف ملئ علماً ، و انظر ايضا في طيه كيف اقترى عليه - صلى الله عليه وسلم - و اقلبت عليه دأثرته ، و هذا جزاء من اجترأ على الله عز و جل و رسوله صلى الله عليه وسلم ، اللهم ! اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين .

(١) هو عبد الله بن يسار الثقفي أبو يسار المكي . مولى الأحنس بن شريق . من رجال السنة ، كان يفتى بعد عمرو بن دينار ، مات سنة احدى و ثلاثين و مائة . و قال ابن المديني سنة ٢٠ . قال الخطيب : حدث عنه عمرو بن شعيب و ابن عيينة و بين وفاتيهما خمس و سبعون سنة - كذا في التهذيب و هامشه .

(٢) هو ابن عبد الرحمن الجزري أبو عون الحضرمي الجرائي الأوى . و لا هم . رأى أنسا رضي الله عنه ، من رجال الأربعة ، مختلف فيه . فلا اقل من ان يكون حديثه حسناً ؟ و هو بالصاد المهملة مصغر ؟ و الجزري - بفتح جيم و زاي و براء - منسوب الى الجزيرة و هى بلاد بين الفرات و دجلة ، مات سنة ١٣٧ او ٣٦ او ٣٨ او ٣٩ ، و غير ذلك في تاريخ وفاته - راجع ترجمته ج ٣ ص ١٤٣ الى ==

أخبرنا

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم قال : ^١ أفاض ابن مسعود رضي الله عنه من عرفات

= ج ٣ ص ١٤٤ من التهذيب .

(١) و كان في الأصول « محمد بن صالح القرشي » و الصواب « محمد بن أبان بن صالح القرشي » لأن مؤلف الكتاب يروي عنه كثيرا . و محمد بن صالح رجل آخر متأخر عن الأول وليس هو المراد به هاهنا - راجع ج ٩ ص ٢٢٧ من التهذيب .

(٢) ظاهره الارسال ، و قد عرفت في باب القران ان مراسيله صحيحة - لاسيا عن ابن مسعود رضي الله عنه . و أخرجه الامام أبو يوسف في آثاره من طريق الامام أبي حنيفة من رقم ٤٧٤ ص ٩٨ قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه انه خرج صليحة يوم النحر من مسجد الخيف يلبي و هو يريد جرة العقبة يرميها فاثال الناس عليه فقالوا : رجل يلبي بالحج يوم النحر فقال : ما بال الناس ؟ أنسى الناس أم جهلوا أم طأ عليهم العهد ! ثم رفع صوته يلبي « ليك عدد التراب ليك » فلما علموا انه ابن مسعود تفرقوا عنه و اعلوا انه اعلم بالأمر منهم - انتهى . و حدث ابن مسعود رضي الله عنه رواه أبو داود بدون الارسال في باب رمي الجمار : حدثنا حفص بن عمر و مسلم بن إبراهيم - المعنى - قالوا ثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال : لما انتهى الى الجرة الكبرى جعل البيت عن يساره و منى عن يمينه و رمى الجرة بسبع حصيات ، و قال : هكذا رمى الذي انزل عليه سورة القرة - انتهى . فإبراهيم يرويه عن عبد الرحمن بن يزيد عنه موصولا .

و روى الواقدي في المغازي كما في ج ٣ ص ١٤٥ من نصب الراية : حدثنا اسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي عليه السلام لبي - =

كتاب الحجبة (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج - ٢

يلبي^١ ، فجعل الناس ينظرون إليه^٢ فقال : ما شأنهم ! أضلوا سنة
= يعنى في عمرة القضية - حتى استلم الركن - انتهى . وليس فيه حجاج
ابن أرمطة ؛ واسامة هو الليثي مولاهم أبو زيد المدني ، من رجال مسلم
والأربعة ، ثقة صالح حجة ، ليس به بأس ، مستقيم الأمر ، صحيح الكتاب .
وراجع ترجمته ج ١ ص ٢٠٨ من التهذيب . واسامة بن زيد العدوي مولى
عمر أبو زيد المدني آخر وليس هو في اسناد الواقدي - تأمل ؛ فالحديث حسن
صالح للاحتجاج - تدبر .

(١) حديث ابن مسعود رضى الله عنه رواه الشيخان في ابواب مختلفة من الصحيحين ،
في باب متى يصلى الفجر يجمع من البخارى : عن ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن
يزيد قال : خرجت مع عبد الله رضى الله عنه الى مكة ثم قدما جعا - الحديث .
وفي آخره : ثم قال : لو أن امير المؤمنين افاض الآن أصاب السنة فما ادرى أقوله
كان اسرع أم دفع عثمان رضى الله عنه فلم يزل يلبي حتى رى جمره العقبة يوم
النحر - اهـ .

قال الحافظ في الفتح ج ٣ ص ٤٢٤ : وقع في رواية جرير بن حازم عن ابي اسحاق
عند أحمد من الزيادة في هذا الحديث ان نظير هذا القول صدر من ابن مسعود
عند الدفع من عرفة ايضا . ولفظه : لما وقفنا بعرفة غابت الشمس فقال : لو أن
امير المؤمنين افاض الآن كان قد أصاب ، قال : فما ادرى أ كلام ابن مسعود اسرع
أو افاض عثمان ؟ قال : فأوضع الناس ولم يزد ابن مسعود على العنى حتى أتى
جمعا ، وله من طريق زكريا عن ابي اسحاق في هذا الحديث : افاض ابن مسعود
من عرفة على هيئة لا يضرب بعيره حتى أتى جمعا ، وقال سعيد بن منصور : حدثنا
سفيان و ابو معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد ان
ابن مسعود بعيره في وادى محسر ، وهذه الزيادة مرفوعة في حديث جابر الطويل =

كتاب الحجعة (متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة) ج - ٢

= في صفة الحج عند مسلم - انتهى .

و في باب التلية و التكبير غداة النحر من الفتح : فعند أحمد و ابن أبي شيبة و الطحاوي من طريق مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله قال : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم فما ترك التلية حتى رمى جمره العقبة الا أن يخطها بتكبير - انتهى ، ص ٤٢٥ . و راجع ج ٤ ص ٦٩٩ من عمدة القارى ، فالخافظ البدر العيني اوردته من الطحاوي و البيهقي بأسانيدهما و فضله مجيئا عن قول الكرماني عن الاشكال في ترجمة الباب ، و الخافظ في الفتح ايضا نقله كذلك ، و اخرجه ايضا البخاري في باب رمى الجمار من بطن الوادي ، و مسلم و الفظ له - كما في نصب الراية ؛ قال : اما حديث ابن مسعود فأخرجه البخاري و مسلم ، هكذا ذكره عبد الحق في المتفق عليه عن عبد الرحمن بن يزيد قال : رمى عبد الله ابن مسعود جمره العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة فقليل له : ان ناسا يرمونها من فوقها ؛ فقال عبد الله بن مسعود : هذا و الذي لا إله غيره ؛ مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة - انتهى . و اخرجه البخاري في ص ٢٣٥ من باب يكبر مع كل حصاة ، و مسلم ص ٤١٩ ، و أبو داود ص ٢٧١ عن الأعمش قال : سمعت الحجاج بن يوسف يقول و هو يخطب على المنبر : لا تقولوا سورة البقرة ، الى ان قال : فلقيت إبراهيم فأخبرته بقوله فسه و قال : حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه كان مع عبد الله بن مسعود فألقى جمره العقبة فاستبطن الوادي فاستعرضها فرماها من بطن الوادي - إلى آخره سواء . و عند أبي داود : و قال : هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة .

و قال الخافظ الزيلعي بعد هذا : و ليس في الكتب الستة عن ابن مسعود في هذا الباب غير ذلك و هو غير كاف الا ان يكون رفعه ، و ينظر من غير الكتب الستة - انتهى . قلت : قد علمت ان عند أبي داود رفعه بقوله : هكذا رمى الذي =

كتاب الحجّة (مَن يقطع الرجل التّلبية في الحج والعمرة) ج - ٢

انزلت عليه السّورة ، و هو اشارة الى التّكبير و الى القيام في بطن الوادى و غيرهما -
فأمل فيه . و اخرج الطحاوى من طرق عن ابن مسعود - سيأتى بعضها
إن شاء الله تعالى .

(١) و فى سنن البيهقى ج ٥ ص ١٣٨ من باب التّلبية حتّى يرى جمرّة العقبة من طريق
الحارث بن عبد الرحمن بن ابى ذباب عن مجاهد عن عبد الله بن مسجيرة قال : غدوت
مع عبد الله بن مسعود من مئى الى عرفة - و كان عبد الله رجلا آدم له صفيّتان
عليه مسحة اهل البادية - و كان يلبي فاجتمع عليه غوغاء من غوغاء الناس فقالوا :
يا اعرابي ! ان هذا ليس يوم تلبية انما هو التّكبير ، قال : فعند ذلك التفت الى
فقال : جهل الناس ام نسوا ؟ و الذى بعث محمدا صلى الله عليه و سلم بالحق ا فقد
خرجت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم من مئى الى عرفة فارك التّلبية حتّى
رمى الجمرّة الا ان يخطئها بتكبير او تهليل . قال البيهقى : و قد روينا معنى هذا
مختصرا فى الحديث الثابت عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود ..
انتهى . و قال فى ابتداء الباب : و كذلك فى الحديث الثابت عن ابن مسعود
عن النّبي صلى الله عليه و سلم انه يكبر مع كل حصاة . ثم رواه من طريق شريك عن
عامر بن شقيق عن ابى وائل عن عبد الله قال : رمقت النّبي صلى الله عليه و سلم
فلم يزل يلبي حتّى روى جمرّة العقبة بأول حصاة - انتهى . و قد رواه فى باب روى
الجمرة من بطن الوادى ص ١٢٩ من طريق ابى بكر بن ابى شيبة : ثنا ابن ادريس
عن ليث عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابيه قال : افضتُ مع عبد الله من
جمع فما زال يلبي حتّى روى جمرّة العقبة ثم قال « يا ابن اخي ! ناولنى سبعة احجار »
فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، حتّى اذا فرغ قال « اللهم ! اجعله
حجا مبرورا و ذنبا مغفورا » ثم قال : هكذا رايت الذى انزلت عليه سورة
البقرة صنع .

كتاب الحجّة (متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة) ج - ٢

نبيهم^١ [أم نسوا؟]^٢ ثم رفع صوته فقال « لييك ألهم ا لييك ، عدد التراب لييك »^٣ فلبى حتى رمى جمرة العقبة^٤ .

(١) قال الطحاوى : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر الزهرافى قال ثنا شعبة قال اخبرني الحكم عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال : حججت مع عبد الله فلما افاض الى جمع جعل يلبي فقال (كذا) : رجل اعرابي ، فقال عبد الله « أنسى الناس أم ضلوا » ؟ ثم لبى حتى رمى جمرة العقبة - انتهى .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدته من آثار الطحاوى و سنن البيهقي وعمدة القاري ، وفي الباب وشرحه : ويستحب ان يرفع صوته بالتلية ثم يخفضه ، وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء ، ومن المأثور : اللهم ا انى أسألك رضاك والجنة و اعوذ بك من غضبك والنار . وفيه ايضا : و تكرارها سنة في المجلس الأول و كذا في غيره ، وعند تغير الحالات مستحب مؤكد ، والاكثر مطلقا مندوب ، و يستحب ان يكررها كلما شرع فيها ثلاثا على الولا و لا يقطعها بكلام - انتهى . قال في الدر المختار : و يكون مسيئا بترك رفع الصوت بها - اه . قال ابن عابدين : و مقتضاه ان الرفع سنة . و به صرح في التهر عن المحيط و هو خلاف ما قدمناه ؛ و صرح به في البحر و الفتح من انه مستحب لكن ذكر في البحر في غير هذا الموضع أن الاساءة دون الكرامة ؛ فلا يلزم من قول الشارح تبعاً للمحيط انه يكون مسيئا بتركه ان يكون سنة مؤكدة - تأمل ، انتهى - رد المختار .

(٣) و لا تستحب الزيادة من غير المأثور من النبي صلى الله عليه وسلم او من الصحابة رضي الله عنهم - كما في العناية ، خلافا لما في التهر - فافهم . نعم في شرح الباب ما وقع مأثورا : يستحب ان يقول « لييك ، وسديك و الخير كله بيدك ، و الرغبة لبيك ، إله الحق ا لييك بحجة حقاً تعبدا ورقا لبيك ، إن العيش عيش الآخرة » وما =

= ليس مرويا لجازر أو حسن . قال في النهر : لأن الزيادة تكون بعد الايتان بها
لا في خلالها ، كما في السراج - اه . فما مر من : ليك و سعديك - الخ . و نقله
في النهر عن ابن عمر : يأتي به بعد التلية لا في خلالها - فافهم ، اه رد المختار .
(٤) وفي البخارى : فلم يزل - اى ابن مسعود - يلبي حتى رمى جمره العقبة . و رواه
اليهقي ج ٥ ص ١٣٧ من السنن من طريق شريك عن عامر بن شفيق عن
أبي واثل عن عبد الله قال : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبي حتى
رمى جمره العقبة بأول حصاة - اه . و هذا نص في الباب ان التلية تقطع
بأول حصاة يرى بها ، فالفهم من الأحاديث يحمل على هذا المفسر على ان
« حتى » بمعنى « الى » لانتهاه الغاية ، لا سيما إذا دخلت على الأفعال ، فان كانت
الغاية من غير الجنس لا تدخل تحت المنيا - كما في اصول الفقه و النحو : و هنا
كذلك روى الجار من الأفعال و التلية من الأقوال ، فلا يدخل فيها فيقطع
التلية منتهيا إلى رمى الجمره فتقطع عنده لا بعده - و هذا ظاهر ، و به قال عطاء
و طاوس و النخعي و ابن أبي ليلى و الثوري و أبو حنيفة و الشافعي و أحمد
و إسحاق - كما في ج ٤ ص ٦٩٦ من عمدة القارى ، و هو مروى عن ابن مسعود
و ابن عباس رضي الله عنهم ايضا ، ولذا قال في الهداية : و يقطع التلية مع اول حصاة
لما روينا عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم إشارة الى ذلك . قال الحافظ في ص ١٩٧
من الدراية : كذا قال و المروى عن ابن مسعود التكبير مع كل حصاة . لكن
عند أبي داود من حديثه : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبي حتى رمى
جمره العقبة بأول حصاة - اه . هكذا في الدراية « عند أبي داود » و لم أجده
فيه ، و لعله عند اليهقي فانه في سننه رواه عنه - كما عرفت ؛ و في نصب الراية ج ٣
ص ٧٧ : قلت : كأن المصنف ذهل فانه لم يذكر هذا عن ابن مسعود و إنما ذكر عنه
التكبير مع كل حصاة ، الا ان يكون بفهمه فان قوله « يكبر مع كل حصاة » =

== يدل على انه قطع التلية من اول حصة ؛ وصرح به البيهقي في المعرفة فقال بعد ان ذكره من جهة مسلم : وفيه دلالة على انه قطع التلية بأول حصة ثم كان يكبر مع كل حصة - انتهى كلامه . وروى في السنن من حديث ابن مسعود قال : رمقت النبي عليه السلام فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة بأول حصة - انتهى الحديث الحادي والستون . روى جابر انه عليه السلام قطع التلية عند اول حصة رمى بها جرة العقبة . قلت : هو مفهوم ما في حديث جابر الطويل : حتى أتى الجرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصة - الحديث . و تقدم صريحا عن ابن مسعود عند البيهقي - انتهى .

وقع في نصب الراية « و يقطع التكبير مع اول حصة » ، و هو غلط و الصحيح « و يقطع التلية » كما في الهداية ، فان الكلام في قطع التلية لا التكبير - تدبر و مثله في الدراية ذيل قول الهداية : و روى جابر - الخ .

و روى البيهقي من طريق عمر بن حفص الشيباني : ثنا حفص بن غياث ثنا جعفر ابن محمد عن ابيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال : افضت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة يكبر مع كل حصة ثم قطع التلية مع آخر حصة . قال البيهقي : تكبيره مع كل حصة كالدلالة على قطع التلية بأول حصة كما روينا في حديث عبد الله بن مسعود ، و قوله « يلبي حتى رمى الجرة » اراد به « حتى اخذ في رمي الجرة » ، و أما ما في رواية الفضل بن عباس من الزيادة فانها غريبة اوردها محمد بن إسحاق بن خزيمة و اختارها ، و ليست في الروايات المشهورة عن ابن عباس عن الفضل بن عباس - انتهى .

قال الحافظ في الفتح ج ٣ ص ٤٢٦ : في هذا الحديث ان التلية تستمر الى رمي الجرة يوم النحر و بعدها يشرع الحاج في التحلل . و روى ابن المنذر بإسناد ==

كتاب الحجفة (متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة^١ عن زيد

= صحيح عن ابن عباس انه كان يقول : التلية شعار الحج ، فان كنت حاجا فلب حتى بدأ حاك ، وبدؤ حاك ان ترى جمره العقبة . و روى سعيد بن منصور من طريق ابن عباس قال : حججت مع عمر بن الخطاب عشرة حجة و كان يلبي حتى يرمى جمره العقبة و باستمرارها . قال الشافعي و أبو حنيفة و الثوري و أحمد و إسحاق و أبانهم ، و قالت طائفة : يقطع المحرم التلية اذا دخل الحرم - و هو مذهب ابن عمر ؛ لكن كان يعاود التلية اذا خرج من مكة الى عرفة . و قالت طائفة : يقطعها اذا راح الى الموقف - رواه ابن المنذر و سعيد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة و سعد بن أبي وقاص و علي - و به قال مالك و قيده بزوال الشمس يوم عرفة ، و هو قول الأوزاعي و الليث ؛ و عن الحسن البصري مثله لكن قال : اذا صلى الغداة يوم عرفة - اه .

و قد روى الطحاوي بأسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يزيد قال : حججت مع عبد الله فلما افاض الى جمع جعل يلبي فقال رجل : اعرابي هذا ؟ فقال عبد الله : « أنسى الناس ام ضلوا ؟ » و اشار الطحاوي الى ان كل من روى عنه ترك التلية من يوم عرفة انه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لاعلى انها لا تشرع ، و جمع في ذلك بين ما اختلف من الآثار - قاله الحافظ .

(١) و روى هذا الحديث عبد الرزاق في مصنفه بهذا الاسناد - كما في المحلى . و عن عمرو بن ميمون قال : حججت مع عمر فكان يلبي حتى رمى الجمره من بطن الوادي ، و يقطع التلية عند اول حصاة (ابن جرير) - كنز العمال . و في موطأ محمد ص ٢٠٧ : أخبرنا مالك أخبرنا زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله ابن حنين عن أبيه أن عبد الله بن عباس - الحديث . و في ص ١٥٨ عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه - الخ .

كتاب الحججة (متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة) ج - ٢

ابن أسلم^١ عن إبراهيم [بن عبد الله عن أبيه عن ابن عباس]^٢ قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهل عند الجرة فقلت : يا أمير المؤمنين !

(١) هو البغدادي أبو أسامة ، ويقال : أبو عبد الله المدني الفقيه : مولى عمر ، من رجال الستة ، مات سنة ست و ثلاثين و مائة في العشر الأول من ذي الحججة - كذا في التهذيب . و قد روى عنه الامام أبو حنيفة اجنا .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدناه من المحلى . و فيه : روينا من طريق الحداني عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن إبراهيم بن حنين عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهل و هو يرمى جرة العقبة فقلت له : فيما الاهلال يا أمير المؤمنين ؟ قال : و هل قضينا نسكننا بعد ؟ انتهى . الا أن فيه تحريفا و تصحيفا و سقوطا ، أظنه من الناسخ يدل عليه ما في تهذيب التهذيب ، لأن إبراهيم هو ابن عبد الله بن حنين يروى عن أبيه ، و أبوه عبد الله بن حنين يروى عن ابن عباس - راجع ج ١ ص ١٣٣ من التهذيب . و إبراهيم بن عبد الله أبو إسحاق الهاشمي المدني من رجال الستة ، و أبوه عبد الله ابن حنين الهاشمي مولى العباس - و يقال : مولى علي ، روى عن علي و ابن عباس و أبي أيوب و ابن عمر ، و عنه ابنه إبراهيم ، و هو أيضا من رجال الستة ، فسقط من سند المحلى « عن أبيه » و قلب الناسخ « إبراهيم بن عبد الله » و جملة « عبد الله ابن إبراهيم » و عبد الله بن إبراهيم في هذا المقام لا يوجد في الرجال ، فسقط من الأصول بعد إبراهيم هنا « بن عبد الله عن أبيه عن ابن عباس » .

و الحديث هذا رواه البيهقي في باب التلبية يوم عرفة و قبله و بعده ج ٥ ص ١١٣ من سنة من طريق أحمد بن شيبان الرمي : ثنا سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : سمعت عمر يهل بالزدلفة فقلت : =

فيما ' إهلالك ؟ قال : و هل قضينا نسكنا بعد ؟
 أخبرنا محمد قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم ^٢ قال أخبرنا حصين
 ابن عبد الرحمن ^١ عن كثير ابن مدرك الأشجعي عن عبد الرحمن بن يزيد قال
 = يا أمير المؤمنين : فيم الإهلال ؟ قال : و هل قضينا نسكنا ؟ اه . و فيه « عطاء .
 ابن يسار » مكان « إبراهيم بن عبد الله عن أبيه » ، و فيه ان السؤال وقع بالردالة
 لا عند الجرة و هو مطابق لما ترجم له البيهقي من الباب - تأمل هذا و قد
 اتبعني تحقيق هذا السند فاعتنمه .

(١) هكذا في الأصول ، و الصواب « فيم » كما هو عند البيهقي ، لأن حرف الجر
 إذا دخل على « ما » الاستفهامية يقطع الفه فرقا بين « ما » الموصول و « ما » الاستفهام - ف .
 (٢) لم يذكر لفظ « بعد » في الأصول كما لم يذكر في السنن ، و إنما زيد من المحلى .
 (٣) هو الامام أبو يوسف القاضي من ثقات أصحاب أبي حنيفة - كما في كتاب الضعفاء .
 للنسائي . قال الامام أحمد و ابن المديني و ابن معين : ثقة - كما في الجواهر المضيئة .
 و قال ابن معين : ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثا و لا اثبت من أبي يوسف .
 و هو صاحب حديث و صاحب سنة - راجع ترجمته في ج ١ ٢٦٩ من تذكرة
 الحفاظ للذهبي . قال فيها : القاضي أبو يوسف الامام العلامة فقيه العراقيين يعقوب
 ابن إبراهيم الأنصاري الكوفي ، صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما ، محمد بن الحسن
 الفقيه و أحمد و ابن معين و بشر بن الوليد و علي بن الجعد من رواة الحديث عنه
 ذكره في الطبقة السادسة من حفاظ الحديث .

(٤) و هو أكبر شيوخ أبي يوسف - كما في التذكرة ؛ و هو السلي الكوفي الحفاظ
 أبو الهذيل ابن عم منصور بن المعتمر ، ثقة حجة حافظ مأمون ، من كبار أصحاب
 الحديث ، عاش ثلاثا و تسعين سنة مات سنة ست و ثلاثين و مائة - كما في ج (١ ص ١٣٦
 من التذكرة ؛ و الحديث أخرجه مسلم في صحيحه : و حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا =

كتاب الحجّة (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج - ٢

سمعت ابن مسعود رضى الله عنه يجمع و هو يقول : سمعت الذى أنزلت عليه سورة البقرة يقول ههنا ليك اللهم ! ليك .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفى عن الأعشى عن إبراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد قال : كان عمرو عبد الله بن مسعود يلىان ليلة عرفة .
أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفى عن خفيف^١ عن مجاهد

== أبو الأحوص عن حصين عن كثير بن مدرك عن عبد الرحمن بن يزيد قال قال عبد الله ونحن يجمع : سمعت الذى أنزلت عليه سورة البقرة يقول فى هذا المقام : ليك اللهم ! ليك . و حدثنا سريج بن يونس حدثنا هشيم أخبرنا حصين عن كثير ابن مدرك الأشجعى عن عبد الرحمن بن يزيد أن عبد الله لى حين أفاض من جمع قبل : أعرابى هذا ؟ فقال عبد الله : أنسى الناس أم ضلوا ! سمعت الذى أنزلت عليه سورة البقرة يقول فى هذا المكان : ليك اللهم ! ليك . و حدثنا حسن الحلوانى حدثنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان عن حصين بهذا الاسناد و حدثني يوسف بن حماد - المعنى . حدثنا زياد - يعنى البكائى - عن حصين عن كثير بن مدرك الأشجعى عن عبد الرحمن بن يزيد و الأسود بن يزيد قال سمعا عبد الله بن مسعود يقول يجمع : سمعت الذى أنزلت عليه سورة البقرة ههنا يقول « ليك اللهم ! ليك » ؛ ثم لى و لينا معه - اه - و رواه البيهقى فى ج ٥ ص ١١٢ من سننه من طريق أحمد بن عبد الجبار : ثنا سريج بن يونس ثنا هشيم - بسند مسلم الى آخره مثله . و رواه الطحاوى : حدثنا على بن شبة قال ثنا عاصم بن على ثنا أبو الأحوص عن حصين - بمثل ما فى مسلم . حدثنا ابن ابى داود قال ثنا الحسين بن عبد الأول الأحول قال ثنا يحيى بن آدم قال ثنا سفيان عن حصين ؛ ثم ذكر مثله باسناده - انتهى . و من طريق مسلم ذكره ابن حزم فى ج ٧ ص ١٣٥ من المحلى .

(١) رواه ابن ماجه فى سننه بهذا الاسناد قال : حدثنا هناد بن السرى ثنا ==

كتاب الحجّة (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج - ٢

قال قال 'عبد الله بن عباس' رضى الله عنهما : قال الفضل بن عباس : كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما زلت أسمعه يلبي حتى رمى جرة العقبة ، فلما رماها قطع التلبية ' .

== أبو الأحوص عن خصيف عن مجاهد عن ابن عباس قال قال الفضل بن عباس : كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم فما زلت أسمعه يلبي حتى رمى جرة العقبة ، فلما رماها قطع التلبية - انتهى . و حديث الفضل بن عباس وابن عباس واسامة بن زيد في رمى الجرة أخرجه الأئمة في كتبهم مختصرا ومطولا في ابواب متفرقة من طرق مختلفة ، ورواه الطحاوى والبيهقى أيضا من طرق غير هذا الطريق ، ومن طريق أبي داود ذكره ابن حزم في المحلى .

(١-١) وكان في الأصول 'عبد الله بن مسعود' وهو خطأ فاحش . و الحديث دأب من مسند ابن عباس كما هو عند مسلم وابن ماجه وابن داود والبخارى والنسائى والطحاوى والبيهقى وغيرهم : وراجع كتب الحديث ، و 'ابن عباس' مصرح عند ابن ماجه كما عرفت ؛ وراجع ص ١٦٤ و ص ١٧٤ من آثار الطحاوى . (٢) قال السندى في تعليقه على ابن ماجه : اى استمر على التلبية حتى رمى جرة العقبة اى حتى شرع فيه او فرغ عنه - اه . و هذا الحديث شاهد للفراغ عنه . قال الحافظ في ج ٣ ص ٢٦٤ من الفتح : و اختلفوا ايضا : هل يقطع التلبية مع رمى اول حصاة او عند تمام الرمي ؟ فذهب الى الاول الجمهور و الى الثانى احمد وبعض الشافعية ، و يدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال : اخضت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة ، يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة . قال ابن خزيمة : هذا حديث صحيح مفسر لما اجمع في الروايات ، وان المراد بقوله 'حتى رمى جرة العقبة' اى اتم =

كتاب الحج (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم^١ عن أبي يعفور^٢ عن هلال
ابن خباب^٣ قال : كنا نسير مع عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ومحمد

== رميها - انتهى .

قلت : قال الحافظ العيني في ج ٤ ص ٦٩٧ من عمدة القارى : قلت : قال
اليهقي : هذه زيادة غريبة ليست في الروايات المشهورة عن الفضل وان كان
ابن خزيمة قد اختارها . وقال الذهبي : فيه نكارة . وقوله « يكبر مع كل حصة »
يدل على انه قطع التلبية بأول حصة ، وهذا ظاهر لا غنى . وروى اليهقي
من حديث شريك عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عبد الله قال : رمقت
النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة بأول حصة - انتهى
بتقديم وتأخير . وهذا نص غير محتمل للتأويل ، وحديث الفضل محتمل له ،
وابن مسعود ابن مسعود ، لا بد ان يكون مقدما في العلم والفقه والفضل
على الفضل . وقد تقدم نحوه عن اليهقي وغيره - فذكر ولا تلتفت إلى قول
ابن حزم في هذا المقام ، والله ولي الانعام .

(١-٢) قوله « محمد قال أخبرنا » ساقط من الأصول ، وإنما زيد على دأب الكتاب .

(٢ ٢) وكان في الأصول « عن أبي يعقوب » . ولا ادري من هو ، لكن سلام
ابن سليم الخنفي يروى عن « أبي يعفور » العبدى الكبير ، اسمه وقدان
او واقد ، كما في ج ٤ ص ٢٨٢ من التهذيب ، وهو المتعين هنا عندي ، وكذا
هو في ترجمة وقدان ج ١١ ص ١٢٣ من التهذيب ، فان ابا الأحوص روى
عنه ، وهو كنية سلام بن سليم ، وكلاهما من رجال الستة . و أبو يعفور
تابعي ، روى عن ابن عمر و ابن ابي اوفى وأنس وغيرهم ، مات سنة عشرين
ومائة ، بل بعدها بسنين - كما في التهذيب .

(٣) هو العبدى ابو العلاء البصرى مولى زيد بن صوحان ، سكن المدائن =

كتاب الحجج . (متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة) ج - ٢ .

ابن الحنفية من منى إلى عرفات و كان ابن عمر يكبره وكان محمد يلبى .
أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت

= ومات بها في آخر سنة أربع وأربعين ومائة ، من رجال الأربعة ، وهو
أيضا تابعي لأنه روى عن أبي جحيفة الصحابي رضي الله عنه ، وجل روايته
عن التابعين ، وهو ثقة تغير بآخيه ، وليس في الرواة عنه أبو يعفور العبدي
وهو أقدم طبقة وأكثر من هلال بن خباب ، وليس في شيوخه ابن عمر
ولا محمد بن الحنفية ، بل روى عن ابنه الحسن بن محمد بن الحنفية - كما في ج ١١ ص ٧٧
من التهذيب . وإذا سار معها في الحج - كما في الآثار المذكور - فلا بد من الرواية
عنها ومن الصحابة الآخرين ، ولذكرهم في شيوخه أركان كتب الرجال فانه
مزية فاضلة . وبالجملة لم يبق الإسناد قلق بعد : لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ، و هل
حرآس يساعدني في ذلك .

قلت : روى ابن أبي شيبة في مصنفه في (التكبير يوم عرفة افضل او التلية)
ق ٢٩٧ : ثنا أبو الأحوص عن أبي يعفور قال : كنت أسير مع ابن عمر
وابن الحنفية من منى إلى عرفات فكان ابن عمر يكبره وكان ابن الحنفية يلبى - ٨١ -
فالرواية عن أبي يعفور ليس فيه ذكر هلال . فله من هو قلم الناسخ . هو تحويل
عن المؤلف سقط عنه بعض الرواة الذي روى عنه المؤلف وهو « عن هلال »
و « هلال عن أبي يعفور » فبقى « هلال » من غير مناسبة : والله اعلم - ف .
(١) أخرجه الطحاوي أيضا بهذا الإسناد قال : حدثنا محمد بن عمرو قال ثنا
يحيى بن عيسى ، وحدثنا حسين بن نصر قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن
حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لبى حتى رمى جمرة العقبة .

(٢) هو الأسدي مولا ، أبو يحيى الكوفي التابعي ، من رجال السنة - كما في ج ٢ =

كتاب الحج (متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة) ج - ٢

عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى رمى الجمرة^١ .

== ص ١٧٨ من التهذيب، وهو أبو يحيى الكوفي الذي روى عنه الامام أبو حنيفة في جامع المسانيد، ولم يتعين عند رجال جامع المسانيد من هو وتركه مجهولا هذا .

(١) وحديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه الامام أبو حنيفة ايضا كما في ج ١ ص ٩٨ من عقود الجواهر المنيفة : أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لبي حتى رمى الجمرة - هكذا رواه طلحة و ابن المظفر و الأشثاني . و اخرجه الطحاوي من طريق سفيان عن حبيب ابن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس - هكذا ، و هو في السنة من حديث الفضل بن عباس كما سيأتي في الذي يليه : أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن الفضل بن عباس انه صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبى حتى رمى جمره العقبة ؛ هكذا رواه ابن خسر و اخرجه السنة ، و زاد ابن ماجه « فلما رماها قطع التلبية » و عند ابن داود من حديث ابن مسعود « رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبى حتى رمى جمره العقبة بأولى حصاة » و اخرجه الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عن الفضل بن عباس و من طريق حماد بن قيس عن عطاء عن الفضل بن عباس مثله ، و اخرج من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس . قال : كان اسامة بن زيد ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة الى المزدلفة ثم اردف الفضل بن عباس من المزدلفة الى مي فكلهما قالا : لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبى حتى رمى جمره العقبة . و اخرجه ابن حزم في كتاب حجة الوداع بسند حميد بن حذيث ابى الزبير عن ابى معبد مولى ابن عباس عن الفضل بلفظ « و لم يزل يلبى حتى اتم رمى جمره العقبة » . فقد ائت هذه الآثار على ان التلبية لا تنقطع حتى ترمى جمره العقبة - وهو قول ابى حنيفة ==

كتاب الحجّة (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري^١ قال حدثنا عبد الكريم^٢

== و ابن يوسف و محمد - انتهى كلامه في عقود الجواهر .

و لعل السيد الزيدى لم يتيسر له مطالعة كتاب الحجّة و الانتقال الأحاديث منه و ما عزاه منها الى الغير ، رواه الامام محمد في كتاب الحجّة كما علمت . و الشافى ان عرو حديث ابن مسعود مفيدا للحافظ ابن حجر في الدراية الى ابن داود ليس بصحيح فان الحديث المذكور رواه البيهقي في سننه - كما تقدم ، و به صرح الزيلعي في نصب الراية . و الثالث يظهر من خاتمة كلامه ان الأئمة الثلاثة قائلون بقطع التلبية عند الفراغ من الرمي ، و الأمر ليس كذلك فانهم قالوا « يقطع التلبية بأول حصاة من الرمي » كما هو مفاد حديث ابن مسعود .

و اثر عمر الذى رواه ابن جرير على ما فى كنز العمال من طريق عمرو بن ميمون عنه انه قطع التلبية بأول حصاة كما سبق ، و حديث فضل بن عباس ليس بنص غير محتمل للتأويل ، و لم يثبت من الأحاديث انه صلى الله عليه و سلم او احد من الصحابة يلبون فى اثناء الرمي و خلاله ، بل ثبت انهم كانوا يكبرون مع كل حصاة ، و لم يرد فى حديث صحيح او ضعيف انه لى فى خلاله ، بل روى و كبر و دعا .

و ما رواه ابن حزم من طريق الحذافى بسنده يخالفه ما فى سنن البيهقي عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس - الخ ، فان السؤال فيه وقع عن التلبية فى المزدلفة لا فى منى عند رمي الجمره ، و هناك يصح « هل قضينا نسكنا بعد » و ليس فى طريق ابن يسار لفظ « بعد » .

(١) لا ادري من اخرج به هذه الطريق غير الامام محمد . و اثر عمر رضى الله عنه روى من غير طريق ، قال الطحاوى : حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن قيس ابن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يلبى غداة المزدلفة حدثنا على بن شية قال ثنا يزيد بن هارون قال انا محمد بن اسحاق ==

كتاب الحججة (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج - ٢

= عن عبد الرحمن بن الأسود قال: حججت مع الأسود فلما كان يوم عرفة وخطب ابن الزبير بعرفة فلما لم يسمعه يلبي صعد الأسود إليه فقال: ما يمنعك أن تلي؟ فقال: أويلي الرجل إذا كان في مثل مقامى هذا؟ قال الأسود: نعم! سمعت عمر بن الخطاب يلبي في مثل مقامك هذا؛ ثم لم يزل يلبي حتى صدر بعيره عن الموقف، قال: فلي ابن الزبير - انتهى .

وفي المحلى: ومن طريق حماد بن زيد: نا أيوب السخيتاني عن عبيد الرحمن بن الأسود بن يزيد يقول حدثني أبي أنه سمع عمر بن الخطاب يلبي بعرفة . ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال: سمعت عمر يلبي غداة المزدلفة . وعن ابن أبي شيبة: نا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق سمعت عكرمة يقول: اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رمى الجرة وأبو بكر وعمر؛ وعن علي بن ابن أبي طالب أنه لبي حتى رمى جرة العقبة . وعن القاسم بن محمد عن أم المؤمنين عائشة: كانت تلي بعد عرفة . وعن سفیان بن عيينة: سمع سعد بن إبراهيم يحدث الزهري عن عبد الرحمن بن الأسود أن أباه صعد إلى ابن الزبير المنبر يوم عرفة فقال له: ما يمنعك أن تهل؟ وقد رأيت عمر في مكانك هذا يهل! فأهل ابن الزبير .

وعن ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد يقول: تلي حتى ينقض حرمك إذا رميت الجرة . وعن سفیان الثوري عن عبد الله بن الحسن عن عكرمة قال: كنت مع الحسين بن علي فلي حتى رمى جرة العقبة - انتهى .

(٢) هكذا غير منسوب في جميع النسخ، وهما اثنان: عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الخزازي، من رجال الستة ثقة ثبت كثير الحديث؛ والثاني عبد الكريم ابن أبي المخارق أبو أمية المعلم البصري، من رجال مسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه؛ وكلاهما يرويان عن مجاهد، وعن كليهما يروى سفیان الثوري، والوجدان يحكم بأن الأول في الاسناد المذكور، وقتش تعيينه من الكتب فاني لم أجد الاثر المذكور بهذا الاسناد في غير هذا الكتاب، ثم تعين عندي أنه الجزري فإنه المذكور في ترجمة =

كتاب الحجّة (متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة) ج - ٢

عن مجاهد قال حدثنا من رأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يلبي بعد ما أفاض من جمع .

أخبرنا محمد قال أخبرنا مسدد بن كدام عن عبد الرحمن بن الأسود قال أخبرني من سمع^١ ابن مسعود رضى الله عنه يلبي بعد ما أفاض من عرفات .
أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس عن عامر بن شقيق بن جمرة الأسدي^٢ عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه لم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة .

== مجاهد من التهذيب - واللم عند الله تعالى . وراجع شرح الآثار للطحاوى في هذا الباب فانه راوى الحديث .

(١) مجاهد : تابعى جليل ، وعرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة ، وهو كان مع عمر رضى الله عنه في حجته ، ومن وآه : ابن عمر - ابنه وهو يروى عنه ، ومنهم الأسود ابن يزيد وعمر بن ميمون وعبد الله بن سنجرة وغيرهم من الصحابة والتابعين .
و مرسلات مجاهد أحب اليهم من مرسلات عطاء . والمقصود من هذه الآثار اثبات ادامة التلية واستمرارها الى ان ترى جمره العقبة يوم النحر ، وهو مثبت .
(٢) ومن السامعين : الأسود بن يزيد ، وعلقمة بن قيس ، وعبد الله بن سنجرة ، وعبد الرحمن بن يزيد وشقيق بن سلمة . وحديث عبد الرحمن بن يزيد والأسود ابن يزيد أخرجه مسلم وقد تقدم . وعبد الرحمن بن الأسود روى تلية عمر عن ابيه كما سبق ، و الظاهر ان الأسود أخبره بهذا . والروايات عنهم أخرجه الطحاوى في شرح الآثار ايضا ، ورواية ابراهيم النخعي وسلمة بن كهيل عن الأسود وعبد الرحمن بن يزيد أخرجهما مسلم والطحاوى والبيهقي وغيرهم . وراجع ابواب السنن الكبرى وآثار الطحاوى وغيرهما ، وقد سبق أكثرها فيما قبل .

(٣) بهذا الإسناد رواه البيهقي في السنن عنه مرفوعا انه قال : رمقت النبي صلى الله

كتاب الحج (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا إبراهيم بن يزيد المكي^١ قال سمعت طاوسا يقول لابن عباس رضى الله عنهما: إن ابن عمر رضى الله عنهما يمسك عن التلبية قبل عرفة. قال: فإني أشهدكم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فإني سمعته يلي^٢ عشة عرفة عند الموقف.

أخبرنا محمد^٣ قال أخبرنا مالك بن أنس [عن محمد] بن أبي بكر

عليه وسلم فلم يزل يلي حتى رمى جمره العقبة بأول حصاة - من طريق علي بن حجر عن شريك به . وقد وقع في الأصول « حمزة » بالحاء المهملة و الزاى المعجمة بعد الميم وهو خطأ ، وهو بالجيم والراء المهملة او الزاى المعجمة - كما في التقريب والخلاصة . قلت : و أخرج الأثر هذا ابن أبي شيبة عن ابن مهدي عن سفيان عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عبد الله أنه يلي حتى رمى جمره العقبة ، و قطع بأول حصاة - انتهى (في المحرم متى يقطع التلبية) ق ٣٤٣ - ف .

(١-١) وفي الأصول « يزيد بن إبراهيم المكي » وهو عندى خطأ ، انقلب على الكاتب ، والصواب عندى : إبراهيم بن يزيد المكي . هو الخوزى الأموى ابو اسمعيل الكوفى المكي ، دولى عمر بن عبد العزيز ، وهو يروى عن طاوس - كما فى ج ١ ص ١٨٠ من النهذب . وليس فيه « يزيد بن إبراهيم الا التستري ابو سعيد نزىل البصرة - كما فى ج ١١ ص ٣١١ منه و ج ٦ ص ٧٧٠ من اللسان وراجع ج ١ ص ٣٣٦ من تاريخ البخارى و ج ١ ص ١٢٥ من اللسان ، و ج ١ ص ٣٥ من الميزان .

(٢) اثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه روى من غير وجه واحد - راجع شرح معانى الآثار للطحاوى و سنن البيهقى و المحلى و غيرها من الكتب . و استمرار التلبية ثبت من حديث ابن مسعود و ابن عباس و الفضل بن عباس و عمر بن الخطاب و غيرهم من الصحابة رضى الله عنهم اجمعين - و الله تعالى اعلم بالصواب .

(٣) بهذا الاسناد رواه الامام محمد فى باب متى يقطع التلبية من الموطأ ص ١٩٦ ، =

الثقفي ^١ أنه سأل أنسا وهما غاديان ^٢ إلى عرفة : كيف كنتم تصنعون مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا اليوم ؟ قال : كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه .

== و رواه مالك في موطئه ، و البخارى و مسلم ، و الطحاوى في شرح الآثار ، و البيهقى في سننه ، و مسلم و النسائى من طريق مالك و من طريق موسى بن عقبة عن محمد الثقفى ، و ابن ماجه عن محمد بن عقبة عن الثقفى به .

(١) قلت : و كان في الأصل « مالك بن أنس بن أبى بكر الثقفى » و في الهندية « أبى بكر » و الصواب « عن محمد بن أبى بكر الثقفى » سقط منه « عن محمد » بعد « أنس » . و الحديث رواه البخارى و مسلم و النسائى و ابن ماجه و الطحاوى في آثاره و البيهقى في سننه و مالك و محمد في موطئيهما ، و رواه غيرهم أيضا . و محمد هذا هو ابن أبى بكر بن عوف الثقفى الحجازى ، ثقة ، ليس له عن أنس ولا عن غيره في كتب الحديث سوى هذا الحديث - كما هو في عمدة القارى و فتح البارى و شرح الموطأ للزرقانى وغيرهما من الكتب .

(٢) كذا في الأصول ، زاد في الموطأ رواية يحيى « من منى » قبل قوله « إلى عرفة » و كذا ذكره الزرقانى أيضا في شرحه ج ٢ ص ١٧٢ . و لمسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبى بكر : قلت لأنس غداة عرفة : ما تقول في التابة في هذا اليوم ؟ اه . و على الاول من الذكر طول الطريق - كذا في عمدة القارى و الفتح و الزرقانى ، و رواه مسلم من طريق عبد الله بن أبى سلة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابيه : غدونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى الى عرفات ، منا الملبى و منا المكبر . و في رواية له قال - يعنى عبد الله بن أبى سلة : فقلت له - يعنى لعبيد الله : عجبا لكم ا كيف لم تسألوه : ما ذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ؟ و اراد عبد الله ابن أبى سلة بذلك الوقوف على الأفضل لأن الحديث دل على التخيير بين التكبير ==

كتاب الحججة (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا ابن شهاب عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما^١ قال: كل ذلك^٢ قد رأيت الناس يفعلونه، وأما نحن فنسكبر.

== والتلبية من تقريره لم صلى الله عليه وسلم على ذلك، فأراد ان يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الأفضل من الأمرين - كذا في فتح الباري، ونحوه في عمدة القارى في ابواب العبدین و شرح الزرقانی و زاد: و الذي كان يصنعه هو التلبية .
و قال الشيخ السندی فی تعليقه علی سنن ابن ماجه ج ١ ص ٢٣٦: الظاهر انهم كانوا يجمعون بين التلبية والتكبير، فرة يكبر هؤلاء و يلبى آخرون ومرة بالعكس، لأن بعضهم يلبى فقط و بعضهم يكبر فقط، و الظاهر انهم ما فعلوا كذلك الا انهم وجدوه صلى الله عليه وسلم جمع، اذ يستبعد انهم يخالفون النبي صلى الله عليه وسلم و يكون النبي صلى الله عليه وسلم على ذكر واحد و هم يأتون بذكر آخر، فالأقرب انهم كانوا يجمعون و النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع، و على هذا فالأقرب للعامل ان يجمع؛ ثم رأيت الحافظ ابن حجر نقل في شرح صحيح البخارى في باب التلبية و التكبير غداة النحر ما هو صريح في ذلك قال: فعند احمد و ابن ابى شية و الطحاوى من طريق مجاهد عن ابى معمر عن عبد الله: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى ترك التلبية حتى رمى جمرة العقبة الا ان يخطأها بتكبير؛ و الله اعلم - انتهى . و راجع ج ٣ ص ٤٢٥ من فتح البارى .
(١) بهذا الاسناد رواه الامام محمد في الموطأ، وفيه « أخبرنا ابن شهاب » وفيه « فأما نحن » بالفاء، ثم قال محمد: بذلك نأخذ على ان التلبية هي الواجبة في ذلك اليوم الا ان التكبير لا ينكر على حال من الحالات، و التلبية لا ينبغي ان تكون الا في موضعها .
و حديث أنس بن مالك و حديث عبد الله بن عمر و حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهم رواه الطحاوى في ج ١ ص ٤١٦ من باب التلبية متى يقطعها الحاج من شرح الآثار .
(٢) اى من التكبير و التهليل و التلبية و غيرها من الذكر . و في شرح الزرقانى ١٧٣/٢ ==

قال محمد: وهذان الحديثان يدلان على أن التلبية ' هي الواجبة ' في ذلك اليوم، ' إلا أن التكبير ' لا ينكر في حال من الحالات ولا يكره، والتلبية تنكره إلا في مواضعها ' التي تنبئني؛ فإذا كان المسلي

= ذيل حديث أنس بن مالك قال الشيخ ولي الدين: ظاهر كلام الخطابي أن العلماء اجتمعوا على ترك العييل بهذا الحديث، وأن السنة في الغدو من متى إلى عرفات التلبية فقط، وحكي المنذرى أن بعض العلماء أخذ بظاهره لكنه لا يدل على فضل التكبير على التلبية بل على جوازها فقط، لأن غاية ما فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على التكبير، وذلك لا يدل على استجبابه، فقد قام الدليل الصريح على أن التلبية حيثئذ أفضل. لمداومته صلى الله عليه وسلم عليها. وقال غيره: يحتمل أن تكبيره هذا كان ذكراً يتخلل التلبية من غير ترك بها؛ وفيه بعد انتهى: قلت: يؤيده حديث ابن مسعود رضي الله عنه كما قال السندی وكما عرفت الآن، وكذا قول ابن عمر رضي الله عنهما: فأما نحن فنكبر. (١-١) قوله هي الواجبة، ساقط من الأصول وإنما زدناه من موطأ الامام محمد، والمعنى: هي الثابتة في ذلك اليوم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي المعمول بها. (٢-٢) وكان في الأصل ' إلا التكبير ' والصواب ' إلا أن التكبير ' كما هو في الموطأ، سقط لفظ ' أن، هنا من الأصل؛ وفي الهنذية ' لأن التكبير ' وهو من تصرف النساخ. (٣) كذلك في الأصل، وفي الهنذية ' لا تنكره ' والصواب ' لا يكره ' بالذكير، لأن التكبير مذكر باعتبار اللفظ.

(٤) وفي موطأ الامام محمد في موضعها، بالافراد أي في محلهما؛ وهو الاحرام، وفي هذه الحالة بركة ومنى: ذهابا وإيابا، وغداة عرفة وليلة المزدلفة. وفي المساجد والأسواق، وفي الهبوط والارتفاع، حتى يرمى الجمر - كما ثبت في الأحاديث المارة. و أوضح في كتب الفقه.

قال الامام الطحاوي بعد حديث أنس و ابن عمر و اسامة بن زيد و جابر بن

كتاب الحججة (متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة) ج - ٢

== عبد الله رضى الله عنهم « فذهب قوم الى ان الحاج لا يلبي بعرفة ، و اختلفوا في قطعه التلية متى ينبغي ان يكون ، فقال قوم : حين يتوجه الى عرفات ؛ وقال قوم : حين يقف بعرفات ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار ، وخالفهم في ذلك آخرون وقالوا : بل يلبي الحاج حتى يرمى جرة العقبة ، وقالوا : لاحجة لكم في هذه الآثار التي احتججتم بها علينا لأن المذكور فيها ان بعضهم كان يكبر وبعضهم كان يهال لا يمنع ان يكونوا فاعلوا ذلك ، ولهم ان يلبوا فان الحاج فيما قبل يوم عرفة له ان يكبر ، وله ان يهال ، وله ان يلبي ، فلم يكن تكبيره و تهليله يمنعه من التلية ، فكذلك ما ذكرتموه من تهليل رسول الله صلى الله عليه وسلم و تكبيره يوم عرفة لا يمنع ذلك من التلية ، وقد جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آثار متواترة بتليته بعد عرفة الى ان روى جرة العقبة » . ثم روى احاديث بأسانيده عن الحسين بن علي و الفضل بن عباس و عبد الله بن عباس و عبد الله بن مسعود و اسامة بن زيد انه صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى روى جرة العقبة ثم قال « فقد جاءت هذه الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يلبي حتى روى جرة العقبة ، وصح بجيئها ولم يخالفها عندنا ما قدمناه في اول هذا الباب ، لما قد شرحنا و بينا ، و هذا الفضل بن عباس رضى الله عنهما فقد كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دفع من عرفة و قد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة يلبي حيثئذ و بعد ذلك ، و قد ذكرنا عن اسامة انه قال : كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فلم يكن يزيد على التهليل و التكبير ، فدلّت تليته بعرفة انه قد كان له ان يلبي ايضا بعرفة ، و انه انما كان تكبيره و تهليله بعرفة كما كان له قبلها ، لا ان يجعل مكان التلية تهليلا و تكبيرا ، ألا ترى الى قول عبد الله في حديث مجاهد : لبي رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روى جرة العقبة ، ألا انه ربما كان خط ذلك بتكبير و تهليل فأخبر عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان يخلط التكبير بالتهليل ، وكان التهليل و التكبير لا يدلان ==

== على ان لا تلبية في وقتها ، و التلبية في ذلك الوقت تدل على ان ذلك الوقت كان وقت تلبية ، فثبت بتصحيح الآثار ان وقت التلبية الى ان يرى جمره العقبة يوم النحر - اه .
و إذا امنت النظر في كلام الطحاوى و فيما قاله الامام محمد في هذا المقام ايقنت بأن كلام الطحاوى توضيح له ، و جوابه هذا مأخوذ من توجيه الامام محمد ، و جوابه سواء بسواء ؛ ثم قال الطحاوى : فان قال قائل : فقد روى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما صححتم عليه هذه الآثار . ثم روى بسنده عن عبد الله بن الزبير ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يهل يوم عرفة حتى يروح ، و عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تترك التلبية اذا راحت الى الموقف ؛ ثم قال : فن الحججة عليهم لأهل المقالة الأخرى ان القاسم لم يخبر في حديثه الذى رويناه عنه عن عائشة انها قالت : ان التلبية تقطع قبل الوقوف بعرفة ، و إنما اخبر عن فعلها فقال : كانت تترك التلبية إذا راحت الى الموقف ؛ فقد يجوز ان تكون كانت تفعل ذلك لأعلى ان وقت التلبية قد انقطع . ولكن لأنها تأخذ فيما سواها من الذكر من التكبير و التهليل كما لها ان تفعل ذلك قبل يوم عرفة ايضا ، و لا يكون ذلك دليلا على انقطاع وقت التلبية و خروج وقتها ، وكذلك ما رواه عبد الله بن الزبير عن عمر رضى الله عنهم في ذلك ايضا وهو مثل هذا . ثم روى من طريقين عن عبد الرحمن بن الأسود قال : حججت مع الأسود فلما كان يوم عرفة و خطب ابن الزبير بعرفة فلما لم يسمعه يلبي صعد اليه الأسود فقال : ما يمنعك ان تلي ؛ فقال : أو يلبي الرجل اذا كان في مثل مقامى هذا ؟ قال الأسود : نعم ، سمعت عمر بن الخطاب يلبي في مثل مقامك هذا ؛ ثم لم يزل يلبي حتى صدر بعيره عن الموقف ، قال : فابى ابن الزبير فقال ؛ ليلىك ، اللهم اليك . ثم قال الطحاوى : أفلا ترى ان الأسود لما اخبر ابن الزبير بتلبية عمر في مثل يومه ذلك قبل منه وأخذ به ا ولم يقل ابن الزبير : انى قد رأيت عمر لا يلبي في هذا اليوم - على ما رواه بما مرعته ؛ ولكن ابن الزبير إنما حضر من عمر ترك التلبية يومئذ ولم يخبره عمر ان ذلك الترك منه إنما ==

'لا ينكر عليه' في ذلك الموضع فهذا دليل على أن التلبية تنبغي في ذلك المكان . وأما التكبير فلا ينكر في الحج كله والتهليل والتسبيح ؛ ألا ترى أن المكبر لو كبر في أول الاحرام مع التلبية لم يكن بذلك بأس او لولي رجل بعد رمي الجمرتين كره له ذلك^١ ؛ فالتلبية تكره إلا في مواضعها ، والتكبير لا يكره في حال من الحالات ؛ فان كان المهل لا ينكر ذلك عليه في تلك الحال فهي حال التلبية . وقد كان ابن عمر^٢ رضى الله عنها يقدم

= كان لخروج وقت التلبية بل انما كان منه لتغير خروج وقتها ، فلم به ابن الزبير وعمل به .

(١-١) كذا في الأصل ، وفي المندية ' لا ينكر عليه التلبية ' - ف .

(٢) لأنه خلافاً سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بعده .

(٣) أخرجه الامام محمد في ص ٢٢٥ من باب السعى بين الصفا والمروة من الموطأ : أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر : انه كان اذا طاف بين الصفا والمروة بدأ بالصفا ، فرقى حتى يبدو له البيت ، و كان يكبر ثلاث تكبيرات ثم يقول « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير » يفعل ذلك سبع مرات ، فذلك احدى وعشرون تكبيرة وسبع تهليلات ، و يدعو فيها بين ذلك ويسأل الله تعالى ، ثم يهبط فيمشي ، حتى إذا جاء بطن المسيل سعى حتى يظهر منه ثم يمشي حتى يأتي المروة فيرقى فيصنع عليها مثل ما صنع على الصفا ، يصنع ذلك سبع مرات حتى يفرغ من سعيه ؛ و سمعته يدعو على الصفا « اللهم إنك قلت : ادعوني استجب لكم ، وانك لا تخلف الميعاد ، وإني أسألك كما هديتني للإسلام ان لا تنزعني حتى توفاني وأنا مسلم » . أخبرنا مالك أخبرنا جعفر ابن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين هبط =

كتاب الحججة (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج - ٢

حاجا فيظوف بحجة ، و يسعى فيكبر على الصفا و المروة ، و يرفع صوته بالتكبير و التهليل و التسليح و التحميد ، و هذا قبل انقطاع التلبية ؛ فالتكبير و التسليح و التهليل و التحميد لا ينكر في أول الاحرام و لا في آخره ؛ و التلبية لا تكون إلا في مواضعها و هي مكروهة في سوى ذلك ، فلما إذا لم ينكرها فذلك موضعها .

أخبرنا محمد^١ قال أخبرنا عباد بن العوام^٢ قال حدثنا هلال بن خباب^٣ عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما : انه أفاض من عرفات فجعل يلبي حتى قدم جمعا ، ثم أفاض من^٤ جمع فجعل يلبي فقلت : يا ابن عباس ! ألا تقطع التلبية ؟ قال : حججت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه إحدى عشرة حجة فكان يلبي حتى يرمى جمرة العقبة . فلبى ابن عباس حتى رمى الجمرة . ثم أمسك و قال : "تفتتح الآن الجبل" .

== من الصفا مشى ، حتى إذا انصبت قدماه في بطن المسيل سعى حتى ظهر منه ، وكان يكبر على الصفا و المروة ثلاثا و يهلل واحدة ، يفعل ذلك ثلاث مرات . قال محمد : و بهذا كله نأخذ : إذا صعد الرجل الصفا كبر و هلل و دعا ، ثم هبط ماشيا حتى يبلغ بطن الوادي فيسعى فيه حتى يخرج منه ، ثم يمشی شيئا على هيئته حتى يأتي المروة فيصعد عليها فيكبر و يهلل و يدعو ، يصنع ذلك بينهما سبعا يسمى في بطن الوادي في كل مرة منهما - و هو قول أبي حنيفة و العامة .

و به علم انه صلى الله عليه و سلم سعى بين الصفا و المروة بمشي الأقدام ، و ثبت ايضا انه في حجة الوداع سعى بينهما على الراحلة - كما سبق . فثبت بذلك تعدد سعيه رغما على من أنكره - تدبر .

(١) تلبية عمر رضي الله عنه الى رمي الجمرة رويت من طرق مختلفة - كما عرفت ، رواها =

كتاب الحججة (متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة) ج - ٢

== عنه الأسود بن يزيد وعمرو بن ميمون وعلقمة وابن عباس وغيرهم . قال الطحاوي : حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب يلبي غداة المزدلفة - اهـ . وهو في المحلى وسنن البيهقي ايضا . و روى عن ابن عباس مرفوعا ايضا - كما مر . وقال الطحاوي . حدثنا علي ابن معبد قال ثنا سعيد بن سليمان قال ثنا عباد بن العوام عن محمد بن اسحاق عن ابان ابن صالح عن عكرمة قال : وقعت مع الحسين بن علي فكان يلبي حتى رمى جرة العقبة . فقلت : يا ابا عبد الله ! ماهذا ؟ فقال : كان ابى يفعل ذلك ، و اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ؛ قال : فرجعت الى ابن عباس فأخبرته ، فقال عبد الله بن عباس : صدق ، اخبرني الفضل - اخي : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لبي حتى انتهى اليها و كان رديقه .

(٢) هو ابو سهل الواسطي ، من رجال الستة .

(٣) هو العبدى المذكور من قبل في هذا الباب .

(٤) لفظ « من » ساقط من الأصول و لا بد منه ؛ و انظر كم مرة حج عمر الفاروق الخليفة الراشد في عمره او ههنا احدى عشرة حجة ، و قايس به النواب و امراء الزمان و سلاطين العصر الحاضر من المسلمين ! لم يحجوا في اعمارهم حجة الاسلام ايضا مع كونه فرضا عليهم فضلا عن النوافل من الحج و هم مسلمون ! و لم يوقفوا لذلك مرة واحدة ، و ما ذاك إلا خوف خروج الحكومة عن ايديهم الجائرة ! فانا لله و إنا إليه راجعون ، و لاحول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم ؛ و لم يالوا بوعيده صلى الله عليه وسلم : من ملك زادا و راحلة تلبغه الى بيت الله و لم يحج فلا عليه في ان يموت يهوديا او نصرانيا - او كما قال صلى الله عليه وسلم . اللهم اوقفنا لزيارة بيتك الحرام ، و شرفنا بزيارة نبيك في المدينة دار السلام . يريدون عرض الدنيا و الله يريد الآخرة .

(٥-هـ) كذا في الأصل اى بالتاء ، و في الهندية « نفتح الآن الحل » يعنى ابتداء الحل ==

باب العمرة

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : العمرة ليست بواجبة ^١ ومن اعتمر فقد أحسن و أخذ بالفضل ، ولا بأس أن يعتمر الرجل ما أحب من العمرة .

== من بعد الحل ، وهذا اوان شروعه .

(١) اى كوجوب الحج المفروض بقوله تعالى « والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » و اما قوله تعالى « وأتموا الحج والعمرة لله » فليس فيه الا اتمامهما اذا شرع فيها على وزان قوله تعالى « الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج » ولم يتعرض الى فرضية الحج او العمرة ، بل ارسلها على حالها ارسالا ، ان فرضا ففرض ، و ان تطوعا فتطوع ، نعم اذا شرع فيها جمعا او فردا فاتمامها واجب حتما كما هو منطوقه . وفى ج ١ ص ٣٤٩ من الجوهر النقى على الیهق : اتمام الشيء انما يكون بعد الدخول فيه وعند خصومه ، اذا دخل فيها وجبا . وفى الاستذكار : و روى عن ابن مسعود قال : الحج فريضة و العمرة تطوع - و هو قول الشعبي ، و ابى حنيفة ، و اصحابه ، و ابى ثور ، و داود ؛ و معنى الآية عندهم : وجوب اتمامها على من دخل فيها ، و لا يقال « اتم » ، الا لمن دخل فى العمل ، و يدل على صحة هذا التأويل الاجماع على ان من دخل فى حجة او عمرة مفترضا او متطوعا ثم افسد انسه يجب عليه اتمامها ثم القضاء ؛ و هذا الاجماع اولى بتأويل الآية من ذهب الى ايجاب العمرة - انتهى .

و توضيحه على ما فى احكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٢٦٣ ، و ما فى الجوهر النقى مأخوذ من الاحكام . قال الله تعالى « وأتموا الحج والعمرة لله » و اختلف السلف فى تأويل الآية : فروى عن على و عمر و سعيد بن جبير و طاوس قالوا : اتمامهما ان تحرم بهما من ديرة اهلك . وقال بجاهد : اتمامهما بلوغ آخرهما بعد الدخول فيهما . و قال سعيد بن جبير و عطاء : هو اقامتهما الى آخر ما فيها لله تعالى ، لانها واجبان - ==

== كأنها تأولا ذلك على الأمر بفعلها كقوله لو قال «حجوا واعتصموا» .
وروى عن ابن عمر و طائوس قالاً : إتمامهما أفرادهما . وقال قتادة : إتمام العمرة
الإعتماد في غير أشهر الحج . وروى عن علقمة في قوله تعالى «و العمرة لله» قال :
لا تجاوز بها البيت .

وقد اختلف السلف في وجوب العمرة : فروى عن عبد الله بن مسعود و إبراهيم النخعي
و الشعبي أنها تطوع . و قال مجاهد في قوله تعالى «و آتوا الحج و العمرة لله» قال :
ما أمرنا به فيها . و قال عائشة و ابن عباس و ابن عمر و الحسن و ابن سيرين : هي
واجبة . و روى نحوه عن مجاهد . و روى عن ابن طائوس عن أبيه قال : العمرة واجبة .
و احتج من أوجبها بظاهر قوله تعالى «و آتوا الحج و العمرة لله» قالوا و اللفظ يحتمل
إتمامها بعد الدخول فيها ، و يحتمل الأمر : بابتداء فعلها ، فالواجب حملها على الأمرين
بمبذلة عموم يشتمل على مشتمل ، فلا يخرج منه شيء إلا بدلالة . قال أبو بكر :
و لا دلالة في الآية على وجوبها ، و ذلك لأن أكثر ما فيها الأمر بإتمامها ، و ذلك إنما
يقضي نفي النقصان عنها إذا فعلت لأن عند التمام هو النقصان لا البطلان ؛ ألا ترى !
أنك تقول للناقص : إنه غير تام ، و لا تقول مثله لما لم يوجد منه شيء ؛ فقلنا إن
الأمر بالإتمام إنما اقتضى نفي النقصان ، لذلك قال علي و عمر «إتمامها أن تحرم بها
من ديرة أهك» يعني الأبلغ في نفي النقصان الأحرام بها من ديرة أهك ؛ و إذا
كان ذلك على ما وصفنا كان تقديره : أن لا يفعلها ناقصين ، و قوله «أن لا يفعلها
ناقصين» لا يدل على الوجوب لجواز إطلاق ذلك على النوافل . ألا ترى ! أنك تقول :
لا تفعل الحج التطوع و العمرة التطوع ناقصين و لا صلاة النفل ناقصة ؛ فإذا كان
الأمر بالإتمام يقتضي نفي النقصان ، فلا دلالة فيه إذا على وجوبها ، و يدل على صحة
ذلك أن العمرة التطوع و الحج النفل مرادان بهذه الآية في النهي عن فعلها ناقصين ،
و لم يدل ذلك على وجوبها في الأصل ، و أيضاً فإن الأظهر من لفظ الإتمام إنما ==

= يطلق بعد الدخول فيه ؛ قال الله عز وجل «كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم آتموا الصيام إلى الليل» فأطلق عليه لفظ الإتمام بعد الدخول ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » فأطلق لفظ الإتمام عليها بعد الدخول فيها ؛ ويدل على ان المراد إيجاب إتمامها بعد الدخول فيهما ان الحج والعمرة التافلتين يلزمه إتمامهما بعد الدخول فيهما بالآية ، فكان بمنزلة قوله « أتموها بعد الدخول فيهما » فغير جائز اذا ثبت ان المراد لزوم الإتمام بعد الدخول حمله على الإبتداء لتضاد المعنيين ؛ ألا ترى انه إذا اراد به الإلزام بالدخول اتنى ان يريد به الإلزام قبل الدخول ، لأن الزامه قبل الدخول ناف لكونه واجبا بالدخول ؛ ألا ترى انه لا يجوز ان يقال : ان حجة الاسلام انما تلزم بالدخول ، وان صلاة الظهر متعلق لزومها بالدخول فيها ؛ وهذا يدل على انه غير جائز ارادة إيجابها بالدخول و إيجابها ابتداء قبل الدخول فيها ، ثبت بما وصفنا انه لا دلالة في هذه الآية على وجوب العمرة قبل الدخول فيها - انتهى كلامه ، وله بقية من الاستدلال بالأحاديث والكلام فيها . والجواب عما استدل به الموجبون و النقض فيه على دأب تحقيقه على نهج المجتهدين و هو حقيق بذلك ، فانه امام متكلم فقيه مفسر محدث على الإطلاق .

و من ههنا انهدم اساس قول ابن حزم انها فريضة ، ولم يقدر على الاتيان بنص موجب لها غير محتمل غير قوله : ان الآية لا يقتضى ما قالوا ، وانما يقتضى وجوب الحجى بهما تامين - اه . اى دليل من القرآن او الحديث الصحيح على ذلك ؟ كلا ثم ضاق صدره و اضطر إلى قوله من غير قصد و اختيار ان ابن عباس حجة في اللغة ، و سعيد و مسروق حجة في اللغة ، و هو القائل في المحلى : لا يعتمد على قول دون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . أليس عنده على بن ابي طالب حجة في اللغة و هو باب مدنة العلم و ليس عنده عمر الفاروق حجة في اللغة و هما قالا معنى الآية =

و قال أهل المدينة: العمرة سنة، ولا نعلم أحدا من المسلمين رخص^١ في تركها، ولا نرى لأحد أن يعتمر في السنة مرارا .

قال محمد: ولا بأس^٢ بذلك أن يعتمر الرجل في السنة مرارا، وقد

= والاحرام بهما من دويرة أهله،^١ والفاروق هو الذي كان رأيه موافقا لأم الكتاب في غير موضع واحد منه، وليس الشعبي حجة في اللغة^١ وليس ابن مسعود رضي الله عنه حجة في اللغة وهو كنيف مليء علما^١ و «اقرأوا القرآن عليه» بالنص . فلا أساس لقوله المتخاذل إلا الدعاوى العريضة بلا برهان هذا .

(١) كذا في الأصل، وفي الموطأ «أرخص» .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «ما بأس» والامام محمد ومن في طبقته من أئمة اللغة يستعملون «ما» و «لا» كليهما - كما لا يخفى .

اطلاع على رغم المخالف

في الدر المختار مع رد المختار ج ٢ ص ١٥٥ : و العمرة في العمر مرة سنة مؤكدة على المذهب - اه . اي اذا أتى بها مرة قد اقام السنة غير مقيدة بوقت، غير ما ثبت النهي عنها فيه، إلا انها في رمضان افضل، هذا اذا افردها، فلا ينافيه ان القرآن افضل، لأن ذلك امر يرجع الى الحج لا العمرة؛ فالحاصل ان من اراد الاتيان بالعمرة على وجه افضل فيه فأن يقرن معه عمرة فتح فلا يكره الاكثر منها خلافا لما لك، بل يستحب على ما عليه الجمهور، وقد قيل سبع اسابيع من الاطوفة كعمرة - شرح اللباب - اه . وصح في الجوهرة وجوبها . قال في البحر: واختاره في البدائع وقال: انه مذهب اصحابنا، ومنهم من اطلق اسم السنة، وهذا لا ينافي الوجوب - اه . والظاهر من الرواية السنية فان محمدا نص على ان العمرة تطوع - اه . ومال الى ذلك في الفتح وقال بعد سوق الأدلة: تعارض مقتضيات الوجوب والنفل فلا تثبت ويبقى مجرد فعله =

بلغنا^١ أن عائشة رضى الله عنها اعتمرت في السنة مرارا .
قالوا : لأن عائشة رضى الله عنها قد فرطت في ذلك قبل تلك السنة
فاعتمرت في تلك السنة مرارا لذلك .

== عليه الصلاة والسلام واصحابه والتابعين ، وذلك يوجب السنة قلنا بها - انتهى .
وبه علم ان عندنا فيه روايتين : وجوبها ، وسنيتها ، ولذا فسرته قوله « ليست بواجبة »
اي : كوجوب الحج ، حتى يشمل قوله السنة والوجوب الاصطلاحي ، لحيث ما شغب
به ابن حزم وتغلغل مردود عليه .

(١) قد عرفت ان بلاغات الامام مسندة ، وقد رواه موصولا - كما سيأتي بعده .
قال الامام الشافعي في ج ٢ ص ١١٥ من كتاب الام : اخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد
عن ابن المسيب : ان عائشة اعتمرت في سنة مرتين : مرة من ذى الحليفة ، و مرة
من الجحفة . اخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد : ان عائشة
أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتمرت في سنة مرتين : قال صدقة فقات :
هل عاب ذلك عليها احد ؟ فقال : سبحان الله ! ام المؤمنين ! فاستحييت ، انتهى .
ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٣٥٤ من السنن من حديث ابن وهب : اخبرني يحيى
ابن ايوب وغيره عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب : ان عائشة رضى الله عنها
كانت تعتمر في آخر ذى الحجة من الجحفة ، وتعتمر في رجب من المدينة ، وتهل من
ذى الحليفة . و من طريق سعدان بن نصر ويحيى بن الربيع ثنا سفيان عن صدقة
ابن يسار عن القاسم عن عائشة انها اعتمرت في سنة ثلاث مرات ، قلت : هل عاب
ذلك عليها احد ؟ قال سبحان الله ! ام المؤمنين ! قال سعدان في روايته : قال : فسكت
وانقمعت . و قال يحيى بن الربيع قال سفيان يقول : من يعيب على ام المؤمنين ! اه .
وفي المحلى ج ٧ ص ٦٨ : وعن عائشة ام المؤمنين انها اعتمرت ثلاث مرات
في عام واحد - اه . و في الباب عن غيرها ايضا . قال الامام الشافعي في الام =

قيل لهم : فإن كان هذا يجوز أن يفعله من فرط في العمرة ، وإنما العمرة تطوع^١

== و من طريقه رواه البيهقي في السنن : أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي حسين عن بعض ولد أنس بن مالك قال : كنا مع أنس بن مالك بمكة فكان إذا حم رأسه خرج فاعتمر . أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع قال : اعتمر عبد الله بن عمر أحواما في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام ؛ ثم قال : وخالفنا بعض حجازيين فقال : لا يعتمر في السنة إلا مرة ؛ وهذا خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أعر عائشة في شهر واحد من سنة واحدة مرتين . وخلاف عمل عائشة نفسها وعلى وابن عمر وأنس و عوام للناس .. انتهى .

(١) قد عرفت فيما سبق اقتضاء الآية ما هو ، وما استدلوا عليه بالوجوب من الأحاديث لا يخلوا عن الكلام . و أما حديث جابر مرفوعا : الحجج و العمرة فريضتان واجبتان ؛ فهو من طريق ابن طهية عن طه ، وحال ابن طهية مكشوف : ضعيف كثير الخطأ سمي الحفظ ، احترقت كتبه ، فعول على الحفظ ؛ و يعارضه حديث جابر مرفوعا وفيه : و سأله رجل عن العمرة أهي واجبة ؟ قال : لا ، و لأن تعتمر خير لك . و هو و إن كان في إسناده حجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عنه لكنه أحسن إسنادا من حديث ابن طهية . و لو تساويا لكان أكثر أحوالهما أن يعارضنا فيتساقطا جميعا . و ما ذكره ابن حزم في ج ٧ ص ٤٣ من المحلى بسنده عن جابر موقوفا : ليس مسلم إلا عليه حجة و عمرة من استطاع إليه سبيلا ، ففيه أحمد بن عمر بن أنس شيخه و عبد الله بن الحسين بن عقال و إبراهيم بن محمد الدينوري من هم ؟ و لا يدري أنهم في أي مرتبة من التوثيق ، و مع ذلك لجابر ليس بشارع للدين عندي ، و هو موقوف عليه ، و لا يستحي هو بالاستدلال بأمثال ذلك لقوله المخذول و يشغب على الأئمة و هو دون قول النبي صلى الله عليه وسلم أو كيف اضطر إليه و هو لا يقبل الا قول الله ==

= و قول رسوله ؟ و ههنا ليس كذلك ، و اين له ذلك ا فانه متلاعب بالدين بهواه .
 و اما حديث جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر مرفوعا « دخلت العمرة في الحج الى
 يوم القيامة » معناه : ان الحج ناب عنها ، لأن افعال العمرة موجودة في افعال الحج و زيادة ،
 و لا يجوز ان يكون المراد ان وجوبها كوجوب الحج ، لأنه حيثئذ لا تكون العمرة
 بأولى ان تدخل في الحج من الحج بأن يدخل في العمرة ، اذ هما جميعا واجبان ، كما لا يقال :
 دخلت الصلاة في الحج لأنها واجبة كوجوب الحج ، يدل عليه حديث آخر لجابر الذي
 امر النبي صلى الله عليه وسلم فيه اصحابه الذين احرموا بالحج ان يحلوا منه بعمرة ،
 و ان سراقه بن مالك قال : أعمرتنا هذه لئلا نأثم لهذا أم لا ؟ فقال : بل للأبد .
 و معلوم ان هذه كانت عمل عمرة يحل بها من احرام الحج كما يتحل الذي يفوته
 الحج بعمل عمرة و هي غير مجزية عن فرض العمرة عند من يراها فرضا . فدل ذلك
 ان العمرة غير مفروضة ، لأنها لو كانت مفروضة لما قال « عمرتكم هذه للأبد » و فيه
 إخبار بأنه لا عمرة عليهم غيرها ، و يدل على ان ما يتحل به من احرام الحج ليس
 بعمرة . انه لو بقي الذي يفوته الحج على احرامه حتى يتحل منه بعمره في اشهر الحج
 و حج من عامه انه لا يكون متمتعاً ، فما قال به ابن حزم هذين لا يعقل ؛ و كيف
 لا ؟ لم يتعين بعد معنى قوله « دخلت في الحج » ، فكيف يقول بلا دليل في ان دخولها
 في انها فرض كالحج ؟ و كيف قال يجوز لها عمل واحد في القران ؟ أو لم يعلم ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف طوافين و سعى سعيين في حجة الوداع و هما
 في حديث جابر في رواية « طاف و سعى بالمشى » و في رواية « طاف و سعى على الراحلة »
 كما سبق . ألا ترى انه لا يكتفى لها عمل واحد في التمتع ا ولم تدخل في حج التمتع
 على فهم ابن حزم ، يدل على الخلاف على خلافة أخرى قد فرغوا عنها قبل
 ابن حزم .

و اما حديث ابى رزين العنبل الذي يشغب و يصحح به ابن حزم انه قال : يا رسول الله ! =

= ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظن، قال: الحج غن ايك واعتبر - اه . فقيه انه مخالف للقرآن فان الله تعالى قال « من امهتطاع اليه سيلا » و ابوه لا يستطيع الحج ولا العمرة والظن فكيف فرض عليه الحج والعمرة ؟ بل لم يفترض عليه، وكذا عدل عند صلى الله عليه وسلم الى الامر بانه ، والظاهر انه لا دلالة فيه على وجوبها لانه لا خلاف ان هذا القول لم يخرج مخرج الايجاب، اذ ليس عليه ان يحج عن ايه ولا ان يتمر « ولا تزر وازرة وزر أخرى » « ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها » « وما كان ربك نسيا » . والرجل نفسه مكلف بالأحكام، ولا يؤدى عنه غيره، وإلا لوجب على جميع الناس بهذا الأمر ان يؤدوا عن اوائهم الذين مضوا من قبلهم، ولم يفعلوا الصيام والصلوات والزكاة والحج المفروض مع عدم استطاعتهم، ولا قاتل به قبل ابن حزم حيث يقول خلاف النصوص القرآنية: فهذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأداء فرض الحج والعمرة عن لا يطيقهما، فهذا حكم زائد وشرع وارد - اه . والتكليف بحسب الاستطاعة والقدرة، وحاشا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأمر بأمر لم يفترض بعد على الرجل بايجاب ادائه على غيره .

قال صاحب التقيص على ما في ج ٣ ص ١٤٨ من نصب الراية قال: الامام احمد: لا اعلم في ايجاب العمرة حديثا اصح من هذا؛ قال: وفيه نظر، فان هذا الحديث لا يدل على وجوب العمرة اذ الامر فيه ليس للوجوب فانه لا يجب عليه ان يحج عن ايه، وإنما يدل الحديث على جواز فعل العمرة والحج عنه لكونه غير مستطيع - انتهى كلامه . قلت: سبقه الى هذا الشيخ تقي الدين في الامام فقال: وفي دلالة على وجوب العمرة نظر فانها صيغة امر للولد بأن يحج عن ايه ويتمر، لا امر له بأن يحج ويتمر عن نفسه، وحجه وعمرته عن ايه ليس بواجب عليه بالاتفاق، فلا يكون صيغة الأمر فيها للوجوب - انتهى . قلت: كذا سبقه الرازي في الأحكام، =

لو تركها لم يضره^١ ، ولا بأس بأن يعتمر مرارا من لم يفرط . وقد

= فانهار ما كان على شفا جرف هار من ابن حزم ، وانكشفت حقيقة تليسه واستحلال تمويهه ، وهو لا يبالى بالافتراء على الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم بقياساته الفاسدة بأصلها ، ثم يطن بها على الآثمة ويصوغ القرآن و الاحاديث على قياساته ، ولا يخاف الله عز وجل - لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ؛ انظر تحاوره وتجاوزة عن الحد في قوله : اما حديث ابي صالح ماهان الخنفي فهو مرسل ، و ماهان هذا ضعيف كوفي - اه . قال الشيخ : وقوله فيه ليس بصحيح ، فقد وثقه ابن معين ، و روى عنه جماعة مشاهير ، قال ابن ابي خيثمة : سمعت يحيى بن معين : ابو صالح ماهان كوفي ثقة ، روى عنه عمار الدهني و اسماعيل بن ابي خالد و ابو اسحاق الشيباني و معاوية بن اسحاق - كذا في نصب الراية . وقال الشيخ في الامام ايضا : و ابن قانع من كبار الحفاظ ، و اكثر عنه الدارقطني ، و بقية الاستاد ثقات - اه .

و قال ابن حزم : و اما حديث ابي امامة في كون العمرة تطوعا فقيه حفص بن غيلان و هو مجهول . قال الشيخ : قوله هذا عجيب منه ، فانه ابو معيد ياء قبل آخر الحروف شامى مشهور ، قال الدارقطني : روى عنه الوضين بن عطاء و زيد بن يحيى و عمرو ابن ابي سلة ، و يروى عن مكحول و الزهرى و نصر بن علقمة و سليمان بن موسى - انتهى نصب الراية . و قال الحافظ في ج ٢ ص ٤١٩ . من التهذيب : ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال الحاكم : من ثقات الشاميين الذين يجمع حديثهم - اه . فان الجهالة ؟ و ما هو إلا جرأة ابن حزم على الكذب و لا يستحي منه ، و يست غيره من يماله . (١) فانها تطوع ليست بواجبة كوجوب حجة الاسلام على المسلمين لما رواه الترمذي في جامعه عن الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمرة أواجبة ؟ قال و ان تعتبر =

== هو أفضل . قال الترمذى : حديث حسن صحيح . قال الشيخ فى الامام على ما فى نصب
الراية : هكذا وقع فى رواية الكرخى ، و وقع فى رواية غيره : حديث حسن لا غير .
قال شيخنا المنذرى : وفى تصحيحه له نظر ، فان الحجاج لم يحتج به الشيخان فى صحيحهما ؛
قال ابن حبان : تركه ابن المبارك و يحيى القطان و ابن مهدي و يحيى بن معين و احمد
ابن حنبل - انتهى .

قلت : قال الحافظ فى التهذيب ج ٢ ص ١٩٨ : قرأت بخط الذهبي : هذا القول فيه
مجازة ، و أكثر ما نقم عليه التدليس ، و فيه تيه لا يلىق بأهل العلم - انتهى . و هو من
رجال مسلم و الأربعة ، بل قال الحافظ : و قد رأيت فى البخارى رواية واحدة
متابعة تعليقا فى كتاب العتق - اهـ . و شعبة يثنى عليه ، و قال الثورى : عليكم به
و هو جائز الحديث ، فقيه ، احمد مفتى الكوفة . و قال ابو زرعة و ابو حاتم :
صدوق يدلس . و راجع ترجمته من التهذيب ج ٢ ص ١٩٦ . لحديثه لا ينزل عن
درجة الحسن قط .

و الحديث رواه البيهقى و احمد و ابن ابى شية و عبد بن حميد و الدارقطنى و الرازى
فى احكام القرآن و قال : هو احسن اسنادا من حديث ابن لميعة . فلا تلفت الى قول
ابن حزم فى المحلى المخدول بقول الشوكانى فى النيل ، و هو افراط لان الحجاج و ان
كان ضعيفا فليس بمتهم بالوضع ، و قد رواه البيهقى من حديث سعيد بن عاصم عن
يحيى بن ايوب عن عبيد الله عن ابى الزبير عن جابر بنحوه ، و رواه ابن جرير عن
ابن المنكدر عن جابر ، و رواه ابن عدى من طريق ابى عصمة عن ابن المنكدر عن
ابى صالح ؛ و ابو عصمة قد كذبوه .

وفى الباب عن ابى هريرة عند الدارقطنى و ابن حزم و البيهقى ان رسول الله صلى الله
عليه و سلم قال : الحج جهاد و العمرة تطوع ، و اسناده ضعيف كما قال الحافظ .
و عن طلحة عند ابن ماجه باسناد ضعيف . و عن ابن عباس عند البيهقى . قال ==

= الحافظ ولا يصح من ذلك شيء .

وبهذا تعرف ان الحديث من قسم الحسن لغيره وهو محتج به عند الجمهور ، و يؤيده ما عند الطبراني عن ابي امامة مرفوعا « من مشى الى صلاة مكتوبة فأجره كحجة ، ومن مشى الى صلاة تطوع فأجره كعمرة » . وحفص بن غيلان شامي مشهور ذكره ابن حبان في الثقات : من ثقات الشاميين الذين يجمع حديثهم ؛ وقول ابن حزم انه مجهول غلط فاحش ، صادر عن الجهالة - كما سبق . وابن قانع من كبار الحفاظ اكثر عنه الدارقطني ؛ وقول ابن حزم في حقه افراط مبنى على العناد . و ابو صالح ما هان الحنفى ثقة ، وثقه ابن معين وغيره ، وفي حقه قول ابن حزم ضعيف باطل و مبنى على التليس والحق .

وحديث زيد بن ثابت ثابت عند الدارقطني بلفظ « الحج والعمرة فريضتان - الخ » في اسناده اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف ، وفيه انقطاع ايضا ، ورواه البيهقي موقوفا على زيد . قال الحافظ : اسناده اصح . وصحة الحاكم . ورواه ابن عدى عن جابر ، وفي اسناده ابن لهيعة . وفي الباب عن عمر في سؤال جبرئيل ، وفيه « وان تحج وتعمر » أخرجه ابن خزيمة و ابن حبان و الدارقطني وغيرهم . والحديث يخرج في الصحيحين وليس فيهما « وتعمر » وهذه الزيادة فيها شذوذ - قاله صاحب التنقيح .

قال الشوكاني : والحق عدم وجوب العمرة لان البراءة الأصلية لا يتقل عنها الا بدليل يثبت به التكليف ، ولا دليل يصلح لذلك ، لاسيما مع اعتضادها بما تقدم من الأحاديث القاضية بعدم الوجوب ، ويؤيد ذلك اقتصاره صلى الله عليه وسلم على الحج في حديث « بنى الاسلام على خمس » واقتصار الله جل جلاله على الحج في قوله تعالى « والله على الناس حج البيت » وسيأتى الجواب عن حديث عمر . واما قوله تعالى « وآتموا الحج والعمرة لله » فلفظ التام مشعر بأنه إنما يجب بعد =

بلغنا^١، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : في كل شهر عمرة .
وقد بلغنا^٢، عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضا أنه كان لا يرخص لأحد
من أهل مكة يخرج من الحرم إلا رجعا محرما إلا الخطابين والعلافين^٣

== الاحرام لا قبله ، ويدل على ذلك حديث يعلى بن أمية أخرجه الستة « جاء رجل
معتزم فأنزل الله الآية » - اه .

(١) قال الإمام الشافعي في كتاب الأم : أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : في كل شهر عمرة - انتهى . ومن طريق
الشافعي رواه البيهقي في ج ٤ ص ٣٤٤ من سننه الكبرى ، وهو في ج ٧ ص ٦٨
من المحلى بهذه الطريق ، وهي تكفر ما بينهما وبين العمرة الثانية ، كما أخبر به صلى الله
عليه وسلم ، فالأكتابر بها أن أمكن أفضل وأولى ، وهو المروى عن علي وعائشة
و ابن عمر و انس رضي الله عنهم - وبه قلنا .

(٢) استند ابن أبي شيبة في مصنفه على ما ج ١ ص ٢١١ من التلخيص ، ومنه في
ج ٤ ص ١٨١ من نيل الأوطار . من طريق طلحة عن عطاء عن ابن عباس قال : لا يدخل
أحد مكة بغير إحرام إلا الخطابين والعمالين واصحاب منافعها - قال الحافظ : وفيه
طلحة ابن عمرو وفيه ضعف . وروى الشافعي عن ابن عيينة عن عمرو عن أبي الشعثاء أنه
رأى ابن عباس يرد من جاوز المقات غير محرم - انتهى . ورواه البيهقي من طريق
الشافعي في ج ٥ ص ٢٩ من السنن . وفي التلخيص حديث ابن عباس : لا يدخل مكة
إلا محرما - البيهقي من حديثه نحوه ، واسناده جيد . ورواه ابن عدى مرفوعا من
وجهين ضعيفين - اه . وزاجع الحديث السابع من نصب الراية ج ٣ ص ١٥ في
فصل المواقيت .

(٣) هكذا « العلافين » في نسخ الحجج وهم طالبوا العلف جالبووه ، جمع العلالة
كالصناعة - كما في المغرب . وفي رواية ابن أبي شيبة « العمالين » كما عرفت من ==

وأصحاب منافعها. فهذا^١ قد أمرهم بأن يعتمروا في الشهر الواحد أن يحرموا مرارا .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري عن [صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد عن عائشة أنها اعتمرت في سنة ثلاث مرات]^٢ .
^٢ أخبرنا محمد قال أخبرنا^٣ سفيان بن عيينة عن القاسم بن محمد عن عائشة^٤ مثل ذلك إلا أنه [قال : قلت : هل عاب ذلك عليها أحد ؟]^٥ .

= التلخيص ثم من الليل والمآل واحد .

(١) هذا استنباط ملحق من الشيباني وهو المجتهد الرباني .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدته من سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٣٤، وهو رواه من طريق سعدان بن نصر ويحيى بن الريسع عن سفيان عن صدقة ابن يسار عن القاسم عن أم المؤمنين عائشة - اهـ . قلت وسفيان هذا ابن عيينة دون الثوري، لأن سعدان هذا يروي عن ابن عيينة دون الثوري، صرح به ابن أبي حاتم في المرح والتعديل ج ٢ ق ١ ص ٢٩٠ وقال : سمعت منه مع أبي وهو صدوق - اهـ . ولم نجد الحديث بسند الثوري، لكن حديث ابن عيينة مثل حديث الثوري، يدل عليه تحويل الامام محمد بسنده - ف

(٣-٢) قوله « أخبرنا محمد قال أخبرنا » ساقط من الأصول، وإنما زدناه على دأب الكتاب .

(٤-٤) قوله « عن عائشة » ساقط من الأصول، وإنما زدته من سنن البيهقي .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه، وإنما زدته من السنن، وهو قول صدقة للقاسم، وجملة التجب جواب القاسم له؛ وصنيع الشافعي في الأم والبيهقي في السنن دليل على أن الأثر رواه السفيانان؛ وكذا قوله سئل ذلك أيضا يدل على أنه مروى من وجهين، وإلا لا تصح الإشارة؛ والتخريج مضى تحت بلاغ عائشة - فتذكره .

أخبرنا

قال : سبحان الله ! أم المؤمنين ^١ رضى الله عنها .

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل عن يونس بن أبي إسحاق قال أخبرنا
يونس بن سعيد ^٢ عن محمد بن علي ^٣ عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه
أنه قال : اعتمر في الشهر مرارا إن استطعت ^٤ .

(١) كذا في كتاب الأم و سنن البيهقي و هو الصواب ، وكان في الأصل « أم
المؤمنين » و في الهندية « لأم المؤمنين » . قلت : و لأثر عائشة إسناده في الأم :
أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عائشة اعتمرت في سنة مرتين
مرة من ذي الحليفة ، و مرة من الحجفة . أخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن
القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه و سلم اعتمرت في سنة
مرتين . قال صدقة : هل عاب ذلك عليها أحد ؟ فقال : سبحان الله ! أم المؤمنين !
فاستحييت - انتهى . فأحد إسناده كتاب الحجّة . سفيان عن صدقة عن القاسم عنها ،
و لعل الصحة تدور حوله - سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم
الحكيم - اه .

قلت : و أخرج البيهقي حديث عائشة من طريق سعدان بن نصر و يحيى بن الربيع :
ثنا سفيان عن صدقة بن يسار عن القاسم عن عائشة أنها اعتمرت في سنة ثلاث مرات ،
قلت : هل عاب عليها أحد ؟ قال : سبحان الله ! أم المؤمنين ! قال سعدان في روايته :
قال : فسكت و انقمعت ؛ و قال يحيى بن الربيع قال سفيان : يقول : من يعيب على
أم المؤمنين ؟ اه - ف .

(٢) لا أدري من هو ؟ و في ج ٣ ص ٣٣٨ من الميزان : يونس بن سعيد عن علي
رضي الله عنه مجهول . و في ج ٦ ص ٣٣٢ من اللسان بعد قول الذهبي المذكور :
و في الطبعة الثالثة من الثقات لابن حبان : يونس بن سعيد يروى عن علي الأزدي ،
روى عنه منصور بن المعتمر ؛ قلت : فالظاهر أنه هو - اه . و يونس بن عبيد العبدى في

== ج ١١ ص ٤٤٢ من التهذيب . و يوسف بن سعد الجمحي في ج ١١ ص ٤١٣ منه ، ثم ابو اسحاق السبيعي من كبار التابعين ، و اتفقوا على رؤيته عليا ، و اختلفوا سماعه منه فضلا عن محمد بن الحنفية . و ابو اسحاق يروي عن الصحابة و عن كبار التابعين . فن يونس بن سعيد ادق طبقة منه ، و لعل التحريف او التصحيف وقع في الاسناد ، او كان في الاصل اسنادان و الكاتب جعلهما واحدا ؛ و بالجملة لم يتعين عندي يونس بن سعيد و لم اجزم بصحة الاسناد هذا ، ولا بعد في ان يكون الاسناد هكذا « عن ابي اسحاق عن محمد بن علي عن علي رضي الله عنه » و العلم عند الله تعالى ، هذا ما عندي الآن و لعل الله يحدث بعد ذلك امرا .

قلت : ذكره البخارى في ج ٤ ق ٢ ص ٤٠٣ من تاريخه الكبير فقال : يونس ابن سعد (و في نسخة : سعيد ، وكذا في ثقات ابن حبان) عن علي الأزدي و عطاء ، روى عنه منصور بن المعتمر ، مرسل - اه - و ذكره ابن ابي حاتم في ج ٤ ق ٢ ص ٢٣٩ من الجرح و التمديل فقال : يونس بن سعد روى عن علي الأزدي و ابي سلة بن عبد الرحمن و عطاء ، روى عنه منصور بن المعتمر ، سمعت ابي يقول ذلك - اه - و علي الأزدي هو ابن عبد الله ، روى عن ابن عمر و ابن عباس و ابي هريرة و عبيد بن عمير - ذكره في التهذيب ، روى له الستة الا البخارى . و المجهول يونس ابن سعيد القيسي (و في نسخة : العيسى) روى عن علي - ذكره ابن ابي حاتم . و لعل الصواب : اسرائيل بن يونس بن ابي اسحاق عن يونس بن سعد عن محمد بن علي . و لفظ « عن » تحريف « بن » جائز ان يروى اسرائيل عن يونس بن سعد و هو عن ابي جعفر و هو عن علي كرم الله وجهه مرسلا ، و الله اعلم بالصواب - ف .

(٣) هو الباقر ابو جعفر الفقيه المشهور ابن الحسين بن علي رضي الله عنهم ، من رجال الستة ، تابعي ، ثقة ، كثير الحديث . و قد وقع في المندية « محمد بن ابي طالب رضي الله عنه » و هو خطأ .

(٤) و أثر علي رضي الله عنه بغير هذا المتن مضى من كتاب الام و سنن البيهقي و المحلى .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن العوام عن سعيد بن أبي عروبة قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة قال: سألت عطاء بن أبي رباح: أيعتمر الرجل في كل شهر مرة؟ قال: نعم، ومرتين. قال: وأرأى لو قلت: سبعا؟ فقال: سبعا^١ قال محمد: وأخبرنا سعيد بن أبي عروبة^٢ عن قتاده عن عطاء بن أبي رباح أنه كان لا يرى بأسا أن يعتمر الرجل في الشهر مرة ومرتين وثلاثا.

باب المعتمر يواقع أهله.

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة أنه قال في المعتمر يواقع أهله قبل الطواف: إن عليه في ذلك هديا^٣ وعمرة أخرى، ويتبدى بها بعد إتمام^٤ التي أفسد، ويحرم حيث^٥ أحب، إلا أنه لا يحرم بالعمرة من الحرم.

- (١) وأثر عطاء أخرجه الامام الشافعي في الأم من وجه آخر: أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن حبيب المعلم قال: سئل عطاء عن العمرة في كل شهر؟ قال: نعم.
- (٢) ولا يذهب عنك أن عباد بن العوام وسعيد بن أبي عروبة كلاهما شيخا محمد بن الحسن وهو يروى عن كليهما - كما مر في مواضع من كتاب الحجّة - وههنا روى عن ابن أبي عروبة بواسطة عباد وبدونها أيضا كما هو ذا. وفي المحلى: روي عن طاوس: إذا مضت أيام التشريق فاعتمر متى شئت؛ وعن عكرمة: اعتمر متى امسكتك الموسى، وعن عطاء: اجازة العمرة مرتين في الشهر، وعن ابن عمر أنه اعتمر مرتين في عام واحد: مرة في رجب، ومرة في شوال؛ وعن انس بن مالك أنه أقام مدة بمكة فكلما حم رأسه خرج فاعتمر - انتهى. - ولي قلق في الاسناد من المذكورين، فهل حرّ من الرجال يسعدني ويعينني في ذلك؟ - الله يحزيه عني.
- (٣) وكان في الأصول «الهدى» معرّفا باللام، والصواب «هديا» منكر.
- (٤) وقع في الأصول «تمام» والصواب «إتمام».
- (٥) كذا في الأصول، ولعل الصواب «من حيث» والله اعلم - ف.

وقال أهل المدينة: إذا وقع المعتمر بأهله فعليه هدى وعمره أخرى،
يبتدئ بها 'بعد إتمامه التي' أفسد، ويحرم من حيث أحرم 'للعمره التي'
أفسد، إلا أن يكون أحرم من مكان أبعد من ميقاته، فليس عليه أن يحرم
إلا من ميقاته .

وقال محمد بن الحسن^٢: لئن كان يجب عليه في قضاء الاحرام على
ما أحرم [للعمره]^٤ لانه ليجب عليه أن يحرم بعمره القضاء من حيث أحرم
بالأولى^٥، ولئن لا يجب عليه ذلك ان الحل له لوقت لعمرته^٦، لانه يمكنه
مقيم حلال^٧ حيث أحل من عمرته الفاسدة . أرايتم رجلا أهل بمحج فقائه

(١-١) هكذا في موطأ مالك، ووقع في الأصول «قبل تمام التي» وهو خطأ،
والخلاف ليس في ذلك بل في وقت احرام العمره من أين يحرم لها وما وقت ابتداء
العمره الثانية؟ - تدبر .

(٢-٢) وفي موطأ مالك «بعمرته التي» وأبقيته فان المعنى على هذا صحيح ايضا
كما لا يخفى .

(٣-٣) قوله «بن الحسن» ساقط من الأصول، وإنما زيد على دأب الكتاب .

(٤) ما بين المربعين زيادة من موطأ الامام مالك .

(٥) وكان في الأصول «بالأول» خطأ .

(٦) يريد أن الحل ميقات للعمره، فيحرم من أي مكان شاء من الحل، لا يجب عليه
الاحرام من حيث أحرم بالأولى، فان الحل لوقت للعمره، لكن في الكتاب هكذا،
والمعنى صحيح .

(٧) هكذا في الأصول كلها، وفي العبارة خلل ظاهر يعسر به فهم المراد، ولعل العبارة هكذا
لانه يمكنه أن يقيم حلالا حيث أحل من عمرته، او هو من التمكنين بمعنى جعل المكان له،
أي يئوه في مكانه مقيم بمكة حلال ويؤيته له ويحل المقيم في مكانه ومنزله، والعلم عند الله .

كتاب الحج (الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢

أليس يهل بعمره^١ وعليه الحج من قابل؟ أرايتم إن أقام^٢ بمكة حتى يحرم بالحج من قابل وبقضى حجه إنما^٣ يجزيه ذلك حتى يرجع إلى ميقاته؟
لئن وجب عليه أن يرجع إلى ميقاته لوجب عليه أن يرجع إلى الموضع الذي أحرم منه

باب الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب^٤ أو على غير وضوء

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: من دخل مكة بعمره فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب أو على غير وضوء ناسيا ثم وقع بأهله ثم ذكر قال: يجب عليه هدى بالمواقة، ويعيد الطواف والسعي، ويحلق رأسه؛ وليس عليه قضاء عمرته، لأن الطواف وإن كان جنباً

(١) يعني يهل بعمره، ويحل بها من احرام الحج، ويفرغ عنه ويقضى حجه من قابل.

(٢) وكان في الأصول «قام»، والصواب «اقام».

(٣) كذا في الهندية، وكان في الأصل «لأنها»، وقيل سقطت «لا» أي: إنما لا يجزيه ذلك حتى يرجع إلى ميقاته، ولا حاجة إليها، بل لا تصح زيادة «لا» كما لا يخفى، والمعنى بدونها صحيح.

(٤) أي بالعمره الفاسدة؛ وفي الجوهر النقي ج ٥ ص ١٧٣ على سنن البيهقي: قلت: ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء أن من أفسد حجه أو عمرته له أن يقضيهما من موضعه عند أبي حنيفة، واستدل على ذلك بقضية عائشة، وقد قدمنا في باب ادخال الحج على العمرة أنه عليه الصلاة والسلام أمرها برفض العمرة بالحج - اهـ.

(٥) وحديث الطواف بالبيت مثل الصلاة المراد به مثلها في حصول الثواب لا في =

كتاب الحجبة (الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢

= جميع الأحكام ، اذ لا يطله المشي والانحراف عن القبلة وتعتمد الحدث بخلاف الصلاة ، و لو سبقه الحدث فبني جاز على الأصح من مذهب الشافعي ، و في الصلاة يستقبل ، و لو نذر ان يصلي فطاف لم يحزه - قاله في الجوهر النقي . فلم تصر الطهارة شرطاً له ، و الاستحباب و التدب لا يدخل في صلب الأمر ، و حقيقته كما لا يخفى . و قد ورد « رفع عن أمتي الخطأ و النسيان و ما استكروها عليه » هذا و سيأتي في الباب ما يكفي عن الجواب . و في الدر المختار : و في الفتح : لو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً فعليه دم ، و كذا لو ترك من طوافها شوطاً لأنه لا مدخل للصدقة في العمرة ؛ قال ابن عابدين في رد المحتار قوله « و في الفتح - الخ » عزاه الى المحيط و نقله في الشرنبلالية ، و مثله في الباب حيث قال : و لو طاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله و لو شوطاً جنباً أو حائضاً أو نفساء أو محدثاً فعليه شاة ، لا فرق فيه بين الكثير و القليل و الجنب و المحدث ، لأنه لا مدخل في طواف العمرة البدنة و لا للصدقة بخلاف طواف الزيارة ، و كذا لو ترك منه - أي من طواف العمرة - أقله و لو شوطاً فعليه دم ، و ان أعاد سقط عنه الدم - اه . لكن في البحر عن الظهيرية : لو طاف أقله محدثاً و يجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة ، الا اذا بلغت قيمته دماً فينقص منه ما شاء - اه . و مثله في السراج ، و الظاهر انه قول آخر - فافهم . و أما ما سيأتي من قول المصنف : و كل ما على المفرد به دم بسبب جنايته على إحرامه فعلى القارن دمان و كذا الصدقة ، و ذكر الشارح هناك ان المتمتع كالقارن ، فلا يرد على ما هنا و ان كانت جناية المتمتع على إحرام الحج و إحرام العمرة ، لأن المراد هناك الجناية بفعل شيء من المحظورات (أي الإحرام) بخلاف ترك شيء من الواجبات - كما سيأتي في كلام الشارح ، و هنا الجناية بترك واجب الطهارة ، فلا ينافي وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحظور ، ولهذا لم يعمم في الباب بل قال : لا مدخل في طواف العمرة للصدقة و ان أطلق الشارح العبارة تبعاً للفتح ، فتنبه - انتهى .

كتاب الحجّة (الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢

أو على غير وضوء يجوز ' إلا أني أمره ' بإعادته ' ؛ فان رجع إلى أهله
(١ - ١) وفي الأصل ' إلا أمره ' وفي الهندية ' لا أمره ' والصواب ' إلا أني
أمره ' ، يشهد له ما بعده .

(٢) لتركه واجب الطهارة وهي ليست بداخلة في اجزاء الطواف وذاته ، وراجع
ج ٧ ص ١٧٩ من المحلى من رقم - ٨٣٩ . وقال في ج ٤ ص ٣٨ من المبسوط
للإمام السرخسي : و ان طاف لعمرته . على غير وضوء والتجبة كذلك ثم سعى
يوم النحر فعليه دم من اجل طواف العمرة من غير وضوء . والحاصل انه يبنى
المسائل بعد هذا على اصل ، وهو : ان طواف المحدث معتد به عندنا ، ولكن الأفضل
ان يعيده ، و ان لم يعده فعليه دم ؛ وحجتنا في ذلك ان المأمور به بالنص هو
الطواف ، قال الله تعالى ' وليطوفوا ' وهو اسم للدوران حول البيت ، وذلك
يتحقق من المحدث و الطاهر ، فاشتراط الطهارة فيه زيادة على النص ، و مثل هذه
الزيادة لا تثبت بخبر الواحد ولا بالقياس ، لأن الركنية لا تثبت الا بالنص (القاطع
لمرق الشبهة) ، فأما الوجوب (وهو المرتبة بين الفرض والسنة عندنا) يثبت بخبر
الواحد لأنه يوجب العمل ولا يوجب علم اليقين ، والركنية انما تثبت بما يوجب
علم اليقين ، فأصل الطواف ركن ثابت بالنص ، والطهارة فيه تثبت بخبر الواحد ، فيكون
موجب العمل دون العلم ، فلم تصر الطهارة ركنا ولكنها واجبة ، والدم يقوم مقام الواجبات
في باب الحج ، و هو الصحيح من المذهب ان الطهارة في الطواف واجبة ؛ و كان
ابن شجاع رحمه الله تعالى يقول : انه سنة ؛ و في إيجاب الدم عند تركه دليل على وجوبه ،
ثم المراد (اي في الحديث الذي استدل به الشافعي و من معه) تشبيه الطواف بالصلاة
في حق الثواب (او في اصل الفرضية في طواف الزيارة لأن كلام التشبيه لا عموم له
فيحمل على المشاهدة في بعض الوجوه عملا بالكتاب و السنة او بقول : الطواف يشبه
الصلاة وليس بصلاة حقيقة ، فن حيث انه ليس بصلاة حقيقة لا تفترض له الطهارة ، =

كتاب الحج (الرجل يدخل مكة بعُمْرة فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢

قبل أن يعيده فعليه دم لطوافه وسعيه جنباً أو على غير وضوء ، وليست

= ومن حيث أنه يشبه الصلاة يجب له الطهارة عملاً بالدليلين بالقدر الممكن وإن كانت

الطهارة من واجبات الطواف - بدائع ج ٢ ص ١٢٩) دون الحكم ، ألا ترى أن

الكلام الذي هو مفسد للصلاة غير مؤثر في الطواف و أن الطواف يتأدى بالمشي

و المشي مفسد للصلاة (فيه قلق ، فإن حقيقة الطواف المشي ، بخلاف الصلاة -

فافهم) ولأن الطواف من حيث أنه ركن لا يستدعي الطهارة كسائر الأركان ،

و من حيث أنه متعلق بالبيت يستدعي الطهارة كالصلاة ، و ما يتردد بين أصليين فيوفر

حظه عليهما ، فلشبهه بالصلاة تكون الطهارة فيه واجبة ، و لكونه ركناً من أركان

الحج يعتد به إذا حصل بغير طهارة ، والأفضل فيه الإعادة ليحصل الجبر بما هو

من جنسه ، و أن لم يعد فعليه دم للنقصان المتكمن فيه بترك الواجب ، فإن نقائص

الحج تجبر بالدم ، و على هذا لو طاف للزيارة جنباً يعتد بهذا الطواف في حكم التحلل

عن الإحرام ، و عند الشافعي لا يعتد به ، ثم غلبه الإعادة عندنا ، و أن لم يعد حتى

رجع إلى أهله فعليه بدنة ، لأن النقصان بسبب الجنابة أعظم من النقصان بسبب الحدث ،

ألا ترى أن المحدث لا يمنع من قراءة القرآن و الجنب يمنع من ذلك ؟ و لأن المنع

من الجنابة من وجهين : من حيث الطواف ، و من حيث دخول المسجد ؟ و منع

المحدث من وجه واحد ، فلتفاحش النقصان هنا قلنا : يلزمه الجبر بالبدنة ؟ و هو

مروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه - انتهى . و فيه زيادة فراجع . و أوضح

من ذلك في ج ٢ ص ١٢٩ من البدائع الصنائع - فراجعه أيضاً .

(١) و الدم في الحدث شاة ، و في الجنابة بدنة ، لأن الحدث يوجب نقصاناً يسيراً

فتكفيه الشاة لجبره ، بخلاف الجنابة فإنها توجب نقصاناً متفاحشاً فيجب لها أعظم

الجابرين - كذا في البدائع .

كتاب الحجّة (الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢

عليه عمره سوى عمرته . وكذلك المرأة إذا^١ أصابها زوجها أو قد^٢ فعلت
مثل الذي فعل .

وقال أهل المدينة : من دخل [مكة]^٣ بعمره فطاف بالبيت وسعى
بين الصفا والمروة وهو جنب أو على غير وضوء ناسيا ثم وقع بأهله [ثم]^٤
ذكر فانه [يغتسل أو يتوضأ ، ثم يعود فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة]^٥
يعتمر عمرة أخرى ويهدى^٦ . قالوا^٧ وعلى المرأة إذا أصابها زوجها وهي
محرمه مثل ذلك .

وقال أهل المدينة أيضا : ومن طاف من أسبوعه أشواطاً ثم أحدث
انتقض ذلك ولم يحز به . وقالوا : هو بمنزلة الصلاة ، فما أفسد الصلاة من
أمر الحدث أفسد الطواف .

وقال محمد بن الحسن : وكيف شبهتم الصلاة بالطواف ؟ والرجل
يطوف وهو يتحدث^٨ في طوافه ! وهذا لو كان في الصلاة لم يحزه . أرايتم
رجلا لو طاف من طوافه ثلاثة أشواط أو أربعة ثم أقامت الصلاة فدخل
معه في صلاتهم ثم يسلم الامام أليس يقوم فينفي على ما مضى^٩ ؟ ولو كان

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « إن » مكان « إذا » .

(٢) هكذا في الهندية وهو الأرجح عندي ، وكان في الأصل بالواو « وقد » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من الموطأ .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الكتاب ، وإنما زدناه من موطأ مالك .

(٥) وكان في الأصول « وبهذا » وهو تصحيف ، والصواب « يهدى » .

(٦) هكذا في الأصول ولا حاجة إليه ، والمعنى على كلا التقديرين صحيح .

(٧) كذا في الأصل ؛ وفي الهندية « يحدث » من الحدث ؛ والتحدث : التكلم .

(٨) أي من الطواف ، وتركه يؤهم غير المعنى المراد - تدبر .

كتاب الحجۃ (الرجل يدخل مكة بعمرة فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢

صنع هذا وهو في وسط الصلاة قد دخل فيها لكانت فاسدة و كان عليه أن يستقبلها فما شأن الطواف لا يكون كذلك؟ أرايتم رجلا طاف ستة أشواط وهو يرى أنه قد طاف سبعة أشواط فصلى ركعتين ثم جلس ينتظر الصلاة فصلى^١ مع القوم ثم ذكر بعد ذلك أنه إنما طاف ستة أشواط أينبغي له أن يستقبل الطواف لما دخل فيه من الصلاة [أم]؟ يحزى به ذلك أرايتم رجلا طاف وعليه ثوب فيه دم كثير أو قدر لا يعلم حتى فرغ من سبعة^٢ فصلى ركعتين ثم رأى ذلك أيحزى به أم يستقبل؟ فانكم قد قلمتم في الصلاة أنه إن رأى ذلك بعد ما مضى الوقت أجزاء فكيف يكون هذا في الطواف؟ ومتى وقت الطواف الذي يحزى؟ وعليه الاعادة إذا لم يمض؟ أرايتم إن طاف شوطا أو اثنين ثم رأى بثوبه دما كثيرا فالتقاء فضى أيحزى به؟ فانكم قد قلمتم في الصلاة: إذا صلى ركعة ثم رأى الدم في الثوب فالتقاء مضى على صلاته فكذلك الطواف وإن كان الصلاة والطواف سواء في هذا فأى القولين أعجب من قولكم في الصلاة والطواف جميعا؟ إلا أنه إن رأى الثوب في بعض الصلاة أو في بعض الطواف وفيه الدم ألقاه وبنى^٣، وإذا رآه بعد الفراغ أعاد الصلاة ما دام في الوقت، فإذا مضى الوقت فلا إعادة عليه، فما وقت الطواف حتى نعرفه من قولكم بوقت الصلاة؟ ومن أين افرق بعض الصلاة والطواف وإتمامهما^٤ في الثوب الذي فيه الدم؟

(١) كذا في الهندية، وقوله «فصل» ساقط من الأصل - ف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه - ف .

(٣) كذا في الهندية وهو الصواب، وكان في الأصل «سعيه» خطأ .

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «وهي» مكان «وبنى» تصحيف، وما قال

ابن أبي شيبة في مسألة السادس والستين من كتاب الرد فالجواب عنه سيأتي بعده .

(٥) وكان في الأصل «وتمامها» وفي الهندية «إتمامها» بنير واو، والصواب =

لئن استقام أن يصلي شيئاً من صلاته في ذلك الثوب أو يطوف شيئاً من طوافه في ذلك الثوب إنه ليجزيه إذا طاف الطواف كله وصلى الصلاة كلها، وما بين هذين فرق، ولا عندكم في إقراقتها سنة ولا أثر؟ ولو كان لا يحتجتم به - والله اعلم .

باب المرأة تهل بعمره ثم تحيض

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة أنه قال في المرأة الحائض تهل بعمره ثم [تدخل مكة] ^١ موافية للحج فلا تستطيع الطواف بالبيت قال: تهل بالحج وترفض العمرة [إذا خشيت القوات] ^٢، ثم تنفذ ^٣ على حجتها وتقضى مناسك الحج كلها غير الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى تطهر؛ لأن السعي لا يكون إلا بعد الطواف، فإذا قضت حجها خرجت إلى التنعيم فأهلت منها بعمره قضاء لعمرتها وعليها هدى لرفضها العمرة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله قال أخبرنا خالد الحذاء

== و إتمامهما بإثبات الواو، وإتمام من المزيد وثنية الضمير

(١) وفي الموطأ « بالعمرة » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، إنما زدناه من موطأ الإمام مالك؛ وفي الهندية

« يوافيه للحج » تصحيف .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإما زدناه من موطأ الإمام مالك .

(٤) معنى تنفذ: تمضي على حجتها .

(٥) لأنه أدنى الحل وأقرب وأيسر لأداء العمرة، وليس قيدا بل خرج مخرج

الاشفاق، و ضمير التأنيث بإرادته في البقرة .

(٦) هو ابن مهران الحذاء أبو المنازل البصري، من رجال السنة - و راجع ترجمته من

ج ٣ ص ٦٢٠ الى ص ١٢٢ من التهذيب، توفي سنة ١٤١ أو سنة ١٤٢، ثقة ==

عن أبي قلابة^١ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذبح عن
 = ثبت ، وليس في التثبت بدون هشام بن عروة ، أمثاله - كما قاله الذهبي ونقله
 الحافظ في تهذيب التهذيب .

(١) وهو عبد الله بن زيد بن عمرو - ويقال : عامر - بن نابل ، أبو قلابة الجرمي البصري
 التابعي ، أحد الأعلام ، من رجال السنة ، ثقة رجل صالح ، كثير الحديث ، من
 الفقهاء ، وأعلم أهل البصرة بالقضاء ، مات سنة ٤٠٥ أو ٦ أو ١٠٧ - راجع ترجمته
 من ج ٥ ص ١٢٤ الى ص ١٢٦ من التهذيب .

(٢) الحديث في الكتاب مرسل ، وهو مشهور من مسند عائشة رضي الله تعالى عنها ،
 أخرجه البخاري في الحج والجهاد ومسلم والنسائي في الحج - و راجع لذلك ج ٤
 ص ٧٢٣ من عمدة القاري . وقد أخرجه الإمام محمد في ص ٢١٦ من موطنه في
 « باب المرأة تقدم مكة بمحج أو عمره فتحيض قبل قدومها أو بعد ذلك » : أخبرنا مالك
 حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنها قالت : قدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة -
 الحديث بطوله ؛ ثم قال محمد : وهذا ناخذ ، الحائض تقضي المناسك كلها غير أن لا تطوف
 ولا تسعى بين الصفا والمروة حتى تطهر ، فإن كانت أهلت بعمره تخافت فوت الحج
 فلتحرم بالحج وتقرب بقرعة وترفض العمرة (كما رفضت عائشة بأمره صلى الله عليه
 وسلم) فإذا فرغت عن حجها قضت العمرة كما قضتها عائشة وذبحت ما استيسر من الهدى ،
 يلبثنا أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح عنها بقرة - وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله ،
 إلا من جمع الحج والعمرة فإنه يطوف طوافين ويسعى سبعين - اه . وقد رواه
 الإمام أبو حنيفة أيضا كما في ج ١ ص ١٠٣ من العقود عن الهمم عن رجل عن عائشة
 رضي الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح لرفضها العمرة بقرة . ولمسلم عن
 جابر : نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر - وفي رواية : =

عائشة رضي الله عنها في عمرتها بقرة - يعني التي قدمت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها .

قال محمد : وكذا قال أبو حنيفة : عليها هدى العمرة ، لأنها رفضتها ومضت في الحج فبعلها لرفضها هدى .

وقال أهل المدينة : إذا قدمت معتمرة موافية للحج وهي حائض فلم تستطع الطواف بالبيت [إنها إذا خشيت الفوات] ^١ أهلت بالحج ثم نفذت فكانت ^٢

== بقرة في حجته ، وفي بعض طرق هذا الحديث : ونحى النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقرة . و للسنائي و الخالك عن أبي هريرة : أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهما - انتهى . وفي ص ١٠٣ من آثار أبي يوسف من رقم ٤٩٥ هذا الحديث بالاسناد المذكور عن أبي حنيفة موقوفا على عائشة أنها ذبحت بقرة . ولعل بلاغ الموطأ ما في كتاب الحجعة من مرسل أبي قلابة الجرمي . (١) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وفي الأصول « موافية للعمرة » وهو تحريف . (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، إنما زدته من الموطأ .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « وكانت » بالواو ؛ وقد روى الامام ابو حنيفة كما في ج ١ ص ٥٤٩ من جامع المسانيد عن عبد الملك بن عمير عن ربهى ابن حراش عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم امر لرفضها العمرة . وما أخرجه ابو محمد البخاري في مسنده باسناده اليه - وهذا اسناد صحيح . وفي ص ٥٢٥ منه : ابو حنيفة عن الأعمش سليمان بن مهران عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى عنها و قلد الهدى - أخرجه الحافظ طاحه في مسنده باسناده عن القاسم بن معن عن أبي حنيفة - وهذا ايضا اسناد صحيح ، وفي ص ٥٥٧ منه : ابو حنيفة عن الهيثم عن رجل عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر برفض عمرتها و ذبح لرفضها العمرة بقرة - أخرجه ==

كتاب الحج (المرأة تهل بعمره ثم تحيض) ج - ٢

== طلحة في مسنده باسناده من طريق ابى يوسف عن الامام ، و الهيثم ليس بمدلس و شيوخه معروفون فجهاالة الراوى عن عائشة رضى الله عنها لا تضر .
ومن ههنا ظهر بطلان قول ابن ابى شيبه في رقم ٦٦ من كتاب الرد في مسألة « المرأة تهل بعمره ثم تحيض » حيث قال بعد رواية حديث عائشة في الحج بطوله من طريق هشام ابن عروة عن ابيه عنها ، و فيه : ارسل معى عبد الرحمن بن ابى بكر فأردفنى و خرج بي الى التنعيم فأهلكت بعمره ، فقضى الله حجتنا و عمرتنا ، لم يكن في ذلك هدى و لا صدقة و لا صوم . ثم قال : و ذكر ان ابا حنيفة قال : تكون رافضة للحج و عليها دم و عمره مكانها - اه .

فيه اولا : ان الامام لم يقل « تكون رافضة للحج » ، و ليس هو مذهبه - كما طلت من كتاب الحجبة بشمائله و تكرمه ، و انما قال : تكون رافضة للعمرة باحرام الحج ؛ فهذه النسبة اليه غلط فاحش .

و ثانيا ان عائشة رضى الله عنها رفضت عمرتها بأمر النبي صلى الله عليه و سلم - كما هو في رواية ابن ابى شيبه ايضا فقال « دعى عمرتك و انقضى رأسك و امتشطى » ، صريح في ان رسول الله صلى الله عليه و سلم امرها برفض للعمرة بالحج ، و قوله « و انقضى رأسك و امتشطى » اصرح في الرفض و الترك و نقض الاحرام ، و الامتشاط عندهم كان معهودا للاحلال ، يدل عليه ما عند البخارى من حديث ابى موسى الأشعرى قال : فأهلكت فأتيت امرأة من قومي فشططتني - الخ ، فكذلك امتشاط عائشة رضى الله عنها دليل على نقض احرام العمرة باحرام الحج و قد امرها النبي صلى الله عليه و سلم بعد الحج ان تعتمر عمرة اخرى مكان المفروضة . قال في الجوهر النقي : و قول عائشة « ترجع صواحي بحج و عمرة و أرجع انا بالحج » صريح في رفض العمرة اذ لو ادخلت الحج على العمرة لكانت هي و غيرها في ذلك سواء ، و لما احتاجت الى عمرة اخرى بعد العمرة و الحج الذين فعلتا ، و قوله صلى الله عليه و سلم عن عمرتها ==

= الأخيرة « هذه مكان عمرتك » صريح في انها خرجت من عمرتها الاولى ورفضتها اذ لا تكون الثانية مكان الأولى الا و الأولى مفقودة ؛ و في بعض الروايات « هذه قضاء عن عمرتك » و سيأتي في باب العمرة قبل الحج ما يقوى ذلك . و قال القدوري في التجريد ما ملخصه : قال الشافعي : لا يعرف في الشرع رفض العمرة بالحيض ؛ قلنا ما رفضتها بالحيض ولكن تعذرت افعالها ، وكانت ترفضها بالوقوف فأمرها بتعجيل الرفض - انتهى ج ١ ص ٣٢٧ . و انما لم يكن هدى لأنها لم تكن قارة بل رفضت عمرتها ، و كل من رفض نسكا فعليه دم ، لما روى ابو حنيفة عن عبد الملك بن عمير عن ربي بن حراش عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر لرفضها العمرة بدم - قاله المحقق في ج ٣ ص ٤٤ من فتح القدير ، و مثله في عقود الجواهر ، و الروايات المذكورة في مسند ابو حنيفة في ص ١١٣ منه ، و هي في مسند الحنفى ؛ ثبت بهذا ان عائشة كانت مفردة بالعمرة و قد رفضتها بأمره صلى الله عليه وسلم و قضت احرامها بالاغتسال و الامشاط ، و قضتها بعد الحج بأمره صلى الله عليه وسلم من التيمم ، و ذبح صلى الله عليه وسلم عنها بقرة او اهدى عنها دما لرفضها العمرة كما في الروايات - و به قال الامام ابو حنيفة رضى الله عنه ، قوله عين ما في حديث عائشة الذي تركه ابى شيبة نفسه و ألزم ابا حنيفة بأنه خالفه ا و ثالثا ان في طرق حديثها - كما في الصحاح و السنن و المسانيد - بقرة او دما موجود ، و به قال الامام ابو حنيفة ، و قد تركه ابن ابى شيبة .

و رابعا قوله « لم يكن في ذلك هدى و لا صدقة و لا صوم » ليس من قول عائشة رضى الله عنها بل هو من قول هشام بن عروة مدرج في بعض حديثه للراقيين ، و هو متكلم فيه عند مالك و شيخه عبدة بن سليمان ، عراقى كوفى ، يدل عليه ما أخرجه البخارى في كتاب الحيض من صحيحه ج ٥ ص ٤٥ من باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض حيث ساق هذا الحديث بروايته عن عبيد بن اسماعيل عن ابى اسامة - وهو =

== من اروى الناس لحديث هشام وأخبرهم به عن هشام بن عروة الى ان قال عن عائشة نفسها « حتى اذا كان ليلة الحصة ارسل معي اخي عبد الرحمن بن ابي بكر الى التعميم فأهلكت بعمره مكان عسرى » ، قال هشام : ولم يكن في شيء من ذلك هدى ولا صوم ولا صدقة . اهـ ، فلم منه انه من قول هشام لا من قول عائشة ، كيف وقد يزهو وفصله الراوى من قولها وقال : قال هشام - الخ فهو مدرج البتة ، فلا يتهض حجة على ابي حنيفة بل على ابن ابي شيبة نفسه حيث استدل بقول مدرج في حديث عائشة وترك حديثها المصرح فيه بدم الرض و ذبحه عنها صلى الله عليه وسلم بقره و اهدائه عنها دما - كما عرفت .

و خامسا على النزول . فقوله هذا مشكل . فان عائشة لو كانت قارئة او متمتعة لوجب عليها هدى القران او التمتع . كما نطق به القرآن و الأحاديث و هو قول عامة العلماء وكافهم من متبعي الأئمة الأربعة وغيرهم ممن يعتد بقولهم ، فكيف يصح قوله : لم يكن في شيء من ذلك هدى او صوم او صدقة ؟ وبهذا ايضا ثبت انها كانت معمرة فقط ثم مفردة بالحج .

وسادسا لو سلم انه من قول عائشة بل على تسليم انه مدرج ايضا او غير مدرج نقول : نفي عائشة او هشام الهدى والصوم والصدقة صحيح ، فان كل واحد منها يكون في القران و التمتع وهي لم تكن قارئة ولا متمتعة بل معمرة فقط ، ولا يكون فيه هدى ولا صدقة ولا صوم بل كانت رافضة للعمرة و ناقضة لاحرامها بأمره صلى الله عليه وسلم ، ولذا وجبت عليها دم الرض و النقض ، وكل من رفض نسكا فعليه دم - كما في ج ٣ ص ٤٤ من فتح القدير لحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر لرفضها العمرة بدم ، رواه الامام ابو حنيفة عن عبد الملك بن عمير عن ربهى ابن حراش عنها . وبالجملة قد ثبت ان قول الامام ابي حنيفة موافق لحديث عائشة وسالم من المخالفة له ، والبسط في عمدة القارى و فتح القدير و البدائع وغيرها ==

مثل من قرن بالحج والعمره في 'أمرها كله' ، وأجزاها طواف بالبيت واحد^١ وهو طواف الزيارة لحجتها وعمرتها وكان عليها الهدى ، فأما العمره من التمتع فإنه من شاء أن يخرج من الحرم ثم يحرم^٢ فإنه يحزى ذلك عنه إن شاء الله^٣ ، ولكن الفضل^٤ أن يهل بها من الميقات الذي^٥ وقته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^٦ أو ما هو أبعد^٧ من التمتع .
 ٧ وقال محمد بن الحسن^٨ : وكيف تكون هذه المرأة قارئة وقد بدأت

== من كتب القوم ، واثر مجاهد وعطاء لا يؤثر في قول أبي حنيفة مع كونه مبهما ، فانهم رجال ونحو رجال ، وأمر الإبطال صدر من الشارع ، فلا يكون مخالفا لقوله تعالى « ولا تبطلوا أعمالكم » - تدبر ، وقد عرفت من مرسل أبي قلابة ومسد عائشة ومرا قبل وحديث جابر وابن عباس وحديث أبي هريرة عند الحباكم وغيره - كما تقدم .
 وراجع مواضع من فيض الباري في شرح حديث عائشة رضي الله عنها .
 (١-١) وكان في الأصل « أمرنا كله » ، وفي الهندية « أمرها كلها » ، والصواب « أمرها كله » ، كما لا يخفى ، وما في الأصل « أمرنا » تصحيف « أمرها » - والله أعلم - ف .
 (٢-٢) وفي الموطأ « وأجزى عنها طواف واحد » .
 (٣-٣) وفي الموطأ « فان ذلك يحزى عنه » .
 (٤-٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « وليكن الفضل » ، والصواب ما في الأصل كما هو في الموطأ .

(٥) وكان في الأصول « التي » ، والصواب « الذي » ، لأنه صفة الميقات .
 (٦-٦) وكان في أصول الكتاب « وهو أبعد » ، والصواب « أو ما هو أبعد » ، كما هو في الموطأ وشرحه للزرقاني .
 (٧-٧) قوله « وقال محمد بن الحسن » ساقط من الأصول - والصواب إثباته كما لا يخفى على واقفي آداب الكتاب وسياق عبارته .

بالوقوف بعرفة قبل العمرة؟ وإنما السنة أن يبدأ بالعمل بالعمرة قبل العمل في الحج مع ما جاء في ذلك من الآثار المأثورة^١ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دخل على عائشة رضي الله عنها وهي حائض فقال: ارفضي عمرتك^٢

(١) وفي الأصول «المأثور» بالتذكير - وهو من سهو الناسخ.

(٢) هذا صريح في نقض احرام العمرة، وفي رواية «دعى عمرتك» و انقضت رأسك

و امتشطى ثم اغتسل، وهذا كله امارات الاحلال والخروج عن الاحرام.

قال امام المصنف في فيض الباري: قد علمت الخلاف بيننا وبين الشافعي في احرام عائشة، فانها كانت معتمرة عندنا وقارئة عندهم، وانها كانت رفضت عمرتها عندنا ولم ترفض عندهم، ويؤيدنا اللفظ المذكور (اي قوله: فبنت العمرة) وكذا قوله لها: كوني في حجتك - الخ، وقوله: عسى الله أن يرزقكها، وقوله: هذه مكان عمرتك، وقوله: وهي عمرتك و انقضت رأسك و امتشطى، وكذلك قول عائشة: لم أطف بين الصفا والمروة، تشكو حزنها وبثا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك قولها: يرجع الناس بحجة وعمرة وأرجع بحجة فقط، في كلها آيات بينات على انها لم تأت بأفعال العمرة ولكنها افردت بالحج ثم اتت بالعمرة قضاء لما كانت رفضتها وان طوافها للحج لم يحسب عن طوافها للعمرة. فان قلنا: انها كانت قارئة وان طوافها للحج حوسب عن طوافها للعمرة كما يقول الشافعي بتداخل العمرة في الحج لما كان لهذه الأقوال معنى صحيحا (و في التأويلات تكلف بارد كما صدر عنهم في هذه الأقوال) فالعجب انها تبكى وتشكو بثها وتظهر جزعها لعدم عمرتها وتضطرب لغواتها ثم لا يقول لها النبي صلى الله عليه وسلم: ما هذا الاضطراب وما هذه الشكوى فان عمرتك قد اديت في الحج مع أنها ألحقت عليه ثلاث مرار في سرف وفي مكة قبل الطواف وفيها بعد الحج عند العزم بالرجوع^١ ومع ذلك لم يعلمها النبي صلى الله عليه وسلم ان القارن لا يحتاج الى الاعتماد مستقلا ثم العجب من مثل عائشة انها اضطربت لأمر =

== لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم أيضا وإنما كان هذا محل افتخار وابتهاج أنها وافقت النبي صلى الله عليه وسلم في الأفعال فإن لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم طاف لها طوافين ولم يسع سبعين فعلى أى أمر كانت تنحصر؟ أعلى أمر لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم؟ فدل على أنها كانت ترى الناس فائزين بالطوافين، كما نطقت به أيضا حيث قالت « يرجع الناس بحجة وعمره - الخ » ونفسها خائبة عن إدراك طواف العمرة فتحصرت لذلك، ولأجل ذلك أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بعد الحج أن تعتمر من التعميم تلافيا لما فاتها وجبرا لانكسارها، ولو كان المقصود منه تطيب خاطرها فقط لما احتاج إلى هذا التطويل واكتفى بتعليم المسألة أياها فقط أو بانخبارها عن نفسه أنه لم يؤد أفعالها مستقلة أيضا، ولو أخبرها أنه لم يطف للعمرة أيضا كما أنها لم تطف لها لطابت نفسها ولأثرت موافقتها إياه في الأفعال على ألف عمرة ولم ترفع إليها رأسا أصلا، فهذه قرائن أو دلائل على أنها كانت مفردة قطعا ولم تكن قارة أن شاء الله تعالى - انتهى ج ٣ ص ٨٤ .

هذا توضيح قول الامام محمد « فلو كانت قارة الخ » وقد اشبع الكلام ابن القيم في احرام عائشة في صفحات من زاد المعاد على طريقه وصياغته الالفاظ الواردة في قصتها على ما ذهب اليه - فراجع ان اردت زيادة الاطلاع . وقد انكر ابن حزم في المحلى على عادته اعتبار عائشة رضي الله عنها قبل الحج خلافا لهذه الأحاديث الصحيحة، ولم يبال وهذا ديدنه في سائر الكتاب، اذا كانت الأحاديث الصحيحة مخالفة لما ذهب اليه يردّها عيانا أو يؤولها بتأويلات ركيكة ويهول بقول الله تعالى « وما كان ربك نسيا » ولم يرد ذلك في كتاب وسنة، ولم يقل به صاحب الشرع، ولم ينه عنه الشرع، وهذا فرض ولا بد منه، وهذا أمر وحكم فترض على الناس وهذا باطل؛ بغير ذلك من تهويلاته .

وامضى في حجتك^١ . فلما فرغت^٢ قالت : يا رسول الله ! أترجع نساؤك بحجة وعمره وأنا أرجع بحجة ؟ فلو كانت قارة لقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنك قضيت حجة وعمره ، وكان الطواف الواحد لهما جميعا . ولكنه لم يقل ذلك ولم يرها اعتمرت فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهما أن يخرجها إلى التبجم ليعمرها فترجع بعمره وحجة كما رجع غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا آخر فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^٣ في حجة الوداع ولم نعلم شيئا نسخه . وأعجب من ذلك أنكم تزعمون أن الطواف^٤ يجزى لهما جميعا ! وأنتم تأمرونها بالتقصير إذا رمت وذبحت حل لهما كل شيء إلا الجماع والطيب ولم تطف لعمرتها بعد ، فأنتم تأمرونها أن تقصر لعمرتها قبل أن تطوف وتسعى وتبرقع^٥ وتكون حلالا بما يحل منه المعتمر غير الجماع والطيب ولم تطف بالبيت ولم تسع بين الصفا والمروة لعمرتها ! فان قلتم : إن هذا

(١) في رواية «كوفي في حجتك» وفي أخرى «ثم أهلك بالحج» ومثل هذا تعبيرات الرواة على ما في أذهانهم وعلى أذواقهم المذهبية .

(٢) أى عن الحج - كما هو في الروايات .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية «فعله عليه السلام» .

(٤) وكان في الأصول «فلم نعلم» بالفاء ، والأرجح بالواو .

(٥) أى الواحد .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية «تبرقع» و «تبرقع» باحدى التائين هو الأنصح .

وانظر فقه الامام محمد وحذائقه في المسائل واستخراجها من المعادن واستحكام

الزامه ، ولم يذهب إليه ذهن أحد من قال بكون عائشة رضى الله عنها قارة ، وهو

من رشحات فقاهة الامام ابى حنيفة الذى «الناس كلهم عيال عليه في الفقه» .

كتاب الحجعة (المرأة تهل بغمرة ثم تحيض) ج - ٢

التقصير إنما هو للحج خاصة ؛ فلا بد من أن تقولوا : إذا طافت وسعت قصرت تقصيرا آخر للعمرة ، ولا ينبغي أن يحل منها شيء حتى تقصر التقصير الثاني ؛ وينبغي لكم أن تجعلوا عليها الهدى في التقصير الأول لأنها قصرت للحج وهي محرمة ، فيجب عليها في قولكم التقصير رأسها وهي محرمة بالحج والعمرة ؛ هذا مما لا ينبغي لأحد أن يتكلم فيه .

وقد جاءت فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم ير عائشة قضت عمرة مع حج حتى أمر عبد الرحمن^١ فأعمرها عمرة مكان عمرتها التي رفضتها .

قال أبو عبد الله محمد بن الحسن : وقد أخبرنا فقيهكم مالك بن أنس قال : حدثنا^٢ ابن شهاب محمد^٣ عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها

(١) كذا في الأصول ، أي : يجب عليها تقصير رأسها والحال أنها محرمة والمحرمة ممنوعة من تقصير رأسها . والعلامة الملقب حفظه الله قدر ما هنا الهدى وقال (أي : يجب عليها الهدى لتقصير رأسها) وقال « ليس عندى التقصير فاعل يجب بل فاعله الهدى » - ف

(٢) أي ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنها ، صحابي ابن صحابي - وهو ابن قحافة -
اخ صحابة عائشة وغيرها ، و أمه أيضا صحابة ، شقيق عائشة ، شهد مع خالد اليمامة فقتل سبعة من أكابرهم ، ولم يحرب عليه كذبة قط ، أول من مات من أهل الاسلام لجأه في نومة نامها بحبشي وهو على اثني عشر ميلا من مكة ، لحمل الى مكة ودفن سنة ٣ أو ٤ أو ٥ أو ٥٦ أو سنة ٥٨ ، وتوفيت عائشة بعد ذلك بيسير سنة ٥٩ - كما في ج ٧ ص ١٤٧ من التهذيب .

(٣-٣) كذا في الأصل « ابن شهاب محمد » ولم يذكر لفظ « محمد » في الهندية ، لكن هكذا ثبت في الأصل فاذن يكون بدلا من ابن شهاب فان اسمه محمد . والحديث أخرجه الامام محمد في هذا الباب من الموطأ بهذا الاسناد ، وفيه بالكيفية بدون لفظ محمد .

أنها قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم 'في حجة الوداع' فأهلنا بعمره^١ فقال^٢ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من كان معه الهدى^٣ فليهل 'بالحج مع العمرة' ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا؛ قالت: فقدمت [مكة]^٤ وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك^٥ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: انقضى^٦ رأسك وامتشطى وأهلى بالحج ودعى العمرة؛ قالت: ففعلت، فلما

(١-١) وفي الموطأ عام حجة الوداع، وهو عام عشرة من الهجرة، وهي السنة التي حج فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه، وهو آخر حجة، وسميت تلك السنة بعام حجة الوداع لأنه ودع الناس فيها وقال: خذوا عنى مناسككم لعل لا أحج بعد عامي هذا - كذا في التعليق الممجد .

(٢) الحديث مختصر، وهكذا رواه في الموطأ أيضا . والظاهر أنها كانت محرمة بالعمرة بل قطعاً فإنها أخبرت عن نفسها بذلك - عند البخاري وغيره - وقد سبق من قبل، ولم تذكر في هذه من أهل بحجة منهم ومن جمع الحج والعمرة، وهو عند الشيخين وغيرهما مفصلاً .

(٣) وفي الموطأ « ثم قال، أي: بسرف - كما هو عند البخاري في رواية عنها .

(٤) وفي الموطأ « هدى، بالتنكير .

(٥-٥) وفي الموطأ « بالحج والعمرة، .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من الموطأ، والمعنى بدونها أيضا صحيح .

(٧) لما دخل عليها وهي تبكي - كما في الروايات .

(٨) بضم الهمزة والقاف وكسر الصاد المعجمة - أي: حلى خضر شعرك وامتشطى، أي:

صرحى شعرك بالمشط وأهلى، أي: أخرى به مفردة أو قوله « ودعى، أي: أتركى =

قضينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما إلى التنعيم فاعتمرت؛ ثم قال: هذه مكان عمرتك^١. قال محمد: وهذا يدل على أن العمرة الأولى قد رفضت وخرجت عائشة من أن تكون معتمرة محرمة لعمرتها الأولى حيث قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: دعى العمرة وامتشطى؛ ثم قال بعد ذلك: هذه مكان عمرتك؛ فلو كانت قد قضت عمرتها ما قال لها: هذه مكان عمرتك؛ ولكانت هذه عمرة أخرى^٢.

== وانقضى احرام عمرتك. وهو صريح في انها كانت معتمرة مفردة بالعمرة من دون الحج، وقد اجبرت عن نفسها وهو اوجب و اخرى بالقول من غيره فان صاحب البيت ادري بما فيه، فهي تقول «أني احرمت بعمره وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: دعى عمرتك وانقضى رأسك و امتشطى و اغتسل و اهلى بالحج؛ ثم امرني بالاعتبار من التنعيم وقال: هذه مكان عمرتك المفروضة التي نقضت احرامها وتركها هذا». (١) وفي الموطأ «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذه - الخ»، وفي الكتاب في كل موضع وقع «هذا» مكان «هذه» وهو خطأ.

(٢) زاد في الموطأ بعده «و طاف الذين احلوا بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم طافوا طوافاً آخر بعد ان رجعوا من منى، واما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافاً واحداً» اي للاحلال من الحج والعمرة وهو طواف الزيارة، وذكره في مقابلة المتمتعين ميزت عائشة بين الفريقين - كما سبق مفصلاً في باب القران.

(٣) بهذا التفصيل انقطع عرق الزام ابن ابي شيبة في كتاب الرد على ابي حنيفة في مسألة السادس والستين - كما لا يخفى على الحاذقين.

باب ما يأكل المحرم من الصيد وما هو

ما يشتريه^١ وهو محرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: ما وجد المحرمون من لحوم الصيد على الطريق فلا بأس بابتاعه وأكله إذا كان الذي صاده وذبحه حلالاً^٢ وإن كان إنما صاده وذبحه لأجله، إن ذلك لا يفسد عليه شيئاً لأن الصائد والذابح حلال له ما فعل^٣.

وقال أهل المدينة: ما وجد المحرم من الصيد على الطريق فما كان من ذلك "يعترض به الحاج"^٤ ومن أجلهم صيد^٥ فإنا نكرهه للمحرم وتناه عن ذلك^٦، وأما شيء يكون عند الرجل ولم يرد به المحرمين^٧ فوجده

(١-١) هكذا في الأصول، ولعل الصواب هكذا «وما يشتريه منه» أي من الصيد، و لعل «ما هو» زائد زاده الناسخ، يعني: باب ما يشتريه المحرم من الصيد هل يجوز أكله أم لا؛ وفي الموطأ: باب الحلال يذبح الصيد أو يصيده هل يأكل المحرم منه أم لا. (٢) الواو وصلية.

(٣) أي: يجوز له أي شيء فعل من الأكل والبيع من المحرم والحبة له فإنه حلال لا منع عليه من ذلك كله.

(٤) وفي موطأ مالك مع الزرقاني جواباً عن السؤال هكذا: وأما ما كان من ذلك يعترض به الحاج ومن أجلهم صيد فإني أكرهه وأنهى عنه - اهـ.

(٥-٥) هكذا في الموطأ، وكان في أصول الكتاب «ليعرض به الحاج» وهو خطأ.

(٦-٦) وفي الموطأ «فإني أكرهه وأنهى عنه» - كما علمت.

(٧) وكان في الأصول «المحرمون» وهو خطأ فإن فاعل «لم يرد» الرجل، وهذا =

كتاب الحججة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره) ج - ٢

محرم عنده فاتباعه فلا بأس به .

وقال محمد : ما بين هذين فرق ،^١ ولئن حل أحدهما^٢ ليحلن الآخر ،
وقد ورد في ذلك رخص وكراهية ، فأما أن يكره ذلك كله وأما أن
^٣ لا يرى بذلك كله بأس .

قال محمد بن الحسن : وأما نحن فلا نرى بذلك كله بأس .
وقال أهل المدينة : إنا نأخذ في هذا بقول عثمان بن عفان رضي الله عنه^٤

== مفعول به ، ويمكن أن يكون قوله « لم يرد » فعل ما لم يسم فاعله ، فعلى هذا يكون
« المحرمون » مرفوعاً - تأمل .

(١) العبارة في الموطأ هكذا « فأما أن يكون عند رجل لم يرد به المحرمين فوجده محرم
فاتباعه فلا بأس به » .

(٢ - ٢) وفي الأصل « ولأن كل أحدهما » وهو خطأ ولا معنى له ، والصواب
ما أثبت ، والسياق يدل عليه .

(٣ - ٣) وفي الأصل « لا نرى بذلك كله بأس » والصواب « ولا يرى » بصيغة
المجهول ورفع « بأس » لأنه نائب فاعله .

(٤) وكان في الأصول « لا نرى » بدون الفاء ، والأرجح وجودها .

(٥) أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة
قال : رأيت عثمان بن عفان بالعرج وهو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه بقطيفة
أرجوان ، ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا ؛ فقالوا : أو لا تأكل انت ؟ فقال :
إني لست كهيتكم إنما صيد لأجلي - انتهى . وقد أخرجه الإمام محمد من طريق
مالك في باب المحرم يغطي وجهه من الموطأ ص ٢٠٧ به مثله ، ثم قال : أخبرنا
مالك حدثنا نافع أن ابن عمر كان يقول : ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم ؛
قال محمد وبقول ابن عمر نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والامة من قهاتنا رحمهم ==

كتاب الحجة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه) ج - ٢

أنه أهدى إليه لحم صيد وهو محرم فقال لأصحابه: كلوه؛ وقال: من أجلى صيد .

قيل: إن ذلك لم يكن من عثمان بن عفان رضي الله عنه على وجه التحريم، ولكن كان ذلك منه على وجه التنزه، لأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه^١ رد^٢ عليه يومئذ في أكل لحم الصيد فنسأله عنه^٣، فتنزه

== الله تعالى - انتهى . قال الباجي - كما في التعليق: يحتمل أن يكون فعل ذلك لحاجة إليه أي لضرورة دعت إليه وأن يكون في رأيه مباحا، وقد خالفه غيره فقالوا: لا يجوز - اهـ .

(١) في الموطأ « ثم أتى بلحم صيد » كما عرفت، وكذا في موطأ محمد وهو الأصح الأرجح، والمعنى على هذا أيضا صحيح - تدبر، فلذا تركته على حاله .

(٢) في رقم ٤٩٩ من آثار الإمام أبي يوسف ص ١٠٤: قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن عبد الكريم أنه قال: أول ما اختلف علي و عثمان رضي الله عنهما في يعاقب أتى بها وهما محرمان فأكل عثمان ولم يأكل علي فقال له عثمان: ما اردت إلا خلاقي لو لم آكل لأكلت - اهـ .

(٣) فاعل « رد » على رضي الله عنه، وهو من الرد، والضمير المجرور يرجع الى عثمان رضي الله عنه، وحديث على بعده - فاطلب منه معناه .

(٤) قال الطحاوي - ج ١ ص ٣٨٦ من شرح الآثار (وقد أخرجه أبو داود والبيهقي من طريقه عن اسحاق بن عبد الله عن عبد الله بن الحارث عن أبيه - وكان خليفة عثمان على الطائف: فصنع لثمان طعاما فيه من الحجل واليعاقب - الحديث): حدثنا ربيع الموزن قال ثنا اسدح وحدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عبد الله بن الحارث بن نوفل أن عثمان بن عفان رضي الله عنه نزل قديد فأتى بالحجل في الجفان شائلة بأرجلها فأرسل الى علي رضي الله عنه فجاءه والخبط يتحات من يديه ==

عثمان عن أكله لذلك وأمر بأكله غيره من المحرمين ، فلو كان لا يحل له أكله ما حل له أن يأمر بأكله وعلوا^١ يقينا أن عثمان لم يصطد ذلك الصيد كله من أجله ولكن اصطيد له ولأصحابه وما كان يحزى عثمان رضى الله عنه ذلك إلا أقله ، ولقد علم أن^٢ ذلك أصطيد له ولأصحابه فكيف أمر أصحابه بأكله؟ وكيف لم يترك أصحابه ذلك كما ترك عثمان بن عفان

= فأمسك على رضى الله عنه فأمسك الناس فقال على رضى الله عنه : من هنا من أشجع هل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه اعرابي ببعضات وبتمرة او بحمير وحش فقال : اطعموهن اهلك فانا حرم ؟ قالوا : نعم . ثم قال : حدثنا فهد قال ثنا محمد بن عمران قال ثنا ابي قال ثنا ابن ابي ليلى عن عبد الكريم عن عبد الله بن الحارث ابن نوفل عن ابن عباس عن على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلحم صيد وهو محرم فلم يأكله . ثم قال فى س ٣٩٠ : ثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الله بن الحارث عن ابيه قال : كنا مع عثمان وعلى رضى الله عنهما حتى اذا كنا بمكان كذا وكذا قرب اليهم طعام قال : فرأيت جفنة كأنى انظر الى عراقيب اليعاقب فلما رأى ذلك على قام فقام معه ناس ، قال فقيل : والله ! ما اشرنا ولا امرنا ولا صدنا ، فقيل لعثمان : ما قام هذا ومن معه الا كراهية لطعامك ، فدعاه فقال : ما كرهت من هذا ؟ فقال على رضى الله عنه : « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » ، ثم انطلق . قال : فذهب على رضى الله عنه الى ان الصيد ولحمه حرام على المحرم - انتهى . والضمير فى قوله « عليه » يرجع الى عثمان رضى الله عنه - تأمل .

(١) وكان فى الأصول « وعلوا » تصحيف ، والصواب « وعلوا » - ف .

(٢) وكان فى الأصول « عن » وهو خطأ .

كتاب الحجة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه) ج - ٢

رضى الله عنه ؟ إنما نضع هذا من عثمان رضى الله عنه على وجه التنزه حيث عيب^١ عليه أكل الصيد وهو محرم إن صيد له أو لم يصد له ؛ قلنا : نهى عن ذلك تنزهها عن أكله وأمر أصحابه أن يأكلوه .

أجبرنا محمد عن أبي حنيفة في رجل محرم^٢ صيد من أجله^٣ ولم يأمر به صاده حلال وصنع له من ذلك الصيد فأكل منه^٤ وهو يعلم أنه من أجله صيد فلا بأس بذلك ، ولاجزاء عليه .

وقال أهل المدينة : عليه جزاء ذلك الصيد^٥ إذا أكل منه^٦ وهو

(١) والعائب عليه على بن أبي طالب رضى الله عنه .

(٢-٢) وفي الأصل « صيد له من أجله » وعندى « له » زائد . قلت : ولعله نسخة بدل

« من أجله » لجمع الناسخ بينهما - ف .

(٣) كذا في الأصل ، ولفظ « منه » ساقط من الهندية ؛ وبعبارة مؤطأ مالك هكذا : قال

مالك في الرجل المحرم يصاد من أجله صيد فيصنع له ذلك الصيد فيأكل منه وهو يعلم

أن من أجله صيد : فإن عليه جزاء ذلك الصيد كله - انتهى زرقاني ج ٢ ص ١٩٤ .

(٤) كذا في الأصول ، وزاد في المؤطأ بعد لفظ « الصيد » « كله » .

(٥) ثم العبارة بعد ذلك في الأصول مختلفة النظام ، وعندى سقطت العبارة من الأصول .

وهنا مسألان ، أحدهما : المحرم الذى صيد من أجله صيد ثم صنع له ذلك الصيد

فأكل منه المحرم الذى صيد من أجله فعليه جزاء الصيد كله عند مالك ، والثانية أن

الصيد صيد لأجل محرم معين وأكل منه غيره من المحرمين الذين معه فهل على هذا

الغير جزاء الصيد أم لا ؟ ففي رواية عن مالك ومن معه : ليس عليه الجزاء . فالإمام

محمد يقول ردا عليهم : كيف صار الصيد لأحدهما حراما وللآخر حلالا وهما

محرمان ؟ وأوجب الجزاء على أحدهما ولم يوجب على الآخر كيف وقع الفرق

بينهما ؟ وهو ظاهر من قصة عثمان وأصحابه وكانوا كلهم محرمين أقال الزرقاني ذيل =

كتاب الحجة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه) ج - ٢

يعلم أنه صيد من أجل صاحبه فليس عليه في ذلك شيء .
وقال محمد : وكيف يكون محرمان يحل الصيد لأحدهما^١ ويحرم على الآخر^٢ ولم يصيدا ولم يذبحا ولم يأمر^٣ ؟ إنما نوى الرجل الحلال أن الذابح يكون صاد وذبح لأحدهما أفيجزى عن المحرم نيته عن غيره ؟ أرايتم لو قال الذى صاده وذبحه : لم أصده ولم أذبحه من أجله ؛ فصدقه وأكل ثم قال بعد ذلك : قد صدته^٤ من أجلك ؛ أيجب عليه الجزاء ؟ أرايتم إن لم يكن [قال] فى الأول شيئا^٥ حتى أكل المحرم ثم قال بعد ذلك

== اثر عثمان رضى الله عنه : قد اختلف قول مالك فيما صيد لمحرم بعينه هل لغير من صيد لأجله ان يأكله من سائر من معه من المحرمين ، و المشهور من مذهبه عند اصحابه انه لا يؤكل ما صيد لمحرم معين او غير معين ، ولم يأخذوا بقول عثمان هذا - قاله ابو عمر - انتهى . فلو قدر فى الأصول مثل العبارة الآتية التى بين القوسين (وإذا أكل منه غيره من المحرمين) او نحوه بعد قوله « أكل منه » لاستقام مضمون المسألة وصورتها - والعم عند الله تعالى .

(١) وفى الأصول « وليس ، بالوارد ، والصواب بالقاء .

(٢-٢) كذا فى الأصل ، وفى الهنذية « ولا يحل على الآخر » وكذا فيها فى ما بعد « ولم يعيدا » وهو مصحف .

(٣) ثم بعد ذلك فى العبارة خلل و نقلتها بعينها ، وعلى الواقف اصلاحها من نسخ اخرى صحيحة .

(٤) كذا فى الأصل ، وفى الهنذية « قد صدقته » وهو تصحيف .

(٥) أى الصائد فى الابتداء قبل الأكل لم يقل له شيئا من : أنى لم اصد لك ، او غيره بل سكت وصمت فأكل المحرم . وكان فى الأصل « شيء » والصواب ما فى الهنذية « إن لم يكن فى الأول شيئا » بالنصب . لأن لفظ « قال » ساقط من الأصول ولذا جعلناه =

كتاب الحجة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه) ج - ٢

أوجب عليه الجزاء بقول الرجل الذي صاد للصيد ؟ وكيف يجب الجزاء على الآكل بنية غيره ؟ إنما تجب الكفارة بأعمال العباد التي يعملونها ، فأما إن تجب الكفارة على الرجل بنية غيره فهذا ' بما لا يكون .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال حدثنا أبو سلبية عن رجل ' عن

== بين المربعين . قال الامام محمد في ذلك الباب من الموطأ ص ٢١٦ بعد الاخبار التي ستأتي في الكتاب من طريق مالك : و بهذا كله نأخذ ، اذا صاد الحلال الصيد فذبحه فلا بأس بأن يأكل المحرم من لحمه ان كان صيد من اجله او لم يصد من اجله ، لأن الحلال صاده وذبحه . ذلك له حلال ، فخرج من حال الصيد و صار لحماً فلا بأس بأن يأكل المحرم منه ، و أما الجراد فلا ينبغي للمحرم ان يصيده ، فان فعل كفر ، و « ثمرة خير من جرادة » كذلك قال عمر بن الخطاب ، و هذا كله قول أبي حنيفة و العامة عن قهاتنا - رحمهم الله تعالى - انتهى . و هو مروى عن عمر و أبي هريرة و الزبير و كعب الاخبار و مجاهد و عطاء - في رواية : و سعيد بن جبير ، و به قال الكوفيون : أبو حنيفة و اصحابه - كذا في تعليق الموطأ للششم عبد الحى اللكنوى - رحمه الله .

(١) و كان في الأصول « وهذا » بالواو ، و الصواب « فهذا » بالغاء لأن السياق يقتضيه .

(٢) هكذا رواه الامام محمد رحمه الله بهذا السند و المتن في كتاب الآثار بواسطة رجل مبهم بين أبي سلبية و أبي هريرة ص ٦١ من باب الصيد في الاحرام ، و كذا الامام ابو يوسف في رقم ٥٠٨ من آثاره ص ١٠٧ بهذا السند و المتن . الا انه قال « عن رجل من آل عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن أبي هريرة - الحديث » لكن في ج ١ ص ٥٤٧ من جامع المسانيد « أبو حنيفة عن أبي سلبية عن أبي هريرة قال : مررت بالبحرين - الحديث » بدون واسطة رجل ، و عزى تخريجه الى كتاب الآثار للامام محمد . و أخرجه الطحاوى ج ١ ص ٣٨٩ ايضا من طريق يحيى عن أبي سلبية عن أبي هريرة به من غير =

كتاب الحجة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه) ج - ٢

أبي هريرة قال: مررت بالبحرين^١ فسألوني عن لحم الصبد يصيده الحلال^٢ هل يصلح للمحرم أن يأكله؟ فأفتيتهم بأكله وفي نفسي منه^٣ شيء فقدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه^٤ فذكرت له ما قلت لهم، فقال: لو قلت = واسطة رجل بينهما، قال حدثنا ابن مرزوق قال ثنا هارون بن اسماعيل قال ثنا علي بن المبارك قال ثنا يحيى عن أبي سلية - الحديث - وكذلك أخرجه البيهقي في ج ٥ ص ١٨٨ من السنن من حديث إبراهيم بن طهمان عن هشام صاحب الدستوائين عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلية عن أبي هريرة قال: سألت رجل من أهل الشام عن لحم - الحديث - بدون واسطة، وهو في ج ٣ ص ١٤٠ من نصب الراية بدون واسطة، معزواً تخريجه إلى الطحاوي في شرح الآثار، فله مروي من طريقين: بواسطة وبدونها . . الامام أبو يوسف والامام محمد من الحفاظ الثقات المتقنين، كما اعترف به المخالفون إذا جاء عنهما ما يوافق رأيهم هذا .

(١) وفي كتاب الآثار « في البحرين » وهو غير فصيح، وفي آثار أبي يوسف « بأهل البحرين » وفي الطحاوي عنه: أن رجلاً من أهل الشام استغناه في لحم الصيد وهو محرم . وفي سنن البيهقي: سألت رجل من أهل الشام عن لحم اصطيد لغيرهم أ يأكله وهو محرم . وهذه تعبيرات من الرواة على اختلاف الأحوال من الحفظ والضبط والاتقان .
(٢) . ان صاده محرم فأكله يجوز بالاتفاق .

(٣) كذا في الأصل وكذا في الآثار للامامين، وسقط لفظ « منه » من الهندية وهو سهو الناسخ .

(٤) وفي سنن البيهقي: فأتيت عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له فقال: بما أتيت؟ قلت: أمرته أن يأكله . وفي آثار أبي يوسف: فسألني عن ذلك فأخبرته بالذي قلت . وفي آثار الطحاوي: قال: فلقيت عمر بن الخطاب فأخبرته بمسألة الرجل فقال: بما أفتيته؟ فقلت: بأكله .

غير ذلك لم تقل^١ بين اثنين ما بقيت^٢ .

أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا^٣ محمد بن المنكدر^٤ عن عثمان بن محمد
أو محمد بن عثمان^٥ عن طلحة بن عبيد الله^٦ قال : نذاكرنا لحم الصيد يأكله

(١) هكذا في كتاب الآثار و جامع المسانيد ، وفي آثار أبي يوسف : لو قلت غير
هذا ما أقيت بين اثنين ما بقيت . وفي آثار الطحاوي : قال : والذي نفسي بيده !
لو قلت بغير ذلك لعلوك بالدرّة ، إنما نهيت أن تصطاده . وفي سنن الديهقي : لعلوت
رأسك بالدرّة ، قال : ثم قال عمر - النخ .

(٢) كذا في الهندية وهو الصواب ، وكان في الأصل « ما أقيت » وهو تصحيف .
والحديث روى من غير هذا الوجه أيضا - كما سيأتى في الكتاب ، فلا يضرب جهالة
رجل في السند مع كونه مرويا بدون واسطة أيضا - تدبر .

(٣-٣) وكان في الأصول « ابن المنكدر » وفي كتاب الآثار « محمد بن المنكدر » . هو ابن
عبد الله النيمي القرشي ، أبو عبد الله المدني ، التابعي ، أحد الأعلام . روى عن عائشة وأبي
هريرة وابن قنادة وجابر بن عبد الله و طائفة ، وعنه زيد بن اسلم ويحيى الأنصاري
و الزهري و خلق ، من رجال الستة ، مات سنة ثلاثين ومائة - كذا في التهذيب .
(٤) وأخرجه الإمام محمد في كتاب الآثار بهذا الاسناد عن « عثمان بن محمد » وهو
الصواب من غير شك ، وعلى الصواب نقله الحافظ في الدراية ص ٢١٠ من كتاب
الآثار . وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره من رقم ٥٠٧ ص ١٠٦ : قال ثنا
يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن محمد بن المنكدر عن « محمد بن عثمان » (وهو خطأ
مقلوب والصواب « عثمان بن محمد ») عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه انه قال :
سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنذاكرنا الصيد فاختلفنا فيه والنبي عليه الصلاة
والسلام قائم حتى ارتفعت اصواتنا فاستيقظ فقال : ما لكم ؟ قال : قلنا : اختلفنا
في لحم الصيد بصيده الحلال فأكله المحرم فننا من قال : نعم ، و منا من قال : =

كتاب الحجّة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره) ج - ٢

= لا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا بأس به - انتهى . ومن غير شك أخرجه محمد في نسخته ، و الحسن بن زياد في مسنده ، و ابن خبزو و الأشناني و ابو بكر ابن عبد الباقي و ابن المظفر و الحارثي و طلحة في مسانيدهم - كما في ج ١ ص ٥٤٢ الى ص ٥٤٥ من جامع المسانيد . و نقله ايضا في ج ١ ص ١٠٢ من عقود الجواهر المحدث الزبيدي . و بالجملة الصحيح « عثمان بن محمد عن طلحة بن عبيد الله » - و الله تعالى اعلم . عثمان بن محمد هو ابن ابي سويد - كما في ص ٢٨٣ من تعجيل المنفعة - عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه ، و عنه الزهري و محمد بن المنكدر ، ليس بمشهور . قلت : ذكره ابن حبان في التابعين من الثقات و قال : يروى المراسيل - اه . و اما محمد بن عثمان فهو ابن عبد الله بن موهب التيمي ، مولى آل طلحة ، و ذكره في التهذيب روى عن موسى بن طلحة عن ابي ايوب ، و عنه شعبة و غيره ، و هو متأخر عن عثمان ابن محمد ، فلا يكون ههنا . و أما الحافظ في « الاثر » في معرفة رواة الآثار ، فسلك مسلكا خلاف ما في التعجيل ، و هي خطية غير مطبوعة ، فذكر عثمان بن محمد ثم قال : كذا فيه ، و انما رواه ابن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن ابيه عن طلحة مكذبا هو عند مسلم على الصواب - اه . فعنده الصحيح في الاسناد « عن ابن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابيه » و لاستحالة في أن ابن المنكدر رواه عن شيخين : عثمان بن عبد الرحمن عن طلحة ، و معاذ بن عبد الرحمن عن ابيه عن طلحة . ثم نقل الحافظ قول الحسيني في رجال العشرة مترددا فيه غير جازم به من انه « عثمان بن محمد » و جزم به في الدراية و التعجيل من غير شك و تردد . و الحديث بالاسناد المذكور نقله المحدث الزبيدي في ج ٣ ص ١٤٠ من نصب الراية و عزاه إلى كتاب الآثار و لم يذكر فلحق عثمان بن محمد شيئا بل اقره على ذلك ، و لو كان في الاسناد خطأ لذكره البتة بل عنده ايضا « عثمان بن محمد » .

(هـ) و كان في الاصول « ابن عبد الله » مكبرا و هو تصحيف ، بل هو « طلحة » =

كتاب الحجّة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه) ج - ٢

المحرم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نائم^١ فارتفعت أصواتنا فاستيقظ
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : فيم تنازعتم ؟ قلنا : في لحم الصيد^٢
يأكله المحرم ؛ فأمرنا بأكله^٣ .

== ابن عبيد الله ، مصفرا - كما في التهذيب وغيره .

(١) كذا في الأصل ، وكان في الهندية « قائم » ، وهو تصحيف من تصحيفات النساخ .
(٢) هكذا في الأصول ، وفي كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن ونصب الراية
والدراية « فيم تنازعون » ، وهو الأصح الأرجح ، والمعنى على ما في الكتاب أيضا صحيح .
(٣-٢) هكذا في كتاب الآثار وآثار أبي يوسف ونصب الراية والدراية ، ووقع
في الأصول « في أكل الصيد » وهو تصحيف .

(٤) كذا في الأصول ، وفي كتاب الآثار للإمام محمد « قلنا في لحم الصيد يأكله المحرم
فأمرنا بأكله » ، وكذلك هو في نصب الراية ج ٣ ص ١٤٠ ، وكذلك في الدراية ص ٢١٠ ،
وفي الآثار للإمام أبي يوسف ص ١٠٧ « قال قلنا : اختلفنا في لحم الصيد يصيده الحلال
فياكل المحرم فبنا من قال : نعم ، وبنا من قال : لا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا بأس به »
قال محمد بعد ذلك في كتاب الآثار : وبهذا نأخذ ، اذا دمج الحلال الصيد فلا بأس بأن يأكله
المحرم وإن كان ذبحه من أجله ، وهو قول أبي حنيفة . قال محمد : وأراه في هذا الحديث
قد تنازعوا في الفقه فارتفعت أصواتهم فاستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك
فلم يعبه عليهم - انتهى . وحديث طلحة بن عبيد الله روى من وجه آخر أيضا ، قال المحدث
الكبير : أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن معاذ بن
عبد الرحمن بن عثمان عن أبيه قال : كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فأهدى
إليه طير وطلحة راقد فبنا من أكل وبنا من تورع فلما انتبه أخبر فراقنا من أكله
وقال : اكناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - انتهى . قلت : وفي صحيح مسلم : فلما
استيقظ طلحة وفق من أكله قال النوى : صوبه ؛ وقال الشوكاني : دعاه بالتوفيق ؛ ==

كتاب الحجّة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا أسامة بن زيد المدني قال حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة^١ رضى الله عنه [إنه يحدث عبد الله عمر]^٢

== وفي المشكاة: وافق من أكله؛ قال القارئ في المرقاة: أى بالقول والفعل) ورواه ابن حبان في صحيحه في النوع الأربعين من القسم الثالث . وأخرجه أيضا عن ابن أبي شيبة و قال فيه : عن ابن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن عن أبيه - فذكره . (قلت : عندي هو خطأ من الناسخ ، و الصواب : عن ابن المنكدر عن عبد الرحمن ابن عثمان - فذكره ؛ يدل عليه قوله بعده) ثم قال : ولست أنكر سماع ابن المنكدر من عبد الرحمن بن عثمان فرة رواه عنه و مره رواه عن معاذ عنه . ورواه البزار في مسنده بالسند الأول و قال : لا نعلم أحدا أجود أسناده و وصله إلا ابن جريج ، و لا نعلمه عن النبي عليه السلام إلا من هذا الوجه - انتهى . قلت : ورواه الطحاوى أيضا بهذا الاسناد - ج ١ ص ٣٨٨ : حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج به مثله . ورواه البيهقي في ج ٥ ص ١٨٨ من سننه في باب ما يأكل المحرم من الصيد من حديث أبي عاصم عن ابن جريج به مثله ، و فيه : فلما استيقظ قال للذين أكلوا : أصبتم ؛ وقال للذين لم يأكلوا : أخطأتم ، فانا قد أكلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حرم - انتهى .

(١) حديث أبي هريرة رواه الامام محمد من طرق ثلاثة : اولها طريق أبي خنيفة و قد سبق ، و ثانيها طريق أسامة هذه ، و ثالثها طريق مالك و سنأق و هو في آثار الطحاوى من طرق - ج ١ ص ٣٩٠ . ورواه عبد الرزاق في مصنفه كما في ج ٧ ص ٢٥١ من المحلى عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر انه سمع ابا هريرة يحدث ابا عبد الله بن عمر قال : سألتى قوم محرمون عن محلين اهدوا لهم صنيدا فأمرتهم بأكله ، ثم لقيت عمر فأخبرته فقال لو اقيتكم بغير هذا لأوجعتك - اه . ورواه الامام محمد في الموطأ و مسأق . وراجع ص ١٣٧ الى ص ١٤٢ من نصب الراية ==

كتاب الحجّة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره) ج - ٢

قال : أقبلت من البحرين فسالني ناس من أهل العراق^١ عن لحم الصيد يأكله المحرم^٢ فأمرتهم بأكله^٣ ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسألته عن ذلك فقال : إياهم أفئيتهم ؟ قلت : أفئيتهم بأكله ، فقال^٤ [لو قلت غير ذلك ما أفئيت رجلا ما كنت حيا^٥ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن أبيه^{*}

== و رواه اليهقي في سننه الكبرى - كما سبق . (٢) ما بين المربعين ساقط

من الأصول ، وإنما زدناه من الموطأ والمجلى .

(١) و في رواية : مر به قوم محرمون بالريذة . و في أخرى : مررت بالبحرين فسالوني .

و في أخرى : رجل من أهل الشام . لعله وقائع مختلفة أو تعبيرات من الرواة .

(٢) هكذا في الموطأ و آثار الطحاوي و سنن اليهقي و المجلى و غيرها ، و وقع في

أصول الكتاب « فأمرتهم يأكلونه » و هو خطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لابد منه ، و هو في المجلى و الموطأ و آثار

الطحاوي و سنن اليهقي و غيرها ، و اذا لم يزد هذا في العبارة لا دخل المعنى .

(٤) لأن المتقى اذا لم يعلم المسائل و يفتى بغير علمه و وقوفه لا يليق لمنصب القضاء ،

و ابو هريرة رضي الله عنه كان يفتى في زمن الخلفاء و بعدهم ، لكن لم يكن فيما بينهم

مشهورا بذلك و المشهورون بذلك المنصب : ابو بكر و عمر و عثمان بن عفان و علي

و ابن مسعود و ابو موسى الأشعري و عائشة و غيرهم - رضي الله عنهم ، و ابو هريرة

و انس و أمثالهم كانوا يرجعون عند الضرورة و الدقائق اليهم . كما عُرف في قضايا

الصحابة رضي الله عنهم ، و يُعرف هذا من فصول متعددة من اعلام الموقفين لابن القيم ،

و راجعها فانها مفيدة جدا .

(٥) كذا في الأصل ، وسقط قوله « عن أبيه » من المندبة و لابد منه . فان عبد الله بن

ابن نجيح لم يرو عن احد من الصحابة رضي الله عنهم بخلاف أبيه يسار الثقي فانه ==

عن رجل من بني ضمرة^١ قال: خرجنا مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فافرد^٢ بالمسير معه في سبعة ركب، قال: فأوأنا الليل إلى خيمة أعرابي فإذا
 = روى عنهم، كما في ترجمته. وقد روى عن الضمري حديث مرفوع، وفيه قصة،
 قال الطحاوي: حدثنا يزيد من سنان قال ثنا يزيد بن هارون قال أنا يحيى بن سعيد
 عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عيسى بن طلحة عن عمير بن سلة عن رجل من بهز
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بالروحاء فإذا هو بحمار وحش عقيم فيه سهم
 قد مات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: دعوه حتى يحىء صاحبه، فجاء البهزي فقال:
 يا رسول الله! هي رميت فكلوه، فأمر أبا بكر أن يقسمه بين الرفاق وهم محرمون،
 ثم سار حتى إذا كان بالاثابة إذا هو بظلي مستظل في حقف جبل فيه سهم وهو حي
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل: قف ههنا لا يراه أحد حتى تمضي الرفاق.
 حدثنا بونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن يحيى بن سعيد أنه قال أخبرني محمد
 ابن إبراهيم - ثم ذكر بأسناده مثله - حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا أبو الأسود قال أنا
 نافع بن يزيد عن ابن الهادان محمد بن إبراهيم حدثه عن عيسى بن طلحة عن عمير بن
 سلة الضمري قال: بينما نحن نسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض افناء الروحاء
 وهو محرم إذا حمار معقور فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: دعوه فبوشك صاحبه
 أن يأتيه، فجاء رجل من بهز هو الذي عقر الحمار فقال: يا رسول الله! شأنكم بهذا
 الحمار! فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقسمه بين الناس - ثم ذكر نحوه ما في
 حديث يزيد عن يزيد بن هارون. وراجع ج ٣ ص ١٤٢ من نصب الراية.
 (١) هو عمير بن سلة الضمري، معدود في الصحابة عند الأكثرين - كما في ج ٨ ص ١٤٧
 من التهذيب، من رجال النسائي، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين بعد أن ذكره
 في الصحابة - اهـ.

(٢) أي انفرد عن الرجال الآخرين حال كونه معه في سبعة ركب.

كتاب الحجة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه) ج - ٢

قدر مغطى^١ قال: ما هذا؟ قال: لحم صيد صدناه بالأس، فأكل منه ونحن محرمون^٢.

وقد جاءت^٣ في لحم الصيد هذه الرخص ولم يفسروا فيقولوا: لا بأس بما كان من ذلك لم يصطد^٤ للمحرم ولا خير فيما أصطيد [له] ، بل قد جاءت فيه الآثار مبهمة ولا تفسير في هذا فهي عندنا على جملتها^٥ حتى تأتي البينة بتفسيرها .

فأما ما روئيم عن عثمان بن عفان رضى الله عنه فلا حجة لكم فيه^٦.

(١) وكان في الأصول «مغطى» بالالف وهو تصحيف الناصحين يكتبون كثيرا من النواقض بالالف .

(٢) ضمير «أكل» يرجع الى عمر رضى الله عنه ، ولعله كان في الأصل «فأكلنا» بالجمع ، حتى يرتبط به قوله «ونحن محرمون» - تدبر .

(٣) والسياق يقتضى ان قوله «قال محمد بن الحسن» سقط قبل قوله «وقد جاءت» والله تعالى اعلم .

(٤) وكان في الأصول «ثم يصطاد» تصحيف ، والصواب «لم يصطد» .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٦) أى على أجمالها .

(٧) لأنه كان على وجه التنزه والتورع لا على وجه التحريم ولرد على رضى الله عنه عليه - كما سبق من قبل . قال الطحاوى - ص ٣٩٠ بعد رواية حديث اختلاف على عثمان رضى الله عنه من جهة المخالفين: قيل لهم: فقد خالفه في ذلك عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيد الله وعائشة وأبو هريرة رضى الله عنهم وقد تواترت الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يوافق ما ذهبوا اليه وقول الله عز وجل «وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما» . يحتمل ما حرم عليهم منه هو: ان يصيدوه ، =

كتاب الحج (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه) ج - ٢ .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا مالك بن أنس^١ قال حدثني^٢ ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة^٣ يحدث [أباه] عبد الله^٤ ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: مر به قوم محرمون بالربذة فاستفتوه في = ألا ترى إلى قول الله عز وجل «يأياها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء ما قتل من النعم»^٥ فنهاهم الله تعالى في هذه الآية عن قتل الصيد وأوجب عليهم الجزاء في قتلهم إياه قبل ما ذكرنا أن الذي حرم على المحرمين من الصيد هو قتله^٦؛ وقد رأينا النظر أيضا يدل على ذلك، وذلك: أنهم اجتمعوا أن الصيد يحرمه الأحرام على المحرم ويحرمه الحرم على الحلال وكان من صاده صيدا في الحل فذبجه في الحل ثم ادخله الحرم فلا بأس بأكله إياه في الحرم، ولم يكن ادخاله لحوم الصيد الحرم كادخاله الصيد نفسه وهو حي الحرم لأنه لو كان كذلك لنبه عن ادخاله ولمنع من أكله إياه فيه كما يمنع من الصيد في ذلك كله، وكان إذا أكله في الحرم وجب عليه ما وجب في قتل الصيد، فلما كان الحرم لا يمنع من لحم الصيد الذي صيد في الحل كما يمنع من الصيد الحي كان النظر على ذلك أن يكون كذلك الأحرام أيضا يحرم على المحرم الصيد الحي ولا يحرم عليه لحمه إذا تولى الحلال ذبحه قياسا ونظرا على ما ذكرنا من حكم الحرم؛ فهذا هو النظر في هذا الباب، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى - انتهى .

(١) أخرجه الإمام محمد من طريقه في الموطأ أيضا، ومالك والطحاوي والبيهقي وابن حزم في المحلى .

(٢-٢) وفي موطأ محمد «قال أخبرنا» وفي موطأ مالك «عن ابن شهاب» .

(٣-٣) كذا في المحلى . وفي موطأ محمد وموطأ مالك «يحدث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما» ووقع في الأصول «يحدث عن عبد الله» وهو خطأ .

كتاب الحجة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه) ج - ٢

لحم صيد وجدوا [أحلة]^١ يأكلونه فأقتسام بأكله ، قال ثم قدم على عمر [بن الخطاب]^٢ فسأله عن ذلك فقال عمر : بما افتيتمهم ؟ قال : يأكله ، قال عمر رضى الله عنه : لو افتيتمهم بغيره لأوجعتك^٣ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك قال حدثنا أبو النضر^٤ مولى عمر

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زيد من الموطئين^٥ وهو جمع حلال من اهل الربذة . قال الزرقاني في ج ٢ ص ١٩٠ من الشرح : قوله « مر به قوم محرّمون بالربذة » لا يخالف قوله في السابقة (اى الرواية) « حتى اذا كان بالربذة وجد ركبا من اهل العراق » لأنه يحمل على انه وجدهم مارين به لما استقر بالربذة . فالقصة واحدة - اه -

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو موجود في الموطئين .

(٣) وفي هذا دليل على ان حل ما لم يهده المحرم بل صاده الحلال وذبحه كان امرا مقررّا عندهم لا يجوز الاجتهاد في الافتاء بخلافه ، والا فالجهد لا لوم عليه فيما اذاه اجتهداه فضلا عن الاجماع بضرب او غيره - كذا في شرح الزرقاني مع اختلاف في بعض الفاظه اجل قال الطحاوى : فلم يكن عمر يعاقب رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتياه في هذا بخلاف ما يرى ، والذي عنده ذلك مما يخالف ما اتفق به رأيا ، ولكن ذلك عندنا - والله اعلم - لأنه قد كان أخذ علم ذلك من غير جهة الراى - انتهى .

(٤) قوله « أبو النضر » - بفتح النون و سكون الضاد المعجمة - هو سالم بن ابي امية ، مولى عمر بن عبيد الله التيمي تميم قريش - قاله الزرقاني في شرحه ج ٢ ص ١٨٧ ، ثقة ثبت ، من رجال الستة ، مات سنة تسع وعشرين ومائة . و « عمر » بضم العين - ابن معمر بن عثمان بن عمرو بن سعد بن تميم بن مرة القرشي التيمي ، كان احد وجوه قريش و اشرافها جوادا مدحا شجاعا ، له في الجود والشجاعة اخبار شهيرة ، مات ==

كتاب الحجّة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه) ج - ٢

ابن عبيد الله عن نافع مولى أبي قتادة^١ [عن أبي قتادة^٢] أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى^٣ إذا كان ببعض الطريق^٤ تخلف مع أصحاب له محرمين^٥ [وهو غير محرم]^٦ فرأى حمارا وحشيا فاستوى

== بدمشق سنة اثنتين وثمانين؛ وجده معمر صحابي ابن عم أبي قحافة والد الصديق -

قاله الزرقاني في ج ١ ص ٧٦ من باب الرضوء من المذى .

(١) هو ابن عباس، بموحدة ومهملة او تحتانية ومعجمة، أبو محمد الأقرع، المذني الثقة، مولى أبي قتادة حقيقة، كما ذكره النسائي والعجلي وغيرهما، وقال ابن حبان وغيره: قيل له ذلك للزومه وإنما هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية - زرقاني .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطئين ولا بد منه. والحديث حديثه، وهو الحارث بن ربي الأنصاري السلمي - رضى الله عنه .

(٣-٣) وفي موطأ مالك « إذا كانوا ببعض طريق مكة » وفي الصحيحين من رواية صالح بن كيسان وعمر بن الحارث عن أبي النضر بسنده: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم بالقاح، قال عمرو: فيما بين مكة والمدينة ولفظ صالح: من المدينة على ثلاثة أميال، ووقع عند ابن حبان وغيره في حديث أبي سعيد: أن ذلك بعسفان، وفيه نظر والصحيح: بالقاح، وهي بالقاف والحاء المهملة الخفيفة - زرقاني .

(٤) كذا في الموطأ ص ٢١٠، وكان في الأصول « محرمون »، ولعله كان « وهم محرمون » فسقط لفظ « وهم » من الأصول - والله اعلم .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصلين، وإنما زدناه من الموطئين؛ وعند البخاري من طريق عمرو بن الحارث « وهم محرمون وأنا رجل حل على فرسي وكنت رقاء على الجبال فينا أنا على ذلك إذ رأيت الناس متشوقين فذهبت انظر » اه - زرقاني .

كتاب الحجّة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره) ج - ٢

على فرسه فسأل أصحابه أن يناولوه سوطه^١ فأبوه^٢ [فسألهم أن يناولوه رمحاً فأبوا]^٣ فأخذه ثم شدد على الحمار فقتله ، فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بعضهم ، فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سألوه عن ذلك فقال : إنما هي طعمة أطلعكموها الله^٤ .

(١) كذا في الأصل وكذا في الموطئين ، وفي الهندية «أن يناولوا سوطه» ، وفي رواية عمرو «كنت نسيت سوطي» ، وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة «ثم ركبته فسقط مني سوطي» ، فلهذا أطلق النسيان على السقوط أو عليه تجوزاً قاله - الزرقاني في شرحه .
(٢) كذا في الأصل ، وكذا في موطأ الإمام محمد ، وفي موطأ الإمام مالك «فأبوا عليه» ، وفي رواية عمرو «قالوا : لا نعينك عليه» ، وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة «قلت : ناوولوني السوط ، فأبوا : والله لا نعينك عليه بشيء» ، فزلت فتناولته ثم ركبته فأدركت الحمار من خلفه وهو وراء أكمة فطعته برمحى فعقرته» ، وفي رواية عمرو «فأتيت إليهم فقلت لهم : قوموا فاحملوا ، قالوا : لا نمسه ، لحملته حتى يجثتم به» - اه زرقاني .
(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من موطأ الإمام محمد - راجع ص ٢١٠ منه - ف .

(٤) الحديث رواه الإمام أبو حنيفة عن محمد بن المنكدر عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : خرجت في رهط من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في القوم محرم غيري - الحديث . أخرجه الإمام محمد في باب الصيد في الأحرام من كتاب الآثار ص ٦٠ ، والإمام أبو يوسف في آثاره عن الإمام أبي حنيفة من رقم ٥١٠ ص ١٠٨ ، وأبو محمد البخاري ، والحافظ طلحة ، والحافظ ابن المظفر ، وابن خسرو ، والقاضي محمد بن عبد الباقي في مسانيدهم من طرق إلى الإمام أبي حنيفة - كما في ج ١ ص ٥٤٥ إلى ص ٤٧ من جامع المسانيد ، و ج ١ ص ١٠٢ من عقود الجواهر والطحاوي =

كتاب الحجۃ . (ما يأكل المحرم من الصيد و ما يشتريه) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن كعب الأحبار^١ أقبل من الشام في ركب محرمين حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد فأقتام كعب بأكله ، فلما قدموا على عمر [بن الخطاب رضى الله عنه]^٢ ذكروا ذلك له فقال : من أفتاكم بهذا ؟ قالوا^٣ : كعب ؛ قال : فاني قد^٤ أمرته عليكم حتى ترجعوا ؛ ثم لما

== والبيهقي . ورواه البخاري في ابواب من صحيحه ، و مسلم في باب تحريم الصيد البري على المحرم . و عبد الرزاق في مصنفه و من طريقه ابن ماجه في سننه ، و احمد و ابن راهويه في مسنديهما ، و الدارقطني في سننه - كما في ج ٣ ص ١٤٢ من نصب الراية ؛ و وقع عند عبد الرزاق : و إنما اصطدته لك ، و لم يأكل حين أخبرته اني اصطدته له ؛ قال الدارقطني : قال ابو بكر النيسابوري : قوله « اصطدته لك » و قوله « لم يأكل منه » لا اعلم احدا ذكره في هذا الحديث غير معمر - اهـ . و قال صاحب التنقيح : و الظاهر ان هذا اللفظ الذي تفرد به معمر غلط ، فان في الصحيحين « ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل منه » و في لفظ لاحد قلت : هذه العضد قد شويتها و افضجتها ، فأخذها فتمشها عليه الصلاة و السلام و هو حرام حتى فرغ منها - انتهى نصب الراية ، و راجع اياه و الطحاوى و عمدة القارى و الجوهر النقي و فتح البارى و شرح الزرقاني و غيرها .

(١) كعب الأحبار تابعي مشهور ، ملجأ العلماء و أهل الفضل ، و لذا امره عليهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الحج لكي يقتدوا به فيما عرض لهم من احكامه .
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، و إنما زدته من موطأ مالك . و الحديث أخرجه مالك في الموطأ ، و من طريقه أخرجه الامام محمد في موطئه .

(٣) و في موطأ محمد « فقالوا » بزيادة الفاء .

(٤) حرف « قد » ليس بموجود في موطأ محمد .

كتاب الحجة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه) ج - ٢

كانوا^١ ببعض الطريق طريق مكة مرت بهم رجل^٢ من جراد^٣ فأقنمهم كعب بأن يأكلوه و يأخذوه^٤ ، فلما قدموا على عمر رضى الله عنه^٥ ذكروا له ذلك^٦ فقال : ما حملك على ان تقتلهم بهذا ؟ [قال : هو من صيد البحر] قال : وما يدريك ؟ [^٧ قال : يا أمير المؤمنين ! والذى نفسى بيده ! إن هو^٨ إلا ثرة حوت ينثره فى كل عام مرتين .

- (١) هكذا فى الموطئين ، وفى الأصلين « كان » بالافراد .
- (٢) هكذا فى الموطئين ، وفى الأصل « مر » بالتذكير .
- (٣) و الرجل - بكسر الراء و سكنون الجيم : قطع من جراد .
- (٤-٥) كذا فى موطأ محمد « فأقنمهم كعب بأن يأكلوه و يأخذوه » و أما فى موطأ مالك « فأقنمهم كعب أن يأخذوه ف يأكلوه » اهـ و هو الأرجح عندى من حيث الترتيب و كان فى الأصول « فأقنم كعب أن يأكلوه و يأخذوه » .
- (٥-٥) كذا فى الأصل و كذا فى موطأ مالك ، و فى موطأ الامام محمد « ذكروا ذلك له » .

- (٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول و من موطأ الامام محمد و لا بد منه ، وإنما زدناه من موطأ الامام مالك ، و قد قال تعالى « أحل لكم صيد البحر و طعامه متاعا لكم و للسيارة » .
- (٧) و فى موطأ الامام مالك « إن هى » و الثرة - بفتح النون و سكنون المثناة - للبهائم كالعطسة للانسان ، يعنى : هو شئ يخرج من ثرة الحوت ، و ينثر - بضم المثناة و كسر ها - من باب نصر و ضرب ، أى : يرميه متفرقا مثل ما يخرج من عطس الانسان من المخاط . و قد ورد ذلك مرفوعا عند ابن ماجه عن انس : ان الجراد ثرة الحوت من البحر . و عند ابى داود و الترمذى و ابن ماجه عن ابى هريرة مرفوعا : الجراد من صيد البحر . و فى رواية : إنما هو من صيد البحر . و لكنها احاديث ضعاف ضعفها ابو داود و الترمذى و غيرهما ، و الصحيح انه من صيد البر ، و لذا وجب =

كتاب الحجة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره) ج - ٢

قال محمد : فقد أمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي قتادة بأكل الصيد وحسن ذلك لهم ، ولم يسأل أبا قتادة : أمن أجل المحرمين اصطدته أم من أجل غيرهم ؟^١ ولو كان الأمر على ما وصف أهل

= الجراء على من قتلها من المحرمين ، ويحرم عليه صيده ، وبه قال عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس وعطاء ؛ قال العبدري : هو قول الكافة إلا أبا سعيد الخدري ؛ وحكاه ابن المنذر عن كعب الأحبار ، ويدل على رجوعه عن ذلك ما رواه الشافعي في الأم بسند صحيح أو حسن عن عبد الله بن أبي عمار : أقبلا مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أناس محرمين من بيت المقدس بعمره - الحديث . وهو في ج ٢ ص ١٩١ من شرح الزرقاني . وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم من أهل العلم . وقال الدمايني : ذكر بعض الخذاق من المالكية : الجراد نوعان : برى وبحرى ، فيرتب على كل حكمه ويتفق بذلك الأخبار - كذا في شرح الزرقاني والتعليق الممجّد . وقد سبق من موطأ محمد : وأما الجراد فلا ينبغي للحرم أن يصيده ، فإن فعل كفر « وتمرّة خير من جرادة » كذلك قال عمر بن الخطاب - وهذا كله قول أبي حنيفة والعامّة من قهاتنا رحمهم الله تعالى - اه .

(١) ومن ههنا سقط ما في الزرقاني وغيره إذا صيد لأجله بغير إذنه حرم أكله للحرم ، فانه صلى الله عليه وسلم لم يسأل أبا قتادة عنه ولم يرد في طريق من طرق حديث أبي قتادة السؤال عن ذلك ، والظاهر من عادات الناس أنهم ينوون في مثله لرفقائهم أيضا ، سيما إذا كان الصيد كاللحار الوحشي يشبع جماعة مع سؤاله عن دلالة وإشارته حيث قال « هل أحد منكم امرء أو أشار إليه بشيء ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوا ، فابكتني على الاستفسار على الاعانة ولم يسأل عن نية أبي قتادة لمن صدته ، والسكوت من الشارع في معرض البيان يان بل فوفقه كما حقق في محله ، ودعوى النسخ لا تسمع فانه لم يتعذر الجمع بين الأخبار الواردة في الباب . ومعنى : أو يصد لكم بأمركم =

كتاب الحجّة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه) ج - ٢

المدينة ما رخص لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أكله حتى
سأل أبا قتادة من أجل القوم المحرمين ' صاد الحمار ' أم من أجل غيرهم .

= وإعانتكم وإشارتكم ودلائلكم ، أو هو محمول على الكراهة تنزيها ، أو كان وروده
لسد الدرائع لئلا يحمل الناس حيلة للأكل ، مع أن حديث الصعب بن جثامة الليثي فيه
اضطراب واختلاف ، وحله البخاري على كون الحمار حيا ولذا بوب في الصحيح
« باب إذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا - الخ » ، فأشار به إلى أنه صلى الله عليه وسلم
رده لكونه حيا وقال « أنا حرم » - ووافقنا في المسألة ولم يفصل في النية . والحديث
أخرجه الإمام محمد في الموطأ ص ٢١٤ : أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي :
أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو بالابواء أو بودان فردّه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى ما في وجهي قال : أنا لم رده عليك
إلا أنا حرم - انتهى . والتفصيل في نصب الراية وعمدة القاري وآثار الطحاوي
وقتح القدير وبدائع الصنائع وغيرها - فراجعها .

(١-١) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « صدت الحمار » ، والله اعلم - ف .
(٢) فهو صريح في أن الحلال إذا صاده لنفسه أو من أجل غيره من المحرمين جاز
أكله للمحرم ، والام لم يرخص صلى الله عليه وسلم أصحابه في ذلك ونهاهم عنه وقد
أكل هو وأصحابه في حديث أبي قتادة كما في صحيح البخاري وغيره . وفي الباب
حديث آخر رواه الإمام محمد في كتاب الآثار : قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا هشام
ابن عروة عن أبيه عن جده الزبير بن العوام رضي الله عنه قال : كنا نحمل لحم الصيد
صفيفا ونزوده ونأكله ونحن محرمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - اهـ .
وبهذا السند والمتن رواه الإمام أبو يوسف في آثاره من رقم ٥٠٦ ص ١٠٦ ، غير
أنه لم يذكر قوله : صفيفا . وأخرجه الحافظ طلحة وابن خسرو وأبو بكر =

كتاب الحجة (ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره) ج - ٢

== ابن الباقي و الحسن بن زياد أيضا في مسانيدهم - كما في ج ١ ص ٥٥٤ و ص ٥٥٥
من جامع المسانيد . قال ابن خسرو : و روى هذا الحديث حماد استاذ ابي حنيفة
عن ابي حنيفة لجلالة قدره ، وقد مات حماد رحمه الله تعالى سنة عشرين ومائة بالكوفة -
انتهى . و رواه البيهقي ايضا في ج ٥ ص ١٨٩ من سننه الكبرى في باب ما يأكل
المحرم من الصيد بسنده الى الجارود بن يزيد النيسابوري : ثنا ابو حنيفة عن هشام
ابن عروة عن ابيه عن جده الزبير بن العوام : قال - الحديث بمثله ؛ ثم قال البيهقي :
و كذلك رواه ابراهيم بن طهمان عن ابي حنيفة بمعناه - اه . و قال المحدث الكبير
في ج ٣ ص ١٤٠ من نصب الراية : و من احاديث الاصحاب قال الشيخ في الامام :
روى الحافظ ابو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي في مستند الامام ابي حنيفة :
عن ابي حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن جده الزبير بن العوام قال : كنا نحمل
الصيد صفيفا و كنا نتزوده و نأكله و نحن محرمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم -
اه . قال : و كذلك رواه ابن ابي العوام في كتاب فضائل ابي حنيفة ، و اختصره مالك
في الموطأ فقال : مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان الزبير بن العوام كان يتزود
صفيف الطباء في الاحرام - اه . قال في الصحاح : الصفيف ما يصف من اللحم على
اللحم لينشوى - اه . و المختصر من طريق مالك رواه الامام محمد في ص ٢١٦ من
الموطأ ، و رواه الامام ابو يوسف ايضا في آثاره من رقم ٥٠٥ ص ١٠٦ : يوسف
عن ابيه عن هشام بن عروة عن ابيه قال : كان الزبير يتزود صفيف الوحش و هو
محرم - اه . قال مالك الصفيف : القديد ، و قال في القاموس : الصفيف - كأمير : ما صف
في الشمس ليصف ، و على البحر لينشوى - زرقاني شرح الموطأ . و من ههنا ظهرك
ان الاحاديث و الآثار برأى من أمتنا و مسمع .

كتاب الحجة (المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة) ج - ٢

باب المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة فيأكلها

أخبرنا محمد بن الحسن عن ^١ أبي حنيفة - في المحرم يضطر إلى الميتة
أيصيد الصيد فيأكله أو ^٢ يأكل الميتة - قال: يأكل ^٣ الميتة .
وقال أهل المدينة مثل قول أبي حنيفة .

وقال أبو حنيفة: ما قتل المحرم أو ذبح من الصيد فلا يحل أكله لحلال
ولا لمحرم لأنه ليس بذكي - خطأ كان أو عمداً . وكذلك قال أهل المدينة .
وقال مالك بن أنس: إنه سمع ذلك من غير واحد من أهل العلم ^٤ .

(١) كذا في الأصل، وفي الهنكية « من » وهو خطأ .

(٢) كذا في الأصل، وفي موطأ الامام مالك « أم » .

(٣) وفي موطأ مالك « بل يأكل » . لأن الله تعالى لم يرخص للمحرم في اكل الصيد
ولا في اخذه على حال من الأحوال بل اطلق المنع فقال « لا تقتلوا الصيد و انتم
حرم » وقال « و حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » و قد ارخص في الميتة على
حال الضرورة بنحو قوله تعالى « فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » - كذا في
الموطأ مع الزرقاني ج ٢ ص ١٩٢ .

(٤) اشارة الى انه لم ينفرد بذلك لا تقليدا لهم . و زيادة اشهب عن مالك « من كنت اعدى
به و اتعلم منه » فراده انهم من شيوخته ، اذا لمجتهد لا يقلد غيره - قاله الزرقاني ١٩٣/٢ .
و اذا اتى بمثل هذا الامام أبو حنيفة رحمه الله صاحبوا عليه من كل جانب و نسوا
ما وجهوا به قول غيره من أئمتهم ، و هذا ابن ابي شيبة في كتاب سلك هذا المسلك ،
و هذا ابن حزم المبتطل الحج و العمرة بقتل المحرم الصيد و لم يطل الله تعالى حجه به
و لا رسوله اجل حجه به ، و هو يعدو عدو العقارب في مثل هذا الميدان ، و قد =

كتاب الحجة (المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة) ج - ٢

وقال أبو حنيفة في المحرم يدل الحلال على الصيد فيقتله قال: على الدال الجزاء .

وقال أهل المدينة: إذا دل المحرم الحلال على الصيد لا كفارة على الدال، ولا ينبغي له أن يفعل ذلك .

وقال محمد: هذا لا ينبغي لأحد من أهل الفقه أن يشك فيه، قال ابن عباس رضي الله عنهما: على الدال الجزاء' .

قال محمد: وا عجباً لأهل المدينة! انهم يقولون في المحرم يدل على الصيد فيقتل انه لا جزاء عليه، وإن أكل من لحم صيد صاده حلال من أجله وذبحه بغير أمره ولا عليه فعليه الجزاء! أى الرجلين يرون أعظم وزراً؟ الذى يدل على الصيد حتى يقتل أو الذى يأكل من لحم صيد صاده حلال وذبحه؟

== افترى على الله ورسوله انهما ابطلا حجه وعمرته، وأتى له هذا فى القرآن وذخيرة الأحاديث أو ما كان ربك نسياً او قد قال «لا تقتلوا الصيد وانتم حرم» وقال «و حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً» ولم يقل «و اذ صدتموه فى الاحرام بطل حجكم وعمرتكم» فهذا افتراء عليه منه - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

(١) سباقى بعده عنه بمعناه، وفى ج ٣ ص ١٣٢ من نصب الرأية: قوله: وقال عطاء «اجمع الناس على ان على الدال الجزاء» قلت: غريب، وعطاء هذا كان ابن ابي رباح - صرح به فى المبسوط وغيره، وذكره ابن قدامة فى المغنى عن على و ابن عباس، وقال الطحاوى: هو مروى عن عدة من الصحابة رضى الله عنهم، ولم يرو عنهم خلافة فكان اجماعاً - انتهى . و الاصل فيه حديث ابن قتادة متفق عليه بلفظ «هل منكم أحد أمره أن يحمل إليها أو أشار إليها؟ قالوا: لا، والمسلم والنساء؟ هل أشرتم أو أعنتم؟ قالوا: لا. قال: فكلوا» .

كتاب الحجّة (المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة) ج - ٢

ما ينبغي أن يشكل على أحد من الفقهاء هذا أعظم وزرا فيما صنع من الآثار الكثيرة التي جاءت فيه :

قال محمد : وذكر شريك بن عبد الله^١ عن الركين^٢ عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما : أن محرما أشار إلى^٣ أهل ما يبيض^٤ لجمل عليه على بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم الجزاء .

أخبرنا محمد قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم عن داود بن أبي هند عن بكر بن عبد الله المزني^٥ قال : أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١) هو ابن أبي نمر النخعي ، أبو عبد الله الكوفي ، القاضي ، من رجال السنة إلا البخاري ، أروى الناس عن الكوفيين ، وأعلم محدثهم من الثوري ، أورع في علمه ، ثقة مأمون ، كثير الحديث ، محدث فقيه عالم صدوق ، شديد على أهل الريب والبدع ، قديم السماع من أبي إسحاق ، صحيح القضاء ، ولي القضاء بواسط سنة ١٥٥ ثم ولي الكوفة ، ومات بها سنة ٧ أو سنة ٨٨ ، قالوا : تغير عليه حفظه في آخر عمره ، وأنه مدلس - راجع ترجمته من التهذيب وقد بسطها الحافظ فيه .

(٢) هو بالتصغير ، ابن الربيع بن سميلة - بفتح العين - الفزاري ، أبو الربيع ، الكوفي ، من رجال السنة إلا البخاري ، تابعي كوفي ثقة صالح ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال : مات سنة ١٣١ - كذا في ج ٤ ص ٢٨٨ من التهذيب .

(٣-٢) هكذا في الأصل ، وفي الهندية « أهل مكة ما يبيض » ولم أفهم معناه حتى التفهم ؛ وراجع له كتبنا أخرى ، ولعل شيئا من العبارة سقط من الأصول - والله أعلم . أي من الطيور ، يعني : أشار إلى طائر ليصيد غيره فبليه الجزاء ؛ والإشارة تكون في الحاضر ، والدلالة في الغائب ؛ وفرقوا في الدلالة بالفتح والكسر ، فالأول في المحسوسات ، والثاني في المعاني ؛ ويطلب هذا من كتب اللغة .

(٤) الحديث مرسل فان بكر بن عبد الله لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ،

كتاب الحجة (المحرم يقتل الصيد و يدل عليه أو يضطر إلى الميتة) ج - ٢

= و كذا رواه مالك مرسل من حديث محمد بن سيرين في باب فدية ما أصيب من الطير و الوحش . قال الرزقاني : هكذا رواه عن محمد بن سيرين الحاكم في المستدرک و البيهقي أيضا - كما في ج ٣ ص ٥٢ من كنز العمال من قسم الأفعال . و رواه عبد بن حميد و ابن جرير - كما في ج ٣ ص ٥١ من كنز العمال عن بكر ابن عبد الله المزني قال : كان من الأعراب محرمان فأحاش أحدهما ظيما فقتله الآخر فأبى عمر و عنده عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما فقال له : و ما ترى ؟ قال : شاة ، قال : و أنا أرى ذلك ، اذهب فاهديا شاة ؛ فلما مضيا قال أحدهما لصاحبه : ما درى أمير المؤمنين ما يقول حتى سأل صاحبه ! فسمعا عمر فردهما فأقبل على القاتل ضربا بالدرة فقال : تقتل الصيد و أنت محرم و تغيب الفتيا ! إن الله يقول « يحكم به ذوا عدل منكم » ثم قال : إن الله لم يرض عمر وحده فاستعنت بصاحبي هذا - اه . و رواه موصولا عبد الرزاق في مصنفه من وجه آخر ، و من طريقه رواه البيهقي في ج ٥ ص ١٨١ من السنن و هو في ج ٣ ص ٥٢ من كنز العمال . و في ج ٥ ص ٦١ من عمدة القارئ : عن معمر عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جابر الأسدي قال : كنت محرما فرأيت ظيما - الحديث بطوله نحوه . و رواه البيهقي أيضا من طريق ابن أبي عمر : ثنا سفيان ثنا عبد الملك بن عمير سمع قبيصة بن جابر الأسدي قال : قال : خرجنا حجاجا فكثرت مراؤنا و نحن محرمون ابهما أسرع شدا الظبي أم الفرس - الحديث بأطول من الأول مع القصة و ضرب عمر أباه بالدرة و بيان وجه الفتيا و بيان حكم القرآن في تحكيم ذوى عدل منكم . و في آخره : قال ابن أبي عمر قال سفيان : و كان عبد الملك إذا حدث بهذا الحديث قال : ما تركت منه الفأولا و الواو - اه . و رواه ابن جرير أيضا . طولا - كما في عمدة القارئ : ثنا هناد و أبو هاشم الرافعي قالا حدثنا وكيع بن الجراح عن المسعودي عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جابر قال : خرجنا حجاجا فكنا صلينا الغداة اقتدنا رواحنا نتأشى =

كتاب الحجة (المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة) ج - ٢

رجل^١ فقال : يا أمير المؤمنين إني أشرت إلى ظبي و أنا محرم فقتله صاحبي ؟ فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنهما : ما ترى ؟ قال : شاة ؛ قال : وأنا أرى ذلك .

قال محمد^١ : وهذا خلاف ما قال أهل المدينة . قال : و^٢ روى هذا عن عمرو بن دينار عن ابن عباس و عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنهم .

== تحدث ، قال : فيما نحن ذات غداة ان سنع لنا ظبي او برح فرماه رجل كان معنا بحجر - الحديث بطوله نحوه . ثم قال الحافظ العيني : قلت : روى هشيم هذه القصة عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جهم ، و ذكرها رسالة عن عمر بكر بن عبد الله المزني و محمد بن سيرين ، و رواه مالك في الموطأ من حديث ابن سيرين مختصرا - اه .

(١) عندي هو قبيصة بن جابر الأسدي ، و يمكن ان يكون غيره ، و تعددت الواقعة في السؤال عن ذلك - تأمل ؛ و الوجدان يحكم بالأول .

(٢) كذا في الأصل ، و لفظ محمد ، ساقط من الهندية وهو من سهو الناسخ . قال في الجهر النقي في باب ما لا يأكل المحرم الصيد : و اختلفوا في المحرم يدل المحرم او الحلال على الصيد ، فكرهه مالك و الشافعي و لاجزاء عليه ، و قال ابو حنيفة و اصحابه : عليه الجزاء ، و به قال احمد و اسحاق . و هو قول علي و ابن عباس و عطاء . و قال الطحاوي : لم يرو عن احد من الصحابة خلاف ذلك فصار اجماعا . و في الاشراف لابن المنذر : هو قول سعيد بن جبير و الشعبي و الحارث العكلي و بكر بن عبد الله المزني . و في التبريد للقنوري : قال : اجمع الناس على ان على الدال الجزاء . و ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء : ان رجلا قال لعمر : اني اشرت الى ظبي و انا محرم فقتله صاحبي ؟ فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف : ما ترى ؟ قال : شاة ؛ قال : و انا ارى ذلك - اه .

(٣) سقطت الواو من الأصول ، و زدتها على ما يقتضي المقام - كما لا يخفى على الاعلام .

باب المحرم يقتل الصيد فيحكم عليه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه بطعام: انه يقوم الصيد كم ثمنه من الطعام ثم يطعم كل مسكين نصف صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإن شاء صام عن مكان كل نصف صاع يوماً^١، فينظر كم عدة المساكين^٢، فإن كانوا^٣ عشرة صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين صام عشرين يوماً.

وقال أهل المدينة في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه [فيه]^٤ أن يقوم الصيد الذي أصاب فينظر كم ثمنه من الطعام فيطعم كل مسكين مداً أو يصوم مكان كل مد يوماً وينظر كم عدة المساكين، فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين صام عشرين يوماً.

قال محمد: إنما قال الله تعالى «فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به

- (١-١) كذا في الأصل، وفي الهنذية « نصف مل ديوما » وهو خطأ فاحش .
- (٢-٢) وفي الهنذية « كان كانوا » والصحيح ما في الأصل وهو موافق لما في موطأ مالك .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زده من موطأ الامام مالك ولا بد منه .
- (٤) كذا في موطأ مالك، وكان في الأصول « أنه » و الأصح ما في الموطأ .
- (٥-٥) كذا في موطأ مالك، وكان في الأصول « كم هو ثمنه » بزيادة الضمير، والصحيح ما في الموطأ . قال مالك: احسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه ان يقوم الصيد الذي اصاب فينظر كم ثمنه من الطعام فيطعم كل مسكين مداً و يصوم مكان كل مد يوماً، و ينظر كم عدة المساكين، فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام - الخ .
- (٦) كذا في الأصل، وفي الهنذية « أو ينظر » وهو خطأ .
- (٧) زاد في الموطأ : عددهم ما كانوا وإن كانوا أكثر من ستين مسكيناً - انتهى .

ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين، فانما طعام المساكين غداء وعشاء^١، وينظر كم يشبعه في يوم و ليلة، فأما المد فليس يكون شبعاً لأحد في يوم و ليلة - نعله^٢ .

قال محمد: وقد جاءت الآثار في ذلك كثيرة^٣ - والله أعلم .

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «او عشاء» وهو خطأ .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية «معا» مكان «نعله» .

(٣) لم يرو في الباب اثراً واحداً لذلك وبهذا خلاف منوال الكتاب، ولعلها سقطت من الكتاب، وراجع لهذا البحث ج ٢ ص ٤٦٨ الى ص ٤٧٨ من احكام القرآن للإمام أبي بكر الجصاص فإنه قد اشبع الكلام فيه، وقال في ص ٤٧٥ منه: اختلف في تقدير الطعام فقال ابن عباس - رواية - وإبراهيم وعطاء ومجاهد ومقسم: يقوم الصيد دراهم ثم يشتري بالدرهم طعام فيطعم كل مسكين نصف صاع، و روى عن ابن عباس - رواية: يقوم الهدى ثم يشتري بقيمة الهدى طعاماً، و روى مثله عن مجاهد أيضاً، و الأول قول أصحابنا، و الثاني قول الشافعي، و الأول أصح و ذلك لأن جميع ذلك جزاء الصيد، فلما كان الهدى من حيث كان جزاء معتبراً بالصيد اما في قيمته او في نظيره وجب ان يكون الطعام مثله لأنه قال «جزاء مثل ما قل» الى قوله «او كفارة طعام مساكين» فجعل الطعام جزاء و كفارة كالقيمة فاعتباره بقيمة الصيد أولى من اعتباره بالهدى اذ هو بدل من الصيد و جزاء عنه لا من هدى و ايضاً قد اتفقوا فيما لا نظير له من النعم ان اعتبار الطعام انما هو بقيمة الصيد، فكذلك فيما لا نظير لأن الآية متظمة للأمرين؛ فلما اتفقوا في احدهما ان المراد اعتبار الطعام بقيمة الصيد كان الآخر مثله؛ و قال أصحابنا: اذا اراد الاطعام اشترى بقيمة الصيد طعاماً فاطعم كل مسكين نصف صاع و يروى لا يجوز اقل من =

باب الحلال يقتل الصيد في الحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الحلال يقتل الصيد في الحرم: انه يحكم عليه بمنزلة ما يحكم على الذئب يقتل الصيد في الحرم وهو محرم، إلا في خصلة واحدة: الحلال إذا قتل الصيد في الحرم لم يحزه الصوم، وكان بمنزلة شجرة قطعها في الحرم، فليس يحزى فيه الصوم إنما فيها الهدى أو الطعام .
وقال أهل المدينة: يحكم على الذئب يقتل الصيد في الحرم وهو جلال [بمثل] ما يحكم به على الذئب يقتل الصيد في الحرم وهو محرم .

= ذلك ككفارة اليمين وفدية الأذى وقد بيناه فيما سلف، وقوله تعالى «أو عدل ذلك صياما» فانه روى عن ابن عباس وأبراهيم وعطاء ومجاهد ومقسم وقادة انهم قالوا: لكل نصف صاع يوما؛ وهو قول أصحابنا . وروى عن عطاء ايضا انه قال: لكل مد يوما . وما ذكره الله تعالى في هذه الآية من الهدى والاطعام والصيام فهو على التخيير، لأن «أو» يقتضى ذلك كقوله تعالى في كفارة اليمين «فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة» وكقوله تعالى «فقدية من صيام أو صدقة أو نسك» وروى نحو ذلك عن ابن عباس وعطاء والحسن وأبراهيم - رواية، وهو قول أصحابنا؛ وروى عن ابن عباس رواية أخرى انها على الترتيب، وروى عن مجاهد والشعبي والسدي مثله؛ وعن إبراهيم رواية أخرى انها على الترتيب، والصحيح هو الأول لأنه حقيقة اللفظ، ومن حمله على الترتيب زاد فيه ما ليس منه، ولا يجوز إلا بدلالة - اهـ . ومن ما هنا سقط ما قاله ابن حزم في هذا المقام من المحلى؛ ثم تفوه ما تفوه من غير روية على عادته القديمة - فراجعها ان شئت .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من موطأ الامام مالك .

باب المحصر في غير عدو

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : من حُجس عن الحج بعد ما يحرم لمرض^١ أو عن العمرة بعد ما يحرم بها لمرض أصابه لا يقدر على النفاذ فإنه يبعث الهدى ويؤاخذهم فيه يوم ينحر فيه الهدى ، فإذا نحر حل ، فإن كان أهل بعمره فعليه عمرة مكانها^٢ وإن كانت حجة فعليه حجة وعمرة مكانها^٣ ، أما الحجة فقفضاء لحجته ، وأما العمرة فإن الرجل إذا فاتته الحج حل من حجته^٤ بعمره فجعل عليه هذه العمرة لذلك .

وقال أهل المدينة : من احتبس لمرض فليس يحل إلا بالطواف بالبيت^٥ والسعى بين الصفا والمروة^٦ لا يحله هدى ينحره .

- (١) كذا في الأصول ، وفي موطأ الإمام مالك : بعد ما يحرم إما بمرض أو بغيره أو بخطأ من العدد أو خفي عليه الهلال فهو محصر عليه ما على المحصر .
- (٢-٢) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « وإن كان أهل بحجة فعليه حجة وعمرة مكانها » كما هو في قسيمه « فإن كان أهل بعمره - الخ » تأمل .
- (٣) كذا في الهندية وهو الصواب ، وكان في الأصل « حجة » بدون الضمير و « فجعل » فعل مجهول .

(٤-٤) كذا في موطأ الإمام مالك ، وكان في الأصول « والسعى بالصفا والمروة » وعبرة الموطأ بتأنيدها هكذا : وسئل مالك عن أهل من مكة بالحج ثم أصابه كسر أو بطن محترق أو امرأة تطلق قال : من أصابه هذا منهم فهو محصر يكون عليه مثل ما على أهل الآفاق إذا هم احصروا . قال مالك في رجل قدم معتمرا في أشهر الحج حتى إذا قضى عمرته أهل بالحج من مكة ثم كسر أو أصابه امر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف قال مالك : أرى أن يقيم حتى إذا برأ خرج إلى الحل ثم يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم يحل ثم عليه حج قابل والهدى ، =

قال محمد: إنما جاءت الآثار في المحصر أنه يحل إذا نحر هديه، ولا يزال أعدو حصره أم مرض، إنما يراد من ذلك العذر^١ الذي يمنعه من الذهاب إلى مكة، فإذا جاء من المرض ما لا يقدر معه على الانطلاق إلى مكة صار كالذي حصره العدو. وإنما ينبغي أن يقاس على ما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينزل^٢؛ أرايتم رجلاً أحصر بكسر^٣ فيرى كسره ذلك^٤ على أمر يعلم أنه لا يقدر على إتيان مكة على حال من الحالات أبقى محرماً حتى يموت؟ أرايتم إن أدخله مرضه ذلك في حال الكبر حتى بلغ من كبره أن صار لا يستطيع أن يحمل إلى مكة في حمل

== قال مالك فيمن اهل بالحج من مكة ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ثم مرض فلم يستطع ان يحضر مع الناس الموقف قال مالك: اذا فاتته الحج فان استطاع خرج الى الحل فدخل بعمره فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لأن الطواف الأول لم يكن نواه للعمرة فلذلك يعمل بهذا وعليه حج قابل والهدى؛ فان كان من غير اهل مكة فأصابه مرض حال بينه وبين الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حل بالعمرة وطاف بالبيت طوافاً آخر وسعى بين الصفا والمروة لأن طوافه الأول وسعيه إنما كان نواه للحج وعليه حج قابل والهدى - انتهى. فظهر من جميع هذا ان المحصر المذكور لا يحل عند اهل المدينة الا بعمره، كما قال الامام محمد - تدبر.

(١) مرفوع بقوله «يراد» وذلك اشارة الى المحصر، والعذر عام - تدبر.

(٢) مكذا في الأصول، والمعنى: ولا ينزل عما صنع صلى الله عليه وسلم. وقال بعضهم: ولعله «ولا يترك» فصنف، أى: ولا يترك هو ما صنعه صلى الله عليه وسلم.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «بكسر» وهو تصحيف.

(٤) اى فيظن، يعنى فيصير كسره ذلك على حالة ويصل اليها أو ينزل ويقاس على امر لا يقدر به الى آخره.

ولا غيره^١ أ يكون هذا حراما حتى يموت؟ فهذا إن شاء الله أعذر من الذي يحبس العدو، لأن العدو إن حبسه اليوم لم يحبسه الأبد،^٢ وهذا قد جاوز حال^٣ أنه لا يقدر فيها على المضى إلى الكعبة أبدا، وكيف يحل بالطواف وهو لا يقدر عليه، وهل كلف الله نفسا إلا وسعها مع آثار كثيرة قد جاءت في هذا:

أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا الحجاج بن أرطاة عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس وابن الزبير ومروان بن الحكم أجمعوا في أمر سعيد بن حوزبة المخزومي^٤ وكان أصابه جذري وحصر فأجمعوا^٥.

(١) كذا في الأصول، ولعل لفظ «في» قبل قوله «غيره» سقط منها - والله اعلم.

(٢) وكان في الأصول «وقد جاز له حاله حال».

(٣) كذا في الأصل، وفي الهنذية «أن» - ف.

(٤) هذا هو الصواب «سعيد بن حوزبة المخزومي» - بضم الحاء المهملة وفتح الزاي المعجمة فألف فوجدة فهاء - زرقاني شرح الموطأ ج ٢ ص ٢٠٣. وقد وقع في الكتاب «معد بن خراة» وهو تصحيف. ورواه مالك من وجه آخر في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن سعيد بن حوزبة المخزومي صرع ببعض طريق مكة وهو محرم فسأل على الماء الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله ابن الزبير ومروان بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له فكلهم امره أن يتداوى بما لا بد له منه ويفتدى، فإذا صح اعتمر فحل من إحرامه ثم عليه حج قابل ويهدى ما استيسر من الهدى - انتهى. وهو مخالف لما في الكتاب كما لا يخفى، وليس فيه: ابن عباس، بل بدله: عبد الله بن عمر، وليس ذكر التحريل الإحلال بالعمرة.

(٥) قوله «فأجمعوا» مكرر - كما لا يخفى، فأحدهما زائد لا حاجة إليه، لكن هكذا هو في جميع الأصول.

تلى أن يبعث بهدى فينحر عنه ويحل^١.

أخبرنا محمد قال: أخبرنا عباد بن العوام قال: أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن من سمع^٢ عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب مثل قول ابن عباس وابن الزبير في المحصر^٣.

(١) قد عرفت أن سياق هذا الأثر يخالف ما في موطأ مالك: والأثر من طريق مالك رواه البيهقي في ج ٥ ص ٢٢٠ من سننه؛ قال الإمام محمد في باب المحصر ص ٢٣٧ من الموطأ بعد أثر ابن عمر رضي الله عنهما: بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه جعل المحصر بالوجع كالمحصر بالعدو فسل عن رجل اعتمر فنهشه حية فلم يستطع المضى فقال ابن مسعود: ليعث بهدى ويواعد أصحابه يوم أمار فإذا نحر عنه الهدى حل وكانت عليه عمرة مكان عمرته، وبهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والامة من قهاتنا - انتهى - والبلاغ المذكور ساقى في الكتاب.

(٢) هو مبهم لا أدري من هو، ومن الرواة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ابنه عيسى وابن ابنه عبد الله بن عيسى وعمرو بن ميمون والشعبي والبناني والحكم وحصين ابن عبد الرحمن وعمرو بن مرة ونجاهد ويحيى الجزار و هلال الوزان ويزيد بن أبي زياد والشيباني والمهال وعبد الملك بن عمير والأعشى واسماعيل بن أبي خالد وجماعة - كما في التهذيب - وابن أرطاة روى عن الشعبي وطبقته - كما في ترجمته، فلا يضر إبهامه، إلا أنه صاحب تدليس وارسال.

(٣) قال الحافظ الطحاوي في ج ١ ص ٤٣٢ من شرح الآثار: حدثنا يزيد بن سنان قال: ثنا يحيى بن سعيد القطان عن الأعشى عن إبراهيم عن علقمة: «أتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما يستيسر من الهدى» قال: إذا أحصر الرجل بعث الهدى، «ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله» فإن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فحذو من صيام أو صدقة أو نسك، فصيام ثلاثة أيام، فإن عجل لخلق قبل أن يبلغ الهدى محله =

أخبرنا ^١ محمد قال أخبرنا ^١ حسين بن حسان الأسدي ^١ قال حدثنا عمارة

= فعليه فدية من صيام او صدقة او نسك صيام ثلاثة ايام او تصدق على ستة مساكين ، كل مسكين نصف صاع والنسك شاة فاذا امن بما كان به ، « فمن تمتع بالعمرة الى الحج » فان مضى من وجهه ذلك فعليه حجة ، و ان اخر العمرة الى قابل فعليه حجة وعمره ، « وما امتيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج » آخرها يوم عرفة ، « وسبعة اذا رجعت » ؛ قال : فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال : هذا قول ابن عباس - وعقد ثلاثين ؛ حدثنا ابو شرح محمد بن زكريا بن يحيى قال ثنا الفريابي قال ثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة انه قال في قول الله عز وجل لنا « فان احصرتم » قال : من حبس او مرض ، قال ابراهيم : فحدثت به سعيد بن جبير فقال : هكذا قال ابن عباس رضى الله عنهما ، فهذا ابن عباس لم يعمل الحل من احرامه بالاحصار حتى ينحر عنه الهدى ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من كسر او عرج فقد حل ؛ فدل ذلك ان معنى « قد حل » عنده اى : له ان يحل ، على ما ذهبنا اليه في ذلك . وقد روى ذلك عن غير ابن عباس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايضا - انتهى .

(١-١) قوله « محمد قال أخبرنا » ساقط من الأصول فزدته على ما يقتضى المقام . واخرجه اليهقي من طريق ابي عبيد : ثنا عباد بن العوام عن ابان بن تغلب عن عبد الرحمن بن الأسود عن ابيه عن عبد الله - هو ابن مسعود رضى الله عنه - في الذي لدغ وهو محرم بالعمرة فأحصر فقال عبد الله : ابتثوا بالهدى واجعلوا بينكم وبينه يوم امار فاذا دبح الهدى بمكة حل هذا . قال ابو عبيد : قال الكسائي : الامار : العلامة التي يعرف بها الشيء ، يقول : اجعلوا بينكم يوما تعرفونه لكيلا تختلفوا - انتهى .

(٢) كذا في الأصول ، والظن الغالب أنه هشام بن حسان الأزدي القرطوسي ابو عبد الله البصري وهو من شيوخ الامام محمد ، كما مر في باب الوضوء من القبلة =

ابن عمير^١ عن عبد الرحمن بن يزيد^٢ قال: خرجنا عمارا فلدغ صاحب لنا^٣ بذات السفوق^٤ فلم نقدر على حمله فخرجنا ننظر الطريق هل نرى أحدا فنسأله فإذا نحن بعبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقلنا: يا أبا عبد الرحمن إنا خرجنا عمارا فلدغ صاحب لنا بذات السفوق قال: فليبعث بهدي واجعلوا بينكم وبينه يوما يَل فيه ثم عليه النمرة إذا برأ .

= و باب مس الذكر و باب المسح على الخنمين و غيرها من الأبواب، فصحف « هشام، وصار « حسين » - و الله اعلم .

(١) هو التيمي من بني تميم الله بن ثعلبة، كوفي، رأى عبد الله بن عمر، من رجال الستة .. تهذيب .

(٢) هو النخعي - مضي مرارا .

(٣) يقال له « عمير بن سعيد » - كما في آثار الطحاوي وغيره .

(٤) هو « وضع ذات الطرق، وهو معنى « السفوق » - كما في صحاح الجوهري، وفي آثار الطحاوي « بذات التناين، وهو جمع « تين » وهو الحيسة، أي: موضع كثير الحيات القاتلة .

(٥) وكان في الأصل « ونسأله، بالواو. قال الطحاوي: حدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد ابن شداد العبدى صاحب محمد بن الحسن قال ثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن ابراهيم عن علقمة قال: لدغ صاحب لنا بذات التناين وهو محرم بعمرة فشق ذلك علينا فلقينا عبد الله بن مسعود فذكرنا له امره فقال: يبعث بهدي و يواعد اصحابه موعدا فإذا نحر عنه حل . حدثنا فهد قال ثنا علي قال ثنا جرير عن الاعمش عن عمارة ابن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال: قال عبد الله: ثم عليه عمرة بعد ذلك . حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن سليمان الاعمش - فذكر باسناده مثله . حدثنا ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر قال ثنا شعبة عن الحكم قال سمعت ابراهيم =

اخبرنا محمد قال اخبرنا: عمر بن ذر الهمداني قال: سألت مجاهدا عن الرجل يعرض له العرض فيحبسه من الكسر^١ أو المرض فيبعث بهديه ويواعده يوما يحل فيه ولا يبلغ الهدى في ذلك اليوم ويحل هو قال: يهدي هديا مع هديه لأنه حل قبل أن يبلغ الهدى محله؛ قلت: فإن ضل هديه؟ قال: فعليه هدى مكان هديه^٢.

اخبرنا محمد قال اخبرنا محمد بن غازم^٣ عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة في قوله تعالى «وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» قال: هي في قراءة عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه: «وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ [لِلَّهِ] إِلَى الْبَيْتِ»، قال:

== يحدث عن عبد الرحمن بن يزيد قال: اهل رجل من النخع بعمره يقال له «عمير بن سعيد»، فلدغ فينبأ هو صريع في الطريق اذ طلع عليهم ركب فيهم ابن مسعود فسأله فقال: ابشوا بالهدى واجملوا بينكم وبينه يوما امارة فاذا كان ذلك فليحل قال الحكم: وقال عمارة بن عمير - وكان حدثك به عن عبد الرحمن بن يزيد ان ابن مسعود قال: وعليه العمرة من قابل. قال شعبة: وسمعت سليمان حدثه به مثل ما حدث به الحكم سواء - انتهى.

(١) وكان في الأصول «عمرو» تصحيف، والصواب «عمر» وهو معروف مشهور.
(٢) كذا في الأصل، ووقع في المندية «الكبر»، والأرجح ما في الأصل لأنه ورد في المرفوع «من كسر أو مرض» كما هو عند الدارقطني والبيهقي والطحاوي.

(٣) كذا في الأصل، وفي المندية «هدى» بدون الضمير المجرور.

(٤) بالحاء والزاي المعجمتين بينهما الف وفي آخره ميم، وهو ابو معاوية الضير الكوفي - كما هو في ج ٩ ص ١٣٧ من التهذيب. وكان في الأصول «حازم» بالحاء المهملة - وهو خطأ.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

لا تجاوز بالعمرة البيت ؛ قال ^١ « فان أحصرتم [فاستيسر من الهدى] ^٢ ،
 قال ^٣ : إذا أهلك بالحج فأحصر بعث بما استيسر من الهدى شاة ، فان هو عجل ^٤
 قبل ان يبلغ الهدى محله فخلق رأسه وتداوى ^٥ كان ^٦ عليه فدية من صيام
 أو صدقة أو نسك ، فالصيام ثلاثة أيام ، والصدقة ثلاثة أصع لسته مساكين
 لكل مسكين نصف صاع ، والنسك شاة ؛ قال ^٧ « فاذا آمنتهم » قال ^٨ : فإذا
 برأ [بما كان به] ^٩ فمضى ^{١٠} من وجهه ذلك حتى يأتي البيت حنل من
 حجه بعمرة و كان عليه الحج من قابل ، وإن رجع ولم يتم ^{١١} إلى البيت

(١) أي الله عز وجل .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٣) أي علقمة بن قيس ، وما في بعض النسخ « قال محمد » خطأ في الموضعين .

(٤) كذا في الأصل وهو الصواب ، كما هو في آثار الطحاوي ، وكان في الهندية

« عمل » وهو تصحيف .

(٥) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « أو تداوى » .

(٦) و وقع في الأصل « وكان » بالواو وليس بصواب .

(٧) أي الله عز وجل ، والفرق بين هذا و رواية الطحاوي في بعض الالفاظ لا ينبغي

عليك بما سبق من رواية الطحاوي في الحاشية .

(٨) أي علقمة ، والقائل الأصلي ابن مسعود رضي الله عنه لأن هذا كله

في تفسيره .

(٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وإنما زدناه من آثار الطحاوي ،

وعبارته : فإذا أمن بما كان به فن تمتع بالعمرة إلى الحج فان مضى - الخ .

(١٠) كذا في الأصل ، وفي الهندية « و مضى » بالواو .

(١١) هكذا في الأصول ، يعني : ولم يقصد البيت . وما في آثار الطحاوي أوضح =

من وجهه كان عليه لحجة وعمره دم و دم لتأخير العمرة، فان خرج متمتعا في أشهر الحج كان عليه ما استيسر من الهدى شاة، فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع قال محمد : وقال إبراهيم : آخرها يوم عرفة - يعنى الثلاثة . قال : وقال إبراهيم : ذكرت ذلك لسعيد فقال : هكذا قال ابن عباس رضى الله عنهما في هذا كله .

أخبرنا محمد قال أخبرنا [بكير] بن عامر البجلي عن إبراهيم النخعي في المحصر الذى يهل بعمره أو حجة أو بهما جميعا ثم يحبس عن البيت مرض أو شيء لا يملكه * فليقسم حراما حيث أصابه ذلك أو ليرجع

== فى المقصود: فمن تمتع بالعمره الى الحج فان مضى من وجهه ذلك فليحج حجة وان اخر العمره الى قابل فليحج حجة وعمره و ما استيسر من الهدى .

(١) وقد عرفت أن الطحاوى أخرج الحديث هذا فى آثار رواه عن يزيد بن سنان عن يحيى بن سعيد القطان عن الأعمش به مثله .

(٢) هكذا فى الأصول ، وفى آثار الطحاوى « فذكرت » بالغاء .

(٣) كذا فى آثار الطحاوى ، وكان فى الأصول « وقال » . اعلم ان الاطعام الذى ذكر فى القدية لكل مسكين نصف صاع إنما هو باعتبار الجنس عندنا ، فان كان من البر فنصف صاع لكل مسكين ، وان كان من الشعير ونحوه فصاع لكل مسكين - فانه واستقم ؛ وبعض الناس اجراء على ظاهره فقال فى جميع الأجناس بالنصف .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و بكير بن عامر البجلي قد مر غير مرة فى الكتاب .

(٥) اثر إبراهيم رواه الامام ابو يوسف فى رقم ٩٧ من آثاره ص ١٠٣ فى باب المحصر: قال حدثنا يوسف عن أبيه عن ابى حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال فى المحصر الذى يهل بالعمره أو بالحج أو بهما جميعا ثم يصليه مرض أو أمر يحبس بما لا يملكه عن ==

[إلى أهله] ^١ إن شاء لا يحل منه شيء، ثم ليعث ^٢ بثن هدى ^٣ إن كان أهل بالعمرة وحدها أو بالحج وحده، وإن كان أهل بهما جميعا بعث [بهدين أو] ^٤ بثن هدين ثم يواعد صاحبه اليوم الذى ينحر فيه الهدى، فإذا كان ذلك اليوم حل، وكانت عليه إن كان أحرم بالعمرة وحدها عمرة [وإن كان أهل بالحج وحده فعليه عمرة وحجة] ^٥ وإن كان أحرم بهما مكان عمرته جميعا فعمرتان وحجة ^٦ من عام قابل.

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في رجل قدم معتمرا في أشهر الحج فقصى عمرته ثم أهل بالحج من مكة ثم كسر أو أصابه أمر لا يقدر [على] ^٧ أن يحضر مع الناس الموقف قال: لا يكون الرجل محصرا بمكة يحمل حتى يشهد الموقف، فإن لم يفعلوا ذلك حتى يطالع الفجر من يوم النحر فقد فاتته

== البيت: فليقم مكانه ذلك حراما أو ليرجع إلى أهله إن شاء ولكن لا يحل منه شيء، ثم يبعث بهدى أو بثن هدى إن كان أهل بالحج وحده أو بالعمرة وحدها، وإن كان أهل بهما جميعا بعث بهدين أو بثن هدين، ثم واعد أصحابه اليوم الذى ينحر فيه الهدى فإذا كان ذلك اليوم حل، وإن كان أهل بالعمرة وحدها فعليه عمرة مكان عمرته، وإن كان أهل بالحج وحده فعليه عمرة وحجة، وإن كان أهل بهما جميعا فعليه عمرتان وحجة. قال حماد: وسألت سعيد بن جبير فلم يخالف إبراهيم في شيء من الحج - انتهى. نقله لتعلم الفرق بين النماظهما ويعينك في فهم المراد به.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد.

(٢-٣) وقد عرفت أن في آثار أبي يوسف «هدى أو بثن هدى».

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زناه، من آثار أبي يوسف ولا بد منه.

(٤) كذا في الأصل، وفي الهنذية «وحج».

(٥) ما بين المربعين زيد من الموطأ.

الحج، وليطف بالبيت أو يطاف به إن لم يقدر وبالصفا والمروة، ثم يحل وعليه الحج من قابل، والهدى عليه .
وقال أهل المدينة: إذ كسر أو أصابه أمر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف أقام حتى إذا برأ^١ خرج إلى الحل على ذلك الاحرام ثم يرجع إلى مكة فطاف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يحل ثم عليه الحج من قابل والهدى .

وقال محمد: ولم كان عليه الخروج إلى الحل وهو محرم على إحرامه الأول؟ هل أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي فاتته الحج أن يرجع إلى الحل؟ [و] قد روى قتيبة بن مالك بن أنس^٢ أن

(١) وكان في الأصل «برئ» وعبرة الموطأ قد نقلت برمتها من قبل - فتذكرها .

(٢) الواو ساقط من الأصول .

(٣) رواه مالك في باب هدى من فاتته الحج عن يحيى بن سعيد أنه قال: أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب الأنصاري خرج حاجاً حتى إذا كان بالنازية من طريق مكة اضل رواقه، وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر له ذلك فقال عمر: اصنع ما يصنع المعتمر، ثم قد حلت، فإذا أدركك الحج قابلاً فاحجج واهد ما استيسر من الهدى . مالك عن نافع عن سليمان بن يسار: أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه فقال: يا أمير المؤمنين! أخطأنا العدة كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة! فقال عمر: اذهب إلى مكة فطف أنت ومن معك وانحروا هدياً إن كان معكم ثم احلقوا أو قصروا وارجعوا، فإذا كان عام قابل للحجوا واهدوا، فن لم يحج فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع - انتهى . وأثر هبار بن الأسود أخرجه الإمام محمد بن طريق مالك في باب الرجل يفوته الحج من الموطأ ص ٢١١، ثم قال: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا إلا في ==

هبار^١ بن الأسود و أبا أيوب الأنصاري أمرهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فاتهما الحج و أتيا يوم النحر أن يحلا بعمره ثم يرجعان حلالان حتى يحجا عاما قابلا و لم يأمرهما أن يخرجوا إلى الحل^١ وإنما أتياه يوم النحر و هو في الحرم: إما بجمع و إما بمنى و إما بين ذلك فكل ذلك حرم^٢.

باب الاحصار بالعدو

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: الاحصار بالعدو كالا حصار بالمرض^٣

= خصلة واحدة لا هدي عليهم في قابل و لا صوم^٤ و كذلك روى الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال: سألت عمر بن الخطاب عن الذي يفوته الحج فقال: يحل بعمره و عليه الحج من قابل^٥ و لم يذكر هديا، ثم قال: سألت بعد ذلك زيد بن ثابت فقال مثل ما قال عمر. قال محمد: و بهذا تأخذ، و كيف يكون عليه مدى فإن لم يجد فالصيام و هو لم يتمتع في أشهر الحج! انتهى. و لعل ما قاله عمر من أنه: «الصيام في رواية مالك محمول على التدب و الاستحباب، كيف و فيه حديث ابن عمر و حديث ابن عباس مرفوعا! أخرجهما الدارقطني: و وقف بعرة بليل قد أدرك الحج، و من فاته عرفات بليل قد فاته الحج فليحل بعمره و عليه الحج من قابل. و تكلم فيه الدارقطني - و راجع ج ٣ ص ١٤٥ من نصب الراية.

(١) بفتح الهاء و تشديد الموحدة آخره راء مهملة، ابن الأسود بن المطلب القرشي، صحابي شهير، أسلم بعد فتح مكة و حسن إسلامه^٦ و هذا هو الصواب كما في الموطئين ج ٢ ص ٢٠٣ و ص ٢٣٠ من الزرقاني و تجريد الصحابة ج ٢ ص ١٢٦ و نصب الراية ج ٣ ص ١٤٦ و التعليق ص ٢١١ على الموطأ و غير ذلك من الكتب، و وقع في الأصول «هنا» بالنون و الدال و هو خطأ فاحش.

(٢) و قد علمت أنه آتاه و هو كان بمنى ينحر، و قول الامام محمد على إرفاء العنان.

(٣) و في ج ٥ ص ٢١٩، من الجوهر النقي على سنن البيهقي: قلت: ذهب ابن مسعود =

وأيما رجل أهل^١ بعمرة فأحصر بعدو حبسه عن البيت فإنه يبعث بهدى وعطاء وجمهور أهل العراق وأبو ثور في رواية : أن الاحصار يكون بالمرض - كذا في الاستذكار ، وأكثر أهل اللغة على : أن الاحصار بالمرض والحصر بالعدو ؛ وفوجب استعمال اللفظ في حقيقته وهو المرض ، ويدخل العدو فيه بالمعنى ، ولما كان سبب نزول الآية العدو وعدل عن لفظ الحصر المختص بالعدو إلى الاحصار المختص بالمرض دل على أنه أريد باللفظ ظاهره وهو المرض ، ولما حل عليه السلام وأمر به أصحابه دل على أن الحصر من حيث المعنى كذلك ، وأيضا لما جاز الاحلال بالعدو لتعذر الوصول إلى البيت وذلك المعنى موجود في المرض سواء في حكمه ، ولهذا لو حبس في دين أو غيره فتعذر وصوله كان كالحصر ، ولو منعها من حج التطوع بعد الاحرام جاز لما الاحلال - انتهى . ولعل الامام لهذا جعل الاحصار بالمرض أصلا والاحصار بالعدو فرعا وقال : الاحصار بالعدو كلاحصار بالمرض - تأمل . لكن امام العصر وشيخ الحديث رحمه الله لم يرض بالفرق بينهما وقال في فيض الباري ج ٣ ص ١٢٨ : الاحصار عندنا وعند جماعة من السلف وأهل اللغة عام للمرض والعدو كما نقل عن القراء أيضا ، وادعى البعض بأن « المحصر » لا يقال إلا في المرض ، وفي العدو يقال « محصور » لا « محصر » ، وليس بجيد فإن الآية حيثئذ تقتصر على المرض مع أنها نزلت في العدو بالاتفاق ، نزلت في قصة الحديدية ولم يكن صلى الله عليه وسلم مريضا ، واللفظ قد يشتهر في نوع الجنس ثم يرد استعماله في نوع آخر من ذلك الجنس أو في الجنس بعبئته فيجعل الناس مقابلا ، كلاحصار فإنه عام في المرض والعدو إلا أنه اشتهر الاحصار في المرض والحصر في العدو حتى ذهب أوهام العامة أنهما متقابلان وليس كذلك ، والقرآن إنما اخذ في النظم اللفظ العام لئلا يختص الحكم بالعدو ويعم للمرض والعدو كليهما - اهـ . وفيه زيادة فراجع .

(١) كذا هو في الأصل ، ووقع في الهندية « يهل » .

يحل به ، فإذا نحر عنه حل ، وكانت ^١ عليه عمرّة مكان عمرته .
 وقال أهل المدينة : من أحصر عدو وهو مجرم فإنه يُنحر عنه الهدى
 [ويحلّ رأسه حيث حبس] ^٢ ويحل [من كل شيء] ^٣ ولا شيء عليه ،
 وإن كان لا يقدر على أن يبعث هديه إلى الحرم نحره في موضعه وحل
 به ولم يكن عليه قضاء لأحرامه ، وذلك ^٤ حجاً كان أو عمرّة ^٥ .

وقال محمد : لا يجوز أن ينحر هديه ولا يكون به حللاً حتى ينحر
 في الحرم : بلغنا ^٦ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحر هديه يوم
 (١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « كان » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من الموطأ .

(٣) (٢) . كان في الأصل « حج كان أو عمرّة » .

(٤) هذا البلاغ سيأتي مختصراً آخر الباب . قال الطحاوي في ج ١ ص ٤٢٧ من
 كتابه : حدثنا إبراهيم بن داود قال ثنا مخل بن إبراهيم بن مخل بن راشد عن
 إسرائيل عن مجزأة بن زاهر عن ناجية بن جندب الأسلمي عن أبيه - وفي الجوهر النقي :
 عن ناجية بن كعب الأسلمي أنه أتى - النخ - أخرجه النسائي بسند صحيح - أنه . ولعله هو
 الصحيح قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم حين صد الهدى فقلت : يا رسول الله ! أبعث
 معي الهدى فلا نحره في الحرم : قال : فكيف تأخذ به ؟ قلت : آخذ به في أودية
 لا يقدرون على فيها ! فبعث معي حتى نحرته في الحرم . قال الطحاوي : فقد دل هذا
 الحديث أن الهدى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك نحر في الحرم وكان النبي صلى الله عليه
 وسلم بالحديبية وهو يقدر على دخول الحرم ! قالوا : ولم يكن صد إلا عن البيت .
 حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سفيان بن بشر الكوفي قال ثنا يحيى بن أبي زائدة عن محمد
 بن اسماعيل عن الزهري عن عروة عن المسور : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

الحديبية في الحرم؛ فليس يجزى 'محصرًا نحر الهدى أو ذبحه' في غير الحرم لأن الله تعالى يقول في كتابه «هديا بالغ الكعبة»، فلا يكون الهدى حتى يبلغ الحرم، وذلك تفسير قوله «بالغ الكعبة»، فأما قول أهل المدينة: فلا قضاء عليه؛ فكيف قالوا ذلك وإنما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الحديبية على شرط المشركين أنه يرجع عامهم هذا ثم يعود من قابل ثم يدخل مكة بأحرام ويخلون له البيت ثلاثاً فأنما كانت العمرة

= كان بالحديبية خباؤه في الحل ومصلاه في الحرم؛ ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن صد عن الحرم وأنه قد كان يصلي في الحرم، ولا يجوز في قول أحد من العلماء لمن قدر على دخول شيء من الحرم أن ينحر هديه دون الحرم؛ فلما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الحرم استحال أن يكون نحر الهدى في غيره لأن الذي يبيح نحر الهدى في غيره إنما يبيحه في حال الصد عنه لا في حال القدرة عليه - انتهى بتغير ما .

اطلاع

قد نقل في الجواهر النقي ج ٥ ص ٢٢٧ من سنن البيهقي ما أسنده الطحاوي عن المسور وكلامه المذكور، ثم نقل حديث ناجية بن كعب الأسلمي من سنن النسائي وقال: إسناده صحيح، ثم قال: وفي الباب الذي بعد هذا الباب من كلام ابن عباس ما يدل على ذلك. وفي مصنف ابن أبي شيبة: ثنا أبو أسامة عن أبي العباس عن عطاء قال: كان منزل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية في الحرم. وفي الاستذكار: قال عطاء وابن إسحاق: لم ينحر عليه الصلاة والسلام هديه يوم الحديبية إلا في الحرم - اهـ .

(١ - ١) وكان في الأصل «محصر نحر الهدى أو ذبح»، وفي الهندية «محصر يحل بهدى أو بذبح»؛ «محصر» كان بالرفع وكذلك «ذبح» من غير ضمير، ولعل الصواب ما في الأصل إلا ما صحف فصح، و«محصر» و«ذبح» تصحيف من الناسخ، والله أعلم - ف .

الثانية من قابل قضاء لعمره الحديديّة ؛ هذا ما عليه الفقهاء إنهم قالوا : إنما جعل^١ العمرة العام الثاني مكان عمرة الحديديّة ، وكانت تسعى « عمرة القضاء » وفي هذا آثار كثيرة :

أخبرنا محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام قال سمعت حمادا^١ يقول : قال لي إبراهيم النخعي : سل سعيد بن جبير عن المحصر فسأله فقال مثل قول إبراهيم ؛ قلت : يا حماد ؛ وما قال ؟ قال : كما سمعتم أقول ؛ قال : وسعيد يقول : إذا أحرم بحجة و عمرة بعث بهدين أو بثمان هدين ، فإذا كان يوم النحر حل^٢ و كانت عليه عمرتان وحجة ، وإذا أحرم بحجة فإذا كان يوم النحر حل^٣ و كانت عليه عمرة وحجة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن عمر الأسلي قال أخبرنا

(١) كذا في الأصول ، و الأنسب « جعلت » ، و جاز « جعل » - ف .

(٢) هو ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي ، شيخ أبي حنيفة - رحمهما الله .

(٣) كذا في الأصل ، و لفظ « حل » ساقط من الهندية .

(٤) هو محمد بن عمر بن واقد الأسلي مولاهم ، أبو عبد الله المدني القاضي ، أحد

الأعلام ، تكلموا فيه حتى قالوا : كذاب ، متروك الحديث . قال ابن سعد : كان عالما

بالمغازي و السيرة و الفتوح و اختلاف الناس في الحديث و الأحكام و اجتماعهم .

و قال الخطيب : و هو بمن طبق الأرض ذكره ، و كان جوادا كريما مشهورا بالسخاء .

و عن الحربي : كان أعلم الناس بأمر الاسلام ، أمين الناس على الاسلام . و عن

الزبيرى : ما رأيت مثله قط . و عن الدراوردي : انه أمير المؤمنين في الحديث . و عن

الصغاني : لو لا انه عندي ثقة ما حدثت عنه . و عن الزبيرى : ثقة مأمون ؛ و كذا قال =

معمر بن راشد^١ عن ابن أبي نجيح^٢ عن مجاهد عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: من أحصر بالحج فليعت^٣ بهدي فاذا نحر الهدى حل وعليه حجة وعمره، فإن مضى وقضى عمرته فعليه الحج من قابل، وإن أخر عمرته حتى يعتمرها في أشهر الحج ثم أقام حتى حج^٤ فعليه الهدى.

أخبرنا محمد قال أخبرنا ابن المبارك عن^٥ معمر بن راشد^١ عن ابن أبي نجيح^٢ عن مجاهد عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: إذا أحصر

= المثنى وأبو يحيى الأزهرى وأبو عبيد. ولد سنة ثلاثين ومائة، وخرج إلى بغداد سنة ثمانين. ثم خرج إلى الشام، ثم رجع وأقام ببغداد إلى أن قدم المأمون من خراسان فولاه القضاء بالعسكر، فلم يزل قاضياً حتى مات في ذي الحجة سنة سبع ومائتين. روى له ابن ماجه حديثاً واحداً. قد بسطه الحافظ في ترجمته من ج ٩ ص ٣٦٣ إلى ص ٣٦٨ من التهذيب.

(١-١) وفي الأصل «معمر عن راشد» وهو خطأ مصحف، والصواب «معمر ابن راشد»، وهو الأزدي الحداني مولاهم، أبو عروة بن أبي عمرو البصري. سكن اليمن، وشهد جئارة الحسن البصري، من رجال الستة - ج ١٠ ص ٢٤٣ من التهذيب وقد مر من قبل فراجع.

(٢-٢) وفي الأصل «عن أبي نجيح»، وهو خطأ، والصواب «عن ابن أبي نجيح»، وهو عبد الله بن أبي نجيح يسار الثقفي، أبو يسار المكي، مولى الأخنس بن شريق، من رجال الستة، روى عن أبيه وعطاء ومجاهد - كما في ج ٦ ص ٥٤ من التهذيب.

(٣) كذا في الهندية، وكان في الأصل «فيعت»،

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «يجج».

[الرجل] ' و هو حاج حل ' على عمرة وحجة - وهذا قول أبي حنيفة
وقولنا . فأما ما ' قال أهل المدينة ' لا قضاء ' عليه ، فليس بشيء ، ' والجمع
على ' خلاف ما قالوا .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن عمر الأسلمي ' قال أخبرني ابن أبي ذئب '

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) كذا في الأصل ، و وقع في الهنذية ' حصل ، مكان ' حل ، و هو تصحيف .

(٣) لفظ ' ما ، ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهنذية ' لا شيء .

(٥ - ٥) و كان في الأصل ' و المجمع عليه ، و في الهنذية ' الجمع عليه ، و الصواب
' و الجمع على ' .

(٦) هو الواقدي - كما سبق . قال الذهبي في ج ٣ ص ١١١ من الميزان : و قد وثقه
جماعة فقال محمد بن اسماعيل الصغاني : و الله لو لا عندي ثقة ما حدثت عنه . و قال
مصعب : ثقة مأمون . و قال يزيد بن هارون : الواقدي ثقة . و كذا وثقه أبو عبيد .
و قال إبراهيم الحربي : من قال : ان مسائل مالك و ابن أبي ذئب تؤخذ من أوثق
من الواقدي فلا تصدقه . و كان حفظه أكثر من كتبه ، و لما تحول من الجانب
الغربي يقال : انه حمل كتبه على عشرين و مائة و قر ، و قيل : كان له مائة قطر
كتب - اه . قلت : و هو من اقران الامام محمد و قد روى عنه كثيرا - ف .

(٧) و هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن ابي ذئب القرشي العامري ،
ابو الحارث المدني ، من رجال الستة - كما في ج ٩ ص ٣٠٣ من التهذيب . و هو
من شيوخ الامام محمد رحمه الله - كما في الموطأ و الحجة ، و قد وهم صاحب التعليق
المعجم في باب بيع الحيوان من الموطأ حيث ظنه غيره - فنه .

قال سمعت^١ ابن شهاب^٢ يقول: شرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه في الهدى يوم الحديبية وأمرهم أن يقيموا في قابل قضاء لعمرتهم^٣.

(١) تصريح بسماعه من ابن شهاب الزهري، وقد اختلفوا: قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: سمع ابن أبي ذهاب من الزهري؟ قال: نعم سمع منه، قلت: انهم يقولون لم يسمع منه؟ قال: قد سمع من الزهري. وقال عمرو بن علي الفلاس: ابن أبي ذهاب في الزهري أحب إلي من كل شامي - كذا في التهذيب.

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام، من رجال الستة، تابعي لقي عشرة من الصحابة وسمع منهم، وقد انكب تابعيته بعض قاصري الأنظار في رسالة متبعا لهواه فرددت عليه في رسالة مسماة: «دفع الارتباب عن تابعة ابن شهاب»، وقد طبعت مع رسالتي «التحقيق التام في حديث إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام»، ومعها رسالة أخرى لـ «الشمس الحيدري للعطر العنبري في الأذان المنبري».

(٣) والحديث ليس بمفضل فإن الزهري رواه عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة و مروان بن مخزوم أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث. رواه البخاري في أول الشروط من الصحيح، والحديث بطوله رواه في باب الشروط في الجهاد والمصالحة ج ١ ص ٣٧٧، وأخرجوه مختصرا ومطولا في كتبهم، وراجع باب الاشتراك في الهدى ج ٥ ص ٢٣٥ من سنن البيهقي وفيه حديث الزهري من طريق محمد بن إسحاق في اشتراك الرجل في الهدى زمن الحديبية.

اطلاع

قال في الجوهر النقي على البيهقي ج ٥ ص ٢١٨ في باب لا قضاء على المحصر ذيل اثر ابن عباس: إنما البدل على من نقض حجة بالتلذذ، فأما من حبسه عذرا وغير ذلك فانه يحل ولا يرجع - النسخ. قلت: هذا الأثر وإن دل على ما ذكره فانه يدل أن

قال: 'فعجبا لقول أهل المدينة: لا قضاء لمن' أحصر بالعدو! وهذه أحاديثهم تدل على غير ذلك. قال: وكان ابن أبي ذئب وابن شهاب عندهم غير متهمين في حديثهم .

= الهدى لا يذبح به الا في الحرم - كما سبق الوعد به في الباب السابق، وقد اوجب على المحصر القضاء العراقيون ومجاهد وعكرمة والنخعي والشعبي والطبري استدلالا بأنه عليه الصلاة والسلام واصحابه اعتمرُوا في العام المقبل قضاء لتلك العمرة، ولذلك سميت «عمرة القضاء»، ولحديث الحجاج بن عمرو المذكور فيما بعد في باب الاحلال بالاحصار بالمرض ولفظه «من كسر أو عرج قد حل و عليه أخرى» وعن ميمون بن مهران قال: خرجت معتمرا عام حاصر أهل الشام ابن الزبير بمكة وبعث معي رجال من قومي يهدى فلما اتهمنا الى أهل الشام منعونا ان ندخل الحرم فنحرت الهدى بمكاني ثم احللت ثم رجعت، فلما كان من العام المقبل خرجت لأقضى عمرق فأتيت ابن عباس فسأته فقال: ابدل الهدى. فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر اصحابه ان يدلوا الهدى الذي نحروا عام الحديبية في عمرة القضاء - اخرجه ابو داود في سننه بسند حسن . قال الخطابي: من اوجبه - يعني القضاء - فانه يلزمه بدل الهدى لقوله عز وجل «هديا بالغ الكعبة»، ومن نحر الهدى في الموضع الذي احصر فيه وكان خارجا من الحرم فان هديه لم يبلغ الكعبة فيلزمه ابداله او ابلاغه الكعبة: وفي الحديث حجة لهذا القول - انتهى .

(١) وكان في الأصول «قالوا» والصواب «قال» والقائل الامام محمد - كما لا يخفى فلا بد من الافراد، ويشهد له «قال» الثاني الآتي بعده .

(٢) كذا في الأصول، والوجدان يحكم بأن الصواب «على من» - والعلم عند الله .

باب نكاح المحرم

(١) اعلم ان العلماء قد تكلموا من الفريقين نقضا وإبراما في جوازِهِ وعدمه، وقد قال الله تعالى « فلا رفث ولا فسوق و جدال في الحج »، فمن لم يرفث ولم يفسق ولم يجادل مع رفقاته واجائنه في هذا السفر وأتى العبادة بوجهها منقطعا عن العلائق النفسانية والخارجية فقد أتى بحج مبرور ليس له جزاء إلا الجنة، كما جاء به الحديث، فقصود الشريعة في هذه العبادة ذهابا وإيابا التبتل والانقطاع إلى الله تعالى بشرائعه وجوارحه وعدم تحديث نفسه بشيء سوى ذكره، فإن الحج في العمر مرة واحدة، وسواء من العبادات يتكرر في السنين والشهور والأيام، فيمكن تدارك ما اخل فيها المكلف من النقصان والكراهة ونحوهما من الأمور، فالمحرم في شغل عن مباشرة العقود التي توجب شغل خاطره عما هو بصدده من أداء المناسك لا سيما عقود الانكحة ومباشرتها لنفسه أو لغيره، وحداثة عهده بالنكاح يخالف التبتل إلى الله الذي فيه جوار إلى الله تعالى و صراخ بالتلبية لا غير أو التهليل والتحميد والتسبيح والتكبير والأدعية وغير ذلك مما يتعلق به آدابا وسنا، فثأن المحرم ان لا يشتغل بمثل هذه الأمور ولا يقصد بسفره إلا الحج، فيمكن انه اذا باشر النكاح ان يطمع نفسه فيما نهى الله عنه ويقع فيه من الجماع والقبلة واللبس بشهوة وهي من مقاصد النكاح، فكان خلاف قوله تعالى « فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج »، ولذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عثمان بن عفان أخرجه مسلم والطحاوي والبيهقي وغيرهم « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » كراهة وسدا للذريعة، ولذا فرنه بقوله « ولا يخطب » فالخطبة ليست على معنى البطلان، فكذا النكاح، والحالة هذه ليس بإطالة فإن النهي ليس إلا لغيره من المجاور لا في صلبه وفي حد ذاته ونفسه، واختلف السلف في هذا، فأجاز نكاح المحرم طائفة، صح ذلك عن ابن عباس، وروى عن ابن مسعود ومعاذ، وقال به عطاء والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعكرمة =

= و إبراهيم النخعي ، و به يقول ابو حنيفة وسفيان - كما ذكره ابن حزم في ج ٧ ص ١٩٨ من المحلى ، و هو قول انس بن مالك رضى الله عنه و الحكم بن عتيبة و حماد ابن ابى سليمان و مسروق و جمهور التابعين - كما فى شرح الاحياء للزبيدي و كما فى ج ٣ ص ٤٥١ من فتح الملهم ، و عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابى بكر و محمد بن ابن بكر كما فى ج ٢ ص ٩٥ من الجوهر النقي . و خالفهم فى ذلك ابن المسيب و سالم و سليمان بن يسار و الليث و الأوزاعي و مالك و الشافعى و احمد و اسحاق و قالوا : لا يجوز للمحرم ان ينكح او ينكح غيره ، فان فعل ذلك فالنكاح مفسوخ و باطل ؛ و هو قول عمر و على رضى الله عنهما ، و احتجوا بحديث عثمان المذكور . و البخارى معنا فى هذه المسألة حيث اخرج فى صحيحه حديث ابن عباس و لم يخرج حديث عثمان ، و هو دأبه فى الكتاب انه اذا اختار جانباً ذهب يهدر جانباً آخر كأنه لم يكن شيئاً فلا يخرج حديثه كأنه امر لم ترد به الشريعة عنده فلذا اخرج حديث ابن عباس و لم يلتفت الى غيره ، و لذا قالوا : ان حديث عثمان قد ضعفه البخارى - كما فى شرح الاحياء ؛ و قال الحافظ العيني فى عمدة القارى : قال ابن العربى : ضعف البخارى حديث عثمان و صحيح حديث ابن عباس ، و لئن سلمنا صحته فالنهي محمول على الكراهة جمعاً بين الأدلة - كما لا يخفى على الأجلة . قال فى الجوهر النقي ذيل حديث « لا ينكح المحرم و لا ينكح و لا يخطب » : قلت : هو محمول على الوطء (بذكر السبب و ارادة المسبب - تدبر) او الكراهة لكونه سبباً للوقوع فى الرقت لا ان عقده لنفسه او لغيره بأمره يتمتع ، و لهذا قرنه بالخطبة و لانخلاف فى جوازها ، و ان كانت مكروهة فكذا النكاح و الانكاح ا و صار كالبيع وقت النداء - اه . فالقول بصحة الخطبة و بطلان النكاح فك النظام ؛ نقض الاتساق و هو لا يجوز ، و من عجائب العالم قول ابن حزم : و اما الخطبة فان خطب فهو عاص و لا يفسد النكاح لأن الخطبة لا تتعلق لها بالنكاح - اه . و انت تعلم ان النكاح لا يتحقق و لا يوجد الا بالخطبة السابقة عليه لا بحالة =

== فهو سبب للنكاح لا ينفك عنه قطعا وبتا، فكيف يقول هو: لا متعلق لها بالنكاح! فإذا كان المخاطب المحرم عاصيا عنده فالخطبة ايضا وتمت منه على العصيان! و اذا نكح بخطبة المعصية لا يكون بها نكاحا صحيحا وقد قال صلى الله عليه وسلم « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » وما كان ربك نسيا، ولما كانت الخطبة مع عصيانه صحيحة كان النكاح و الانكاح كلاهما مع عصيانه صحيحا فان الخطبة الفاظ تصدر من المخاطب، وكذا في النكاح و الانكاح الفاظ يصح بها الايجاب والقبول، فما بينهما فرق؟ فكما ان الخطبة قد ترد كذلك النكاح و الانكاح قد يرد وينقض، ومن لا يعلم وقائع الناس واحوالهم التي تعرضهم كل يوم فهو ليس بعالم، كما حقق في محله، فقوله « قد يتم النكاح بلا خطبة اصلا » قول باطل يضحك به الصبيان فضلا عن الرجال، وضغف على ابالة قوله: ولكن بأنت يقول لها « انكحيني نفسك » فتقول « نعم قد فعلت » ويقول هو « قد رضيت » ويأذن الولي في ذلك - اهـ . فان قوله « انكحيني نفسك » قبل الايجاب والقبول هو خطبة يتحقق بعدها قد فعلت وقد رضيت الذي هو الايجاب والقبول بمجموعهما وجود النكاح وتحقيقه! وهو غير خفي على العوام فضلا عن الخواص، فهو اغفال منه وشغب لا طائل تحته هذا . ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس: تزوج عليه الصلاة والسلام ميمونة وهو محرم؛ ثم حديث يزيد بن الأصم بخلافه، ثم قال: ويزيد رواه عن ميمونة؛ ثم استدلل على ذلك . قلت: ذكر الترمذي وغيره انه عليه الصلاة والسلام تزوجها في طريق مكة؛ وفي الاستذكار: قال ابو عبيدة معمر بن المثنى: تزوجها النبي عليه الصلاة والسلام وهو محرم؛ وفي التمهيد ذكر الأثرم عن ابي عبيدة قال: لما فرغ صلى الله عليه وسلم من خير وتوجه الى مكة معتمرا سنة سبع وقدم عليه جعفر بن ابي طالب من ارض الحبشة وخطب عليه ميمونة بنت الحارث - وكانت اختها لأمها اسماء بنت عميس عنده واختها لآبيها و أمها ام الفضل تحت العباس - فأجابت جعفرا وجعلت امرها الى العباس ==

== فأنكحها النبي عليه الصلاة والسلام : فلما رجع بنى بها بسرف حللا وجعل امرها الى العباس . مشهور ذكره موسى بن عقبة ايضا . وذكره ابن اسحاق : قال وقيل : جعلت امرها الى ام الفضل فجعلت ام الفضل امرها الى العباس . وفي الاستيعاب لأبي عمر ذكر سنيد عن زيد بن الحباب عن أبي معشر عن شرحبيل بن سعد قال : لقي العباس رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجحفة حين اعتمر عمرة العقبة فقال : يا رسول الله ! تأيئت ميمونة هل لك ان تزوجها ؟ فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ، فلما ان قدم مكة اقام ثلاثا - الحديث . وفي آخره : فخرج فبنى بها بسرف . فلما جعلت امرها الى غيرها يحتمل ان يبنى عليها الوقت الذى عقده فيه العباس فلم تعلم به الا فى الوقت الذى بنى بها فيه و علم ابن عباس كان قبل ذلك فالرجوع اليه اولى ، كفى وقد تأيد برواية ابى هريرة وهاتئة (فسقط بهذا شغبه ابن حزم : ج ٤ ص ٧٠٠ من المحلى : و أما قولهم « قد يبنى على ميمونة احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تزوجها » فكلام سخيف - اه ! انظر كيف اغفل الناس فان الكلام فى خفاء وقت العقد والتزوج لا فى احرامه صلى الله عليه وسلم ، فانما اذا تزوجها لم تعلم بامر النكاح متى وقع الا عند البناء وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذ ذاك حللا ، واما ابن عباس رضى الله عنهما فكان ابن العاقد الذى فوضت اليه امرها فعنده زيادة خبر وثيقة على ما نقله ابوه ، و يروى هو انه تزوجها وهو عقيم ، وهى خالته ايضا ، مع انه خلاف امر الحج فلا يقول الا ان يكون عنده كالمشاهدة والبيان ، ولذا رجح البخارى حديثه فأخرجه فى صحيحه ولم يخرج حديث عثمان وحديث من قال « تزوجها وهو حلال » - كما سبق . لحديث ابن عباس اولى من حديث ميمونة ويزيد بن الأصم و ان كانت هى صاحب الواقعة والقصة لكونها وكانت لذلك غيرها وهو العباس رضى الله عنه ، و ابو رافع سفير محض بخلاف العباس رضى الله عنه فانه وكيل يتولى امر النكاح ، فالاعتبار به اولى . ==

= ثم أوهم من القول المذكور قول ابن حزم بعده : و يعارضون بأن يقال لهم « قد يخفى على ابن عباس إحلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحرامه » فالخبرة عن كونه قد أحل زائدة علما - اه - هذه مكابرة لا معارضة ، قد ذهل عن الفرق بينهما ، لا حاجة الى إقالة الحجة لردده و هو مردود بأصله ، كما لا يخفى على من له أدنى المام بعلم المناظرة . و ابن عباس يعلم علما حضوريا أن البناء لا يكون الا في الإحلال ، و بين التزوج و البناء فرق يعلمه البله فضلا عن العقلاء ؛ و هذا العجز من ابن حزم دليل على أن ليس عنده دليل قوى يدفع به حديث ابن عباس الأشعبي و صياحه على شفا جرف هار فأنهار به هذا فاحفظه (و ذكر ابن إسحاق في مناقبه و الطحاوى عن ابن عباس : أنه عليه الصلاة و السلام تزوجها و هو حرام فأقام بمكة ثلاثا فأتاه حويطب في نفر من قريش في اليوم الثالث فقالوا : قد انتقض إجماعك فاخرج عنا ؛ فقال : و ما عليكم لو تركتموني فمرست بين أظهركم فصنعنا لكم طعاما فحضرتموه ؛ فقالوا : لا حاجة لنا في طعامك فاخرج عنا ؛ فخرج و خرج بميمونة حتى عرس بها بسرف . وهذا مخالف لحديث ميمونة و أنه تزوج بها حلالا و أنه كان بعد أن رجع من مكة . ثم ذكر البيهقي حديث مطر عن ربيعة عن سليمان بن يسار عن أبي رافع . قلت : ذكر أبو عمر في التمهيد أن رواية مطر غلط و أنه لا يمكن سماع سليمان من أبي رافع انتهى كلامه . و مطر تكلم فيه يسيرا ، قال يحيى القطان : مضطرب ، و كان يشبه بابن أبي ليلى في سوء الحفظ ، و قد روى هذا الحديث عن ربيعة من هو أجل من مطر بلا شك و هو شيخ مالك لجعله عن سليمان مرسلًا ؛ و قال الترمذي : و رواه أيضا سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلًا ؛ ثم أسند البيهقي عن عبد القدوس عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس : تزوج عليه الصلاة و السلام ميمونة و هو محرم ؛ فقال سعيد : و هل ابن عباس و أن كانت نكاحه ما تزوجها الا بعد ما أحل اثم قال : رواه البخاري في صحيحه ؛ قلت : -

= ليس في صحيح البخارى « قال سعيد و هل ابن عباس - الخ » و المفهوم من كلام الديهق انه في صحيحه ، و ذكر الديهق فيما مضى في باب لا ينكح و لا ينكح من كتاب الحج ، و عزاه الى مسلم عن عمرو بن دينار : قلت لابن شهاب : اخبرني ابو الشعثاء عن ابن عباس : ان النبي صلى الله عليه و سلم نكح و هو محرم ؛ فقال ابن شهاب : اخبرني يزيد بن اصم انه عليه الصلاة و السلام نكح ميمونة و هو حلال و هي خالته ؛ قال : قلت لابن شهاب : أتجمل اعرايا بوالا على عقيبه الى ابن عباس و هي خالته ايضا ! و هذا الكلام الذي قاله عمرو بن دينار لابن شهاب ذكره ايضا عبد الرزاق في مصنفه و قال : قال لي الثوري : لا تلتفت الى قول اهل المدينة في ذلك . ثم ذكر الديهق حديث ابن ابي مليكة عن عائشة : تزوج عليه الصلاة و السلام و هو محرم ؛ ثم قال : و قد روى من وجه آخر عن عائشة و ليس بمحفوظ ؛ ثم اخرجه من حديث ابي سوانة عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق عن عائشة . قلت : بل هو محفوظ اخرجه ابن حبان في صحيحه كذلك . و قال الطحاوي : روى عن عائشة ما يوافق ابن عباس روى ذلك عنها من لا يطمئن فيه ؛ ثم ذكر هذا السند ، ثم قال : وكل هؤلاء أئمة يحتج برأيانهم ؛ و قال في مشكل الحديث : لم يختلف في ذلك عن عائشة .

(قال الحافظ في ج ٤ ص ٤٤ من الفتح : فالشهور عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه و سلم تزوجها و هو محرم و صح نحوه عن عائشة و أبي هريرة - اه) ثم قال البهقي : و روى عن مسدد عن ابي عوانة عن مغيرة عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة ؛ قال ابو عبد الله قال ابو علي الحافظ : كلاهما خطأ و المحفوظ عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق مرسل عن النبي صلى الله عليه و سلم - كذا رواه جرير عن مغيرة . قلت : رواية ابي عوانة عن مغيرة مسنداً أولى من رواية جرير بن عبد الحميد عنه مرسل لوجهين : احدهما ان ابا عوانة اجل من جرير ، قال ابو حاتم : ابو عوانة احب الى من جرير بن عبد الحميد ؛ و الثاني ان ابا عوانة زاد في الاسناد و زيادة =

== الثقة مقبولة ، وقد جاء هذا الحديث من جهة أبي هريرة أيضا . قال الطحاوي في كتاب مشكل الحديث : ثنا سليمان بن شعيب الكيسانى ثنا خالد بن عبد الرحمن الحراسانى ثنا كامل ابو العلاء عن ابي صالح عن ابي هريرة : تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم . قال الطحاوي : وهذا بما لا نعلم ايضا عن ابي هريرة فيه خلافا . انتهى كلامه . والكيسانى وثقه ابو سعد السمعاني ، وخالد وثقه - كذا في التهذيب للزى ، وكامل وثقه ابن معين والعجلي وذكره ابن شاهين في الثقات و أخرج له الحاكم في المستدرك . وقال الطحاوي ايضا : ثنا روح بن الفرغ ثنا احمد بن صالح ثنا ابن ابي فديك حدثني عبد الله بن محمد بن ابي بكر قال : سألت انس ابن مالك عن نكاح المحرم فقال : وما بأس به ، هل هو الا كالبيع او روح وثقه الخطيب ، وأخرج له صاحب المستدرك . واجازة نكاح المحرم يروى عن عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد بن ابي بكر وعن ابيه وعن جده . وقال ابن حزم اجازته طائفة وصح ذلك عن ابن عباس ، وروى عن ابن مسعود ومعاذ ، وبه قال عطاء والقاسم ابن محمد وعكرمة والنخعي وابو حنيفة وسفيان - انتهى ما فى الجوهر النقي على الیهقى . قال الحافظ العيني فى ج ٥ ص ١٠٠ من عمدة القارى فى هذا الباب بعد الكلام على دأبه : وأجابوا عن حديث ميمونة بأن عمرو بن دينار قد ضعف يزيد بن الأصم فى خطابه للزهري ، وترك الزهري الانكار عليه . وأخرجه من اهل العلم وجعله اعرابيا بوالا على عقبيه ، وهم يضعفون الرجل بأقل من هذا الكلام وبكلام من هو اقل من عمرو بن دينار والزهري ، ومع هذا فالذين رووا انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم نحو سعيد بن جبير وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وجابر ابن زيد أعلى وأثبت من الذين رووا انه تزوجها وهو حلال ، وميمون بن مهران وحبيب بن الشهيد ونحوهما لا يباحقون هؤلاء الذين ذكرناهم . وروى ابن ابي شيبة عن عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء قال : تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ==

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس^١ بأن يتزوج المحرم ويتزوج غيره، ولكن لا ينبغي للذي يتزوج وهو محرم أن يقبل ولا يباشر ولا يصنع شيئاً مما يحل للحلال أن يفعله بزوجه من القبلة واللس وغير ذلك^٢.

== ميمونة وهو محرم. وفي الطبقات لابن سعد: أنبأنا أبو نعيم حدثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: كنت جالسا عند عطاء فسأله رجل: هل يتزوج المحرم؟ فقال عطاء: ما حرم الله النكاح منذ أحله؛ قال ميمون: فذكرت له حديث يزيد بن الأصم «تزوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ميمونة وهو حلال» قال: فقال عطاء: ما كنا نأخذ إلا عن ميمونة وكذا نسمع أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تزوجها وهو محرم، وأنبأنا ابن نمير والفضل بن دكين عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم، وأنبأنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد وأنبأنا مسلم بن إبراهيم حدثنا قرة بن خالد حدثنا أبو يزيد المديني قالوا: إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم. وروى الطحاوي من حديث عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال: سألت أنس بن مالك عن نكاح المحرم فقال: ما به بأس، هل هو إلا كالبيع. وذكره أيضا ابن خزم عن معاذ بن جبل رضى الله عنه. انتهى. وسنعود له إن شاء الله تعالى فيما سياتى من الباب.

(١) إشارة إلى نفس الجواز، لكنه خلاف التبتل إلى الله تعالى فإن كلمة «لا بأس»

عند المتأخرين تدل على غيره أولى منه وأفضل، وهو ههنا ترك الزوج.

(٢) وبه قال ابن عباس وابن مسعود وأنس ومعاذ بن جبل وعائشة وأبو هريرة

رضي الله عنهم، وابن مسعود كنيف ملق عبدا، ومعاذ قدوة العلماء يوم القيامة،

و ابن عباس حبر الأمة، وأنس خادمه صلى الله تعالى عليه وسلم سفرا وحضرا وحافظ

الأحاديث، وكذا أبو هريرة، وعائشة مشهورة بالفقاهة وحل عويصات المسائل

و محرم رازة (أي: حافظ سره) وعليه صلى الله تعالى عليه وسلم، وبه قال عطاء وعكرمة ==

وقال أهل المدينة: لا يتزوج المحرم، وإن تزوج فالنكاح مردود .
قال ' محمد: وكيف لا يتزوج المحرم وهو لا يصنع شيئاً مما حرمه الله
عليه من الجماع ؟ قالوا: لأن هذه عقدة يحل بها الجماع . قيل لهم:
فما تقولون في رجل اشتبه، جارية وهو محرم من رجل أيجوز ذلك ؟ فإن
قالوا: نعم، الشراء جائز ولكن لا يطأها ولا يقبلها حتى يحل . قلنا: قد أصبتم
وتركتكم قولكم، في النكاح أيضاً كذلك، يجوز التزويج وإيس ينبغي له أن
يتعرض [لها]^٢ بقبلة ولا بغيرها حتى يحل .

قلنا: وأخبرونا عن تحريم النكاح لأي شيء حرمتوه وكرهتموه ؟ للآثار ؟
فما روى في تحليله أكثر أم [الذي في تحريمه] ؟ فها تروا ما عندكم من القياس .
ينبغي لمن حرم تزويج المحرم أن يحرم شراؤه للجارية . وينبغي له أن يحرم
شراؤه للطيب والزعفران وما لا يحل للمحرم .

أرأيتم رجلاً ظاهراً من امرأته أليست عليه حراماً حتى يكفر ؟ أرأيتم
إن كفر وهو محرم أتجزئه تلك الكفارة ؟ وإنما حصلت له وهو محرم !

== ومجاهد ومسروق والشعبي وجابر بن زيد والحكم بن عتيبة والنخعي ومحمد
ابن أبي بكر وعبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر والقاسم بن محمد بن أبي بكر وحماد بن
أبي سليمان وأثوري وأبو يوسف ومحمد بن الحسن - كما سبق .

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية « وقال، وهو الأشبه بدأب المصنف .

(٢) وغيره مما تقدم في قول الإمام أبي حنيفة، ومعنى « لا ينبغي » « لا يجوز » ويكره
تحرماً - كما هو مفاد الأحاديث .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه لينتظم الكلام .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، ولفظ « أم » أيضاً ساقط من الهندية - ف

(٥) كذا في الأصل، والراجح عندي « فانما » .

أرايت رجلا طلق امرأته تطليقة^١ يملك [بها]^٢ الرجعة وهو حلال ثم أحرم وأشهد على رجعتها^٣ وهو محرم وخاف أن تنقض عدتها قبل

(١) كذا في الأصل ، ووقع في الهندية « بتطليقة » .

(٢) ١٠ بين المربعين ساقط من الأصول ، وزدته على مقتضى العبارة ولا بد منه .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « رجعتها » وهو تصحيف . ومن هذا كله بطل

ما شغب به ابن حزم في المحلى فانه لم يفهم حقيقة النكاح ومقاصده ولذا تقوه بما تقوه فان الآثار الواردة في هذا متعارضة فالرجوع الى آثار الصحابة اخرى والزم ، وهى ايضا مختلفة كما عرفت فالرجوع الى القياسات وتحقيق المناط وتقيحه واجبة على المجتهد الربانى ، وهذا ليس بقياس فى مقابلة النص كما زعموا . واما ما قال ابن حزم فى حق حديث ابن عباس رضى الله عنهما لجوابه على ما قال الحافظ العيني فى ج ٥ ص ١٠١ من عمدة القارى : اما عن قوله « يزيد انما رواه عن ميمونة وهى امرأة عاقلة وابن عباس صغير » فلما نال ان يقول : ان كان يزيد رواه عن خالته فابن عباس من الجائز الغير المنكر ان يرويه عنه صلى الله عليه وسلم او يرويه عن ابيه الذى ولى عقد النكاح بمشهد عنه ومرأى ، او يرويه عن خالته المرأة العاقلة ، واما ما كان فليس صغيرا فروايته مقدمة على رواية يزيد بن الأصم ، ولأن لعبد الله متابعين وليس يزيد عن خالته ، تابع ، منهم عطاء يقول بسند صحيح : ما كنا نأخذ هذا الا عن ميمونة ، رضى الله عنها ومسروق بسند صحيح (وهو يرويه عن عائشة - كما سبق) ، وليس لقائل ان يقول « لعل عطاء ومسروقا اخذاه عن ابن عباس » لتصریح عطاء بأخذه اياه من ميمونة ، واما مسروق فلا نعلم له رواية عن عبد الله فدل انه اخذه عن غيره . واما عن قوله « تبدل يزيد الى اصحاب عبد الله ولا تقطع بفضلهم عليه » فكيف يكون شخص واحد حديثه عند مسلم وحده يعدل بعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وابى الشعثاء وعكرمة فى آخرين من اصحاب عبد الله الذين رووا عنه هذا الحديث او اما =

الاحلال أ تكون تلك الرجعة ؟ وهذا ترك لقولكم ، لأن في الرجعة تصحيح النكاح ' وقد قلتم أيضا : إنه لا يجوز للبحرم أن يُزوج غيره .
أ رأيتم عبد رجل تزوج و مولاه حلال فأجاز النكاح بعد ما أحرم أيحوز ؟

== عن قوله « هي اعلم بنفسها من عبد الله » فنقول يجوز به : نعم ، هي اعلم بنفسها اذ حدثت عطاء و ابن اختها بما هي اعلم به من غيرها . و اما عن قوله « انما تزوجها بمكة حاضرا بها » فيرده ما رواه مالك عن ربيعة عن سليمان بن يسار : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابا رافع و رجلا من الانصار يزوجانه ميمونة و رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل ان يخرج - اهـ . فينبه انها زوجاه اياها و هو ملتبس بالاحرام في طريقه الى مكة ، و لا حل بنى بها . و ذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم معتمرا في ذى القعدة فلما بلغ . . ووضعا ذكره . . بعث جعفر بن ابى طالب بين يديه الى ميمونة يخطبها عليه فجعلت امرها الى العباس فزوجها منه . و قد اوضح ذلك ابو عبيدة في كتابه « الزوجات » : توجه صلى الله عليه وسلم الى مكة معتمرا سنة سبع و قدم جعفر يخطب عليه ميمونة فجعلت امرها الى العباس فأنكحها النبي صلى الله عليه وسلم و هو محرم و بنى بها بسرف و هو حلال - انتهى . فأن تزوجه اياها بمكة و حضوره بها ؟

(١) قال المحقق على الاطلاق في ج ٢ ص ٣٧٥ من فتح القدير شرح الهداية : و ما عن يزيد بن الأصم « انه تزوجها و هو حلال » لم يقو قوة هذا فانه بما اتفق عليه الستة و حديث يزيد لم يخرج البخارى و لا النسائي . و ايضا لا يقاوم بابن عباس حفظا و اتقاناً ، و لذا قال عمرو بن دينار للزهري : و ما يدري ابن الأصم اعرابي كذا و كذا لشيء ؟ قاله : أتجعل مثل ابن عباس . و ما روى عن ابى رافع « انه صلى الله عليه وسلم تزوجها و هو حلال و بنى بها و هو حلال و كنت انا الرسول بينهما » لم يخرج في واحد من الصحيحين ، و ان روى في صحيح ابن حبان فلم يبلغ درجة الصحة ، و لذا لم يقل فيه ==

= الترمذى سوى «حديث حسن»، قال: «ولا تعلم احدا استنده غير حماد عن مطر». وما روى عن ابن عباس «انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال»، فأنكر عنه لا يجوز النظر اليه بعد ما اشتهر الى ان كان يبلغ اليقين عنه في خلافه، ولذا بعد ان اخرج الطبراني ذلك عارضه بأن اخرجه عن ابن عباس رضى الله عنهما من خمسة عشر طريقا «انه تزوجها وهو محرم»، وفي لفظ «وهما محرمان»، وقال: هذا هو الصحيح وما اول به حديث ابن عباس بأن المعنى «وهو في الحرم»، فانه يقال «أنجد»، اذا دخل ارض نجد، و«احرم»، اذا دخل ارض الحرم بعيد وما يبعده حديث البخارى «تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال»، وما استشهدوا به من قول الشاعر:

قتلوا ابن عفان الخليفة محرما فدعا فلم أر مثله مخذولا

رده الأصمعى وهو عند الرشيد كما حكاه الخطيب في تاريخه وقال: اين انت من مراد الشاعر ليس فيه المحرم على ما اردت بل معناه «ذى حرمة» على حد قوله:

قتلوا كسرى بلبل محرما فتولى ولم يتمتع بالكفن

و الأصمعى هو عبد الملك اللغوى من رواة مسلم وما يرده ايضا حديث يزيد «وهو حلال»، وحديث ابن عباس وحديث ابى هريرة وحديث عائشة «وهو محرم»، فالتقابل دال على ان المراد من الاحرام ضد الحلال فكيف يمكن ان يتفق هؤلاء كلهم على اللغة العربية؟ قاله امام العصر في املاته على الترمذى والبخارى. والحاصل انه قام ركن المعارضة بين حديث ابن عباس وحديث يزيد بن الأصم وابان بن عثمان بن عفان، وحديث ابن عباس اقوى منهما سنداً، فان رجحنا باعتباره كان الترجيح معناه. ويعضده ما قال الطحاوى: روى ابو عوانة عن مغيرة عن ابى الضحى عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت: تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو محرم؛ قال: و نقلة هذا الحديث كلهم ثقات يحتج برواياتهم - انتهى.

أرايتم رجلا وكل رجلا بأن يزوجه فلانة وهما محرمان جميعا فلم يفعل حتى حلا فزوجه أيجوز ذلك أم لا يجوز؟ أرايتم إن أمره وهما حلالان جميعا ثم أحرمّا ثم زوجه أيجوز؟ أرايتم إن لم يزوجه حتى حلا ثم زوجه، فكان لأمر وهما حلالان والنكاح وهما حلالان بينهما لإحرام أيجوز ذلك؟ ينبغي لمن أبطل النكاح وهو محرم أن يبطل الوكالة بالنكاح وهو محرم.

وقد جاء في ذلك مع هذا آثار كثيرة، وأصلها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث رضي الله عنهما وهو محرم. قالوا: بلغنا أنه تزوجها حلالا، روى ذلك سليمان بن يسار: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا رافع مولاة ورجلا من الأنصار فزواجه ميمونة بنت الحارث رضي الله عنهما.

(١) هو القبطي، قيل: اسمه إبراهيم أو اسلم أو ثابت أو هرمز أو صالح، من رجال الستة. قال الواقدي: مات بالمدينة بعد قتل عثمان رضي الله عنه. وقيل: مات في خلافة علي رضي الله عنه، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن مسعود رضي الله عنه، وعنه أولاده وأحفاده وغيرهم. كان إسلامه قبل بدر، وشهد أحدا وما بعدها. وراجع ج ١٢ ص ٩٢ من التهذيب.

(٢) هو أوس بن خولى كما في رواية ابن سعد - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ١٨٥ من شرحه.

(٣) قال ابن القيم في ج ١ ص ٣٩ من زاد المعاد في فصل أزواجه صلى الله عليه وسلم: ثم تزوج ميمونة بنت الحارث الهلالية، وهي آخر من تزوج بها، تزوجها بمكة في عمرة القضاء بعد أن حل منها على الصحيح، وقيل: قبل حلّاله، هذا قول ابن عباس =

== وهم رضى الله عنه فان السفير بينهما بالنكاح اعلم الخلق بالقصة و هو أبو رافع
وقد اخبر انه تزوجها حلالا وقال: كنت انا السفير بينهما و ابن عباس اذ ذاك
له نحو العشر سنين او فوقها، وكان غائبا عن القصة لم يحضرها، و أبو رافع رجل بالغ
و على يده دارت القصة، و هو اعلم بها، و لا يخفى ان مثل هذا الترجيح موجب
للتقديم - انتهى - بلفظه انظر كيف جعل الرسول اعلم الخلق و هو يكون سفيرا محصنا
بين الرجلين ١ و لا يعلم ما دار بينهما بعد الرسالة و لم يتعين بعد الخطاب، من كان
ابو رافع او جعفر بن ابى طالب او العباس بن عبد المطلب؟ و الحق الصراح ان من
تولى عند النكاح و له فهو اعلم الخلق بالقصة لا غير، و من خالفه فهو مكابر معاند .
قال شيخى فى ج ٣ ص ١٢٥ من بذل المجهود: قلت: كل واحد من وجوه الترجيح
مردود، اما الاول فلأن هذا القول فى ترجيح حفظ ابى رافع على حفظ ابن عباس
لم يقل به احد من اهل العلم من الصحابة و التابعين و لا يساعده رواية و لا دابة،
فان الحفظ امر فطرى لا دخل فيه لكبر العمر و لا لصغره، ألا ترى ان مرتبة
البخارى فى حفظه فى الصغر هل يدانيه احد غيره فى كبره؟ فما لابن عباس من العلم
و الفقه و الحفظ و الاتقان مع صغره لا يدانيه ابو رافع، و ان كان الصحبة سواء
ألا ترى الى قصة تفسير « اذا جاء نصر الله » حين اعترض الصحابة على عمر بن الخطاب
رضى الله عنه و سؤاله عن ابن عباس و جوابه عن ذلك مع صغره من بين كبار
الصحابة رضى الله عنهم مشهورة و قد حدث بهذا الحديث فى حال كبره و لم يعتريه
شك و شبهة فروى عنه اصحابه المتقنون الى ان اخرجه الستة فى كتبهم فكيف يرجح
قول ابى رافع على قول ابن عباس؟ و سلنا ان ابا رافع كان رسولا بين رسول الله
صلى الله عليه و سلم و بينها و على يده دار حديث الخطبة و الرسالة و لكن لا نسلم انه
اعلم من ابن عباس، فانه صلى الله عليه و سلم بعث ابا رافع الى مكة لينخطبها له فقوضت ==

= امرها الى اختها أم الفضل زوجة العباس فقوضت امرها الى زوجها فلم يكن ابا رافع الا انه بلغ رسالة الخطبة ولم يكن له دخل في النكاح ولا نعلم في رواية انه باشر النكاح او كان حاضرا في مجلس النكاح ، باشره العباس بن عبد المطلب ، ولهذا نقول ان ابن عباس اعلم بحال النكاح فانه ابنه . ولا نسلم ان ابن عباس لم يكن معه صلى الله عليه وسلم في تلك العمرة ولا رأيناه في رواية انه لم يكن معه صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء ، ولو سلم فانه انما سمع القصة مع غير حضور منه لها من العارفين بالقصة حتى يثق بها وبلغها اصحابه المتقنين . وأما الرابع فانه حقيق بأن يضحك به الصديان ! وقد ثبت في الروايات انه صلى الله عليه وسلم تزوجها في طريق مكة حتى انه وقع في حديث يزيد بن الأصم انه تزوجها بسرف ، وقد انبرج النساء في مجتبه بسنده عن ابن عباس قال : تزوج صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم - وفي حديث يعلى : بسرف . قلت : ويعلى ثقة ، فانفق الفريقان على ان التزوج وقع بسرف فكيف يقال : صح قول ابي رافع يقينا ؟ وأما الخامس : ان الصحابة غلطوا ابن عباس ولم يغلطوا ابا رافع : لجوابه انه غلط محض ، لم يغلط احد من الصحابة فيما بلغنا من روايات ابن عباس ، وما روى عن ابن المسيب عند أبي داود وغيره قال : وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم ؟ ولو سلم فتغليط احد من الصحابة لا يساوى شيئا فكيف تغليط سعيد بن المسيب ؟ وأما السادس : ان قول ابي رافع موافق للنهي عن نكاح المحرم ؛ لجوابه ان حديث النهي عنه محتمل احد الأمرين اما ان يكون النهي على التحريم ، او على التنزيه ؛ على الأول نسلم انه يوافقه ولكن لا دليل عليه ، وعلى الثاني لا يوافقه ، والدليل عليه قوله « ولا يخطب » فان الخطبة غير منهى عنه على التحريم على اتفاق ، وعلى الاحتمال لا يجوز الاحتجاج به - انتهى بتغير ما يتعلق بحديث ابي رافع ، وله بقية سنذكرها في موضع ما من الباب .

و بلغنا عن^١ عبد الله بن عباس رضى الله عنهما وهي^٢ خالته مع فقهاء
وعليه لا شك فيه^٣ أنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج
ميمونة وهو محرم^٤.

(١) وكان في الهندية «أن» وهو ساقط من الأصل و مكانه «أو» والصواب
«و بلغنا عن» - ف . وقال العلامة المفقى حفظه الله: هذا قول الامام محمد بلاشك
فلعل «و قال محمد» سقط قبله، وقد اسند البلاغ في الباب و بلاغاته مستندة كما صرح
به العلامة ابن عابدين الشافى في مواضع من رد المختار وقد تقدم فيما قبل ايضا .

(٢) الضمير يرجع الى ميمونة في قول اهل المدينة فانهم ذكروها .

(٣) كان يقال له «الحبر» و «البحر» لكثرة علمه . و نعم ترجمان القرآن هو - قاله
ابن مسعود رضى الله عنه . و رباني هذه الأمة - قاله ابن الحنفية . و اعلم امة محمد بما أنزل
على محمد - قاله ابن عمر . و حبر الأمة - قاله ابو هريرة . و قال عروة: بما رأيت مثله
قط . و قالت عائشة رضى الله عنها: هو اعلم الناس بالحج . و قال يزيد بن الأصم
خرج معاوية حاجا و خرج ابن عباس حاجا فكان لمعاوية موكب و لابن عباس ممن
يطلب العلم موكب . و قال صلى الله عليه وسلم: اللهم اقمهم في الدين و علمه التأويل -
كذا في التهذيب . و العجب منهم انهم يعارضون حديث ابن عباس بحديث يزيد بن
الأصم الذى يشهد بكثرة علمه حتى كان له موكب في الحج من طلبة العلم و ما نحن
فيه مسألة الحج !

(٤) قال الامام محمد في ص ٢١٣ من الموطأ في باب المحرم يتزوج بعد ما اخرج فيه
من الآثار: قد جاء في هذا اختلاف، فأبطل اهل المدينة نكاح المحرم، و اجاز اهل
مكة و أهل العراق نكاحه؛ و روى عبد الله بن عباس: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
تزوج ميمونة بنت الحارث و هو محرم؛ فلا نعلم احدا ينبغي ان يكون اعلم بتزوج
رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة من ابن عباس و هو ابن اختها، فلا نرى =

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم بن أبي الهيثم : أن

= تزوج المحرم بأسا ، ولكن لا يقبل ولا يمس حتى يحل - وهو قول أبي حنيفة
والعامة من قهاتنا - انتهى .

(١-١) لفظ « بن أبي الهيثم » ساقط من الأصول ، وإنما زدته من كتاب الآثار في باب
ترويح المحرم أخرجه فيه الامام محمد بهذا السند والمتن ثم قال : وبه نأخذ ، لا نرى
بذلك بأسا ، ولكنه لا يقبل ولا يمس ولا يباشر حتى يحل ، وهو قول أبي حنيفة -
انتهى ص ٦٣ . وأخرجه الامام ابو يوسف أيضا عن الامام بهذا السند والمتن
في آثاره ص ١١٦ من رقم ٥٤١ . وذكره في ج ٢ ص ٩٨ من جامع المسانيد في
باب النكاح وعزاه الى كتاب الآثار للامام محمد . ورواه الامام ابو حنيفة
موصولا عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : تزوج رسول الله
صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم . أخرجه ابو محمد البخاري في
مسنده كما في جامع المسانيد أيضا ج ٢ ص ٩٨ عن صالح بن أبي رميح كتابة عن
الفضل بن عبد الجبار عن النضر بن محمد عن أبي حنيفة رضى الله عنه - ونقله في ج ١
ص ١٠٨ من عقود الجواهر ثم قال : هذا لفظ مسلم والأربعة ، وزاد البخاري :
وبى بها وهو حلال وكانت بسرف (لعله « ومانت بسرف » فصحف) . وقد
أخرجه الطبراني من خمسة عشر طريقا عن ابن عباس . والدارقطني عن أبي هريرة
مثله . وللزارع عن عائشة مثله ولم تسم ميمونة - انتهى . وحديث كتاب الحجّة مرسل
وهو من مسند ابن عباس - كما عرفت غير مرة . والهيثم بن حبيب الصيرفي يروى
عن عذمة وطبقته - كما في ج ١١ ص ٩١ من التهذيب . ورواه عن ابن عباس عكرمة
وسعيد بن جبير وعطاء وطلوس ومجاهد وجابر بن زيد - كما في آثار الطحاوي
وغیره ، وراجع ج ٣ ص ١٧١ الى ص ١٧٤ من نصب الراية من كتاب النكاح ،
وآثار الطحاوي من ج ١ ص ٤٤١ الى ص ٤٤٤ باب نكاح المحرم .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث بعسفان^١
وهو محرم^٢ .

(١) موضع على مرحلتين من مكة بين الجحفة ومكة - مغرب ج ٢ ص ٤٣ و المشهور في الروايات لفظ «سرف» وهو موضع على عشرة أميال من مكة قريب وادي فاطمة . وفي مقدمة الهدية للفاضل اللكنوي : على ستة أميال أو سبعة أميال من مكة . ومثله في ص ١٣٩ من مقدمة فتح الباري للحافظ ٤ و عسفان في ص ١٥٢ منها : موضع معروف بقرب مكة - اه . فالتزوج وقع فيما بين الجحفة وسرف كما يظهر من مجموع الروايات الواردة في الباب ، والاختلاف في تعبير الرواة تضرب بعض المواضع من بعض - كما لا يخفى .

(٢) أما الجواب عن قول ابن حزم في المحلى «و بقي خبر عثمان و ميمونة لا معارض لهما» فقال الحافظ العيني في ج ٥ ص ١٠١ من عدة القاري : قول : المعارضة لا تكون الا مع التساوي و التساوي هنا غير ممكن ، لأن حديث ابن عباس روى عنه من ذكرناهم من الأئمة الاعلام ؛ وحديث عثمان رواه نبيه بن وهب وهو من أفراد مسلم وليس له من الحفظ والعلم ما يساوى احدا منهم ، فاذا كان كذلك فكيف تصح دعوى النسخ فيه - اه . و النہی فی حدیث عثمان یحتمل احد الامرین : اما التحريم ، او التنزيه ؛ على الاول قول ابى رافع بواقعه لكن لا دليل على التحريم ، وعلى الثانى لا يواقة و لكن عليه دليل و هو قوله «ولا يخطب» فان الخطبة غير منہى عنها على التحريم اتفاقا ؛ و اذا جاء الاحتمال الناشئ عن غير دليل بطل الاحتجاج به والاستدلال ، و هو المحتق عند اهل الكمال من الرجال ، و من انكر ذلك فهو من اهل الضلال . قال في المختصر من المختصر من مشكل الآثار ج ١ ص ١٨٢ (كتاب النكاح ج ١ ص ٢٨٧ طبع جديد) : فان قيل : ففي خبر عثمان النهي فكيف يجوز فيما علم منه صلى الله عليه وسلم الاباحة فيه ؟ قيل : ان عثمان لم يذكر في حديثه من امر ميمونة =

== شيئا . وما ذكره فيه عنه يجوز ان يكون سمعه منه قبل ذلك او بعده فكان مراده به غيره من امته ، اذ هو بخلافهم ، اذ هو صلى الله عليه وسلم كان محفوظا مالكا لاربه ولم يكن غيره من امته كذلك فتهاجم عنه لخوفه عليهم ما يخاف عليهم من مثله ، وفعله صلى الله عليه وسلم اذ لم يخف على نفسه من ذلك ، وليس فيه : ان عقد التزويج اذا وقع كان غير جائزا وما يؤكد البيع بعد النداء يوم الجمعة لم يطل مع نهى الله عز وجل عنه ، فالنهي عن نكاح المحرم كذلك ؛ ونقول لمالك والشافعي ان بيع الحاضر للبادي منهي عنه وهو جائز ان وجد بلا خلاف فلا يلزم من النهي الفساد ، فلا ينكر ان يكون النهي عن نكاح المحرم كذلك مع ما ذكرنا عن مالك من تفريقه بطلاق او فسخ ولا يكون ذلك الا في عقد قد ثبت ، لانه لا يقع في تزويج باطل طلاق ولا فسخ - اهـ . وقال قبله : وقال بعض العلماء : محل النهي هو الكراهة لانه وسيلة الى الرفق المحرم في احرامه ، ويدل عليه ما روى عن جابر بن زيد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج بيمونة وهو محرم . والنظر الصحيح يقتضي تجويز التزويج ، لاما رأينا اسبابا تمنع من الجماع ، منها الاحرام والصيام ، ومنها الاعتكاف ، ولا تمنع من التزويج . فكذا الاحرام وان كان مكروها ، ولا يقال : ان القبلة غير ممنوعة في الصيام وممنوعة في الاحرام ؛ لان الحجة بالاعتكاف عليه قائمة . فان قيل : روى عن ابن عمر الكراهة وعن عمر وزيد انها ردا نكاحي محرمين ؛ فالى قول من خالف ذلك قيل له ذلك الى قول عبد الله بن مسعود وابن عباس وانس بن مالك فقد روى عن جميعهم اجازة ذلك - انتهى . وقال الشيخ محمد عابد السندی - كما في فتح الملهم : اما حديث عثمان فيحتمل ان يكون المراد من النهي نهى التحريم فيكون المراد من قوله « لا ينكح المحرم » اي : لا يجمع « ولا ينكح » اي : لا يمكن المحرمة نفسها من الجماع ، والتذكير باعتبار الشخص ؛ وهذا وجه عجيب الا انه يتأفیه قوله « ولا ينكح » فالأولى ان يقال : النهي للكراهة ، جمعا بين الدلائل ، وذلك =

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم النخعي :
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة ابنة الحارث رضى الله عنها
وهو محرم .

= لأن المحرم في شغل عن مباشرة عقود الانكحة لأن ذلك يوجب شغل خاطره
عما هو بصدد من المناسك فكرهه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك ؛ وإنما قلنا : انه
الأول ، لأنه لا قائل بعدم جواز الخطبة للمحرم ، وذلك ما لو خطب محرم امرأة ثم
جاء رجل وخطبها قبل ان يدع المحرم خطبة وقبل ان يأذن بالنظر الى عدم جواز
خطبة المحرم لا يكون هذا الخاطب الثاني أثماً ، لأنه إنما سعى في محل فارغ عن الخطبة ؛
وبالنظر الى جوازها يكون أثماً - وبه قالت الأئمة الثلاثة ؛ فليس النهي الالكراهة -
فانهم ، والله تعالى اعلم - انتهى . وقال المحقق ابن المصنف : ولا يلزم كونه صلى الله
عليه وسلم باشر المكروه ، لأن المعنى المنوط به الكراهة وهو عليه الصلاة والسلام
منزّه عنه ، ولا بعد في اختلاف حكم في حقنا وحقه لاختلاف المناط فينا وفيه ،
كالوصول نهانا عنه - ولله انتهى هذا ، والله تعالى اعلم .

(١) حديث مرسل و مراسيله صحيحة - كما مر غير مرة . وإبراهيم يروى عن مسروق
وطبقته - كما في ترجمته من التهذيب ، ومسروق روى عن عائشة رضى الله عنها : ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم . فلا بعد في ان يكون رواه
إبراهيم عن مسروق . ومن رواه عن ابن عباس رضى الله عنهما مجاهد وعطاء وطاوس
وجابر بن زيد وعكرمة - كما هو عند الطحاوى في شرح الآثار . وقد روى مسدد
عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها - كما في
ج ٧ ص ٢١٢ من كتاب النكاح من سنن البيهقي فاندفع الارسال . ثم قال
ابو عبد الله : قال ابو علي الحافظ : كلاهما خطأ - الخ . فأبراهيم اما يرويه عن الأسود
ابن يزيد عنها او عن مسروق عنها : ثم مدار الاستدلال ليس على هذا الاسناد =

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان^٢ عن حماد قال : قلت لأبراهيم

== فقط بل حديث ابن عباس قد روى من خمسة عشر او ستة عشر طريقا - كما سبق -
و قد اتفق الأئمة الستة على تخرجه كما مر ، فلا ريب في صحته . قال الطحاوي في ج ١
ص ٤٤٣ من شرح الآثار بعد سرد طرق الحديث : والذين رووا ان النبي صلى الله عليه
وسلم تزوجها وهو محرم اهل علم واثبت اصحاب ابن عباس رضي الله عنهما : سعيد بن جبير
وعطاء وطاوس و مجاهد وعكرمة وجابر بن زيد ، وهؤلاء كلهم أئمة فقهاء يحتاج
برواياتهم وآرائهم ، والذين نقلوا عنهم فكذلك ايضا ، منهم عمرو بن دينار و ايوب
السختياني و عبد الله بن ابي نجيح فهؤلاء ايضا أئمة يقتدى برواياتهم ؛ ثم قد روى عن
عائشة ايضا ما قد وافق ما روى عن ابن عباس ، و روى ذلك عنها من لا يظن احد
فيه : ابو عوانة عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق ، فكل هؤلاء أئمة يحتاج رواياتهم ،
فما رووا من ذلك اولى بما روى من ليس كتبهم في الضبط و الثبوت و الفقه و الأمانة ؛
و اما حديث عثمان فانما رواه نبيه بن وهب و ليس هو كعمرو بن دينار و لا كجابر
بن زيد و لا كمن روى ما يوافق ذلك عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها و لا لئيه
هو ايضا موضع في العلم كوضع احد من ذكرنا . فلا يجوز اذ كان كذلك ان يعارض
به جميع من ذكرنا ممن روى بخلاف الذي روى هو - انتهى . قال امام العصر
في املائه على الترمذي ص ٣٤٤ : يلزم على قول الترمذي انه عليه الصلاة والسلام
تزوجها في طريق مكة و ظهر امر تزويجها و هو محرم ثم بي بها بسرف و هو حلال ،
انه عليه الصلاة والسلام تجاوز من الميقات بلا احرام و هو يريد الحج الآن في
الروايات انه عليه الصلاة والسلام نكح بسرف و هو بين مكة و ذي الحليفة و كانت
المواقيت موقفة ا كيف و في البخاري في غزوة الحديبية ج ٢ ص ٦٠٠ في حديث
المسور و مروان : فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدى و اشعر واحرم منها بجمرة - اه الحديث .
(٢) و هو ابن صالح القرشي ، معروف ، من شيوخ المؤلف ، يروى عنه كثيرا =

النخعي: المحرم يتزوج؟ قال: نعم إن شاء، ولكن لا يقربها بقبلة ولا غير ذلك.

أخبرنا محمد قال أخبرنا جرير بن حازم^١ عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: لا بأس بأن يتزوج المحرم^٢.
أخبرنا محمد قال أخبرنا إبراهيم بن محمد المديني قال حدثني عبد الله بن أبي بكر^٣ بن حزم عن أبيه عن سودة بنت حارثة^٤ امرأة عمرو بن
= كما لا يخفى على من طالع مؤلفاته - ف .

- (١) جرير بن حازم هو ابن عبد الله بن شجاع الأزدي ثم العتكي - وقيل: الجهضمي، أبو النضر البصري، من رجال الستة، ترجمته بسيطة في ج ٢ ص ٦٩ الى ص ٧٢ من التهذيب، مات سنة ١٧٥، ثقة صدوق صالح لا بأس به، مستقيم الحديث الا عن قتادة.
- (٢) أخرجه الطحاوي في ج ١ ص ٤٤٤ من شرح الآثار حدثنا محمد بن خزيمة قال حدثنا حجاج قال ثنا جرير بن حازم به، بلفظ: ان ابن مسعود كان لا يرى بأساً ان يتزوج المحرم - انتهى . ومراسيل النخعي صحيحة لا سيما عن ابن مسعود .
- (٣) وهو أبو محمد أو أبو بكر المدني، من رجال الستة، توفي سنة خمس و ثلاثين ومائة ويقال: سنة ٣٠ وهو ابن سبعين سنة، وليس له عقب - كما في التهذيب؛ وأبو عبد الله بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي ثم النجاري المدني القاضي، يقال: اسمه أبو بكر وكنيته أبو محمد، وقيل: اسمه كنيته، ما اضطجع أبو بكر على فراشه منذ أربعين سنة بالليل، ولي المدينة والقضاء والموسم، مات سنة مائة أو ستة عشر ومائة أو ستة سبع عشرة ومائة أو ستة عشرين ومائة أو ستة خمس وعشرين ومائة، من رجال الستة، تابعي ثقة، كثير الحديث كذا في ج ١٦ ص ٣٩ من التهذيب .
- (٤) وكان في الأصول «سودة ابن جارية» وهو خطأ فاحش . وسودة بنت حارثة في ج ١ ص ٢٩٥ من تجريد الصحابة للذهبي، و ج ٨ ص ٢٠ من التهذيب في ترجمة =

حزم^١: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة رضي الله عنه وهو محرم .

== صرو بن حزم الأنصاري، وهى ابنة النعمان، من المباحات - كما فى التجريد، وهى صحابة، فهذا حديث زائد عما تقدم من الأدلة .

(١) هو ابن زيد بن لؤذان الخزرجى النجارى، من بنى مالك بن النجار - راجع ج ٢ ص ٣٧ من الاستيعاب لابن عبد البر، صحابى جليل، ترجمته فى ج ٨ ص ٢٠ من التهذيب، وفيه: وعنه ابنه محمد وامراته سودة بنت حارثة - الخ . مات سنة احدى او اثنتين وخسين سنة . وقيل: سنة ٥٣، وقيل: سنة ٥٤، وقيل: فى خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنهما . وقد طلعت بما ذكرنا فى هذا الباب سقوط ما فى المحلى و التعليق الممجد وغيرهما من الكتب من توجيهات من لم يعم النظر فى الباب، وفى الروايات الواردة فيه قال امام المصر فى املائه على البخارى: وهنا دقيقة اخرى قل من تنبه لها وهى: ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يباشر العقد بنفسه الشريفة بل وكل به عباسا اختارازا عن صورة العقد بنفسه وهو محرم فأحب ان يعقد غيره لئلا يكون نكاحا صورة فاحترز عنها بقدر الامكان، فسبحان الله هذه مدارك الانبياء عليهم السلام - انتهى . فهامنا حديث ابن عباس روى من خمسة عشر طريقا: اتفق عليه الستة، وحديث عائشة وحديث ابى هريرة وحديث سودة بنت حارثة ومرسل الشعبي ومرسل مسروق، ومرسل النخعي ومرسل ابن ابي مليكة وحديث عطاء ابن ابى رباح، انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة محرما، و اثر ابن مسعود و اثر ابن عباس و اثر انس و اثر النخعي و اثر عطاء و مجاهد و اثر معاذ بن جبل على انه: لا بأس بنكاح المحرم، وحديث يزيد بن الأصم لا يوازى حديث ابن عباس فى الصحة ولم يعمل بالاقيسة كما دعى بل هى لترجيح احد الطرفين وردت فيها الروايات المتعارضة وآثار الصحابة كذلك .

كتاب الحجة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

أخبرنا محمد قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد^١ قال: [حدثنا]^٢ شريك بن أبي نمر^٣ و داود بن الحصين^٤ عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما: ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل ذلك .

باب الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج

(١) و هو إبراهيم بن محمد المدني .

(٢) قوله «حدثنا» ساقط من الاسناد ، و لا بد منه عند ذوى الاعتماد .

(٣) و هو شريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي - و قيل : الليثي ، ابو عبد الله المدني ، من رجال البخارى و مسلم و ابى داود و النسائي و ابن ماجه و الشهابى للترمذى ، ثقة كثير الحديث ، توفى قبل خروج محمد بن عبد الله بن الحسن بعد سنة اربعين و مائة .
و قال ابن عبد البر : مات سنة ١٤٤ - كذا فى ج ٤ ص ٣٣٨ من التهذيب .

(٤) هو الاموى مولاهم ، ابو سليمان المدني ؛ من رجال الستة ، مات سنة ١٣٥ .

صالح الحديث ، اهل الثقة و الصدق - كما فى ج ٣ ص ١٨١ و ١٨٢ من التهذيب ؛
و راجعه كيف اختلفوا و قالوا : كان يذهب مذهب الشراة (اى الخوارج) ثم هو من رجال البخارى و مسلم و هذا عجيب جدا ! ثم عندهم ما روى عن عكرمة فنكر و هذا كذلك لكن معه شريك بن عبد الله الراوى عن عكرمة فاندفعت نكارته
و قد روى من خمسة عشر طريقا فهذا الاسناد ليس مقصورا عليه الاعتماد و الاستدلال -
كما لا يخفى على الرجال . اعلم انهم اتفقوا على وقوع النكاح فى طريق مكة بسرف
و هى من المشاهد المشهورة بين الحرمين قريب مكة دون وادى فاطمة المشهورة
الآن و قرب عسفان كما سبق ، خارج الحرم داخل ميقات اهل المدينة قطبا . =

كتاب الحجة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

== و اختلفوا في انه كان في السفر الى مكة او الرجوع منها الى المدينة ، و تحقق عندنا من الروايات و القرائن ان النكاح وقع بسرف راحلا الى مكة و البناء بها راجعا منها بعد الاحلال : قال امام العصر في املائه : و قد ذكر الطحاوي في مشكله في تحرير القصة : ان النبي صلى الله عليه و سلم ارسل ابا رافع الى ميمونة للخطبة و كانت بمكة فوكلت امرها الى عباس بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه و سلم من المدينة و خرج العباس من مكة ليستقبل النبي صلى الله عليه و سلم فتلاقيا بسرف ففكحها اياه في سرف ، كما هو عند ابي داود ص ٢٥٨ و هو الأكثر الاشهر . و سرف ، موضع بشرة اميال من مكة ، و كان ذلك في عمرة القضاء و كان النبي صلى الله عليه و سلم قائما في عمرة الحديبية انه يعتمر من قابل و يقسم بها ثلاثا فا يدل على ان امر تزوجها بسرف انما كان حين قدومه الى مكة ما اخبره الطحاوي عن ابن عباس : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم تزوج ميمونة بنت الحارث و هو حرام فأقام بمكة ثلاثا فأتاه حويطب بن عبد العزى في نفر من قريش في اليوم الثالث فقالوا : انه قد انقضى اجلك فاخرج عنا : فقال : فما عليكم لو تركتموني فعرست بين اظهركم فصنعتا لكم طعاما فحضرتموه ا فقالوا : لا حاجة لنا الى طعامك فاخرج عنا ، فخرج النبي صلى الله عليه و سلم و خرجت ميمونة حتى عرس بها بسرف - اه . فقيه دليل على انه قد كان تزوجها من قبل حين دخل مكة و لذا دعاهم الى الوليمة و لما لم يتركوه الا ان يخرج نزل بسرف و أولم بها ، و كذا يدل عليه ما عند الترمذي : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم تزوجها و هو حلال و بنى بها حلالا و ماتت بسرف و دفناها في الظلة التي بنى بها فيها - اه . و تعجب الراوى على كون الأمور الثلاثة في موضع واحد . قال مولانا شيخ الهند : و انما يصح التعجب اذا كانت تلك الوقائع في اسفار كذلك فالمعنى انه تزوجها و هو ذاهب الى مكة و بنى بها و هو راجع الى المدينة ثم ماتت بها في سفره اخرى ، و هذا لما يتعجب منه لا محالة ، فاذا ثبت انه ==

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

عنه : ان ذلك 'من ثلثه' ، وإن لم يبلغ ذلك ثلثه احج عنه من حيث يبلغ الثلث ، إلا أن يختار الورثة أن يحجوا عنه من بلاده بما بلغ .
قال محمد : وقال أبو حنيفة : إن تطوع رجل عن رجل فحج عنه و قد مات ولم يحج فذلك جائز وليا كان له أو غير ولي ؛ [فلو] أن رجلا أدركه الكبر ولم يحج حجة الاسلام فحج عنه بعض ولده أو ولي غيره أجزاه ذلك - إن شاء الله تعالى .

و قال أهل المدينة : لا يجوز أن يحج حي عن حي قدر المحجوج عنه على الحج أو لم يقدر ؛ فإذا مات فإن كان الذي يحج عنه ولياً فلا بأس بأن يتطوع عنه ، فأما غير ولي فلا يعجبنا ، فإن أوصى انفذت وصيته .
قال محمد : ما جاءت عامة الآثار إلا في الحي ؛ وقد روى قبيهم مالك ابن أنس عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما :

= تزوجها في سفره الى مكة ثبت انه تزوجها وهو محرم لأنك قد علمت ان «سرف» قريب من مكة ، وميقات أهل المدينة «ذو الحليفة» فلا بد ان يكون محرماً عند سرف و الا يلزم مجاوزة الميقات بدون احرام - انتهى ثبت انه لا بأس بتزوج المحرم .
(١-١) كذا في الأصول وهو مطابق لما في ج ١ ص ٣٦١ من المدونة الكبرى ، وهو اختصار «ثلاث ماله» .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد كما يقتضى العبارة ، وفي الأصول «أو غير ولي ان رجلاً - الخ» وهو كما ترى .

(٣) وكان في الأصول «ولي» والصواب «ولياً» لأنه خبر «كان» .

(٤) كذا في الهندية ، وهو الأولى ، وكان في الأصل «وإن» .

(٥) قال الزرقاني في ج ٢ ص ١٩٩ من شرح الموطأ : واكثر الرواة عن الزهري ان الحديث من مسند عبد الله (كما هو ما هنا) ، وخالفهم ابن جرير عن ابن شهاب =

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

ان امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستفتية^١ فقالت : يا نبي الله ! إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟ قال : نعم - وذلك في حجة الوداع. قال محمد : وهذا في آخر حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

== في الصحيحين فقال : عن ابن عباس عن الفضل ان امرأة - فذكره ، فجعله من مسند الفضل (كما يأتي آخر الباب من كتاب الحجّة) و تابعه معمر . قال الترمذى : سألت محمدا - بنى البخارى - عن هذا فقال : اصح شيء في هذا ما روى عن ابن عباس عن الفضل ؟ قال محمد : و يحتمل ان يكون ابن عباس سمعه من الفضل وغيره ثم رواه بلا واسطة - انتهى . وكأنه رجع هذا لأن الفضل كان رديف المصطفى صلى الله عليه وسلم حيثئذ وكان عبد الله تقدم من مزدلفة الى منى مع الضعفة فكان الفضل حدث اخاه بما شاهده في تلك الحالة ، لكن عند احمد و الترمذى : ان العباس كان حاضرا ؛ فلا مانع ان عبد الله كان معه لحمله تارة عن اخيه و تارة حدث به عن مشاهدة فقال : كان الفضل رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم . زاد البخارى من زواية شعيب عن الزهرى : على عجز راحلته . وهو في ص ٢٢٩ من موطأ محمد يخرج من طريق مالك في باب الحج عن الميت او عن الشيخ الكبير . و بعد سرد الأحاديث في الباب قال محمد : و بهذا نأخذ ، لا بأس بالحج عن الميت و عن المرأة و الرجل اذا بلغا من الكبر ما لا يستطيعان ان يحجا - و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقهاءنا رحمهم الله ، و قال مالك بن انس : لا ارى ان يحج احد عن احد - انتهى . و راجع لهذا الباب جزئيات كتب الفقه و باب وصية الحج من المدونة من ج ١ ص ٣٦٠ الى آخره .

- (١) و في الموطئين « تستفتيه » و فيها ايضا « امرأة من خثعم » و فيها ايضا « يا رسول الله ، و قد تركته فان الحديث سيأتى في آخر الباب .
- (٢) كذا في الأصل ، و في الهندية « النبي » مكان « رسول الله » .

كتاب الحجة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

قال محمد: أخبرنا أيضا مالك بن أنس عن ابن أبي تيممة^١ عن ابن سيرين عن رجل^٢ أخبره عن ابن عباس أن رجلا^٣ جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله إني أُمي امرأة كبيرة لا نستطيع أن

(١) هو أيوب ابن أبي تيممة كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري، مولى عزة - ويقال: مولى جهينة، من رجال السنة، تابعي لأنه رأى أنس بن مالك رضي الله عنه، وهو في ابن سيرين أثبت من خالده الحذاء، كان ثقة ثبتا في الحديث جامع كثير العلم حجة عدلا لا يسئل عن مثله، ولد سنة ٦٦ أو سنة ٦٨، ومات سنة ١٣١ أو سنة ١٢٥ أو قبلها بسنة وهو ابن ثلاث وستين سنة - كذا في ج ١ ص ٣٩٨ من التهذيب. والحديث أخرجه الإمام محمد في ص ٢٢٩ من الموطأ بهذا الإسناد، وصرح باسمه فقال: أخبرنا مالك أخبرنا أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن رجل أخبره عن عبد الله ابن عباس أن رجلا أتى - الحديث. ولم أجده في موطأ مالك.

(٢) لم أقف على اسمه، هكذا هو مبهم في موطأ محمد، ولم ينه عليه الفاضل اللكنوي في التعليق الممجد، وقالوا: إن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس، ويروى عنه بواسطة واثبت سماعه منه الشيخ النعموى في تعليق آثار السنن فراجع إليه؛ وعن خالد الحذاء كل شيء، قال محمد: ثبت عن ابن عباس إنما سمعه من عكرمة لقيه أيام المختار - كما في ج ٩ ص ٢١٥ من التهذيب. لكن قال الذهبي في ج ١ ص ٧٣ من تذكرة الحفاظ: سمع محمد أبا هريرة وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر وطائفة - اه.

(٣) لم أقف على اسمه بالتحسين، واذكر الاختلاف فيه إن شاء الله ذيل حديث الفضل ابن عباس الآتي في الباب.

(٤) هي أيضا لم تتشخص بعد. وهذه الوقائع مختلفة وقعت في حجة الوداع فالبعض سأله عن أمه وبعضهم سأله عن أبيه وأجاب عنه صلى الله عليه وسلم بمن سأله - والعلم عند الله تعالى.

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

نحملها على البعير^١ وإن ربطتها خفت أن تموت^٢ فأحج عنها؛ قال: نعم^٣.
أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن أبي تيمية^٤ عن محمد
ابن سيرين أن رجلاً جعل^٥ على نفسه: لا يبلغ أحد من ولده الحلب
فيحلب ويشرب ويستقيه^٦ إلا حج وحج به^٧، فبلغ رجل من ولده الذي

(١) وفي موطأ الامام محمد «بعير» .

(٢-٢) وفي الموطأ «وإن ربطناها خفنا أن تموت» .

(٣) أخرجه الامام محمد بهذا الاسناد والمتن في الموطأ، وأخرجه الطحاوى في ج ٣
ص ٢١٩ من مشكل الآثار من غير هذا الوجه عن ابن سيرين فقال: وحدثنا فهد بن
سليمان قال ثنا احمد بن عبد الله بن يونس الكوفي قال ثنا فضيل - يعنى ابن عياض -
عن هشام عن ابن سيرين عن يحيى بن ابي اسحاق عن سليمان ابن يسار عن الفضل بن
عباس قال: كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فقال: يا رسول الله
ان امى عجوز كبيرة وان حملتها لم تستمسك وان ربطتها خشيت ان اقلها ا قال:
أرأيت لو كان على امك دين أ كنت قاضيه ا قال: نعم؛ قال: حج عن امك - انتهى .
وحدثنا إبراهيم بن ابي داود قال ثنا حماد بن زيد عن يحيى بن اسحاق عن سليمان بن
يسار قال حدثني الفضل بن العباس - او عبد الله بن العباس : ان رجلاً قال: يا رسول الله ا
ان ابى او امى عجوز كبيرة ان حملتها لم تستمسك وان انا ربطتها خشيت ان اقلها ا
قال: أ رأيت لو كان على ايك او امك دين أ كنت تقضيه؟ قال: نعم؛ قال: فأحجج
عن ايك او عن امك - انتهى .

(٤) هو ابوب السخيتاني .

(٥) لم اقف على اسمه، وفي الموطأ «كان جعل» .

(٦) وفي الموطأ «ويستقيه» .

(٧) وفي الهندية «ويستقيه إلا حج به» من غير تكرار .

كتاب الحج (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

قال وقد كبر الشيخ فجاء ابنه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره الخبر فقال: إن أبي قد كبر^١ ولا يستطيع أن يحج^٢ أفأحج عنه؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: نعم.

فهذا كله حجة عليهم في الحى^٣؛ وقد جاء في الميت أيضا آثار كثيرة: أخبرنا محمد قال أخبرنا عمر بن ذر الهمداني قال: سألت مجاهدا عن الرجل يحج عن الرجل؟ قال: لكل واحد منهما حجة توفي عن صاحبه،

(١-١) وفي الموطأ «وهو لا يستطيع الحج» وليس فيها «صلى الله عليه وآله وسلم» وسقطت «لا» من قوله «لا يستطيع» من الهندية ولا بد منها.

(٢) في قولهم «لا يحج أحد عن أحد إذا كان حيا» وقياس الحج على الصلاة لا يصح لأن عبادة الحج مالية وبدنية معا فلا يترجح الحاقها بالصلاة على الحاقها بالزكاة، وقد أجاز المالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يجزوا ذلك في الصلاة فكيف يصح القياس؟ وحصر الابتلاء في المباشرة ممنوع لأنه يوجد في الأمر من بدل المال في النائب، والأصل عدم الخصوصية فدعواها باطلة لأنه لم يقم عليها دليل، والاحتجاج بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة غير صحيح فإنه مروي بأسنادين مرسلين ولا حجة فيه لضعف الاسنادين مع اسنادهما. وقد عارضه قوله في حديث الجهنية رواه البخاري «اقضوا الله فالله أحق بالوفاء» والقول بأنه خاص بالابن يحج عن أبيه جمود وغفلة واغفال عن الأحاديث الواردة في الباب. وما قال عياض من «إن معناه أن الزام الله عباده بالحج الذي وقع بشرط الاستطاعة صادف أبي بصفة من لا يستطيع فهل أحج عنه - أي: هل يجوز لي ذلك؟ أهـ هل فيه اجر ومنفعة؟ فقال: نعم» فقيه غرض البصر عن طرق الحديث، ففي بعضها التصريح بالسؤال عن الأجزاء فيتم الاستدلال مع أن في بعض طرق مسلم «أن ابنه عليه فريضة الله في الحج»، لأحمد في رواية «والحج مكتوب عليه» - كذا في فتح الباري بتغير.

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

ولا ينقص ذلك حجّه ١ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد أبان ١ عن جعفر ٢ بن محمد بن علي عن أبيه ٣
قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لرجل كبير لم يحج: انفق على
رجل فليحج عنك .

(١) وكان في الأصول «حجة» و «الصواب» «حجّه» .

(٢) هو ابن صالح القرشي .

(٣) جعفر بن محمد بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي، أبي
عبد الله المدني «الصادق» من رجال الأدب المفرد للبخاري و مسلم و الأربعة، شيخ
أبي حنيفة - كما في ج ٢ ص ١٠٣ من التهذيب، ثقة، مأمون، من سادات أهل البيت
فقها و علما و فضلا، يمتحن بحديثه من غيره رواية أولاده عنه، إذا نظر إليه علم أنه
من سلالة النبيين، و اختلف إليه مالك زمانا فما رآه الا على ثلاث خصال: اما مصل،
و اما صائم، و اما يقرأ القرآن . و ما يحدث الا على طهارة . و من المحال ان يلصق
به ما جناه غيره . قال جعفر: ما ارجو من شفاعة علي شيئا الا و انا ارجو من
شفاعة أبي بكر . و قال زهير بن معاوية: قال أبي لجعفر بن محمد ان لي جارا
يزعم انك تبرا من أبي بكر و عمر ا فقال جعفر: برئ الله من جارك و الله ا اني
لا ارجو ان ينفعني الله بقراي من أبي بكر . ولد سنة ثمانين، و مات سنة ١٤٨ - كذا في
التهذيب .

(٤) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو جعفر الباقر، امه بنت الحسن
ابن علي بن أبي طالب، من رجال السنة، ولد سنة ست و خمسين او سنة ستين او سنة
خمسة و اربعين، و مات سنة اربع عشرة او خمس عشرة او ست عشرة او سبع عشرة او ثمان
عشرة و مائة . و لم يدرك عليا لحديثه عنه مرسل . و هو شيخ الامام أبي حنيفة، لقيه
و روى عنه . مدني تابعي ثقة فاضل كثير الحديث - كذا في التهذيب و غيره .

أخبرنا

(٥٨)

٢٢٢

كتاب الحجبة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا سماك بن حرب^١
عن عكرمة^٢ عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كنت عند ابن عباس
(١) هو ابن اوس بن خالد الذهلي البكري ، ابو المغيرة الكوفي التابعي ، ادرك ثمانين
من الصحابة . من كبار تابعي الكوفة . ثقة صدوق في حديثه لين ، مضطرب في
حديث عكرمة . من رجال السنة الا البخارى ، غير انه من رجال تعليقات البخارى .
مات سنة ١٢٣ ، واحاديثه حسان .

(٢) كذا في الأصل ، ولى في ذلك قلق فان الحديث مرفوع كما رواه البخارى والنسائى
ولعل قوله « كنت عند ابن عباس » من زيادات الناسخ و الصواب حذفه او يكون
الصواب « قال - اى ابن عباس : كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتته امرأة -
الخ » فسياق ما بعده مطابق للرفع . فعند البخارى في باب الحج والتذرع عن الميت
عن ابي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : ان امرأة من جهينة اتت الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقالت : ان امي نذرت ان تحج فلم تحج حتى ماتت فأحج عنها ؟ قال :
نعم حجى عنها ، أ رأيت ان كان على امك دين أ كنت قاضية ؟ اقضوا الله فالله احق
بالوفاء - انتهى . وعند النسائى من رواية شعبة عن ابي بشر عن سعيد بن جبير يحدث
عن ابن عباس : ان امرأة نذرت ان تحج فأتته فأتى اخوها النبي صلى الله عليه وسلم
فسأله عن ذلك فقال : أ رأيت لو كان على اختك دين أ كنت قاضيه ؟ قال : نعم ؛ قال :
فاقضوا الله فهو احق بالوفاء - انتهى . قال الحافظ في ج ٤ ص ٥٥ من الفتح :
وسألت في النذور من طريق شعبة عن ابي بشر بلفظ « أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم
فقال له : ان اختي نذرت ان تحج وانها ماتت » فان كان محفوفا احتمل ان يكون
كل من الاخ سأل عن اخته ، و البتة سألت عن امها ؛ وسألت في الصيام من طريق
اخرى عن سعيد بن جبير بلفظ « قالت امرأة : ان امي ماتت وعليها صوم شهر ،
فانه محمول على ان المرأة سألت عن كل من الصوم والحج ، ويدل عليه ما رواه =

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

فأنته امرأة فقالت: إن أُمّي نذرت أن تحجّ وإنها ماتت ولم تحجّ؟
قال: تركت أمك ديناً؟ قالت: نعم؛ قال: فقضيته؟ قالت: نعم؛ قال: خير
غرمائك الله، حجى عن أمك أو امرأة مكانها^٢.

== مسلم عن بريدة: أن امرأة قالت: يا رسول الله إني تصدقت على أُمّي بحجارية
وإنها ماتت؟ قال: وجب أجرك وردّها عليك الميراث، قالت: إنه كان عليها صوم
شهر فأصوم عنها؟ قال: صومي عنها، قالت: إنها لم تحجّ فأحج عنها؟ قال: حجى
عنها؛ والسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أصل آخر أخرجه النسائي من
طريق سليمان بن يسار عنه، وله شاهد من حديث أنس عند البزار والطبراني
و الدارقطني - انتهى .

(١) لم أقف على اسمها . ثم بعد ما رقت في رقم ٢ من تعليق الصفحة السابقة رجعت
عن قولي فيها واذننت أن ما في الكتاب هو الصحيح وليس هو بمرفوع بل موقوف
على ابن عباس رضي الله عنهما، والمرأة سألت عنه، فإن سعيد بن منصور قد رواه بهذا
الاسناد في سننه - كما في ج ٧ ص ٦٣ من المحلى، قال ابن حزم: وروينا من طريق
سعيد بن منصور: ثنا أبو الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس:
أن امرأة أتته فقالت إن أُمّي ماتت وعليها حجة فأحج عنها؟ فقال ابن عباس: هل
كان على أمك دين؟ قالت: نعم، قال: فما صنعت؟ قالت: قضيته عنها، قال ابن عباس:
فأنته خير غرمائك حجى عن أمك - انتهى . فهو مروي عنه مرفوعاً وموقوفاً،
و الواقع تعددت، والمسألة حدثت في زمن ابن عباس أيضاً كما وقعت في زمنه
صلى الله عليه وسلم . ومن طريق شعبة عن مسلم القرني: قلت لابن عباس: إن أُمّي
حجّت وماتت ولم تحجّ فأحج عنها؟ قال: نعم - انتهى . فلمن هذا أن ما في
الكتاب من الأثر الموقوف هو الصحيح .

(٢) وكان في الأصل: أن تحج عنها، وهو خطأ .

(٣) كذا في الأصول، ولعل بعض العبارة سقطت هنا - ف .

كتاب الحجة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو كدينة يحيى بن المهلب البجلي^١ عن أبي إسحاق الشيباني^٢ عن يزيد بن الأصم^٣ قال: كنت جالسا عند ابن عباس إذ جاء

(١) هو الكوفي، من رجال البخارى و النسائى و الترمذى، ثقة، لا بأس به، يعتبر به - كذا فى ج ١١ ص ٢٨٩ من التهذيب - و أبو كدينة - ضمن الكاف و فتح الدال و بعد التحانية نون، كذا فى الخلاصة هامش التهذيب -

(٢) هو سليمان ابن ابى سليمان، و اسمه فيروز - و يقال: خاقان، و يقال: عمرو، أبو إسحاق الشيباني مولا هم الكوفي - و يقال: مولى ابن عباس، و الأول اصح، من رجال الستة؛ روى عنه الامام أبو حنيفة - كما فى كتاب الآثار، و الامام أبو يوسف - كما فى كتاب الخراج و الرد على سيد الأوزاعي و اختلاف ابى حنيفة و ابن ابى ليل و كتاب الآثار له؛ ثقة حجة صدوق صالح الحديث فقيه الحديث؛ مات سنة تسع و عشرين و مائة او سنة ١٣٨ او سنة ١٣٩ او سنة احدى او اثنتين و اربعين و مائة؛ من كبار اصحاب الشعبي - ج ٤ ص ١٩٧ من التهذيب - و الحديث بهذا الاسناد رواه ابن ماجه فى سننه مرفوعا قال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ثنا عبد الرزاق انابنا سفيان الثوري عن سليمان الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس قال: جاء رجل الى النبي صلى الله عليه و سلم فقال: أحج عن ابى؟ قال: نعم حج عن ايك، فان لم تزده خيرا لم تزده شرا - انتهى -

(٣) هو ابن عبيد بن معاوية بن عباد بن البكاء، أبو عوف البكائي الكوفي، نزيل الرقة، من رجال الأدب المفرد للبخارى و مسلم و الأربعة، ابن اخت ميمونة - واسمها برزة بنت الحارث، روى عن ميمونة و عائشة و ابى هريرة و سعد بن ابى وقاص و معاوية: و ابن عباس و غيرهم، و عنه الشيباني و الأجلح و الزهرى و أبو فزارة و عبيد الله و عبد الله ابنا اخيه عبد الله بن الأصم و غيرهم، ثقة، كثير الحديث، ربه خالته ميمونة، مات سنة احدى و مائة او سنة ثلاث او اربع و مائة و هو ابن ثلاث و سبعين - ج ١١ ص ٣١٣ من التهذيب -

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

رجل فقال [إن] ^١ أبي مات ولم يحج فأحج عنه؟ قال: نعم، فانك إن لم تزده خيراً لم تزده شراً.

قال محمد: والآثار في هذا كثيرة ^١، وهذا الأمر المجتمع عليه لا اختلاف بين الفقهاء فيه إلا من قال برأيه ونبذ الآثار خلف ظهره ^٢: أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك ابن أنس قال حدثنا ابن شهاب أن سليمان ابن يسار أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره قال: كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتته امرأة من خثعم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدته على حسب الروايات .
(٢) راجع لذلك الكتب الستة ومشكل الآثار للطحاوى و سنن البيهقي ونصب الراية والدراية والمحلى لابن حزم وعمدة القارى وفتح البارئى والتلخيص الخبير وبذل المجهود وفتح الملهم وغيرها من الأسفار .

(٣) من يقدر على أن يتفوه أن الأحناف يتركون الآثار ويقولون بالقياس؟ وهذا كتاب الحجّة للإمام محمد بمرأى ومشهدا ولعل ابن حزم لم يتيسر له مطالعة كتاب الحجّة ولذا يهول الناس بدعاوى أكاذيب وبراهين باطلة في كل باب من المحلى ويطعن على الأئمة اعلام الهدى وجبال العلم وحفاظ الحديث، لو لم يكونوا لكان ابن حزم في ظلمات بعضها فوق بعض ازيد وأكثر بما فيه، وهم اناروا السرج في طرق الهداية حتى سلك فيها بضوئها هو ومن معه .

(٤) الحديث أخرجه مالك في الموطأ، ومن طريقه أخرجه الامام محمد في الموطأ ايضا، والأئمة الستة في كتبهم ابو داود عن عبد الله بن عباس، والباقون عن اخيه الفضل بن عباس - كما في ج ٣ ص ١٥٤ من نصب الراية، والطحاوى في مشكل الحديث، والبيهقي في سننه. و امرأة من خثعم لم اتف على اسمها، و اتفقت الروايات كلها عن ابن شهاب على ان السائلة كانت امرأة و انها سألت عن ايها، و خالفه يحيى بن ابي اسحاق =

كتاب الحجة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

عن سليمان ، فاتفق الرواة عنه على أن السائل رجل ، ثم اختلفوا عليه في اسناده ومثله
اما اسناده فقال هشيم : عنه عن سليمان عن عبد الله بن عباس ، وقال محمد بن سيرين : عن
سليمان عن الفضل - اخرجهما النسائي ، وقال ابن علية : عنه عن سليمان حدثني احمد
ابن العباس : اما الفضل ، و اما عبد الله - اخرجهم احمد ، و اما المتن فقال هشيم : ان
رجلا سأل فقال : ان ابي مات ؛ وقال ابن سيرين : جاء رجل فقال : ان ابي يجوز
كبيرة ؛ وقال ابن علية : جاء رجل فقال : ان ابي او ابي ؛ وخالف الجميع معمر عن
يحيى بن ابي اسحاق فقال في روايته : ان امرأة سألت عن امها . وهذا الاختلاف كله
عن سليمان بن يسار فأحبنا ان ننظر في سياق غيره فاذا كريب قد رواه عن ابن عباس
عن حصين بن عوف الحثعمي قال قلت : يا رسول الله ! ان ابي ادركه الحج . و اذا
عطاه الخراساني قد روى عن ابي العوث بن حصين الحثعمي انه استفتى النبي صلى الله
عليه وسلم عن حجة كانت على ابيه - اخرجهما ابن ماجه . و الرواية الاولى اقوى
اسنادا ، وهذا يوافق رواية هشيم في ان السائل عن ذلك رجل سأل عن ابيه ،
و يوافقه ما روى الطبراني من طريق عبد الله بن شداد عن الفضل بن عباس ان رجلا
قال : يا رسول الله ! ان ابي شيخ كبير . و يوافقه ما روى الحسن بن علي بن خزيمة فانه
اخرجه من طريق عوف عن الحسن قال : بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاه
رجل فقال : ان ابي شيخ كبير ادرك الاسلام لم يحج - الحديث . ثم ساقه من طريق
عوف عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال - مثله ، الا انه قال ان السائل سأل عن امه .
قلت : وهذا يوافق رواية ابن سيرين ايضا عن يحيى بن ابي اسحاق - كما تقدم ؛ والذي
يظهر لي من مجموع هذه الطرق ان السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت ايضا ، والمسؤل
عنه ابو الرجل و امه جميعا ، و يقرب ذلك ما رواه ابو يعلى باسناد قوى من طريق
سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال : كنت ردف النبي صلى الله
عليه وسلم و اعرابي معه بنت له حسناء فجعل الاعرابي يعرضها للنبي صلى الله عليه وسلم

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج ٢ -

== رجاء ان يتزوجها وجعلت الثفت اليها و يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأسه فيلويه فكان عليه حتى روى جمره العقبة . فعلى هذا فقول الشاب « ان ابني » لعلها ارادت جدّها لأن اباها كان معها و كان امرها ان تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليسمع كلامها و يراها رجاء ان يتزوجها فلما لم يرضها سأل اباها عن ابيه ، و لا مانع ان يسأل ايضا عن امه ، و تحصل من هذه الروايات اسم الرجل « حصين بن عوف الخثعمي » و اما ما وقع في الرواية الأخرى انه « ابو الفوث بن حصين » فان اسنادها ضعيف و لعله كان فيه « عن ابي الفوث حصين » فزيد في الرواية « ابن » او ان ابا الفوث ايضا كان مع ابيه حصين فسأل كما سأل ابيه و اخته - و الله اعلم . و وقع السؤال عن هذه المسألة من شخص آخر وهو ابو رزين - بفتح الراء و كسر الزاء ، العقيلي - بالصغير ، و اسمه « لقيط بن عامر » . ففي السنن و صحيح ابن خزيمة و غيرهما من حديثه انه قال : يا رسول الله ! ان ابني شيخ كبير لا يستطيع الحج و لا العمرة قال : حج عن ابيك و اعتمر . و هذه قصة اخرى ، و من وحد بينها و بين حديث الخثعمي فقد أبعد و تكلف - كذا في ج ٤ ص ٥٨ من فتح الباري ، و نحوه في ج ٥ ص ١٢١ من عدة القاري مختصرا و ج ٣ ص ١١١ من بذل المجهود و ج ٣ ص ٣٦٩ من فتح الملهم كلاهما قولا من فتح الباري . و ابو الفوث بن الحصين بن عوف الخثعمي رجل من الفرع ، له حجة ، من رجال ابن ماجه - ج ١٢ ص ٢٠٠ من التهذيب . وله روايتان في رواية من طريق عطاء الخراساني انه قال : ان ابني ادر كنهه فريضة الله في الحج و هو شيخ كبير لا يتألك على الراحلة - الحديث ؛ أخرجه البيهقي و اسناده ضعيف ؛ و اخرى أخرجه ابن ماجه : استفتى عن حجة كانت على ابيه مات ولم يحج - الحديث . و حصين بن عوف الخثعمي في ج ٢ ص ٢٨٦ من التهذيب ، و لم يقل فيه ان ابا الفوث و حصينا واحد ، و ارتكبوا في لفظ الأب مجازا بأنه بمعنى الجد ، و كذا في امرأة من خثعم قالوا ما قالوا . و الحديث مشهور بحديث الخثعمية عند جميعهم . و بالجملة تكلفات و مجاز في مجاز .

كتاب الحج (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

تستقته قال : فجعل الفضل ينظر إليها و تنظر إليه ' وجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصرف وجه الفضل يده إلى الشق الآخر ' فقالت : يا رسول الله ! إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا ٢

(١) في رواية شعيب عن ابن شهاب عند البخارى في الاستئذان - كما في ج ٤ ص ٥٧ من فتح البارى : وكان الفضل رجلا وضيقا - اى جيلا ، واقلت امرأة من خثعم وضيقا فطلق الفضل ينظر اليها و اعجبه حسنها - اه .

(٢) في رواية شعيب : فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم والفضل ينظر اليها فأخلف يده فأخذ بنقن الفضل فدفع وجهه عن النظر اليها ، وهذا هو المراد في حديث على « فلوى عتق الفضل » و وقع في رواية الطبري في حديث على « وكان الفضل غلاما جيلا فاذا جاءت الجارية من هذا الشق صرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه الفضل إلى الشق الآخر ، فاذا جاءت إلى الشق الآخر صرف وجهه عنه » وقال في آخره : رأيت غلاما حدثا و جارية حدثة فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان ؛ اه - فتح .

(٣) و في صحيح البخارى : ان فريضة الله أدركت ابي شيخا كبيرا ؛ و في رواية النسائي من طريق يحيى بن ابي اسحاق عن سليمان بن يسار : ان ابي أدركه الحج - كذا في الفتح و العدة . والسؤال وقع عند المنحر بدل عليه حديث على رضى الله عنه عند الترمذى و احمد و ابنته عبد الله و الطبري كما في فتح البارى و عدة القارى بعد الفراغ من الرى . و لفظ احمد عندهم من طريق عبيد الله بن رافع عن على قال : وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال : هذه عرة - قد ذكر الحديث ؛ وفيه : ثم أتى الجرة فرماها ثم أتى المنحر فقال : هذا المنحر وكل منى منحر ، واستغفرت . و في رواية عبد الله : ثم جاءت جارية شابة من خثعم فقالت : ان ابي شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج أفيجزى ان أحج عنه ؟ قال : حتى عن ايك - الحديث . و لعل اباما عوف الخثعمي ، و حصين اخوها ، و ابو النوث كنيته - كما سبق ، والله اعلم .

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

لا يستطيع أن يثبت على الرحلة^١ فأحج عنه^٢ قال : نعم - وذلك في حجة الوداع .

أخبرنا محمد قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان^٣ قال سمعت طاوسا

(١) وفي صحيح البخارى في رواية : ان يستوى على الرحلة ؛ وفي اخرى : لا يثبت على الرحلة . قال الحافظ : قال الطيبى « شيخنا » حال ولا يثبت صفة له ، ويحتمل ان يكون حالا ايضا ويكون من الأحوال المتداخلة ؛ والمعنى : انه اوجب عليه الحج بأن اسلم وهو بهذه الصفة ، وقوله « لا يثبت » وقع في رواية عبد العزيز ، وفي رواية شعيب « لا يستطيع أن يستوى » وفي رواية ابن عينة « لا يتمسك على الرجل » وفي رواية يحيى بن ابي اسحاق من الزيادة « وان شدته خشيت ان يموت » وكذا في مرسل الحسن وحدث ابي هريرة عند ابن خزيمة « وان شدته بالجل على الرحلة خشيت ان اقتله » - اه . وكذا في ج ٥ ص ١٢١ من عمدة القارى مثله ، الا ان الحافظ العيني قال « شيخنا كبيرا » نصب على الاختصاص . وقال الطيبى : « شيخنا » حال ، وفيه نظر - اه .

(٢) اى : أيجوز لى ان انوب عنه فأحج عنه ؟ لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها الهمزة معطوف على مقدر . وفي رواية عبد العزيز وشعيب : فهل يقضى عنه ؛ وفي حديث على : هل يحزى - اه عمدة القارى وفتح البارى . وقوله « قال : نعم » وفي حديث ابي هريرة « فقال احجج عن ابيك » فيه جواز الحج عن الغير الذى ينكره اهل المدينة ؛ قال اصحابنا : من قدر على الحج يدينه لم يحز له ان يحج عنه غيره ، ولو عجز عنه عجزا لا يزول مثل الزمانة والمعنى جاز ان يحج عنه غيره ، وان كان يزول كالمرض والحبس فان استمر الى الموت يحز به ويلزمه حجة الاسلام - عمدة القارى .

(٣) هو ابن عبد الرحمن بن صفوان بن امية الجمحى المكي ، من رجال الستة ، عن سالم و نافع و عطاء و طائرس و مجاهد و عكرمة بن خالد و القاسم بن محمد و جماعة ،

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

يقول^١ : إن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إن أبي شيخ كبير لا يستطيع أن يركب إلا معترضا^٢ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : حج عن أبيك^٣

أخبرنا محمد قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان قال سمعت طاوسا يقول :

== وعنه الثوري وحماد بن عيسى الجهني وابن المبارك وغيرهم ، ثقة حجة مستقيم ، مات سنة ١٥١ ، واسم أبيه الأسود - ج ٣ ص ٦٠ من التهذيب .

(١) الحديث مرسل ، ولعل طاوسا يرويه عن ابن عباس فإنه من أصحابه ، أو عن سودة أم المؤمنين ، أو عن أبي رزين العقيلي ؛ ولعل الرجل المهم أما حصين بن عوف الخثعمي أو أبو العوث بن حصين أو أبو رزين العقيلي رجل من بني عامر فأنهم سألوا عن ذلك - كما عرفت . والحديث مروى متصلا ومرسلا ومرفوعا وموقوفا ، وعندى الوقائع متعددة .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « قال » بدون الفاء وهو من تصحيف الناسخ .

(٣) قيل : معناه لا يثبت على الرحلة على الوجه المجهود إنما يمكن أن يشد بحمل ونحوه بالرحلة - قاله السندی علی ابن ماجه ، وهو وقع في حديث ابن عباس عند ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عنه قال : أخبرني حصين بن عوف قال قلت : يا رسول الله ! إن أبي أدركه الحج ولا يستطيع أن يحج إلا معترضا ؟ فصمت ساعة ثم قال : حج عن أبيك - اه . ومن هاهنا حكم وجداني أن مرسل طاوس هو متصل بابن عباس والحديث حديثه ومن مسنده ، ومتا المرسل والمتصل متقاربان في الألفاظ .

(٤) امر ندب واستحباب ، فإن الحج عن الغير ليس بواجب على الفاعل ، لو أداه عنه لكان مجزيا عن المحجوج عنه . والمقصود من الأحاديث ثبوت جواز النيابة عن الغير .

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

إن امرأة^١ أتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت: إن أمي ماتت وعليها حجة^٢؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم: حجّي عن أمك .

(١) لعلها امرأة من جهينة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان امي نذرت ان يحج فلم يحج حتى فانت أفأحج عنها - الحديث رواه البخارى وغيره . قال الحافظ في الفتح: لم اقب على اسمها ولا على اسم ايها لكن روى ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراساني عن ابيه: ان غائبة او غائبة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: ان امي ماتت وعليها نذر ان تمشي الى الكعبة؟ فقال: اقض عنها - اخرج ابن منده في حرف النين المعجمة من الصحايات ، و تردد هل بتقديم المثناة التحتانية على المثناة او بالعكس ، و جزم ابن طاهر في المبهمات بانه اسم الجهينة المذكورة في حديث الباب . و قد روى احمد والنسائي وابن خزيمة من طريق موسى بن سلة الهذلي عن ابن عباس قال: امرت امرأة سنان بن عبد الله الجهني ان يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امها توفيت ولم تحج . الحديث ؛ لفظ احمد ، و وقع عند النسائي « سنان بن سلة » و الاول اصح . و هذا لا يفسر به المبهمة في حديث الباب ان المرأة سألت بنفسها ، و في هذا ان زوجها سأل لها ، و يمكن الجمع بأن يكون نسة السؤال اليها مجازية و انما الذي تولى لها السؤال زوجها ، و غايته انه في هذه الرواية لم يصرح بأن الحجّة المسؤل عنها كانت نذرا . و اما ما روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن ابيه عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني ان عمته حدثته انها اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: ان امي توفيت وعليها مشى الى الكعبة نذرا - الحديث ، فان كان محفوظا حمل على واقتين بأن تكون امرأته سألت على لسانه عن حجة امها المفروضة و بأن تكون عمته سألت بنفسها عن حجة امها المنذورة ، و يفسر من حديث الباب بأنها عمه سنان واسمها « غائبة » - كما تقدم . و لم تسم المرأة ولا العمه ولا ام واحدة منهما - انتهى .

(٢) اى منذورة - كما في حديث البخارى ؛ او حجة مفروضة ، و الاول اعلى بالقلب .

باب ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : جاءت الآثار في خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه : الغراب ، و الحداة ، و العقرب ، و القارة ، و الكلب العقور . قال أبو حنيفة في الذئب : هو مثل الكلب العقور . فأما ما سوى ذلك مثل الأسد و النمر و الفهد و الضبع و الثعلب و أشباههن فكل ما لم يؤذك من ذلك فقتله فعليك فيه الهدى ، و لا يجاوز به الدم ، و أما ما آذاك من ذلك فقتله فلا شيء عليك .

و قال أهل المدينة في الكلب العقور : إن كل ما عقر الناس و عدا عليهم و أخافهم مثل الأسد و النمر و الفهد و الذئب فهو الكلب العقور ، و أما ما كان من السباع التي لا تعدو مثل الضبع و الثعلب و الهر و ما أشبههن من السباع فلا يقتله المحرم ، و إن قتله فداء .
و قال محمد : إنما جاء الأثر في الكلب العقور ، و إنما هو عندنا الكلب خاصة ، و ليس على غيره إلا أن يعدو عليك فيكون بمنزلة الكلب العقور ، و إنما قلنا في الذئب « لا شيء » على من قتله و إن لم يعد ، « لا شيء » للأثر الذي بلغنا عن ابن عمر رضي الله عنهما :

أخبرنا محمد : قال أخبرنا مسعر بن كدام عن وبرة بن

(١) و كان في الأصول « أشبههم » ، و الأصوب ما في موطأ مالك « أشبههن » .

(٢) هكذا في نسخ الكتاب ، و في موطأ مالك « فلا يقتلن » و كلاهما صحيح .

(٣) و كان في الأصول « لم يعد » .

(٤) مسعر بن كدام بن ظهير بن عبيدة بن الحارث بن هلال بن عامر بن ضبعة الهلالي العامري الرواسي ، أبو سلة الكوفي ، أحد الأعلام ، من رجال الستة ، روى عن خلاقي و عنه خلاقي ، ثقة ثبت حجة ، مات سنة ثلاث و خمسين أو سنة خمس و خمسين ومائة ، =

كتاب الحجّة (ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب) ج - ٢

عبد الرحمن^١ قال سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول: يقتل المحرم الذئب^٢.
و أما قول أهل المدينة « إن الضبع لا يعدو »^٣ وإنما جعلوا
فيها يعدو^٤ فهي أشدّ عدوّا وأخبث من الذئب ؛ وإنما يؤخذ في هذا
= اعلم اسنادا و اجود حديثا و اتقن ، و لا ينال حتى قرأ نصف القرآن - ج ١٠

ص ١١٣ من التهذيب .

(١) هو المسلى ابو خزيمه - و يقال: ابو العباس الكوفي ، و يقال : انه حارثي ، تابعي
ثقة ، من رجال البخارى و مسلم و ابى داود و النسائي ، توفى في ولاية خالد بن
عبد الله القسرى على الكوفة سنة ست عشرة و مائة - ج ١١ ص ١١١ من التهذيب .
(٢) و قد رواه الدارقطني في سننه - كما في ج ٣ ص ١٣١ من نصب الراية - مرفوعا
من طريق الحجاج بن ارطاة عن وبرة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن عمر يقول:
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم المحرم بقتل الذئب و الفارة و الحداة و الغراب -
اه . و رواه اسحاق بن راهويه في مسنده و زاد فيه « قيل له : فالحية و الغراب ؟ فقال :
كان يقال ذلك » . و الحجاج لا يحتاج به - اه . و اسناد الموقوف صحيح . و رواه
ابو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
خمس يقتلن المحرم : الحية . و العقرب ، و الغراب ، و الكلب ، و الذئب - اه . و رواه
عبد الرزاق في مصنفه : أخبرنا محمد بن ابى يحيى عن ابى حرملة انه سمع ابن المسيب -
فذكره . و ذكره عبد الحق في أحكامه من جهة ابى داود و لم يعل به شيء . و رواه
ابن ابى شيبه في مصنفه مقتصرًا فيه على الذئب ؛ و أخرج نحوه عن عمرو بن عمرو
فأخرج عن عطاء قال: يقتل المحرم الذئب و كل عدو لم يذكر في الكتاب - اه .

(٣-٣) كذا في أصول الكتاب « و إنما جعلوا فيما يعدو » و هو كما ترى ، و لعل
الصواب أن تكون العبارة هكذا « و إنما جعلوها فيما لا يعدو » - تأمل .

كتاب الحجّة (ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب) ج - ٢

بما جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قتل ضبعا^١ و أمر بكبش فذبح وقال: أنا ابتدأت بها^٢، ولذلك نقول^٣: ما ابتدأته من السباع ولم يعد

(١) وفى الهداية « سبعا » بالسين ، و هكذا نقله فى نصب الراية وقال : غريب جدا ، وقال الحافظ ص ٢٠٠ من الدراية : لم أجده ، وفى ص ٩١ من المبسوط : و حجتنا حديث عمر رضى الله عنه فإنه قتل ضبعا فى الاحرام فأهدى كبشا وقال : انا ابتدأنا ، فى هذا التعليل يان ان البداءة اذا كانت من السبع لا يوجب شيئا ، ولأن صاحب الشرع جعل الخمس مستثناة لتوهم الأذى منها غالبا ، و تحقق الأذى يكون ابلغ من توهمه ، فبين من النص ان الشرع حرم عليه قتل الصيد و ما الزه تحمّل الأذى من الصيد ، فاذا جاء الأذى من الصيد صار ماذونا فى دفع اذاه مطلقا فلا يكون فعله موجبا للضمان عليه - اه .

(٢) لا اذرى من اخرجه ، و قد روى نحوه عن على رضى الله عنه - على ما فى ج ٣ ص ٥٣ من كنز العمال : فى الضبع اذا عدا على المحرم فليقتله ، فان قتلته من غير ان يعدو عليه فعليه شاة مستنة - ش . قلت : ذكره ابن ابى شيبة بعد حديث على : ثنا ابن تيمر عن حجاج عن ابى الزبير عن جابر عن عمر - مثله (فى الضبع بصريه المحرم) ق ٣٤٢ - ف .

(٣) و كان فى الأصول « يقول » . قال امام العصر فى املائه على البخارى : و اقتصر الخفية على المنصوص ، و يقتل غيره من السباع عند العدو و إلا لا ، و من اباح قتل السبع العادى مطلقا عدا او لم يعد فقد سنها . و قال صاحب الهداية : ان القياس على الفواسق تمتع لما فيه من ابطال العدو ، فزعم بعضهم انه اعتبر بمفهوم العدو ، قلت : مراده عبرة العدو فى خصوص هذا الموضع لدلالة الدلائل الخارجية ، لا على طريق الضابطة الكلية ، و الكلب اهلى و وحشى و هما فى الحكم سواء ، الا ان المراد منه فى الحديث الوحشى عند ابن الماهم لأنه من الصيود ، و عندى المراد منه الاهلى الذى =

كتاب الحجة (ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب) ج - ٢

عليك فعليك فيه الفداء ، و ما ابتدأك فقتلته فلا شيء عليك فيه ؛ وهذا قياس قول عمر رضى الله عنه الذى روى عنه .

و قال أهل المدينة : و أما ' ما ضر من الطير ' فلا يقتله المحرم ' إلا ما سمي النبي صلى الله عليه و آله و سلم : الغراب و الحداة ، [فان قتل المحرم شيئا من الطير سواهما فداء] ' .

و قال محمد بن الحسن : لا يقتل المحرم من الطير شيئا لم يتبدأه

= اعتاد بالقر ، وهو المعروف لأن ملابسة المحرم إنما هي منه دون الوحش و ان كان الحكم فيهما سواء . و فى الهداية : لا شيء يقتل الذئب ايضا عند ابن يوسف ، قلت : و ليس هذا تنقيحا للمناط . بل هو الحاق له بالكلب ، لأنه لا فرق بينهما الا بسكون الكلب اهليا ، و الذئب وحشيا ، و الا فهما متشابهان صورة ؛ و قال زفر : لا شيء يقتل الأسد ؛ قلت : و هذا ايضا ليس بتنقيح للمناط فان الكلب اطلق على الأسد ايضا كما فى قوله صلى الله عليه و سلم ' اللهم اسلط عليه كلبا من كلابك ' فسلط عليه اسدا ، و الحاصل اننا لم نعمل بتنقيح المناط و اقتصرنا على عدد المنصوص - انتهى ج ٣ ص ١٢٣ . و لدفع ما شغب به فى هذه المسألة ابن حزم فى المحلى راجع ج ٢ ص ١٩٥ الى ص ٢٠٠ من البدائع لملك العللاء الكسانى فان فيه شفاء للمصدر .

(١) فى الباب حديث جابر مرفوعا عند الطحاوى و غيره : الضبع صيد و فيها الكباش ان اصابها المحرم .

(٢-٢) و كان فى الأصول ' ما ضرب الطير ' و الصواب ' ما ضر من الطير ' كما هو فى موطأ مالك .

(٣-٣) و فى الموطأ ' فان المحرم لا يقتله ' .

(٤) الباردة المحجوزة زدتها من الموطأ .

(٥) و كان فى الأصل ما هنا ياض قليل ، و فى الهندية قبل قوله ' و قال محمد ' ' باب =

كتاب الحجّة (ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب) ج - ٢

بأيذاء إلا الغراب والحدأة، فأما العقاب^١ التي تقتل الانسان ونحوه فان آذت الانسان وهو محرم فقتلها فلا شيء عليه، لأنها تعدو فتقتل . وقد زعموا أن ما عدا من السباع فلا بأس بأن يقتله المحرم وإن لم يعد عليه إذا كان مما^٢ يعدو عليه والعقاب^٣ تعدو فربما فقأت العين وربما ضربت الضرب الشديد ينبغي^٤ أن لا يروا بقتلها بأسا وإن لم تعد^٥ ولكننا

ما جاء لا يقتل المحرم من الطيور شيئا الا ما آذاه، وليس بشيء وليس هذا مقام الباب، وقوله « وقال محمد » متصل بما قبله من قوله « وقال أهل المدينة » فنبه ولا تغفل، نعم، الياض يدل على ان بعض العبارة سقطت من آخر قول أهل المدينة، والله أعلم - ف .

(١) وكان في الأصول « العقارب » وهو خطأ فاحش، فان البحث في الطيور والعقرب ليست من الطيور . وفي باب فدية ما اصيب من الطير والوحش من الموطأ : وكل شيء من النسور والعقبان والبزاة والرخم فانه صيد يؤذى كما يؤذى الصيد اذا قتله المحرم وكل شيء فدى ففي صغاره مثل ما في كباره - انتهى . وفي ج ٢ ص ١٩٨ من الزرقاني ذيل قوله « فداء » : كرخم و نسر الا ان يخاف منه ولا يتدفع الا بقتله ؛ قال الباجي : لا خلاف انه لا يجوز قتل سباع الطير غير ما في الحديث ابتداء و من قتلها فعليه الفدية ؛ فان ابتدأت بالضرر فلا جزاء على قاتلها - على المشهور من المذهب فيمن عدت عليه سباع الطير وغيرها - اه .

(٢) وكان في الأصول « ما » وهو مصحف، والصواب « بما » .

(٣) كان في الأصول « العقارب » وهو خطأ .

(٤) الأولى « فينبغي » .

(٥) في الأصول « وإن لم تعدو » وهو خطأ .

كتاب الحجّة (ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب) ج - ٢

لا نقول هذا، إن لم ترده فقتلها فعليه الجزاء،^١ وإن أرادت^٢ المحرم فقتلها فلا شيء عليه^٣.

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد
قال: كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يجعل في الضبع كبشا إذا أصابها
المحرم ويقول: هي صيد^٤.

(١-١) وفي الأصول « وأراد » ، هو خطأ .

(٢) ليس في الأصول لفظ « عليه » ، وعبارة الأصول هكذا « فأما العقارب التي يقتل
الإنسان ونحوه فإن أذى الإنسان وهو محرم قتلته فلا شيء عليه لأنه يعدو فيقتل
و قد زعموا أن ما عدا من السباع فلا بأس بأن يقتله المحرم وإن لم يعدوا عليه إذا
كان ما يعدو عليه ، والعقارب تعدو فربما فقتلت العين وربما ضربت الضرب الشديد
ينبغي أن لا يروا بقتلها بأسا وإن لم تعدوا ولكننا لا نقول هذا، إن لم يرده فقتلها فعليه
الجزاء، وأراد المحرم قتلها فلا شيء » ، واختلفت الضمائر التي في العبارة واضطربت
اضطرابا شديدا بالتذكير والتأنيث بتحير الناظر ، وهذا كله من كرامات الكتّابين
و ناسخى الكتاب .

(٣) و مجاهد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرسل - كما صرحوا به في ج ١٠
ص ٤٤ من التهذيب . و الأثر رواه الإمام الشافعي في ج ٢ ص ١٦٤ من الأم
عن ابن عيينة به عنه قال: الضبع صيد وفيها كبش إذا أصابها المحرم - اهـ . ثم الإمام
الشافعي قال: أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش - اهـ . وفي كتاب الآثار للإمام محمد في ص ٦٢
من باب ما يقتل المحرم من الدواب : محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا نافع عن
ابن عمر رضي الله عنهما قال : يقتل المحرم الفارة والحية والكلب العقور والحدأة
والعقرب - قال محمد : و به نأخذ وهو قول أبي حنيفة ، وما عدا عليك من السباع =

== قتلته فلا شيء عليك - انتهى . وهو معنى ما جاء في الحديث من ذكر السبع العادي مقيدا بصفة العادي ، ولم يفهم ذلك ابن حزم في المحلى فتقوه ما تقوه به . وأخرجه الامام ابو يوسف ايضا في آثاره من رقم ٥١١ ص ١٠٨ عن الابعام بهذا الاسناد بلفظ : انه قال : يقتل المحرم الفارة والعقرب والحدأة والكلب العقور والحيات إلا الجان - اهـ ، بزيادة « إلا الجان » . ورواه الحارثي وابن المظفر وابن خسرو في مسانيدهم مرفوعا عن الامام بهذا الاسناد . وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رفعه : خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح - فذكرها وذكر الفارة ولم يذكر الحية . ورواه مسلم من وجه آخر عن ابن عمر : حدثني احدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « يقتل المحرم الكلب العقور » فذكر مثله و زاد « والحية » وروى ابو داود والترمذي عن ابي سعيد رفعه - يقتل المحرم الحية والعقرب والنويسقة والكلب العقور والحدأة والسبع العادي ويرى الغراب ولا يقتله « هذا لفظ ابي داود ، واختصره الترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة مرفوعا : خمس يقتلن المحرم : الحية والفارة والحدأة والغراب الأبقع والكلب العقور . وروى ابو داود في المراسيل . و عبد الرزاق عن سعيد بن المسيب رفعه : خمس يقتلن المحرم : الحية والعقرب والغراب والكلب والذئب . واخرج ابن ابي شيبة عن عطاء : يقتل المحرم الذئب . وروى سعيد بن منصور عن ابي هريرة : الكلب العقور : الأسد . وهكذا اخرج الطحاوي (لكن قال : ليس هو في المرفوع ، وانما هو من قول ابي هريرة) وقال : ذهب قوم الى هذا ، وكل سبع عقور فهو داخل في هذا ، وخالفهم آخرون فقالوا : الكلب العقور هو الكلب المعروف ، وليس الأسد منه في شيء ؛ وما تقدم من قل هؤلاء الخمس المذكورة هو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ، غير الذئب فانهم جماعه كالكلب سواء - كذا في ج ١ ص ١٠٢ من عقود الجواهر .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح

(١) اسم أبي صالح : ذكران ، أبو يزيد المدني ، من رجال السنة ، ثبت لا بأس به ، مقبول الأخبار ، ثقة ، كثير الحديث ، روى عن خلق ، وروى عنه خلق ، مات سنة ١٣٨ هـ . وقالوا في حقه ما قالوا - راجع ترجمته في ج ٤ ص ٢٦٣ من التهذيب . والحديث رواه من طريقه أحمد و إسماعيل بن راهويه وأبو يعلى الموصلي في مسانيدهم - كما في ج ٤ ص ١٩٣ من نصب الراية في فضل ما يحل أكله و ما لا يحل : حدثنا جرير عن سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن يزيد السعدي - رجل من بني سعد ابن بكر - قال : سألت سعيد بن المسيب : ان ناسا من قومي يأكلون الضبع ؟ فقال : ان أكلها لا يحل ؛ وكان عنده شيخ ايض الراس و اللحية فقال الشيخ : يا عبد الله ! ألا أخبرك بما سمعت أبا الدرداء يقول فيه ؟ قلت : نعم . قال : سمعت أبا الدرداء يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي خبضة و نهبة و بجشمة و كل ذي ناب من السباع ، قال سعيد : صدق - اهـ . و هو في ص ٣٢٠ من الدراية ، وفي ج ٢ ص ٢٢٥ من الجوهر النقي في باب ما جاء في الضبع و الثلب و في مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن سهيل بن أبي صالح قال : سألت رجلا سعيد بن المسيب عن أكل الضبع فنهاه ، فقال له : ان قومك يأكلونها ! فقال : ان قومي لا يعلمون ؛ قال : و هذا القول أحب اليّ : قلت لسفيان : فأين ما جاء عن عمر و علي و غيرهما ؟ فقال : أليس قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع ؟ فتركها أحب اليّ ؛ و به يأخذ عبد الرزاق . و أخرج الدارمي من حديث عبد الله بن يزيد السعدي : سألت سعيد ابن المسيب عن الضبع فقال : ان أكلها لا يصلح ، و هل يأكلها أحد ؟ فقال شيخ : سمعت أبا الدرداء يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي نهبة و عن كل خلصة و عن كل بجشمة و عن كل ذي ناب من السباع ؛ قال : صدقت . و في الاشراف لابن المنذر : قال الأوزاعي : كان العلماء بالشام يعدون الضبع من السباع و يكرهون أكلها .

عن 'عبد الله بن يزيد السعدي' قال: سألت سعيد بن المسيب عن الضبع فقال: لا يصلح أكلها^١؛ فقال له شيخ عنده^٢: إن شئت حدثتك بما سمعت أبا الدرداء رضي الله عنه يقول، سمعته يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^٣ عن أكل كل نهيبة^٤ وعن كل خطفة^٥ وعن كل مجثمة وعن كل ذى ناب من السباع؛ قال سعيد: صدقت.

قال محمد: قد جعلها علي بن أبي طالب رضي الله عنه صيدا وجعل فيها كبشاً، وأكلها مكروه، ولم يجعل فيها الكفارة لأنها لا تعدو، ولكن

- == قلت: وما عزاه إلى الدارمي لم أجده في مسنده، ولفظ «الخطفة» في حديث أبي ثعلبة الخنسي رواه الدارمي في ص ٢٥٤ من باب ما لا يؤكل من السباع من مسنده - قته .
- (١-١) هذا هو الصواب في شيخ سهل - كما عرفت من الجوهر النقي ونسب الراية والدراية تقلا عن مصنف عبد الرزاق والدارمي وأحمد وابن راهويه وأبي يعلى الموصلي . ووقع في جميع نسخ الكتاب «زيد بن عبد الله السعدي» هو قلب وتصحيف وتحريف، والتصحيح من الكتب المذكورة . قال الحافظ في ص ٢٤١ من تعجيل المنفعة: عبد الله بن يزيد البكري السعدي شيخ لسهيل بن أبي صالح، ذكره المزى في ترجمة سهل فقال: السعدي البكري ذكره في شيوخ سهل، قال: وذكره ابن حبان في الثقات - قلت: في الطبقة الثالثة - قال: عبد الله بن يزيد من بني سعد بن بكر، يروى عن سعيد بن المسيب، روى عنه سهل - اه . ولم أجده «زيد بن عبد الله السعدي» في الميزان واللسان والتهذيب والتعجيل، وكذا «الزبير بن عبد الله السعدي» .
- (٢) وفي رواية «ان أكلها لا يحل، وهل يأكلها أحدا» .
- (٣) وكان في الأصول «عندك» وهو خطأ، ولم أقف على اسم الشيخ من هو .
- (٤-٤) وفي رواية «عن أكل كل ذى نهيبة» وهو الأوضح .
- (٥) في رواية الجوهر النقي «خلصة» مكان «خطفة» .

كتاب الحججة (ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب) ج - ٢

الكفارة جعلت فيها لأنها صيد وإن كان أكلها لا يذنب^١ ، وكذلك كل سبع فهو صيد وإن كان أكلها لا يذنب^٢ ، وفيه الكفارة إذا قتله المحرم لأن السنة جاءت بذلك وقد حل^٣ دم من هو أحرم من السبع إذا عدا . ولو^٤ أن مسلماً عدا على رجل فقتله بسلاح حل بذلك دمه ، وقد كان قبل ذلك حراماً .

قال محمد : وكذلك * السبع فقتله مكروه للحرم^٥ ، فإن عدا عليه (١) أى لا يجوز ولا يحل ، ومعنى المكروه فى قوله كراهة التحريم . وحديث النهى عن كل ذى ناب من السباع صحيح ثابت مشهور مروى من عدة طرق فلا تعارض به حديث * الضبع صيد ، لأنه انفرد به عبد الرحمن بن أبى عمار وليس هو بمشهور بنقل العلم ولا بمن يحتج به إذا خالفه من هو أثبت منه - كذا قال صاحب التمهيد ، فإن قيل : قد رواه الديهقى فيما بعد من طريق خطه أيضاً عن جابر قلنا : فى ذلك الطريق شخصان ، وفيها كلام ، وهما حسائب بن إبراهيم عن إبراهيم بن ميمون الصائغ ، أما حسائب فقد ذكره النسائى فى الضعفاء وقال : ليس بالقوى ، وأما الصائغ فقد ذكره الذهبى فى كتابه فى الضعفاء وقال : قال أبو حاتم : لا يحتج به - قاله فى الجواهر النقى .

(٢) أى لا يحل ، بسبب حديث النهى عن كل ذى ناب من السباع . وراجع لذلك البحث احكام القرآن للجصاص والبدائع وفتح التدير وعمدة القارى وبذل المجهود وغيرها فانهم قد اشبعوا الكلام فيه وسعوا الصدر نقضا وإبراماً رواية ودراية ومبنى ومعنى .

(٣) وكان فى الأصول * أحل ، خطأ .

(٤) كذا فى الأصول ، والأولى أن يكون بالفاء

(٥) قيل * فكذلك ، بالفاء وقوله * فقتله * بدون الفاء أولى .

(٦) قال الجصاص فى ج ٢ ص ٦٨ : قد تلقى الفقهاء هذا الخبر بالقبول =

= واستعملوه في اباحة قتل الأشياء الخمسة للحرم ، وقد اختلف في الكلب العقور فقال ابو هريرة على - ما قدمنا الرواية فيه : انه الامس ؟ ويشهد لهذا التأويل ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا علي عتيبة بن ابي لهب فقال : « أكلك كلب الله ، فأكله الاسد ؛ قيل له : ان الكلب العقور هو الذئب . وروى في بعض اخبار ابن عمر في موضع « الكلب » ، « الذئب » . ولما ذكر الكلب العقور افاد بذلك كليا من شأنه العدو على الناس و عقروهم ، وهذه صفة الذئب فأولى الأشياء بالكلب ههنا الذئب ؛ وقد دل على ان كل ما عدا على المحرم و ابتداء بالأذى فجاز له قتله من غير فدية لأن خوى ذكره الكلب العقور يدل عليه ، وكذلك قال اصحابنا فيمن ابتداء السبع فقتله : فلا شيء عليه ، و ان كان هو الذئب ابتداء السبع فعليه الجزاء لعموم قوله تعالى « لا تقتلوا الصيد و انتم حرم » . و اسم الصيد واقع على كل يمتنع الاصل متوحش ، و لا يختص بالماكول منه دون غيره . و يدل عليه قوله تعالى « ليلونكم بشي » من الصيد تاله ايديكم و رماحكم ، فعلق الحكم منه بما تاله ايدينا و رماحنا و لم يخص المباح منه دون المحظور الاكل ، ثم خص النبي صلى الله عليه وسلم الأشياء المذكورة في الخبر و ذكر معها الكلب العقور فكان تخصيصه لهذه الأشياء ، و ذكره الكلب العقور دليلا على ان كل ما ابتداء الانسان بالأذى من الصيد فباح للحرم قتله ، لأن الأشياء المذكورة من شأنها ان تبدى بالأذى لجعل حكمها حكم حالها في الأغلب و ان كانت قد لا تبدى في حال لأن الاحكام اما تتعلق في الأشياء بالأعم الأكثر و لا حكم للشاذ النادر ؛ ثم لما ذكر الكلب العقور و قيل هو الاسد فانما اباح قتله اذا قصد بالقر و الأذى ، و ان كان الذئب فذلك من شأنه في الأغلب ، فما خصه النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك بالخبر ، و قامت دلالة فهو مخصوص من عموم الآية ، و ما لم يخصه و لم تقم دلالة تخصيصه فهو محمول على قتله المحرم ، و قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذى ناب من السباع و الضبع من ذى الباب من السباع . وجعل النبي صلى الله عليه وسلم فيها =

باب الحجامة للحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس بالحجامة للحرم، اضطُرَّ أو لم يضطر ما لم يخلق شعرا .

== ابن شهاب قال بلغني أن سعد بن أبي وقاص كان يقول: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الوزع - قال محمد: وهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا - انتهى .

(١) قال الإمام محمد في ص ٢٠٧ من الموطأ - باب الحجامة للحرم: أخبرنا مالك أخبرنا نافع أن ابن عمر كان يقول: لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر إليه بما لا بد منه - قال محمد: لا بأس بأن يحتجم المحرم ولكن لا يخلق شعرا، بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه احتجم وهو صائم محرم - وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا - انتهى . والبلاغ المذكور أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: وقد أعاده الإمام محمد ص ٢٤١ من الموطأ فقال: باب المحرم يحتجم، أخبرنا مالك حدثنا يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار: أن رسول الله عليه وسلم احتجم فوق رأسه وهو يومئذ محرم بمكان من طريق مكة يقال له: لحبي جل - قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس بأن يحتجم الرجل وهو محرم اضطُرَّ إليه أو لم يضطر إلا أنه لا يخلق شعرا، وهو قول أبي حنيفة . أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن ابن عمر قال: لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر إليه - انتهى . وعندى أنه ليس بشكرار كما زعم الفاضل الكنوي في التعليق المعجّد .

(٢) فإن حلق شعره فإن كان ربع الرأس أو أكثر فعليه دم، وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة، هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب . وذكر الطحاوي في مختصره: أن في قول يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يخلق أكثر رأسه . (و لو حلق مواضع المحاجم) ، قيل: وهما صفحتا العنق وما بين الكاهلين من الرقبة ==

وقال أهل المدينة : لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة .

قال محمد : وكيف قول هذا أهل المدينة وقد احتجم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم^١ وما ذكر في ذلك ضرورة

== « فعليه دم » - أي عند ابن حنيفة « وعندهما صدقة » والخلاف فيما إذا كان حلقهما للحجامة وأما أن كان لغيرها فعليه الصدقة اتفاقا إلا إذا كان قدر ربع الرقبة ففيه ما من من الخلاف ، ويدل عليه ما في شرح الكنز حيث قال : عليه صدقة لأنه قليل فلا يوجب الدم ، كما إذا حلقه لغير الحجامة ، ولأبي حنيفة رحمه الله : أن حلقه لمن يحتجم مقصود وهو المتبر بخلاف الحلق لغيرها - كذا في ص ١٧٠ من شرح اللباب ، وراجع ص ٥٣ من فصل مباحات الاحرام من شرح اللباب ففيه : والقصد أي الاقتصاد والحجامة أي الاحتجام بلا إزالة شعر أي في وضعيهما - اهـ .

(١) روى من حديث ابن عباس ومن حديث أنس ومن حديث عبد الله بن بريدة ومن حديث جابر ومن حديث ابن عمر رضي الله عنهم ؛ أما حديث ابن عباس يقول : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم - أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم . وحديث أنس أخرجه أبو داود من رواية قتادة عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم على ظهر القدم من وجع كان به ؛ ورواه ابن عدي من رواية عبد الله بن عمر العمري عن حميد عنه : أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم من وجع . وحديث عبد الله بن بريدة أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه : احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم بلحي جمل في وسط رأسه . وحديث جابر أخرجه النسائي وابن ماجه من رواية أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم من شيء كان به - وقال ابن ماجه عن رخصة أخذه . وحديث ابن عمر أخرجه ابن عدي في الكامل قال : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم صائم وأعطى الحجام أجره - كذا في ج ٥ ص ٩٦ من عمدة القاري .

ولا غيرها^١ . وقد ذكر ذلك فقيهمك وصاحبكم مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار^٢ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احتجم [وهو محرم فوق رأسه]^٣ وهو يومئذ بلسجى جمل^٤ [مكان بطريق

(١) قد عرفت انه في بعض الروايات « من وجع كان به » او « من وثى كان به » او « عن رهضة اخذته » قال النووى - كما في ج ٤ ص ٤٤ من الفتح : اذا اراد المحرم الحجامة لغير حاجة فان تضمنت قطع شعر فهو حرام لقطع الشعر ، و ان لم تضمنه تجازت عند الجمهور ، و كرهها مالك و عن الحسن فيها الفدية و ان لم يقطع شعرا ، و ان كان لضرورة جاز قطع الشعر و تجب الفدية ، و خص اهل الظاهر الفدية بشعر الرأس ، و قال الداودى : اذا امكن مسك المحاجم بغير حلق لم يحز الحلق - انتهى .

(٢) مرسل ، وصله البخارى و مسلم من طريق سليمان بن بلال عن علقمة بن ابى علقمة عن الاعرج عن عبد الله ابن بختة - قاله الزرقانى في ج ٢ ص ١٨٧ من شرح الموطأ .

و اخرجه النسائى و ابن ماجه ايضا - كما عرفت .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الموطأ . اى في حجة الوداع - كما جزم به الحازمى و غيره . و الجملة حالية . و في رواية الصحيحين : وسط رأسه - اى متوسطة ، و هو ما فوق اليافوخ فيما بين اعلى القرنين . قال الليث : كانت هذه الحجامة في فاس الرأس ، و اما التى في اعلاء فلا لأنها ربما أعمت - قاله الحفاظان في ج ٤ ص ٤٤ و ج ٥ ص ٩٨ من فتح البارى و عمدة القارى . زاد في رواية علقها البخارى « من شقيقة كانت به » و هى نوع من الصداع يعرض في مقدم الرأس و إلى احد جانبيه . و للنسائى « من وثى » كان به ، بفتح الواو و سكون المثناة و الهمزة ، و قد يترك رض العظم بلا كسر فيحتمل انه كان به الأمران - قاله الزرقانى في ج ٢ ص ١٨٧ من شرح الموطأ . و به علم ان احتجاسه صلى الله عليه وسلم كان من حاجة و ضرورة - تدبر .

(٤) بفتح اللام - و حكى كسرهما - و سكون المهملة ، و بفتح الجيم و الميم ، موضع =

مكة^١ فما ذكر ضرورة ولا غيرها^٢ .

= بطريق مكة^١ وقد وقع مينا في روايه اسماعيل المذكورة « بلحي جل من طريق مكة » . ذكر البكري في معجمه في رسم العقيق قال : هي بشر جل التي ورد ذكرها في حديث ابي جهم الماضي في التيمم و قال غيره : هي عقبة الجحفة على سبعة اميال من البسقياء . و وقع في رواية « بلحي جل » بصيغة التثنية و لغيره بالافراد ، و هم من ظنه فكي الجبل الحيوان المعروف و انه كان آلة الحجج - قاله الحافظ في فتح الباري و شيخ الاسلام العيني في ص ٩٨ من عمدة القارى و الزرقاني في شرح الموطأ :

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زيد من موطأ مالك . و هو إلى المدينة اقرب : و قيل : عقبة : و قيل : ماء : و لأبي داود و النسائي و الحاكم عن انس : ان النبي صلى الله عليه و سلم اختجم و هو محرم على ظهر القدم من وجع كان به . و لفظ الحاكم : على ظهر القدمين - و قال : صحيح على شرطهما . و هذا بين تعددها منه في الاحرام ، ثم يحتمل انهما في احرام واحد ، و ان الثانى في عمرة و الاول في حجة الوداع ؛ و فيه : الحجة للعذر - و هو اجماع ، و لو ادت الى قلع الشعر لكن يفتدى لقوله تعالى « فن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية » - قاله الزرقاني في شرح الموطأ .

(٢) قد عرفت ما فيه ، و عدم الذكر لا يدل على عدمه اصلا قال الحافظ العيني في ج ٥ ص ٩٧ من عمدة القارى : دل الحديث على جواز الحجة للحرم مطلقا - و به .. قال عطاء و مسروق و ابراهيم و طائوس و الشعبي و الثورى و ابو حنيفة ، و هو قول الشافعى و أحمد و اسحاق ، و اخذوا بظاهر هذا الحديث و قالوا : ما لم يقطع الشعر ؛ و قال قوم : لا يختجم المحرم الا من ضرورة - روى ذلك عن ابن عمر ، و به قال مالك ؛ و لا خلاف بين العلماء انه لا يجوز له حلق شئ من شعر رأسه حتى يرى بجزء العقبة . يوم النحر الا من ضرورة ، و انه ان حلقه من ضرورة فعليه الفدية التي قضى بها =

باب ما يجوز للمحرم أن يفعله

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس أن يقرّد المحرم [بغيره] ^١
و يزرع عنه الحلمة ^٢.

و قال أهل المدينة: أحب إلينا أن لا يقرّد بغيره و لا يزرع عنه
حلمة. و قال محمد: هذا أمر لم أكن أظن أن بين الناس فيه اختلافاً

== رسول الله صلى الله عليه وسلم على كعب بن عجرة، فان لم يخلق المحتجم شعراً فهو
كالعرق يقطعه أو الدم يبطه أو القرحة ينكأها ولا يضره ذلك ولا شيء عند جماعة
العلماء، وعند الحسن البصري عليه الفدية؛ قال ابن التين: الحجامة ضربان: موضع
يحتاج إلى خلق الشعر فيفتدى من فعله و الأصل جوازه لهذا الخبر، و في الفدية قوله
تعالى «فمن كان منكم مريضاً» و موضع يحتاج إلى خلق في غير الرأس و يفتدى،
قال عبد الملك في المبسوط: شعر الرأس و الجسد سواء - و به قال أبو حنيفة
و الشافعي، و قال أهل الظاهر: لا فدية عليه إلا أن يخلق رأسه و إن كانت الحجامة
في موضع لا يحتاج إلى خلق، فإن كانت لضرورة جازت و لا فدية؛ و كانت لغير
ضرورة فتمه مالك و أجازة يحنون، و روى نحوه عن عطاء - انتهى.

(١) من التقريد، أي: يزيل عنه القراد و يلقيه؛ و يقال لها في الهندية «كلى»
و «كلولى» و «چچزى» دوية تتعلق بالبعير و الشاة و الكلب و البقرة و الجواموس
و غيرها من الدواب.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه - كما لا يخفى.

(٣) بفتحين، و هي أكبر من القراد و من نوعها، يقال له ازل ما يكون صغيراً
«ققامة» ثم يصير «حنانة» ثم يصير «قرادا» ثم يصير «حلمة» - كذا في التعليق نقلاً
عن حياة الحيوان، و راجع ص ٢١٢ من تعليق موطأ الامام محمد؛ و الباب سيأتي بعده.

للحديث المعروف فيه عن عمر رضى الله عنه أنه يقرّد بعيره^١ بالسقياء^٢ . وقال أهل المدينة : ليس على هذا العمل . قال محمد :^٣ أخبرونا عنه [هل جاء] اختلاف للحديث . فيه^٤ عن عمر ؟ أم جاء الحديث عن غيره من هو أوثق وأقضى منه ؟ ما عندهم في ذلك حديث عن هو أوثق من عمر رضى الله عنه ! وما يحددون حديثه^٥ .

أخبرنا محمد قال^٦ : أخبرنا عبد الله بن عمر بن حفص^٧ بن عاصم بن (١) هكذا في موطأ محمد ، وفي موطأ مالك^٨ بعير له . . والحديث بإسناده يأتي بعده . (٢) بضم السين و سكّون القاف بالقصر ، قرية جامعة بين مكة والمدينة - زرقاني ؛ وفي مقدمة فتح الباري : هو اسم موضع من الفرع^٩ . (٣-٢) وكان في الأصول^{١٠} : أخبرنا عنه اختلاف للحديث منه ، وهو كما ترى لا يفيد معنى محصلاً ، فأصلحته حسب الامكان مع إبقاء الالفاظ . و ما بين المربعين زدت للاصلاح لأنه عندى سقط من الأصول - . والنعم عند الله تعالى . (٤) يعنى - لا يقدرّون على انكار حديثه .

(٥-٥) عندى هذا هو الصحيح في الاسناد ، وفي موطأ محمد : أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن عمر بن حفص - الخ . . وله شيخان في رواية هذا الحديث ، وطريقان : مالك عن يحيى بن سعيد عن التيمي ، وعبد الله بن عمر عن التيمي ؛ ولا بعد في ان يكون الاسناد في الموطأ هكذا : أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد ، وأخبرنا عبد الله بن عمر بن حفص عن محمد بن إبراهيم التيمي ، فسقط العبارة من البين ؛ ويجوز أيضاً ان محمداً يروى عن عبد الله بن عمر بواسطة مالك - كما في الموطأ ، وبلا واسطة عنه أيضاً كما في كتاب الحجّة . قال الامام في الموطأ ص ٢١٢ - باب الحلة والقراد ينزعه المحرم : أخبرنا مالك أخبرنا نافع ان عبد الله بن عمر كان يكره ان ينزع المحرم حلة او قرادا عن بعيره . قال محمد : لا بأس بذلك ، قول عمر بن الخطاب في هذا =

عمر بن الخطاب^١ عن محمد بن إبراهيم التيمي^٢ عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير^٣ أنه قال: رأيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرء بغيره له بالسقيا

== اعجب الينا من قول ابن عمر، اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن عمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير قال: رأيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرء بغيره بالسقيا وهو محرم فيجعل له طين - قال محمد: وهذا تأخذ، لا بأس به، وهو قول ابن حنيفة والعامه من قهائنا - انتهى .

(١) هو العدوى المدني، ابو عبد الرحمن العمري، من رجال مسلم والأربعة، مات سنة ١٧١ او سنة ١٧٢ او سنة ١٧٣ في خلافة هارون - كما في ج ٥ ص ٣٢٧ من التهذيب. اختلفوا فيه، منهم من قال: رجل صالح لا بأس به، يكتب حديثه صدوق في رواياته، مذكور بالعلم والصلاح، ثقة صويلح - روى ذلك عن احمد و ابن معين ويعقوب بن شيبة و ابن عدى و ابن سعد و العجلي و الخليل و غيرهم - كما في التهذيب؛ ولا اقل من ان يكون حسن الحديث على التناول . وكان في الأصول « جعفر » مكان « حفص » وهو تصحيف .

(٢) محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد القرشي التيمي، ابو عبد الله المدني، من رجال الستة، مدني تابعي، ثقة كثير الحديث، مات سنة ١١٩ او سنة ١٢٠ او سنة ١٢١ - كما في ج ٩ ص ٥ و ٦ من التهذيب . وكان في الأصل وكذا في موطأ الامام محمد « التيمي » بالميمين وليس بصواب بل هو تصحيف فانه من بني سعد بن تيم بن مرة .

(٣) وكان في الأصول « الهدير » تصحيف، والصواب « الهدير » كما اثبتته وكما هو في الموطئين و الزرقاني ج ٢ ص ١٩٩ و المحلى ج ٧ ص ٢٤٤ . و الهدير - بضم المهملة و فتح الدال مصغرا آخره راء مهملة . يقال: ابن ربيعة بن الهدير بن عبد العزيز، وهو ايضا من بني سعد بن تيم بن مرة التيمي المدني؛ ولد على عهد النبي صلى الله

و هو محرم فيجعله في الطين . قال محمد : وقد روى ذلك أيضا قبيهم مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي بهذا الاستاد .

== عليه وسلم تابعي كبير ، ثقة ، من خيار الناس ، مات سنة ٩٣ ذكره ابن حبان في الثقات - كذا في ج ٣ ص ٢٥٢ من التهذيب . وقد وقع في باب الوضوء مما غيرت النار ص ٥٩ من موطأ الامام محمد « عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة عن عبد الله الخ ، وهو مصحف صحف لفظ « بن » بـ « عن » و الصواب « عن ربيعة بن عبد الله » وهو ابن المدير هذا . وقد زل قلم على القارى في شرحه في هذا المقام به عليه الفاضل اللكنوى في تعليقه على موطأ محمد ، ومع ذلك كتب في صلب الموطأ « عن ربيعة عن عبد الله » ولم يصححه فيه بل قال : هكذا في بعض النسخ وعليه كتب القارى ، وفي بعض النسخ الصحيحة « ربيعة بن عبد الله » وهو الموافق لما ذكره الطحاوى - الخ ، وهذا لا يجدى نفعا في ميادين التحقيق بل قطعنا وجزمنا انه « ربيعة بن عبد الله ابن المدير » - والله تعالى اعلم .

(١) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصول « فجعله » وفيه « في طين » منكرا ، اى : في طين بالسقيا - كما في موطأ مالك . وفي المحلى : و من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير قال : رأيت عمر بن الخطاب يقرء بعيره وهو محرم - انتهى . و طريق مالك بعده على ما في الموطأ ، و ذكره الامام محمد .

(٢) اى عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقرء بعيرا له في طين بالسقيا وهو محرم - اه موطأ مالك مع الزرقانى ج ٢ ص ١٩٩ . وهو دليل على ان مالكا رواه عن يحيى بن سعيد الأنصارى . و رواه الامام الشافعى في ج ٢ ص ١٧٧ من كتاب الام : قال أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن الهدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقرء بعيرا له في طين السقيا وهو محرم - انتهى . =

قال محمد: وقد جاء الثبت عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه أمر مولاه
عكرمة أن يقرء بعيره وهو محرم فقال له عكرمة: أقرء البعير وأنا محرم؟
فقال له عبد الله بن عباس^١: يا عكرمة فانحره، فقام لينحره، فقال:
لا أم لك! لو انحرنه كم من قراد قتلت^٢؟

قال محمد: ولا بأس بقتل القراد والحلۃ والذباب والبعوض والنملة
والرجل محرم.

مختصر رواء البيهقي في ج ٥ ص ٢١٢ من سننه من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي -
به مثله، ثم قال: هكذا رواء في الاملاء ومختصر الحج، وأخبرنا أبو سعيد بن عمرو
في كتاب اختلاف مالك والشافعي حدثنا أبو العباس أنا الربيع أنا الشافعي أنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي - به مثله، ثم قال: هكذا
رواه يحيى بن بكير وغيره عن مالك في الموطأ زادوا فيه «وهو محرم»، ثم استند به.
(١-١) وكان في الأصول «قال عمر، والصواب» فقال له عبد الله بن عباس، والآثر
سيأتي في الباب مستدا.

(٢-٢) كذا في الأصول، ورواه سعيد بن منصور في سننه، ونقله ابن حزم ج ٧
ص ٢٤٤ من طريقه في المحلى: نا سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عكرمة: أن
ابن عباس أمره أن يقرء بعيرا وهو محرم فكره عكرمة فقال له ابن عباس «قسم
فانحره»، فانحره فقال له ابن عباس: لا أم لك! كم قتلت من قراد وحلۃ وحنانة -
اه. ورواه البيهقي في ج ٥ ص ٢١٢ من سننه من طريق علي بن عبد العزيز عن
أبي عبيد: ثنا هشيم أنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال لعكرمة:
قم فقرء هذا البعير، فقال: أنى محرم! فقال: قم فانحره، فانحره فقال له ابن عباس:
كم تراك الآن قتلت من قراد ومن حلۃ ومن حنانة؟ اه. قال أبو عبيد: قال
الأصمعي: يقال للقراد اصنر ما يكون للواحدة «فقامة»، فإذا كبرت فهي «حنانة» =

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن العاص^١ قال سمعت أبا حرب الأموي^٢ يذكر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما

== فاذا عظمت فهي حلبة - اهـ ، قال : و الذي يراد من هذا ان ابن عباس لم ير بتقريد المحرم البعير بأسا ، و التقريد ان ينزع منه القردان بالطين او باليد - اهـ . و قد روى عن غير ابن عباس و عمر رضي الله عنهما ؛ ففي المحلى ايضا : و من طريق وكيع نا عبد الحميد بن جعفر عن عيسى بن علي الأنصاري ان علي بن أبي طالب رخص في المحرم ان يقرد بعيره ، و من طريق محمد بن المثنى نا محمد بن فضيل نا العلاء - و هو ابن المسيب - قال : سئل عطاء : أيقرد المحرم بعيره ؟ قال : نعم قد كان ابن عمر يقرد بعيره و هو محرم ، و من طريق ابن أبي شيبة نا روح بن عباد عن زكريا بن إسحاق نا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول : لا بأس ان يقرد المحرم بعيره ، لا يعرف لهم من الصحابة مخالف إلا رواية عن ابن عمر قد اوردنا عنه خلافا ، و عن سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : يقرد المحرم بعيره و يجلبه بالقطران لا بأس بذلك ، و هو قول مجاهد ، و قد روينا خلاف ذلك عن بعض التابعين - انتهى . (١) هو سعيد بن عمرو بن العاص بن سعيد بن العاص بن امية بن عبد شمس الأموي السعيدى الكوفي ؛ من رجال الستة الا النسائي ، شيخ ثقة ، ليس به بأس ، مات سنة ١٧٠ او سنة ١٧٦ - كذا في التهذيب .

(٢) لم اقف عليه ؛ و في كتاب الكنى للدولابي : ابو حرب سلم بن زيادة ، و ابو حرب عبد الرحمن بن سلام الجعفي ، و ابو حرب حمران بن اغبر ، و ابو حرب الديلي ؛ و الآخر في ج ١٢ ص ٦٩ من التهذيب : ابن ابي الاسود الديلي البصري ، من رجال مسلم و ابي داود و الترمذى و النسائي و ابن ماجه ، بصرى ثقة ، مات سنة ثمان او تسع و مائة ؛ و ابن حرب بن زيد بن خالد الجهني روى عن ابيه ، و عنه بكير بن عبد الله ابن الاشعث - اهـ . و لم اجد هـ أبا حرب الأموي - فأنظر من هو . قلت : و لعله ==

أنه قال: ليس في البعوض ولا في النملة ولا في الذباب فدية على المحرم^١.
أخبرنا محمد قال أخبرنا أسامة بن زيد المديني قال حدثني عكرمة^٢
مولى ابن عباس قال: سئل ابن عباس رضى الله عنهما: هل يقرء المحرم؟
قال: فأمر بناقته لتتحرر^٣كم من قراد قتلت^٤

== ابن جريج الأموي، فصحف و صار أبا حرب - والله اعلم، و حدث ابن أبي شيبة
عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال: لا بأس أن يقتل المحرم الذباب
و البعوض - اهـ (في المحرم بقتل البعوض ق ٣٢٧)، فهذا يؤيد ما ظننت - ف .
(١) لا ادري من أخرجه غيره ، و في المحلى: روي عن سعيد بن جبيرة قال: ما أبالي
لو قاتل عشرين ذبابة و أنا محرم ، و أنه لا بأس بقتل البق للمحرم - يعنى البعوض ؛
و عن عطاء: لا بأس بقتل الذباب للمحرم - انتهى . و قد ورد النهى عن قتل النملة ،
رواه عبد الرزاق في مصنفه : نا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
عن ابن عباس قال: نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن قتل أربع من الدواب:
النملة ، و النحلة ، و الهدهد ، و الصرد - اهـ . و عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم سمع
ابن الزبير و سأله محرم عن قتله نملة فقال له ابن الزبير ، ليس عليك شيء - اهـ . لأن
هذه الأشياء ليست من الصيد فانها لا تنفر من بنى آدم ، و لو كانت من الصيد
كانت موزية بطبعها ، فلا شيء على المحرم فيها - كذا في المبسوط للسرخسي ج ٤ ص ١٠١
و نحوه في ج ٢ ص ١٩٦ من البدائع ، و التفصيل يطلب من ج ٢ ص ٢٢٤ الى
ص ٢٢٥ من الدر المختار و رد المختار .

(٢) راجع ترجمة عكرمة مولى ابن عباس في التهذيب ، و هو من رجال الستة ، هل روى
عنه أسامة بن زيد المدني و هو ثمان و عن كليهما روى الامام محمد - كما سبق من قبل .
(٣) لعل قوله فترها ، قال ، سقط من الكتاب . و الرواية هذه مختصرة من الحديث
الطويل الذى مر في الكتاب ، و أخرجه البيهقي و سعيد بن منصور ، و ذكره ابن حزم ==
أخبرنا

أخبرنا محمد بن محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا ثوير بن سعيد قال: ألق القراد وأنت محرم .

أخبرنا محمد بن محمد قال أخبرنا طلحة بن عمرو قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه لم يكن يرى بأسا للمحرم أن يقر بغيره .

== عنه، وقد مر قبل في التعليق فراجع - ف .

(١) هو ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة الهاشمي، أبو الجهم الكوفي، مولى أم هانئ - وقيل: مولى زوجها جعدة، وهو تابعي، من رجال الترمذي، جازئ الحديث، لا بأس به، يكتب حديثه، وقد تكلموا فيه حتى اتهموه بالكذب - كما في ج ٢ ص ٣٦ من التهذيب و ج ١ ص ١٧٤ من ميزان الاعتدال؛ واما أبوه فقد وثقه العجلي والدارقطني. وقد وقع في نسخ الكتاب «ثور» مكبرا وهو تصحيف، والصواب «ثوير» مصفرا. وها هنا ثوير بن يزيد الكلاعي ثقة من رجال البخاري والأربعة - راجع ج ٢ ص ٣٣ من التهذيب و ص ١٧٣ من الميزان، أحد الحفاظ. و ثوير ابن زيد الدبلي المدني من رجال الستة وإسرائيل، روى عن الأول - كما في ترجمته .

(٢) وكان في الأصل «طلحة بن عمرو» والصواب «طلحة بن عمرو» كما هو في الهندية. وهو طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي، صاحب عطاء بن أبي رباح، من رجال ابن ماجه - كما في ج ٥ ص ٢٣ من التهذيب و ج ١ ص ٤٧٨ من الميزان. وقد مضى في باب المسح على الخفين، روى عنه قوم ثقات، مفرط في الحفظ، كثير الحديث، مات سنة ١٥٢. وها هنا طلحة بن عمرو آخر وهو القناد جد عمرو بن حماد ابن طلحة القناد كوفي - ذكره ابن حبان في الثقات، كنيته أبو حماد، وهو ليس في الاسناد المذكور، وقد اشتبه ذلك على بعض الناس فلذا نهت عليه .

باب النظر في المرأة للمحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس بأن ينظر المحرم في المرأة^١ مخافة أن يرى في وجهه شيئاً أو^٢ في رأسه شيئاً فيصلحه^٣. قال محمد: ولا بأس بذلك لو لم يأخذ من شعره، وإن رأى في وجهه شيئاً فأصلحه من غير أن يأخذ شعراً فلا بأس بذلك، بلغنا عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) كذا في الأصول، لعل العبارة الآتية سقطت بعد قوله « المرأة »، وقال أهل المدينة: يكره للمحرم أن ينظر في المرأة بغير ضرورة، فإن قدرت هي أو نحوها لاستقام مضمون المسألة، لأن ابتداء قول أهل المدينة سقط من الأصول ولا بد منه كما هو دأب الكتاب - والله اعلم! استغدت هذا من ج ٢ ص ١٩٧ من شرح الموطأ للزرقاني ذيل حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه نظر في المرأة لشكوى كان ببينه وهو محرم. فعندى قوله « مخافة أن يرى - الخ » متعلق بقول أهل المدينة الذي سقط من الكتاب لا بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، واللم امانة في اعناق العلماء.

(٢) كذا في الأصل، وكان في الهندية « و » بواو المعطف.

(٣) وقد روى الامام الشافعي في الأم، و من طريقه رواه الديهقي في ج ٥ ص ٦٤ من السنن: أنبأ سفيان عن ايوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر أنه نظر في المرأة وهو محرم. قال: وروينا عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: لا بأس أن ينظر في المرأة وهو محرم. ثم ذكر استناده الى هشام ثم قال: وروى عطاء الخراساني عن ابن عباس أنه كان يكره أن ينظر في المرأة الحرام الا من وجع؛ وعطاء الخراساني ليس بالقوى، والرواية الأولى اصح - انتهى. قلت: وعطاء الخراساني وإن كان عندنا ثقة ولكن ما رواه هاهنا مرجوح لأن عكرمة مقدم عليه في الثبوت والفقهاء فروايتهم راجحة - ف.

أنه كان يقول: لا بأس أن ينظر المحرم في المرأة .

أخبرنا محمد [قال] ^١ أخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لم يكن يرى بأساً لمحرم أن ينظر في المرأة ما لم يصلح ^٢ شيئاً ما لم يسرح رأسه أو لحيته أو يأخذ من شعره شيئاً، فهذا لا ينبغي .

أخبرنا محمد قال أخبرنا جرير بن حازم قال حدثني الزبير بن الحرث ^٣ عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان لا يرى بأساً لمحرم أن يقلم ظفره إذا انكسر ^٤ ويدخل الحمام و ينظر في المرأة .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، فودته على منهاج الكتاب .

(٢) عندى من هاهنا الى آخره من مقولة الامام محمد لا من تقمة قول ابن عباس والتسريح شأنه . قلت : لعله منقط بعد قوله المرأة بعض العبارة هنا من قوله : قال محمد لا بأس به - ف .

(٣) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء المهملة المكسورة بعدها ياء تخانية ثم تاء فوقانية ، هو البصرى ، عن نعيم بن ابي هند والسائب بن يزيد وعكرمة وغيرهم ، وعنه جرير ابن حازم والحريش بن الحرث وحماد بن زيد وغيرهم ، من الستة الا النسائي ، تابعي ، ثقة صالح ، ذكره ابن حبان في الثقات - كذا في ج ٣ ص ٣٤٤ من التهذيب . وكان في الأصل « الزبير بن أبي الحرث » وهو تصحيف فنبه .

(٤) و الا لا يجوز قلم الاظفار في حالة الاحرام . و الاثر رواه البيهقي في ج ٥ ص ٦٢ من سننه عن ابي حذيفة : ثنا سفيان عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : المحرم يدخل الحمام و يزرع ضرسه و يشم الريحان ، و اذا انكسر ظفره طرحه ؛ و يقول : اميطوا عنكم الاذى فان الله عز و جل لا يصنع بأذاكم شيئاً - اهـ . ثم اخرجه في باب دخول الحمام في الاحرام و حك الرأس و الجسد من طريق ابي معاوية الضير عن ابن جرير عن ايوب " . يختصني عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : المحرم يشم الريحان =

باب استغلال المحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : لا بأس بأن يستظل المحرم إذا جافى ذلك عن رأسه . فلم يلصقه بشيء . لعذر أو غير عذر . وقال أهل المدينة : لا ينبغي أن يستظل المحرم .

== ويدخل الحمام ويزرع ضرره و يفتأ القرحة ، و اذا انكسر ظفره اماط عنه الأذى .
 اه . و رواه عبد الرزاق ايضا عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا بأس ان ينظر المحرم في المرأة . و ايضا عبد الرزاق عن معمر عن ايوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر انه كان ينظر في المرأة و هو محرم - اه . و نقلهما ابن حزم في ج ٧ ص ٢٤٧ من المحلى وقال : و هو قول الحسن و ابن سيرين و عطاء و طلوس و عكرمة و ابن حنيفة و الشافعي و محمد و ابن يوسف - رحمهم الله تعالى . و لم يفرق ابن حزم بين الانكسار و الكسر ، ففي اثر ابن عباس « اذا انكسر ظفره طرحة » و ليس فيه « كسر الاظفار و قلبها ايضا يجوز » كما يتفوه به ابن حزم و يقيس عليه تقليم الاظفار و يجوز ، و القياس كله عنده باطل ا و لا يسمع هو دون قول رسول الله صلى الله عليه و سلم ا فكيف انجمد و قلدهم تقليدا حراما عنده ؟ و آفته من الفهم السقيم ، و قد تخطت خطب العشواء في ص ٢٤٨ من المحلى ، ذكر اقوال الأئمة في حكم تقليم الاظفار ثم قال : فأعجبوا لهذه الأقوال الشنيعة التي لاحظ لها في شيء من الصواب ، و لا نعلم احدا قالها قبلهم ، و قد ذكرنا آنفا عن ابن عباس « لا بأس على المحرم اذا انكسر ظفره ان يطرحة عنه » فانه من العجائب ، كيف لا و الاختيار و ضده عنده سواء و الكسر و الانكسار واحدا مع انه بطل . اللسان على الأئمة ، و قد افترى على ابن عباس في هذا الموضع بأنه يقول بقلم الاظفار في الاحرام ، و حاشاه عن ذلك ا و مثل ذلك يسميه ابن حزم برهانا ، و أتى له ذلك .

قال محمد : الحديث المعروف عن عائشة^١ رضي الله عنها أنها كانت تسدل الثوب على وجهها من فوق رأسها وهي محرمة ، وإنما الاحرام من المرأة في وجهها^٢ قالوا : لا نرى بذلك بأسا للمرأة ونكره هذا للرجل ،

(١) رواه ابو داود وابن ماجه من طريق مجاهد عن عائشة قالت : كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات ، فاذا حاذونا سدلت احدانا جلبابها من رأسها عن وجهها فاذا جاوزونا كشفناه . واخرجه ابن خزيمة وقال : في القلب من يزيد بن ابي زياد (شيء) ، لكن ورد من وجه آخر ؛ ثم اخرج من طريق فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي بكر وهي جدتها نحوه . وصححه الحاكم . وروى ابن ابي خيثمة من طريق إسماعيل بن ابي خالد عن امه قالت : كنا ندخل على أم المؤمنين يوم التروية فقلت لها : يا أم المؤمنين ! هنا امرأة تأتي ان تغطي وجهها وهي محرمة ! فرفعت عائشة خمارها من صدرها فغطت به وجهها - كذا في ج ١ ص ٢٢٣ من التلخيص للحافظ . و الحديث الأول رواه الديلمي في سننه من طريق ابي داود به مثله . قال المنذرى : قد اختار جماعة العمل بظاهر هذا الحديث . وذكر الخطابي ان الشافعي علق القول فيه على صحة هذا الحديث .

(٢) لما رواه الدارقطني والطبراني والعقيلي وابن عدى واليهقي من حديث ابن عمر بلفظ : ليس على المرأة حرم الا في وجهها ، وفي اسناده : ايوب بن محمد ابو الجبل ، وهو ضعيف قال ابن عدى : تفرد برفعه ؛ وقال العقيلي : لا يتابع على رفعه وإنما يروى موقوفا ؛ وقال الدارقطني في المال : الصواب وقفه ؛ وقال اليهقي : قد روى من وجه آخر مجهول والصحيح وقفه - التلخيص . واسناده في المعرفة عن ابن عمر قال : احرام المرأة في وجهها واحرام الرجل في رأسه . وراجع نصب الراية و سنن اليهقي وغيرهما .

وإن كان الرجل مزاملا^١ لامرأته فلا بأس أن يستظل معها . قيل لهم : وكيف جاز ذلك مع امرأته وحرمة عليه خاصة في وجه ما يحرم^٢ في غيره ؟ قالوا : إذا جاء بالعدر^٣ عذر^٤ . قيل لهم : إن المحرم يعذر بالعدر ويكون عليه مع ذلك فدية^٥ ، أ رأيت رجلا وجد البرد في رأسه فلبس الهامة وهو محرم اما تجب عليه الكفارة ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : فهذا مضطرا وإن كنتم رخصتم للحرم إذا زامل امرأته أن يستظل للضرورة ففروه بالكفارة كما يجعل على المضطر في غير ذلك . قيل لهم : أ رأيت إن استظل بيده ثوب ؟ قالوا : لا بأس بذلك . قيل لهم : من أين افرق أن يستظل بيده ثوب او بعود ينصبه فيستظل^٦ به ؟ قالوا^٧ : هما مفترقان لأن العود يدوم واليد لا يدوم . قيل لهم : والقليل من هذا إذا كان مكروها والكثير سواء وإن كان أحدهما أعظم جرما في كثرتة من الآخر لأن كان

(١) أى رديفاً ورفيقاً في المحمل كالزميل - راجع ج ١ ص ٢٣٤ من المغرب : زمله : لقه ثيابه ، و الزاملة : البعير والعدل الذى فيه زاد الحاج ، و المزاملة : المعادلة فى المحمل ، و المزال : المتبادل .

(٢) تأمل فيه ، والمعنى : وحرمة عليه ذلك خاصة اذا لم يكن مع امرأته منفردا كان او مع غير المرأة .

(٣) و كان فى الأصول « العذر » ، و الصواب « بالعدر » .

(٤) كذا فى الهندية ، و لفظ « عذر » ساقط من الأصل ، و هو مبنى للفعول .

(٥) كذا فى الهندية ، و كان فى الأصل « الفدية » .

(٦) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « فليتطل » و هو مصحف . و هو الاستغلال ، مزيد من الظل .

(٧) و كان فى الأصول « قال » ، و الصواب « قالوا » .

الكثير مكروها انه لينبغي^١ أن يكره القليل على قدره ، أ رأيتم لو كان إذا ستر بالثوب يده فطال ذلك منه و صبر حتى يطول أ يكون قريباً من العود ؟ من أين أفرق هذا و العود ؟ قالوا : لأن ابن عمر رضى الله عنهما قال :

(١) والأصل في الباب ما رواه مسلم في صحيحه ج ١ ص ٤١٩ : حدثني أحمد بن حنبل نا محمد ابن سلمة عن أبي عبد الرحيم - هو خال محمد بن سلمة و اسمه خالد بن أبي يزيد - عن زيد ابن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين عن أم الحصين جدته قالت : حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة بن زيد و بلالا وأحدهما أخذ بخطام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم و الآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جرة العقبة - الحديث . وفي لفظ : رافع ثوبه على رأس النبي صلى الله عليه وسلم من الشمس - الحديث . قال ابن الجوزي في التحقيق مجيباً عنه كما في ج ٣ ص ٣٢ من نصب الراية قال : يحتمل أن يكون إنما رفع الثوب من ناحية الشمس لا أنه رفعه على رأسه و ظلله به - اهـ . قال في التنقيح : وهذا لا يستقيم فإن التظليل على النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان بعد الزوال و الشمس في الصيف على الرؤس فتعين أن يكون التظليل على رأسه صلى الله عليه وسلم ، وكأنه ذهل عن لفظ مسلم ، و الآخر رافع ثوبه على رأس النبي صلى الله عليه وسلم يظله من الشمس . و روى ابن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا عبدة بن سليمان عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عامر قال : خرجت مع عمر فكان يطرح التطلع على الشجرة فيستظل به يعني و هو محرم - انتهى . وفي حديث جابر الطويل [عند مسلم ص ٣٩٤] : فأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة - إلى أن قال : فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فزلفها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له - الحديث ، انتهى . و حمل حديث أم الحصين على غير يوم النحر كما قاله الشيخ ابن تيمية كما في التخريج يردده سياق الحديث . و القول بأن رمى جرة العقبة يوم النحر يكون أول النهار غير مسلم مع كثرة من حج =

أضحى لما خرجت له^١ . قيل [لهم]^٢ : والذي استتر بثوب لم يضح^٣ لما خرج له^٤ فكيف فرقتم بينهما ! كأنكم من قولكم على غير يقين .

== معه صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم ومن معه راحوا من المزدلفة بعد الشروق حتى وصلوا منى ورموا جمره العقبة ، والحالة هذه لا بد أن يكون في حر الشمس وهو في الحجاز مشهور بل الحجاج يشاهدون حر الشمس قبل الزوال أيضا . وقول ابن عمر لا حجة فيه مع كونه مخالفا للأحاديث المارة ؛ وفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخالف قول ابن عمر . وحديث جابر الذي أخرجه البيهقي مرفوعا « ما من يحرم يضاحي للشمس » أسنده ضعيف ومع هذا لا يدل على منع الاستغلال وجوبا وجوب الكشف لأن غاية ما فيه أنه أفضل ويعد أنه صلى الله عليه وسلم يفعل المفضل ويدع الأفضل ، اللهم ! إلا أن يفعل لبيان نفس الجواز في مقام التبليغ .

١) بالصاد المعجمة ، وكذا قوله « لم يضح » معناه : أبرز للضحى ؛ وهو أمر منه .
و وقع في الأصول « أصبح » بالصاد المهملة - وهو خطأ . وكذا ما قيل الظاهر أنه « اضحى » ليس بصواب .

٢) كذا في الأصول « لما خرجت له » وفي سنن البيهقي ونيل الأوطار « لمن أحرمت له » والآثر المذكور رواه البيهقي في ج ٥ ص ٧٠ من سننه في باب من استحب للحرم أن يضحي للشمس من طريق محمد بن اسحاق الصغاني : ثنا شجاع ابن الوليد ثنا عبيد الله بن عمر حدثني نافع قال : أبصر ابن عمر رضي الله عنهما رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال له : اضح لمن أحرمت له - انتهى .
٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

٤- ٤) كذا في الهندية ، وقوله « لما خرج له » ساقط من الأصل بسوء النسخ ، وفي سنن البيهقي « لمن أحرم له » وكذا في نيل الأوطار ج ٤ ص ٣٢٥ ، ومعنى كليهما متقارب .

أخبرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله^١ عن العلاء بن المسيب بن رافع^٢ عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: لا بأس أن يستظل المحرم^٣.

باب تقليد الهدى وما استيسر من الهدى

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: يقلد الابل والبقرة ولا يقلد

(١) هو الواهظي - مر مرارا .

(٢) هو الكاهلي الأسدي، سبق في باب الوتر أيضا .

(٣) واليه ذهب الجمهور خلافا لمالك و أحمد، وقد علمت أن حديث جابر ضعيف؛ قال البيهقي بعد روايته: هذا اسناد ضعيف، وما قبله موقوف، وحديث أم الحصين حديث صحيح - اهـ . وهو قول عطاء والأسود وغيرهما - كما في ج ٧ ص ١٩٧ من المحلى . وقد اجمعوا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز^٤ - كما في ج ٤ ص ٣٢٥ من النيل، والتفصيل في كتب الفقه .

(٤) كذا في الأصل، والواو ساقط من الهندية .

(٥) لما رواه الامام ابو حنيفة عن الأعشى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى عنها وقلد الهدى؛ كذا رواه طائفة في مسنده بإسناده عن القاسم بن معن عن الامام - كما في ج ١ ص ٥٢٥ من جامع المسانيد و ج ١ ص ١٠٤ من عقود الجواهر . وروى ابن خسرو في مسنده بإسناده من طريق الحسن بن زياد عن الامام عن حماد عن إبراهيم عن عائشة أنها قالت: لقد كنت أقتل قلائد الهدى لمحمد صلى الله عليه وسلم ثم يقيم ما يعزل منها امرأة - انتهى . وفي الصحيحين عنها: قلت قلائد بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي . وعنها أنها قالت: أنا قلت تلك القلائد من عهن كانت عندنا . ولمسلم عن ابن عباس: ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن وسكت الدم عنها، وقلدها - نعين - كذا في ص ٢٠٥ من الدراية . وعن ابن عمر أنه كان إذا =

الغنم^١ . و قال أهل المدينة : لا يقلد الغنم ؛ و وافقوا أبا حنيفة .

== اهـدى هديا من المدينة يقلده بتعين و يشعره من الشق الأيسر - اخرجته مالك في الموطأ عن نافع عنه ، و من طريق مالك اخرجته الامام محمد في ص ٢٠١ من باب تقليد البدن و اشعارها من الموطأ ثم قال : و بهذا نأخذ ، التقليد افضل من الاشعار ، و الاشعار حسن - الخ . حديث ابن عباس رواه ابو داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه ايضا . (١) لعدم كون التقليد معتادا فيما بينهم في هدى الغنم ، و ليس المراد به انه لا يجوز تقليد الغنم ، كيف اوفى صحيح البخارى و غيره عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت : كنت اقل القلائد للبي صلى الله عليه و سلم فيقلد الغنم و يقيم في اهله حللا - اهـ . و لما كان تقليد الغنم بشيء خفيف كالهن و غيره لم يتد به مثل اعتداد تقليد الابل و البقر ، فانه يكون بشيء ثقل كالزادة و التعلين و غيرها ؛ فكأنه التقليد حقيقة بخلاف تقليد الغنم فوضوه الى الفطرة السليمة حيث تجوز ما يناسب للغنم من كونه تقليدا ، فعنى قوله « لا تقليد » ائى : لا يقلد الغنم مثل تقليد الابل و البقر فانهما تتحملان ما يضعف الغنم ، و هذا مشاهد محسوس لا خفاء فيه ؛ و راجع ج ٢ ص ١٦٢ من البدائع فان الكسانى على عادته تكلم فيه بكلام حسن مفيد . و تقليد الغنم ليس متفقا عليه ، و لم يكن الغنم هديا في حجة الوداع ، و المخالفون ايضا قالوا انها لا تشعر لانها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها - كما في ج ٣ ص ٤٣٧ من فتح البارى . و هلا قالوا : لا تشعر ؛ لانه لم ينقل الاشعار فيها عنه صلى الله عليه و سلم و الصحابة رضى الله عنهم . قال ابن العربى في ج ٤ ص ١٣٨ من العارضة على الترمذى : قال مالك : لا تقلد الغنم ؛ و به قال ابو حنيفة ، و قال الشافعى : تقلد ؛ و به قال أحمد و اسحاق و غيرهما ؛ و هذه سنة تفرد بها الأسود عن عائشة رواها ابو عيسى و لم يروها غيره عنها و لم يظهر فيها تقليد عن الصحابة ؛ و المعنى فيه ان الشاة ان فارق صاحبها لم تلبث ان تكون فريسة فالقلادة فيها قليلة الجدوى ، و البعير لا يفترس ، انما يخاف عليه ==

وقال ابو حنيفة : ما استيسر من الهدى شاة . وكذلك قال أهل المدينة ، فمنهم مالك بن أنس ومن أخذ بقوله ؛ وقال بعض أهل المدينة :
 = من الحارب ، والقلائد حمية له ؛ ورأيت كثيرا من اصحاب الشافعي يزع بنكتة حسنة وهو قوله « لا الهدى ولا القلائد » معناه : ولا الهدى ولا القلائد ، لأن القلائد بلا هدى ليست بشعيرة لحقيقتها ان تكون على الهدى ، وتقديرها : ولا هدى مقلدا ، وهو حقيقة ، واعتضد مذهبنا بفعل ابن عمر و كان اعظم الناس اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعرف من اخباره الظاهرة أكثر مما تعرف عائشة ، فذلك من تقليد الغنم عند عائشة خبرا وظنا حين اهدى غنما وابلا ان الكل قلدت ، اما الآية فمحمولة على البدن ، وهي تختص بما يعظم في القلوب موقعه من البدنة دون الشاة كالاشعار ، وهذا المعنى اولى بالاعتبار - اه - . وراجع ج ٢ ص ٤٨٢ من احكام القرآن للجصاص .

(١) كذا في الاصول « فمنهم ، بالقاء ، وفيه ايماء الى التقليد المصطلح ، فان الأخذ بقول الغير تقليد فمن قال : انه حدث بعد الأربع مائة سنة فقد بعد عن الطريق المستقيم كما لا يخفى على الفهم . وليس لهذا البحث هاهنا موضع ؛ وفيه رد بليغ على من اقترى على الحنفية بأنهم قالوا : ليست الغنم من الهدى ، فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى ، كما نقله الحافظ بهاكتنا عليه في ج ٣ ص ٢٧ من فتح الباري ، ولا عجب من المفترى ، وانما العجب من الحافظ كيف سكت عليه وهو يعلم انه ليس مذهبنا لهم قال الحافظ العيني في ج ٤ ص ٧١٨ من عمدة القارى بعد نقل كلام الحافظ المذكور : قلت : هذا افتراء على الحنفية ففي اى موضع قالت الحنفية : ان الغنم ليست من الهدى ؟ بل كتبهم مشحونة بأن الهدى اسم لما يهدى من النعم إلى الحرم ليتقرب به قالوا : و ادناه شاة لقول ابن عباس : ما استيسر من الهدى شاة ، وعن هذا قالوا : الهدى ابل و بقر و غنم ذكورها و اناثها ، حتى قالوا هذا بالاجماع ، وانما مذهبهم ان التقليد في البدنة والغنم =

كتاب الحجّة (ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب) ج - ٢

== كبشا فان قيل : هلا قست على الخنزير ما كان في معناها وهو ما لا يؤكل لحمه ؟
قيل له : انما خض هذه الاشياء الخمسة من عموم الآية ، و غير جائز عندنا القياس على
المخصوص الا ان تكون علته مذكورة فيه او دلالة قائمة فيما خص ، فلما لم يكن للخنزير
علة مذكورة فيها لم يحز القياس عليها في تخصيص عموم الاصل ، و قد بينا وجه دلالة
على ما يتسدى الانسان بالاذى من السباع ، و كونه غير مأكول اللحم لم تقم عليه
دلالة من لحوى الخنزير و لا علته مذكورة فيه فلم يحز اعتباره ؛ و ايضا فانه لا خلاف
فيما ابتداء المحرم في سقوط الجزاء لجواز تخصيصه بالاجماع ؛ و بقي حكم عموم الآية
فيما لم يخصه الخنزير و لا الاجماع ، و من اصحابنا من يأبى القياس في مثله لانه حصره
بعدد فقال « خمس يقتلن المحرم » و في ذلك دليل على ان ما عداه محظور ، فغير جائز
استعمال القياس في استقاط دلالة اللفظ ؛ و منهم من يأبى صحة الاعتلال بكونه غير
مأكول لأن ذلك نقي و النقي لا يكون علة و انما العلة اوصاف ثابتة في الاصل
المعلول ، و اما نقي الصفة فليس يجوز ان يكون علة فان غير الحكم باثبات وصف
و جعل العلة انه محرم الأكل لم يصح لأن التحريم هو الحكم نقي الأكل فلم يحل من
ان يكون نافيا للصفة فلم يصح الاعتلال بها .. انتهى .

و من عمم في الكلب العقور بقوله تعالى « و ما علمتم من الجوارح مكلين » و بقوله
عليه الصلاة و السلام « اللهم ! سلط عليه كلبا من كلابك » فتأية ما في ذلك جواز
الاطلاق لا ان اسم الكلب هنا متنازل لكل ما يجوز اطلاقه عليه ا و هو محل النزاع
فان قيل : اللام في « الكلب » تغيب العموم ؛ فلما : بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان
اطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة و هو ممنوع ، و السند انه لا يتبادر عند
اطلاق لفظ الكلب الاحيوان المعروف ، و التبادر علامة الحقيقة و عدوه علامة المجاز ،
و الجمع بين الحقيقة و المجاز لا يجوز ؛ نعم ، الحاق ما عقر من السباع الكلب العقور
صحيح بجامع العقر ، و اما انه داخل تحت لفظ « الكلب » فلا .. كذا في النيل ==

حل له من قتله ما يحل من دم الحر المسلم ، وقد جاءت الآثار في أشياء من ذلك . ملومة رخص فيها ' قتلها حلال ' إن عدت و إن لم تعد . ألا ترى أن الغراب و الحدأة لا يعدوان و قد جاءت الرخصة في قتلها للحرم .

== وما رواه ابن خزيمة وابن المنذر من حديث أبي هريرة وفيه الذئب و النمر قال في الفتح : لكن افاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب و النمر من تفسير الراوى للكلب العقور - اه . أى فليس بحجّة ، و قل الذئب ليس لمشاركته بالكلب بل بالنص - كما علمت من حديث ابن عمر . و كذا في قتل الحية ورد النص و لم يرد في غيرهما نص مرفوع صحيح . و اما السبع العادى فالصفة فيها تشعر بأن العدو شرط و هو ابتداءه بالأذى و هو معتبر عندنا .

(١) من حديث ابن عمر و أبي سعيد الخدرى و حفصة و أبي هريرة رضى الله عنهم ، ورد فيها : الحدأة و الغراب و الكلب العقور و الحية و الذئب و العقرب و الفارة و السبع العادى و الاسد و النمر على المرجوح . و قوله « رخص فيها » أى فى قتلها . (٢) قوله « قتلها حلال » مبتدأ و خبر ، و لعل الواو سقطت قبل قوله « قتلها » ؛ و عندى الراجع « قتلها حلال » بالقاء - تدبر . (٣) و كان فى الأصول « لم تعدو » بالواو و هو خطأ .

(٤) قال الامام فى ص ٣١٠ من الموطأ - باب ما رخص للحرم ان يقتل من الدواب اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : خمس من الدواب ليس على المحرم فى قتلها جناح : الغراب و الفارة و العقرب و الحدأة و البكلب العقور . اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : خمس من الدواب من قتلها و هو محرم فلا جناح عليه : العقرب و الفارة و الكلب العقور و الغراب و الحدأة . اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن عمر بن الخطاب انه امر بقتل الحيات فى الحرم . اخبرنا مالك اخبرنا ==

ما استيسر من الهدى بدنة أو بقرة^١ .

باب الرمل في الطواف

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة أنه قال: الرمل في الطواف ثلاثة أشواط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود، ويمشي أربعة أشواط . وكذلك قال أهل المدينة، وقالوا: وذلك الذي لم يزل عليه أهل العلم يبلدنا^٢ .

== ليست من البدنة فلا تقلد لعدم المتعارفة بتقليدها، اذ لو كان تقليدها سنة لما تركوها؛ وقالوا في الحديث المذكور: تفرد به الأسود؛ ولم يذكر غيره على ما ذكرنا؛ وادعى صاحب المبسوط أنه اثر شاذ؛ وما روى عن ابن عباس و ابن جعفر و عبد الله بن عبيد بن عمير و عطاء من سوق الغنم مقلدة فليس في ذلك كله ان التقليد كان في الغنم التي سبقت في الاحرام و ان اصحابها كانوا محرمين ا على انا نقول: لانهم ما منعوا الجواز، و انما قالوا بأن التقليد في الغنم ليس بسنة ا انتهى . اى معتادة متعارفة، و لفظ «مرة» في حديث عائشة عند البخارى يشير الى عدم التعارف بها - والله تعالى اعلم .

(١) روى ذلك عن عائشة و ابن عمر و القاسم بن محمد، و به قال طائفة من اهل العلم، و قال جمهور الصحابة و التابعين و من بعدهم: ان ما استيسر من الهدى شاة . قال محمد في الموطأ: أخبرنا مالك أخبرنا جعفر بن محمد عن ابيه ان عليا كان يقول: ما استيسر من الهدى شاة؛ أخبرنا مالك أخبرنا نافع ان ابن عمر كان يقول: ما استيسر من الهدى شاة؛ أخبرنا مالك أخبرنا نافع ان ابن عمر كان يقول: ما استيسر من الهدى بغير او بقرة؛ قال محمد: و يقول على نأخذ - ما استيسر من الهدى شاة؛ وهو قول ابي حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى .

(٢) هكذا في موطأ الامام مالك وهو الأصح، والمراد به المدينة المنورة؛ وكان في الأصول «يلادنا» وهو المرجوح . قال الامام محمد في ص ٢١٨ من الموطأ - باب الرمل بالبيت: =

أخبرنا

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: أكره للرجل أن يجمع بين سبعين أو ثلاثة . وكذلك قال أهل المدينة؛ قالوا: السنة عندنا أن يتبع كل سبع بركتين^١ .

== أخبرنا مالك حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله الحرامى: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر إلى الحجر، قال محمد: وبهذا نأخذ، الرمل ثلاثة اشواط من الحجر إلى الحجر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا - انتهى . والحديث المذكور في الباب رواه مسلم في صحيحه من طريق القعنبي ويحيى عن مالك بلفظ: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الأسود حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف - اهـ . وهو في موطأ مالك . ومن طريق ابن وهب وابن جريج عن مالك باللفظ المذكور . وفي الباب عن ابن عمر في الصحيحين بل في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه . وعن أبي الطفيل في مسند أحمد . وراجع نصب الراية وعمدة القارى؛ قال الزرقانى: وبه قال جميع العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولم يخالف في ذلك إلا ابن عباس؛ وما روى عن عمر بن الخطاب فيه فقد رجع عنه إلى ما قال به جمهورهم . والتفصيل في عمدة القارى وقسح البارى والزرقانى وغيرها .

(١) وكان في الأصول «سعين» بالسين والعين المقدمة المهملتين على اليائين بعدهما مثني - من السعي، وهو تصحيف لا يقتضيه سياق العبارة لاسيما قوله «أن يتبع كل سبع بركتين - الخ»؛ والصواب «سبعين» بالسين بعدها باء موحدة ثم عين ثم ياء تحانية تشنية سبع، بمعنى اسبوع الطواف، فإن الركعتين تكونان بعد الطواف لا بعد السعي بين الصفا والمروة .

(٢) وفي ج ٢ ص ١٧١ من رد المحتار ذيل قول الدر المختار: ثم صلى شغفا في وقت مباح يجب بعد كل اسبوع - اهـ، أى: على التراخي ما لم يرد أن يطوف اسبوعا آخر فعلى الفور - بحر؛ وفي السراج: يكره عندهما الجمع بين اسبوعين أو أكثر بلا صلاة =

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : من أصابه أمر ينقض وضوءه وهو يطوف بالبيت أو يسعى بين الصفا والمروة أو فيما بين ذلك فإن أصابه ذلك وقد طاف بعض الطواف أو كله ولم يركع ركعتي الطواف فإنه يتوضأ ويبني على طوافه ويصلي الركعتين ، فإن كان أحدث توضأ وبني

= بينهما وإن انصرف عن وتر ، وقال أبو يوسف : لا يكره إذا انصرف عن وتر ثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة ، والخلاف في غير وقت الكراهة أما فيه فيكره إجماعاً ويؤخر الصلاة إلى وقت مباح - هـ ، وإذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل الصلاة لكل أسبوع ركعتين ؟ قال في البحر : لم أره ، وينبغي الكراهة لأن الأسابيع حيثئذ صارت كأسبوع واحد - هـ . قال ابن شهاب : لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم أسبوعاً قط إلا صلى ركعتين ؛ رواه عبد الرزاق وعلقه البخاري ووصله ابن أبي شيبة أيضاً - كما في ج ٣ ص ٣٨٨ من فتح الباري وعمدة القاري والزرقاني ج ٢ ص ١٠٩ وقال : خذوا عني مناسككم . وروى عبد الرزاق عن نافع أن ابن عمر كان يكره قرآن الطواف ويقول : على كل أسبوع صلاة ركعتين - وكان لا يقرن . وعند ابن السالك بإسناد ضعيف عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم طاف ثلاثة أسابيع جميعاً ثم أتى المقام فصلى خلفه ست ركعات يسلم من كل ركعتين ؛ ولو صح لم يكن فيه حجة لأنه لبيان الجواز . وروى ابن أبي شيبة بإسناد جيد عن المسور بن مخرمة أنه كان يقرن بين الأسابيع إذا طاف بعد الصبح والعصر فإذا طلعت الشمس أو غربت صلى لكل أسبوع ركعتين . وعن عروة أنه كان لا يجمع بين السبعين لا يصلي بينهما ولكنه كان يصلي بعد كل سبع ركعتين ، فربما صلى عند المقام أو عند غيره - رواه مالك في الموطأ .

(١) شرط وجزاء ، وفي الموطأ : فإنه

في الطواف^١ . وأما في الصلاة فإنه يتوضأ ويستقبل الركعتين إذا كان الحدث متعمداً^٢ . فأما السعي بين الصفا والمروة فإنه لا يقطع ذلك عليه ما أصابه من انتقاض الوضوء . ألا ترى الحائض إذا طافت ثم حاضت قبل السعي سمعت وهي حائض فأجزأها فكذلك هذا . وقال أهل المدينة: من أصابه امر^٣ ينتقض^٤ [به] وضوؤه وهو يطوف بالبيت أو يسعى بين الصفا والمروة^٥ أو فيما بين ذلك^٦ . فإن^٧ من أصابه ذلك وقد طاف بعض الطواف [أو كله ولم يركع ركعتي الطواف]^٨ فإنه يتوضأ ثم يستأنف

(١) أي : ولا يستأنفه - وراجع ص ٧٨ فصل محرمات الطواف من شرح الباب وج ٢ ص ٢١٠ من رد المحتار . والطهارة من الحدث الأكبر والأصغر من واجبات الطواف وجوبها عنهما هو الصحيح من المذهب - كما في ص ٧٠ من شرح الباب . وما نقله النووي في شرح مسلم من رواية الاستجاب فهي رواية مرجوحة .

(٢) أي : وإن لم يكن متعمداً ينبغي عليه ولا يستأنف .

(٣) كذا في الأصول ، وفي موطأ مالك « شيء » .

(٤) كذا في الأصول من الانتقاض ، وهو لازم لئلا زدت الظرف « به » بين المربعين ، وفي موطأ مالك « ينقض وضوءه » من النقض وهو متعد ، وراجع بما في الأصول .
(٥) كذا في الأصل ، ولفظ « هو » ساقط من الهندية ، وجزئيات الباب في كتب الفقه فراجعها .

(٦-٦) وفي الموطأ « أو بين ذلك » .

(٧) وفي الموطأ « فإنه » .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من الموطأ .

الطواف والركعتين ، فأما ^١ السعي بين الصفا والمروة فإنه لا يقطع ذلك عليه ما أصابه [من انتقاض وضوئه] ^٢ . وقال محمد : كيف ^٣ أفسد طوافه بعد فراغه منه قبل أن يصلي ركعتين الحدث الذي ^٤ أحدثه [بعده] ؟ قالوا : لأن الركعتين هما ^٥ من الطواف موصولتان بالطواف . قيل لهم : [هل] ^٦ اتصاهما بالطواف أشد من اتصال الصلاة يوم الجمعة بالخطبة ؟ فلو أن رجلا شهد الجمعة فلما فرغ الإمام [من الخطبة] ^٧ أحدث فتوضأ وصلى مع الإمام أجزاء ذلك ، ولو أن الإمام نفسه أحدث حين فرغ من خطبته فتوضأ مكانه ثم صلى بالقوم لأجزاء ذلك ؛ فهذا أخرى أن يكون

(١) وفي الموطأ ، وأما ، بالواو .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زيد من الموطأ .

(٣-٣) وكان في الأصول « أفسدت ذلك طوافه » ، وأنى أخرجت اسم الإشارة من البين فإن فاعل « أفسد » هو لفظ « الحدث » الذي يأتي بعده ، و « طوافه » مفعول به لـ « أفسد » ، نعم لو كان قوله « طوافه » معرّفاً باللام بدون الإضافة لكان ذلك الطواف مفعولاً و « الحدث » فاعلاً لـ « أفسد » ، ويمكن على الضعف ذلك فاعله و « الحدث » بدل منه .

(٤) كذا في الهندية ، وكان في الأصل « بالحدث » مكان « الذي » ، ولا يكاد يصح .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، فزيد على اقتضاء السياق .

(٦) كذا في الهندية ، و لفظ « هما » مؤخر من قوله « من الطواف » في الأصل .

(٧) وكان في الأصول « قيل لهم اتصاهما - الخ » ، من غير اظهار حرف الاستفهام ، والمقام مقام الاستفهام ، كما لا يخفى على الأعلام ، والأولى همزة الاستفهام ، ولعله سقطت من الأصل - تأمل فيه .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا به منه .

موصولا بعضه ببعض ، لأن الصلاة إنما قصرت بالخطبة ، وركعتي الطواف ^١ وقد بلغنا ^٢ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه طاف أسبوعا

(١) روى عبد الرزاق و ابن أبي شيبة في مصنفيهما - كما في ج ٤ ص ٢٧٣ من كنز العمال عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إنما جعلت الخطبة موضع الركعتين ، من فاتته الخطبة صلى اربعا - انتهى . وهو مرفوع أيضا لكن الآن لا اذكر في اى كتاب من الحديث رأيت - فليكن الطلب .

(٢) كذا في الأصول ، ولعل بعض العبارة سقطت ههنا ، والإ فالصواب : وركعتا الطواف ليستا كذلك ، - والله أعلم .

(٣) رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان عبد الرحمن بن عبد القارى أخبره انه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح فلما قضى عمر طوافه نظر فلم ير الشمس طلعت فركب حتى اناسخ بنى طوى فصلى ركعتين سنة الطواف - اه . وفي رواية سفيان عن الزهرى عن عروة : ثم خرج الى المدينة فلما كان بنى طوى و طلعت الشمس صلى ركعتين ؛ رواه ابن منبه - كذا في الزرقاني ج ٢ ص ٢١٣ . ومن طريق مالك رواه الامام محمد في باب الطواف بعد العصر و بعد الفجر ص ٢١٤ من الموطأ وفيه : عن ابن شهاب بن حميد ، وهو خطأ . قال محمد : و بهذا نأخذ ، ينبغي أن لا يصلى ركعتي الطواف حتى تطلع الشمس و تبيض ، و هو قول ابي حنيفة رحمه الله و العامة من قهائنا - انتهى . و اليه ذهب مجاهد و سعيد ابن جبير و الحسن البصرى و الثورى و ابو يوسف و ابو الزبير المكي ، و هو مروى عن عمر و ابن عمر و جابر بن عبد الله و ابي سعيد الخدرى رضي الله عنهم ، فالامام ابو حنيفة لم ينفرد بذلك كما زعم ابن ابي شيبة في كتاب الرد ؛ و تفصيل المسألة بعده في عنوان : التنبيه ، لأن الباب لم يوضع لهذه المسألة استقلالا .

